## محمد عبد المعطي عفيفي



# البعث

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

# إليك يا زعيمى

زعيمى ، يا زعيم أمة العرب من المحيط إلى الخليج ، يا من ترنو إليك الأبصار والأفئدة من كل شعب مكافح ينشد الحياة والحرية ، إليك ... أهدى كتابى .

أهديه إليك لا باعتبارك قائد ثورة أو زعيم أمة أو رئيس دولة ولكن باعتبارك رجل مبادىء .

إن أعظم ما سيسجله التاريخ لك بين صفحاته أنك طبعت جيلا بأكمله من البشر بطابعك ، طابع المبادىء والأخلاق والمثل العليا ، كما طبعته على التضحية فى سبيل ما يعتقد أنه الواجب ؟

محمد عبد المعطى عفيفى

إن الموضوعات القيمة التى عالجها كتابكم جديرة بكل
تقدير وهى تعــبر بحق عن صادق وطنيتكم . وأدعو الله
أن يوفقكم فى خدمة وطننا العزيز ؟

جمال عبد الناصر

# بين الحقيقة والخيال

تآزرت عوامل البغى والفساد أجيالا طوالا على تفتيت شعوب الشرق العربى والنيل منها والقضاء عليها ، وقد حمل لواء هذا الضلال دول الغرب الاستعمارية فجثمت بجيوشها الجبارة فوق صدر فريستها ولم يردعها عن غيها واجب العرفان بالجميل إذ تناست أنه فوق هذه الأرض الطيبة نزلت جميع الرسالات السماوية التى نقلت البشرية من تيه الضلال إلى شاطىء الهدى والنور ، كما أنها تعامت عن أن هذه الأرض كانت منبع الحضارات الخالدة التى حملت مشعل المعرفة منذ فجر التاريخ فأضاء بنوره جوانب المعمورة ومهدت للمدينة الحديثة أسباب الظهور .

ولم يكن هدف الاستعمار استلاب خيرات هذه البلاد فحسب بل كان يحاول جاهداً القضاء على مقوماتها وتسليط عوامل الفناء عليها ، وقد استعان فى مسعاه الأثيم بجماعات من الأشرار يحملون إسم الوطن العربى وهم عليه حرب عوان . وكانت الأمة فى هذا الخضم كشخص مكبل بالأصفاد تزأر بين الفينة والفينة ثم تغلب عليها بعد ذلك عوامل الخور فتستكن وتسلم قيادها لأحداث القدر .

وكانت الأحداث تسير سراعاً وكان الزمن يلقى أثقاله فوق كاهل الشعوب ولو ظلت الأمور على حالها دون أن تتبدل أو تتغير لاستعصى الداء على البرء ولسقطت الضحية آخر الأمر فريسة بين ذئاب جائعة .

ونتيجة لهذه الصورة القاتمة نشأت فكرة هذا الكتاب ، وبين أصداء السياط كملت أبوابه وتحددت مبادئه ووضحت أهداف دعوته . وكان المرء يستشف من بين جنباته الصورة المأمولة لهذا الوطن يرنو إليها ببصره وتداعب أحلامه .

ورغم جمال الصورة لم يستطع الخيال أن يحلق بعيداً ليعقد الرجاء على قادة الفساد إذ كانوا قد سقطوا فى هوة سحيقة مملوءة بالعفن . وكان الأمل يحوم حول

الشعوب لعل الدعوة توقظها من سباتها لتفرض مشيئتها على الطغاة .

وبين عشية وضحاها جاء البشير بالزحف المقدس مع طلائع الضوء من فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ومنذ تلك الساعة بدأت الأحلام تتحول إلى حقيقة وأخذت الآمال تلبس ثياب الواقع . وقد عودتنا الأيام أن نرى فى الآمال روعة وفى الأحلام متعة ولكن ما أروع ما لمسناه من الحقيقة التى جاءتنا مع الزحف المقدس .

## ماضينا وحاضرنا

إن النظرة الأولى لتقطع بالفرق الفسيح بين ذلك الماضى القريب البغيض وبين هذا الحاضر المشرق . وإنها لمقارنة شاقة عسيرة ليس هنا مجال عقدها أو إثباتها وسيتولاها منذ اليوم الكتاب والمؤرخون بآلاف المخطوطات لأن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن وسيلة هيأت للأمة سبل الإصلاح فحسب ، بل كانت عاملا خلاقاً عملت على هدم الأطلال المتداعية وإقامة البناء من جديد . لقد كان الوصف الحقيقى لعالم ما قبل الثورة أننا كنا أمة تعيش بغير ما هدف ، أما اليوم فقد ألقت الأمة عن كاهلها أسمالها وأخذت ترفع برأسها إلى شمس الحياة . إن أمة الأمس ليست أمة اليوم ، لقد جاءها البعث فخلقت خلقاً جديداً .

## أمجاد الثورة

والباحث يخطىء كل الخطأ إذا حاول أن يعدد الانتصارات التى حققتها الثورة . ويرجع ذلك إلى أن آثارها المتغلغلة فى نفوس الشعب أكثر روعة وأعمق جذوراً من انتصاراتها الملموسة . وقد أشار رئيس نهضتنا إلى هذا المعنى بقوله « قد يكون من اليسير بناء آلاف المصانع ولكن من الصعوبة تهيئة النفوس البشرية للمعانى المثلى » . ولكن رغم هذه الصعوبة فقد استطاعت الثورة أن تضفى على الشعب من

روحها فإذا بالأمة التى خالها أعداؤها قد رقدت فى رمسها تنتفض انتفاضة النشور وتقف كالمارد الجبار فى عرينها لتذود عن حياضها وتعلن للعالم أجمع جدارتها بالحياة وأحقيتها فى البقاء. وهذا فى نظرى يعد أروع انتصارات الثورة وأبقاها على الزمن إذ لا شك أن أية نهضة لا تستند فى وجودها إلى مثل هذا الجدار المتين لهى نهضة متداعية لا تستطيع الثبات أمام عواصف الأقدار وزوابع الأحداث.

## جيل على موعد مع القـدر

تاج وضعه الزعيم فوق رأس هذا الجيل عندما أشار إلى حقه فى المفاخرة بنفسه للانتصارات الخالدة التى عقد له لواؤها فى فترة قصيرة لا تبلغ الثمانى سنوات مع أن أياً منها يكفى الجيل الواحد ليزهو ويفاخر.

وإنه لمن حق هذه الأمة أن تعدد انتصاراتها وتبرز أمجادها لأنها ليست ملك هذا الجيل فحسب بل هى تراث للأبناء والأحفاد. ووجه الصعوبة فى المسألة أن سرد هذه الانتصارات عن طريق الحصر أمر غير ميسور، ولا شك أن المعقول هو الإتيان بأروعها وأبرزها. غير أن الحيرة تظهر عندئذ فى طريقة المفاضلة بين هذه الانتصارات وأيها أحق بالذكر أولا.

لقد جاءتنا الثورة بعشر انتصارات سيسجلها التاريخ بين صفحاته كدليل على عظمة هـذا الشعب وقدرته على مناوأة الأحداث والخطوب. وإذا تركنا جانباً ميزان المفاضلة وجدنا الحلقة الأولى من سلسلة انتصاراتنا تتمثل فى إجلاء قوات البغى والعدوان عن أراضينا. لقد جاءتنا القوات المحتلة عام ١٨٨٢ وظلت الأمة تناضل أكثر من سبعين عاماً فى سبيل التخلص منها ولكن شق عليها الكفاح وبقيت هذه الجحافل العادية جاثمة فوق صدر الوطن هذا الزمن المديد، وإذا بها تشد رحالها فى أعقاب الثورة. وبهذا صدقت نبوءتى التى جاءت بالباب الأخير من هذا الكتاب حيث قلت: «رب سائل يسأل عن الرأى فيما يتعلق بهـذه

الجيوش الأجنبية الرابضة فى الوادى من جنوبه إلى شماله . والجواب : أنها سترحل عن ديارنا دون أن نرفع صوتاً أو نمد يداً ، إذا سارت النهضة فى سبيلها وبلغت هدفها إذ لا بقاء لمغير وسط شعب ناهض ... فدعوا هذه الناحية وولوا وجوهكم شطر الإصلاح تتحقق لكم جميع الأهداف . . ! ! » وكان الإصلاح الوحيد الذى حقق هذه المعجزة الكبرى هو جلوس المؤمنين بحق الوطن إلى عجلة القيادة .

وعالم اليوم حتى وقت قريب كان لا يزال عالم الأحراج والغاب وبذا كان قويه يتربص بضعيفه تدفعه إلى ذلك غريزة الافتراس ولعق الدماء ، وهذا العالم لايزال حتى اليوم يرنو إلى السلام بعين وينظر إلى الشر بالأخرى ، ولهذا كان النصر فى معركة القضاء على احتكار السلاح نصراً حاسما فى حلبة تقرير المصير .

وجاء اليوم المشهود الذى أممنا فيه قناة السويس ، فذهب هذا النصر الخالد بلب الطغاة والمستعمرين إذ لم يكن الهدف الأساسى من تأميم القناة الإفادة من دخلها — وإن كان هذا فى ذاته هدفاً مرموقاً — وإنما كان القضاء على الظل الكثيف الذى خلفه الاستعمار وراءه عند رحيله . لقد كانت شركة القناة تجعل من نفسها دولة داخل الدولة . ولهذا كان التأميم ضربة حاسمة طهرت الأرض الطيبة من جميع فلول الاستعمار وكانت إيذاناً بأفول نجمه إلى الأبد مما دفعه إلى تبييت نية الغدر والعدوان لعله يستطيع بذلك استرداد الميادين التى فقدها فترجع بذلك عقارب الزمن إلى الوراء .

ورب ضارة نافعة ، فقد جاء المستعمرون إلى بور سعيد بجحافلهم أملا فى نصر يحرزونه وسعياً إلى القضاء على القوة الناشئة قبل أن يشتد عودها ويغلظ ساقها . ولكن هذه المعركة ردت سهم الباغين إلى نحرهم ، ولم تكن فحسب نصراً زين جبين الشعب الفتى بل كانت تجربة مجيدة اختبر فيها الشعب جلده على الخطوب وامتحن قوة مراسه ، وإلى جانب هذا النصر الحاسم انحسر سيل المعركة عن ثمرة جنية طالما تطلعت إليها البشرية وترقبت مجيئها ، لقد أظهرت قوى الخير فوقفت فى وجه الطغاة وأذلت كبرياءهم .

ووسط غبار هذه المعركة رددت جوانب المعمورة دعوة طالما سمعتها منذ فجر التاريخ وتعبت قوى الشر سعياً وراء كبتها وطمس معالمها . إنهــا دعوة الحق لا زيف فيها ولا بهتان لأنها تنبع من طبائع الأشياء وتستمد كيانها من حقيقة الواقع . إذ نشأنا أمة واحدة من الخليج إلى المحيط تجمع بيننا وشائج القربى والدم ويظلنا تاريخ واحد وتتطلع إلى أهداف واحدة شعارها القوة والعزة والكرامة والعدل بمنأى عن الاستخذاء أو العدوان . ولهذا سرت هذه الدعوة مسرى النار فى الهشيم وتعلقت نفوس العرب بها من المحيط إلى الخليج

والواقع أنها لم تكن شعاراً جديداً تعلقت به أنظارنا بل هى تصحيح لأوضاع زائفة فرضت على شعوب المنطقة ليسهل على الطغاة الفتك بها والقضاء عليها ، ويحدثنا التــاريخ عن قوة العرب ومنعتهم يوم أن كانوا يتمسكون بقوميتهم الواحدة .

يظن قوم أن الجمع بين العرب فى صعيد واحد إنما هو حلم يصعب تحقيقه أو هدف بعيد المنال ولكن هذا حكم يقوم على وهم مبعثه الضعف أو الغرض . وسيجتمع العرب تحت راية واحدة فى وقت أقرب مما يتصورون ولن تستطيع تلك العقبات المصطنعة أن تصمد أمام شعوب المنطقة ، ويومذاك ستمسح يد القدر عن جبين هذه الأمة ذل أجيال التفكك والانحلال وسيصبح من حق كل فرد فيها أن يفاخر بوطنه العريق .

وليس أدل على صدق هذا الرأى من قيام الجمهورية العربية المتحدة بمشيئة شعب سوريا ومصر ، وهذا التطور من أعظم انتصارات عصر النهضة ، إذ أدت الوحدة إلى ظهور دولة كبرى فى المنطقة تستند إلى تاريخ تليد عن الحضارة ويساندها حاضر مشرق يؤهلها لأداء رسالتها فى العالم . ولو خلى بين باقى الشعوب العربية وبين إبداء مشيئتهم بحرية لاجتمعت الكلمة منذ زمن بعيد بين الشاطئين .

ونحن فى هذا الجزء من العالم لنا رسالة لم تنحرف عنها طوال تاريخنا الطويل رسالة تهدف إلى السلام وتقوم على مبادىء المحبة والحق والعدالة . ولم نتفرد وحدنا

بهذه الرسالة بل تشاركنا فيها جميع شعوب الشرق ذات الحضارات القديمة . ولم يختف ضوء هذه المبادىء إلا أمام زوابع البغى والمطامع التى هبت علينا من الغرب . ولا عجب فى ذلك إذ أن الشرق مهبط الرسالات ومنه انبثق نور الهدى . ولكن العجب أن يتنكر الغرب لمن أضاء له المشعل وقاد خطاه إلى معارج الحضارة والمدنية . وما كاد موج البغى ينحسر حتى سارعت شعوب الشرق إلى الاجتماع فى باندونج وأسفر اجتماعها عن ظهور حدث جديد لم يعرف من قبل وهو التضامن الإفريقى الأسيوى . ولقد ساهمنا فى خلق هذا الوليد الذى سرعان ما شب عن الطوق وصار عملاقاً يحسب حسابه بعد أن كان كماً مهملا .

والثورة التى حققت هذه الانتصارات الجبارة لم تشغلها أعباؤها عن إعادة تشييد البناء فى الداخل بل سارعت إلى وضع أسس نهضة اقتصادية شاملة لكل من إقليمى الجمهورية وكان من روعة هذا المنهج أن جاء التنفيذ فى أعقاب البحث . وقد صارت هذه النهضة بالفعل حقيقة واقعة ملموسة جديرة بتحطيم أغلال الذل والفاقة التى عاقت البلاد طويلا عن تطورها وتقدمها .

ولم يقف الأمر عند حد السعى إلى مضاعفة الإنتاج القومى بل عملت الثورة جاهدة منذ اليوم الأول على الأخذ بمبادىء التضامن الاجتماعى فخلصت المواطنين من بين براثن الإقطاع وراعت مبادىء العدالة فى التوزيع وقضت على هيمنة رأس المال على الحكم ومن ثم صار كل فرد يشعر بحقيقة ثابتة وهى أن الوطن للجميع وليس لفئة واحدة تستأثر بخيراته .

هذه الانتصارات قد خلقت الأمة خلقاً جديداً ومكنتها من أسباب العزة والقوة والتطور ، فأثمر هذا دواعى الكرامة لدى الفرد والإباء والكبرياء الوطنى لدى الجماعة ، ومن ثم صار الطريق ممهداً أمام الأمة لتبنى مجدها المرموق ولتساهم مع الجنس البشرى فى تشييد صرح الحضارة فى الأرض .

* * *

## دعوة النـــور

إنه ليس من المعقول أن نقرر أن هـــذا هو كل ماحققته الثورة من أمجاد أهداف بل هناك مجال فسيح من الإنتصارات يستطيع الكتاب والباحثون أن يصولوا ويجولوا بين جنباته للكشف عنها وإبراز معالمها . والذى أحب أن أثبته الآن هو أن الثورة لم تترك ناحية من النواحى إلا وقد مدت يدها إليها ونفثت فيها من روحها الخلاقة البناءة .

إن من الأفعال ما لا يقدر عليها إلا القادرون ، ومن المبادىء ما لا يهتف بها إلا الملهمون ، وفى طليعة هـذه المبادىء ما نادى به قائد نهضتنا فى قاعة جامعة القاهرة منذ ما يقرب من عامين حيث وجه دعوة النور إلى علمائنا بقوله :

« لقد فات شعبنا تطوران هامان من أكبر التطورات التى أثرت فى الجنس البشرى كله وأقصد بهما تطور البخار وتطور الكهرباء . وحينما كان العالم يدخل عصر البخار كنا نحن ما نزال تحت سيطرة أوهام القرون الوسطى . وحينما جاء عصر الكهرباء كنا نكاد نخطو الخطوات الأولى بعيداً عن هذه الأوهام . ولهذا فاتنا الكثير من الثمرات الهائلة التى حصلت عليهـــا دول سبقتنا إلى المدنية واستطاعت أن تحصل من هـذين التطورين على كل الفوائد الممكنة ، ومن ثم واصلت هذه الدول المتمدينة خطاها بطريقة طبيعية إلى التطور الأكبر ، بل الثورة الكبرى التى أشرق فجرها على العالم ببداية عصر الذرة وعصر الفضاء . تلك هى المسئولية التى جئت اليوم هنا لكى أحمل جامعاتنا أمانة القيام بها على مسمع من شعبنا العربى وعلى مرأى منه .

وأنا أشعر أننى لا أحملها ماهو خارج عن رسالتها . إن الجامعات فى اعتقادى هى رائد المستقبل فى كل نواحيه سواء فى ذلك ما يتصل بالعلوم أو ما يتصل بالأفكار . فإن مواجهة عصر الذرة وعصر الفضاء ليست مجرد سعى وراء البحث العلمى وإنما هذا العصر يحتاج أيضاً إلى إعداد فكرى ومعنوى وروحى لابد أن نتأهب له من الآن . والذى أحب أن أقوله لكم وأحب أن تعرفوه جيداً هو أننا لانملك أن نتخلف إطلاقاً عن العالم الجديد . ولقد بذلنا الكثير من التضحيات

ودفعنا بكثير من الآلام لأننا تخلفنا عن تطورين سابقين هما البخار والكهرباء ولكن ذلك كله لا يقاس بما يمكن أن نتعرض له إذا فاتنا الفجر الجديد الذى أشرق على الدنيا . لقد كان يمكن فى الماضى أن يتخلف شعب عن التطورات الكبرى ثم يسمح له بأن يبقى موجوداً على الأرض . وصحيح أن هذا الوجود فى ظل ذلك التخلف لم يكن مثلا أعلا للحياة ، ولكن الأمر هذه المرة يختلف . إن الذين يتخلفون عن الفجر الجديد سوف يغامرون بحقهم فى الوجود . ولقد كان يمكن أن يوجد الجمل والسيارة فى وقت واحد ، ولكن الجمل لا يمكن إطلاقاً أن يكون له وجود فى عصر الصواريخ .

هذه هى صورة المشكلة التى تواجهنا . وأحب أن أضيف عليها أن هناك نتائج سياسية كبرى سوف تترتب عليها ، ذلك أن الفارق بين الدول التى تساير التطور الكبير القادم والدول التى تعجز عن مسايرته سوف يكون أكبر بكثير من الفارق بين دول الاستعمار والشعوب التى رزحت تحت طغيانه .

إن المعرفة ستكون فى العصر القادم هى القوة الحقيقية ، هى الحرية الحقيقية . وأنتم تعرفون أننا من الناحيـــة السياسية نقاوم احتكار المعرفة ، ولا بد أنكم تتابعون الجهود التى نقوم بها فى الأمم المتحدة ومجالاتها بالاشتراك مع عدد من الدول التى تسير على طريقتنا لكى نقاوم احتكار العــلم . ولكن هذه المقاومة لاحتكار المعرفة وهذه الجهود السياسية وما قد تحققه من نتائج تصبح عديمة القيمة ما لم تتقدم جامعاتنا لتعزيز قيمتها وتدعيم معناها . إن العلم يتقدم بسرعة مذهلة وعلينا أن نسارع إلى موكبه ونصنع لأنفسنا مكاناً فى ركبه ، وذلك يفرض علينا مزيداً من الجهد كما يفرض علينا مزيداً من إعداد أنفسنا لكى نستطيع فى يسر أن نلائم ما بين أنفسنا وبين العصر الذى دخلنا فيه » .

وقد زاد الرئيس الأمر وضوحاً بخطابه الذى ألقاه منذ بضعة شهور بجامعة القاهرة حيث قال : « بقدر ما تتردد كلمة العلم فى مسامعنا ، وبقدر ما نرى مدلولاتها قائمة أمامنا ، بقـدر ما ندرك أن الهدى قاد خطانا وأن الصواب كان لها المرشد

والدليل . ذلك أن عقيدتى الثابتة هى أن العلم على اختلاف نواحيه هو الوسيلة الحقيقية لتطوير مجتمعنا . والواقع أنه بدون العلم تصبح كل الأحلام التى تجيش فى صدورنا كسراب الصحراء وهما لا وجود له . وإنما يد العلم وحدها هى القديرة على أن تحول أحلام الشعب إلى واقع حى وأن تترجم آماله إلى خطط واضحة النهج . كذلك فإن جذوة النار المقدسة التى تتوهج فى قلوبنا لا تلبث أن تتحول إلى رماد ما لم يستطع العلم أن يحول حرارتها إلى طاقة خلاقة بناءة . وإذا كنا نلخص اليوم غاياتنا فى إقامة مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى ، فلست أرى وسيلة غير العلم تستطيع أن تمضى بنا إلى هذه الغايات وأن تحقق وجودها .

إن العلم هو طريق الحرية الحقيقية ، والجهل هو أشد ألوان العبودية ظلاماً كما أن قيوده وسلاسله فى أثقل القيود والسلاسل ، بل إن الظواهر فى العالم من حولنا لتوحى بأن احتكار العلم سوف يصبح الشكل الجديد للاستعمار . ولقد كانت الجيوش الغازية فى الماضى هى وسيلة السيطرة ، ولئن كانت الشعوب التى سعت للحرية قد اصطدمت بالجيوش الغازية وأخرجتها من بلادها ، فإن هذه الشعوب اليوم تواجه تحدياً أخطر على حريتها من غزو الجيوش : ذلك هو احتكار العلم . ولقد كان العالم فى الماضى ينقسم قسمين : شعوب غازية . وشعوب مقهورة . ونحن الآن نرى القسمة تتخذ شكلا آخر : شعوب تعلم ، وشعوب لا تعلم . ولسوف تصبح القوة نصيب الذين يعلمون ، أما الذين لا يعلمون فإن الحرية بالنسبة لهم تصبح كلمة جوفاء لا تحمل فى طياتها أية قيمة أو أى عمق .

من هنا كانت عقيدتى أن الحرية اللازمة لصنع المجتمع الديمقراطى لا بد أن تنهض على أساس من العلم ، بل هى بحكم العصر وطبيعته لا يمكن أن تنهض على غير هذا الأساس . كذلك الاتجاه الاشتراكى لمجتمعنا ، فلو كانت زيادة الإنتاج هى طريق الإشتراكية الصادقة ، فإن العلم بدوره هو طريق زيادة الإنتاج . وليست الإشتراكية الصادقة ، فإن العلم بدوره هو طريق زيادة الإنتاج . وليست الإشتراكية مجرد أن تعدل فى توزيع ما تملكه ، وإنما الإشتراكية أن يكون لدينا أصلا ما نملك أن

نوزعه . وأنتم ترون من الإحصائيات التى تعرفونها جميعاً . إن الذى نملكه لا يفى . ومع إيمانى الكامل بضرورة وجود أساس عادل التوزيع على كل مستوى ، فإن زيادة الإنتاج هى أقدر الأسس على فتح آفاق الفرص الكريمة أمام العدد الأكبر من أبناء شعبنا . والطريق إلى زيادة الانتاج ، إلى الإشتراكية : أفكار تتحول إلى خطط ثم إلى مصانع ثم تجىء وفرة الإنتاج . والأفكار علم ، والخطط علم والمصانع علم .

كذلك فإن التعاون — وهو الصورة الثالثة من صور المجتمع الذى نسعى لإقامته — لا يمكن أن يقوم إلا إذا قام العلم بالتمكين له . ذلك أن التقدم فى نواحى العلم تحقيقاً لحرية الأمة فى الخارج والداخل وتمهيداً لطريق الاشتراكية الحقة لا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة منه مالم تستطع القيم الروحية والمعنوية أن تباشر دورها الكبير . وإذا كان العلم هو الذى يصنع القوة وهو الذى يحقق زيادة الإنتاج ، فإنه أيضاً القادر على تمكن القيم الروحية والمعنوية من إقامة إطار يشد المجتمع كله بعضه إلى بعض ويربط إمكانياته كلها برباط الوحدة والتضامن .

إن عالمنا لتشتد حاجته اليوم إلى تمكين القيم الروحية والمعنوية من مباشرة دورها الكبير ، ذلك أن الشوط قد مضى به بعيداً فى مجالات القوة وزيادة الإنتاج فى حين تقاعد المجال الروحى والمعنوى عن المضى إلى نفس البعد . والأزمة التى يعيش فيها عالمنا لتحمل مظاهر هذا الوضع الخطير . ذلك أن أبرز أسبابها أن طاقات عالمنا المادية قد غلبت طاقته الروحية ، وأصبحت عضلاته أقوى من عقله .

هكذا أصبحت القوى الهائلة التى تفجرت أمامه وأسلست له قيادها ، مبعث خطر عليه . وإذا كان من بشائر التطورات الأخيرة فى الميدان الدولى أن ثمة وعياً كبيراً اليوم للأخطار التى تتعرض لها البشرية كلها إذا ما استعملت هذه القوى الهائلة الجديدة بطيش ورعونة وبدون ضابط من القيم الروحية والمعنوية ، فإن علينا أن نعى عظة هذا التطور وأن نستفيد من داخل مجتمعنا . ذلك أن قوة التقدم العلمى وهى القوة الناشئة عن زيادة الإنتاج ، يمكن أن تصبح مصدر خطر ما لم تستطع القيم الروحية والمعنوية أن تساير خطاها بل تسبقها لتمهد لها .

والعلم فى المعامل ضرورة ، والعلم فى المصانع ضرورة ، ولكن العلم فى قلوب الناس وفى ضمائرهم ألزم الضرورات .

إن ثقتى لا تحد بأن هذه الجمهورية العربية المتحدة التى تقف ثابتة بإحدى قدميها فى آسيا والقدم الأخرى فى أفريقيا فى هـذا المكان من العالم الذى انبعثت منه إشعاعات العلم لأول مرة لتنسج خيوط الحضارة الأولى للإنسان ، تعرف دور العلم فى مستقبلها كما عرفته فى ماضيها .

إن وسيلة التفكير والتعبير ومن ثم التطوير . إن وديعة الله الغالية فى قلب الإنسان وعقله . إنه قبس روحه يضىء المشاعل التى يحملها الرواد لتنير الطريق للملايين المتقدمة من ورائهم » .

## سياجنا ضد الزلل

إن من يدرس تاريخ الثورات التى قامت فى العالم يجد أن كثيراً منها قد انحرفت عن غايتها وضلت سبيلها لسبب أو لآخر . فما هو الرأى بالنسبة لثورتنا ؟ سيتولى الإجابة عن هذا السؤال العلماء والمؤرخون . ولكن ما يمكن إثباته هنا هو أن نقرر أنها ثورة قامت على مبادىء ومثل عليا لم تنحرف عنها أو تتجاهلها يوماً فى مسيرها . وفى هذا المعنى يقول زعيمنا أمام برلمان الهند « إننا نؤمن مع أستاذكم العظيم المهاتما غاندى روح الهند الخالدة إن الوسائل إلى الغايات جزء منها وإن الطريق إلى الأهداف الشريفة يجب أن يكون مشرقاً كله » .

هذا هو مقياس المفاضلة بين الثورات . ولهذا لا نعجب إذا رأينا بعض الثورات قد ضلت أو انحرفت بل إن منها من تأكل بنيها ، وتقف ثورتنا بينها جميعاً تحمل سمة تنفرد بها تلك أنها ثورة بيضاء لأنها ثورة مبادىء ومحبة وعدالة ولم تكن يوماً ما ثورة مطامع وهذا هو سياجها ضد الزلل .

وإلى جانب هذه المبادىء نجد أن رئيسنا أضاف اليها قوله « بقدر ما تتردد كلمة العلم فى مسامعنا وبقدر ما نرى مدلولاتها قائمة أمامنا ، بقدر ما ندرك أن المدى قاد خطانا وأن الصواب كان لها المرشد والدليل » .

وهذا أكرم مهاد لثورة ميمونة : أن تستند إلى العلم والمبادىء .

# أمور تحتاج إلى عناية

بهذه المبادىء والأسس وبهذه الانتصارات المشرقة نعتبر أن ثورتنا قد اجتازت فترة الاختبار بنجاح مؤزر وتوفيق كامل بل صارت جذورها ثابتة فى الأرض وفرعها فى السماء وأصبحت قطوفها دانية والمستقبل أمامها بسام .

ولنا هنا أن نتساءل : أليست هناك أمور تحتاج إلى عناية أو تقويم ؟ والجواب على ذلك أنه لم تكن هناك نهضة فى الوجود قد اكتمل بناؤها بين يوم وليلة ، والمعقول أن من الأمور ما يحتاج إلى دور من الحضانة قبل أن ينمو أو يشتد ساقها ، وكثيراً ما يكون علاج هذا راجعاً إلى الزمن .

وبحثى هنا يتناول ثلاثة أمور ، أولها تلك الأمانة الثقيلة التى وضعها زعيم ثورتنا فى عنق رجال الجامعة عندما وجه الخطاب إليهم قائلا : « إن العلم هو طريق الحرية الحقيقية ، والجهل هو أشد ألوان العبودية ظلاماً كما أن قيوده وسلاسله هى أثقل القيود والسلاسل بل إن الظواهر فى العالم من حولنا لتوحى بأن احتكار العلم سوف يصبح الشكل الجديد للاستعمار » . ثم يضيف إلى هذا قوله « لو كانت زيادة الإنتاج هى طريق الإشتراكية الصادقة فإن العلم بدوره هو طريق زيادة الإنتاج وليست الإشتراكية مجرد أن نعدل فى توزيع ما نملكه وإنما الإشتراكية أن يكون لدينا أصلا ما نملك أن نوزعه » .

بهذا الذى يقوله الرئيس لرجال الجامعة تتحدد خطورة هذه الأمانة التى وضعها فى أعناقهم . إن العلم فى هذا العصر هو الحرية وهو وسيلتنا إلى الإشتراكية الحقيقية . بل إنه « القادر على تمكين القيم الروحية والمعنوية من إقامة إطار يشد المجتمع كله بعضه الى بعض ويربط إمكانياته كلها برباط الوحدة والتضامن » . وهو أيضا « وسيلة التفكير والتعبير ومن ثم التطوير » . وبعبارة موجزة قد صار العلم فى عصرنا الحاضر قرين بحق البقاء .

وبقدر ما لهذه الأمانة من خطر صار من حق الجماعة أن ترقب مدى تقدير هذه المسئولية والاطمئنان على سلامة السعى وتحديد الأهداف .

## الأداة التنفيذية

إن الإيمان العميق بالمبادىء والأهداف يجب أن ينعكس نوره فيصل إلى أعماق الأداة التنفيذية سواء بالهيئات الحكومية أو المؤسسات وبغير ذلك تكون هذه الأداة أشبه بالقيد الذى يعوق الحركة ويحول دون التقدم . ولم تغفل الثورة منذ قيامها عما لهذه الأداة من خطر فأنشأت لذلك لجان التطهير سعياً وراء تخليصها من الشوائب ولكن يبدو أن العلاج لم يكن ناجعاً وأرى الأخذ بقواعد أخرى يكون أساسها بحث الأعمال بدلا من بحث الملفات . وأعتقد أننا سنتجنب جميع العثرات لو خلصنا هذه الأداة من جميع ما هو عالق بها .

## واجب العلماء والباحثين

بقى هناك أمر لا يقل خطورة عما لسابقيه ، ذلك هو واجب العلماء والباحثين إن كثيراً منهم يعيشون حتى اليوم كأنهم فى برج عاجى وكأنهم ليسوا من هذا الشعب وكأنهم لا يحسون بهذه النهضة التى تحيط بهم من كل جانب .

إن الرأى لا يصقل إلا بالرأى ، والفكرة لا يشذ بها إلا الفكرة . ونحن فى خطوات النهضة لا يمكن أن ندعى العصمة أو البعد عن الخطأ . ولهذا كان من واجب علمائنا وباحثينا أن يخرجوا من برجهم العاجى ويسايروا موكب النهضة فيبدون رأيهم فى كل خطوة نخطوها وكل هدف نسعى إليه بروح بعيدة عن الهوى .
إن واجب النقد فريضة فى عنق كل باحث وعالم وهو فرض عين يحاسبهم الوطن عليه .

* * *

## سياستنا الخارجية

لقد تولى البابان الأخيران من هذا الكتاب بحث هذه الناحية وبذا فليس هناك ما يدعو إلى تكرار ماجاء فيهما ولكن ما يجب إثباته هنا هو الإشارة إلى المبادىء التى أعلنتها الدولة فى هذا الشأن تلك المبادىء التى آمنت بها الأمة العربية جمعاء من المحيط إلى الخليج .

ولقد قامت سياستنا منذ اليوم الأول من عهد الثورة على أساس « الحياد الإيجابى » وهذا المبدأ يتفق مع صالح الوطن ومع معتقداتنا فى الحياة ، فنحن قوم نؤمن بالحق والعدالة ونكره الجشع والمطامع . وهذه الحروب التى قامت فى القرنين الأخيرين لم يكن الدافع إليها جميعها إلا المطامع . والانزلاق إلى حلبة هذه المطامع لا يتفق مع ما ندين به من مبادىء . ولهذا كان إعلان سياسة الحياد الإيجابى بمثابة صدمة لتلك الدول التى ألفت أن تجعل من الشعوب وقوداً للنار وكان من آثار ذلك أننا امتحنا فى بوتقة عداوات طائشة تخلى عنها الإنصاف والعدالة .

ومن الممكن أن نقرر الآن أننا قد اجتزنا هذه التجربة بنجاح وثبات وآمن الطامعون أنه من العبث زحزحتنا عن هذه العقيدة التى تغلغلت فى دمائنا وكان من التوفيق أن آمن بهذه العقيدة أكثر دول وشعوب آسيا وأفريقيا وبهذا أشرق على العالم نور جديد يدعو إلى المحبة والعدالة والمساواة والسلام وهى مبادىء تعنى مدلولها لأنها نابعة عن عقيدة . وبهذه المبادىء ظهر إلى الوجود التضامن الإفريقى الآسيوى الذى ينادى بالتعاون والأخاء .

وقد أعلنا إلى جانب هذا أن أرض العرب للعرب وأن القومية العربية تجمع بينهم من المحيط إلى الخليج ، وجاء دستور الثورة يؤكد هذه الحقيقة كما أكدتها دساتير المنطقة ، وإذا كانت الحدود المصطنعة لا تزال قائمة وإذا كان الاستعمار البغيض لا يزال يلقى ظله البغيض على بعض أجزاء هذا الوطن فما هذا وذاك إلا نتيجة طبيعية لتراث خلفته لنا عهود الضعف والانحلال ، ومهما طال ليل البغى والضلال فإن فجر النصر لقريب .

ثم أعلناها صرخة عاتية زلزلت الأرض تحت أقدام الطغاة العابثين ومهدت السبيل لقيام العدالة فى الأرض ، لقد نادينا بالقضاء على الاستعمار وتصفيته ، ولو رجع الناس إلى رشادهم وقبلوا حكم العقل وتخلصوا من مطامعهم لأدركوا أنها دعوة الحق تحمل فى طياتها تباشير السلام إذ لم تكن هذه الحروب الطاحنة التى تهدد الجنس البشرى بالفناء إلا نتيجة المطامع والنزوات .

لا يزال الاستعمار يدافع فى يأس عن بقائه ووجوده ولا تزال صور المعركة متعددة فى أكثر من بقعة ، إنه لا يزال جاثماً فوق صدر فلسطين الشهيدة كما لا يزال متنمراً فى أرض الجزائر يلعق الدماء ويمزق صدور الشهداء ، وهو أيضاً يشد على عنق فريسته فى أرض الخليج العربى ، ويقطع الأحشاء فى أرض إفريقيا .

## ماذا يريد العالم المتحضر

إنه عالم فهم المدنية على غير حقيقتها ، وخالها جبروتاً وطغياناً وعدواناً ، وصدق عليه قول الرئيس « إن الأزمة التى يعيش فيها عالمنا اليوم لتحمل مظاهر هذا الوضع الخطير ، ذلك أن أبرز أسبابها أن طاقات عالمنا المادية قد غلبت طاقاته الروحيه وأصبحت عضلاته أقوى من عقله . » ولهذا كان لنا أن نقول إنه عالم قد عبد المادة حتى أخضعته لمشيئتها وصار تابعاً لها ، وطالما ثبت فى يقينه أن له الغلبة فى ميدان المادة وطاقتها فإنه لن يركن إلى جادة العقل والرشاد .

إنهم يقولون إن هذا العالم اليوم على وشك أن يدخل عهداً جديداً يسوده السلام ، فهل هذه بشرى حقيقية تطرب لها البشرية وتتطلع إليها القلوب ؟ فى يقينى — لو صدق البشير — أن هذا لا يدل على ميل إلى الإنصاف والعدالة بقدر ما هو خوف من التدمير والفناء وإلا فبماذا نفسر هذه المجازر الاستعمارية التى لا تزال دائرة الرحى بين ظهرانينا . إن السلام الذى تنشده البشرية ليس سلام الخوف ولكنه سلام المحبة والعدالة إذ هو السلام الدائم الذى لا تشوبه شائبة .

## طريق السلام

يقول الرئيس « إن شعوبنا لترحب بكل هذه الاجتماعات المتكررة بين قادة العالم وإن شعوبنا لتبارك لهم كل جهد يبذلونه . على أنه ينبغى أن نذكر دائماً أنه ليس يكفى لتوفير السلام وصيانته أن تتكرر الاجتماعات ، وإنما يكون توفير السلام وصيانته عن طريق مواجهة المشاكل من أصولها ، وليس يكفى أن نرفع شعارات نزع السلاح وإنما علينا إذا أردنا أن يكون لنزع السلاح قيمة أن نواجهه بعلاج الأسباب والعوامل التى تصل بالشعوب إلى حد يفرض عليها فرضاً فى بعض الأحيان أن تحمل السلاح . » هذا الذى يقوله الرئيس هو طريق السلام الحقيقى وليس هناك طريق غيره . إن السلام لا يتجزأ ولا يفرض وإلا كان دعوة حق يقصد بها باطل .

## أى سلام يريدون

إذا كان السلام الذى يريدونه هو سلام بين الكتلتين ، فذاك سلام الطامعين ويكون شأنهم شأن من يضع السم فى الدواء وسيكونون هم أول ضحاياه . وإذا كان سلاماً يريدون فرضه على شعوب الأرض قاطبة دون علاج الأسباب والعوامل التى تدفع الشعوب إلى التناحر ، كان هذا هو السلام الذى ينشده اللص وقاطع الطريق ليفر بغنيمته ، والشعوب فى هذا العصر لا يمكن أن تغفل عن حقوقها .

## ما شرعية هذا العدوان

إن هناك دولا لا تزال تجهل حقيقة العصر الذى تعيش فيه ولا تزال تحيي بعقلية القرون الماضية عهود القرصنة والاستلاب وغاب عنها أن القرصنة أصبحت جريمة يعاقب عليها القانون . ويحار المرء فى فهم عقلية هذا النوع من الناس . إنهم يطالبون السلام ويدعون إليه ، وفى نفس الوقت يسلطون نيرانهم على من ينشدون السلام أولئك الذين يرجون حريتهم ويموتون فى سبيلها .

إلى أى سند من القانون أو العدالة تصر إنجلترة على البقاء فى الشرق العربى وفى إفريقيا ، وإلى أى قانون تعتمدعليه فرنسا فى بقائها بأرض الجزائر وتقتيل أبنائها الشهداء ، بل إلى أى شريعة يسلب وطن من أهله ويمنح لأغراب ضالين .

إن قرار مجلس الأمن فى عام ١٩٤٨ قرار غير شرعى لأنه خارج حدود سلطاته واختصاصه وإلا لكان معنى هذا أن فى إمكانه أن يشرد أى شعب من أرضه كما فعل بشعب فلسطين ، ولو صح هذا لأمسى مجلس الأمن مجلس حرب لا مجلس سلام .

لقدصدر قراره بتأثير من الصهيونية العالمية التى أخضعت أكثر الدول لمشيئتها وهو قرار باطل لا يملك مجلس الأمن حق تنفيذه إلا عن طريق البغى والعدوان .

ولنا هنا أن نتخيل موقف الهنود الحمر وهم سكان أمريكا الأصليون لو فرض أن لهم سلطاناً كسلطان الصهيونيين واستطاعوا التأثير على أعضاء مجلس الأمن ولم تكن أمريكا عضواً فى هذا المجلس ، نقول لو صح هذا الخيال وأصدر المجلس قراراً بتسليم الوطن الأمريكى لسكانه الأصليين وطرد جميع الوافدين عليه هل كان مجلس الأمن حينئذ يستطيع تنفيذ قراره مع أن القياس فيه تجوز كثير إذ أن شعب فلسطين يعيش فى وطنه منذ آلاف السنين فى حين أن هؤلاء الأمريكيين لم يفدوا إلى هذه الأرض إلا منذ بضع قرون عقب اكتشاف أمريكا .

ان شعب فلسطين قد طرد من أرضه بغياً وعدواناً ويجب أن يعود إلى وطنه لأنه هو صاحبه ولن يكون فى هذا عادياً أو آثماً لأنه لا يفعل أمراً سوى أن يسترد حقه المسلوب ، وما هؤلاء الصهيونيون إلا قوم غاصبون .

## طريقنا إلى الحرية

إننا ندعو الله مخلصين أن يلهم العالم سبل الرشاد وأن يسود السلام فى الأرض والسلام الذى ننشده هو السلام الذى يقوم على قواعد من الإنصاف والعدالة ،

ذلك السلام الذي حدده زعيمنا بقوله : « السلام الذى يقوم عن طريق مواجهة المشاكل من أصولها . . وعلاج الأسباب والعوامل التى تصل بالشعوب إلى حد يعرض عليها فرضاً فى بعض الأحيان أن تحمل السلاح . »

إنى لست كبير الرجاء فيما سيفعله المؤتمرون ونحن لا ننظر الى اجتماعاتهم نظرة الاستسلام بل بعين التربص واليقظة ، ونحن لا نملك السكوت إزاء حملة الفناء التى يشنها المستعمرون الطغاة على وطننا العربى وشعوب القارة التى نعيش فيها ولا يرفع المسئولية عن كاهلنا أن نمد هذه الشعوب بعوننا الأدبى بل يجب أن يكون هذا العون فى الحدود التى رسمها الرئيس أمام برلمان الهند بقوله « كذلك لا زالت أمام شعوبنا التزامات ضخمة حيال شعوب صديقة وشقيقة ما زالت تحارب معارك حريتها وتجاهد لاسترداد حقوقها وإنه لواجبنا نحن الذين سرنا على نفس الطريق وقاسينا مصاعبه أن نقف سنداً وعوناً لهؤلاء الذين ما زالوا يجدون فى السير عليه . »

فى هذه الحدود الواضحة يجب أن نعمل حتى ترتفع راية الحرية فى تلك البقاع التى تشوقت اليها طويلا ، ويجب ألا ننسى أن القدر قد وضع فوق كاهلنا مسئولية يجب أن نتحملها بفخار وثبات ، ويجب أن نذكر دائماً أن معركة الحرية لم تزل تنتظرنا لتكون فاصلة بين عهدى الظلام والنور .

## الجزائر الخالدة

هذا الوطن الذى يجب أن يتغنى بأمجاده الشعراء والكتاب والذى صار مضرب الأمثال فى البطولة والفداء ، ان عيبه فى نظر المدنية الغربية أنه شعب فى افريقيا ولو خلقه الله فى أوروبا لذابت أفئدة العالمين اشفاقاً عليه من الشدائد التى تنزل به والخطوب التى تحوطه وتسارع الفرسان الى نجدته والمساهمة فى الذود عنه .

ان واجبنا نحو هذا الشطر الغالى من الوطن العربى يتمثل فى أمرين :

أولهما : أن نتنازل مؤقتاً عن حق السيادة عن شطر من أرضنا على حدودنا الغربية فهذا البلد الغالى تقيم فيه حكومة الجزائر المؤقتة ويكون هذا الجزء بمثابة جزء من أرض الجزائر حتى يتم تحريرها .

ثانيهما : دعوة شعوب الأرض قاطبة للمساهمة فى نجدة البلد المجاهدة على أن تكون المساهمة بالرجال والمال والعتاد . ويكون المقر الجديد لحكومة الجزائر نقطة ارتكاز لاستقبال المتطوعين وتلقى السلاح .

إن فرنسا التى أسفرت عن نواياها الجشعة لن يقلم أظفارها حرب العصابات بل يجب أن توكع على قدميها فى حرب شاملة .

فلسطين الشهيدة

إن قضيتها صارت لا تحتاج إلى الكثير من القول بل أضحت متطلعة إلى الكثير من العمل والغزير من الدمع والعرق والدم . ويجب منذ اليوم إعلان قيام حكومتها المستقلة فى « غزة » وفتح باب التطوع لتدعيم قوى جيشها لتمكينه من استرداد وطنه المسلوب .

إن المعركة عنيفة ولكنها جديرة بكل تضحية .

خاتمة المطاف

إن علينا عبئاً ثقيلا قلما حمله جيل من الأجيال . عبء يتطلب الاستعداد لتقديم الغزير من الدم والنفيس من المال ، ولكن يجب أن نذكر دائماً أن هذه المعركة إنما هى معركة تقرير المصير والفكاك من أغلال الذل والعبودية .

وهناك عبء لا يقل عن هذا روعة ، إنه واجبنا فى تحريك الضمير العالمى للتضافر معنا فى خوض غمار هذه المعركة . إن نوازع الخير لم تجدب من هذه الأرض ، وبقدر مسعانا فى هذا السبيل يكون نجاحنا فى معركة الحرية .

إن اليوم الذى يغيب فيه ظل الاستعمار عن أرض الجزائر وفلسطين لهو اليوم الفاصل فى تاريخ البشرية إذ سيزول فيه إلى الأبد نوازع الشر فى المحيط الدولى وتقوم المحبة والعدالة بين الدول مقام القانون ، وسيطوى الاستعمار عندئذ صفحته فى كل مكان ويصبح قصة تاريخية .

والله الموفق ؟

# تاريخ الكتاب

منذ أمد بعيد أحس بسحب كثيفة من الأحزان والشجون ساقتها إلى القلب أنات الصرعى وهمسات المكروبين المتصاعدة من بين شفاه أبناء هذا الشعب الجريح . وفى ترددى بين القرية والمدينة كنت ألمس البون الشاسع الذى يفصل بين طوائف الأمة ويجعل منها فئتين إحداهما تكد وتشقى ولا تجد آخر الأمر إلا الدمع والعرق ، والأخرى مسترخية رافلة فى أثواب النعمة والرغد . وجر هذا فى أذياله احتكار الفئة المترفة للنفوذ والجاه والسلطان بما مكنها من فرض السيادة على الشعب وتكبيله بأصفاد العبودية والذلة واستتبع هذا جميعه شيوع الفساد فى كل ركن من أركان الدولة حتى غدت أشبه بخلية تعج بالجراثيم والأدران وأمست آخر الأمر مهيضة الجناح ، كسيرة الشوكة ، وبدأت ترجع القهقرى إلى أحضان عصور الظلام بينما تطفر الشعوب جميعاً طفرات فسيحة إلى الأمام .

ولا يمكن ارجاع هذا الانهيار إلى علة واحدة بل تآزرت علل متعددة على تحقيقه وشد أزره . ومن أبرزها وأظهرها وجود استعمار باغ وحكام مفسدين . وكانت عقيدتى دائماً أن العلاج لا يمكن توفيره على خطوات بمحاربة علة بعد أخرى ، ولكن باعلان حرب عوان لا هوادة فيها على تلك العلل جميعاً ، وفى وقت واحد .

وكان يحز فى نفسى أن أرى العلل غير مستخفية وسبل العلاج غير مستعصية ومع ذلك لا يقدم أحد عليها أو يحمل رايتها ، وتمر الأيام وتكر السنون والصمت يرين على أفقنا بينما الأوصاب تنخر فى عظامنا . ولم يسع أحد إلى دق ناقوس الخطر محذرا أو منذراً .

وهنا بدأت فكرة هذا الكتاب تختمر فى نفسى وترتسم خيوطها فى رأسى .

وماكادت تلتئم حتى أعلنت حكومة عام ١٩٤٥ عن مشروع السنوات الخمس ، فانشرح صدرى واطمأن خاطرى ، إذ خيل إلى أن القوم قد طرحوا الضلال وآمنوا بمجد أمتهم فوضعوا أسس بناء نهضتها الحديثة . ولكن ماكاد المشروع يظهر للضوء حتى ضاع الرجاء وذهب الأمل . إذ لم يخرج عن كونه سمياً لتلك المشاريع الأخرى البراقة التى لم يقصد من ورائها الحاكمون إلا تضليل الشعب وخداعه وتخدير أعصابه . وماكدت أمسك القلم حتى بدأت مفاوضات « ستانسجيت » وأعلنت انجلتره عزمها على الجلاء عن أراضينا مما خيل إلى أن فجر الحرية على وشك البزوغ وأن أقدام النهضة صارت قريبة ومن الأرض السليمة التى تبدأ منها قفزاتها ،وبين ترانيم الأمانى فترت الهمة فى انتظار تحقيق الرجاء المرموق . وإذا بالمفاوضات تتعثر ثم تفشل ، وإذا بمصر تذهب شاكية إلى مجلس الأمن تطلب منه النصفة والعدالة ولكن المجلس ردها كسيرة ذليلة . وعدنا كما بدأنا لا نفعل شيئاً أو ندبر أمراً ، ومن ثم عقدت العزم على تسطير هذا الكتاب وآليت على نفسى ألا يردنى عنه راد أو يخدعنى عنه بريق زائف .

منذ أواخر عام ١٩٤٨ بدأت أجمع البيانات والإحصائيات التى تعيننى على إبراز عقيدتى ، وفى منتصف عام ١٩٤٩ بدأت أكتب أول أبواب هذا الكتاب ودأبت على ذلك حتى انتهيت من أحد عشر باباً فى أوائل هذا العام وبدأت أفكر فى الباب الأخير ، ما هى الأسس والمبادىء الواجب إعلانها والإفصاح عنها فيه ؟ لقد حرت فى أمرى إذ أن كل أبواب الكتاب تعلن صراحة أن شقاء هذه الأمة يرجع فى الحقيقة إلى فساد حكامها ، فكيف السبيل إلى تقويم هذا الإعوجاج ، وكل خلية من خلايا الحكم قد صارت مباءة تعج بالجراثيم والسموم ؟ وجاءتنا حوادث ٢٦ يناير من هذا العام فأقامت الدليل على النية الخبيثة المبيتة للفتك بهذه الأمة ، وعلى الشهوة الجامحة فى إذلالها وإلقائها أسيرة أصفادها وأغلالها . وعندئذ طويت القرطاس وحطمت القلم . إذ ثبت عندى أنه أعجز من أن يحمل راية الكفاح فى سبيل الحرية التى ستظل

ذليلة ما لم تنل حقها من الدماء القانية ، وأقام الطغيان الذى ساد الفترة التالية لهذه الحوادث الدليل على صحة هذا الرأى .

وبين عشية وضحاها تقدم الصفوف أبطال ميامين يؤدون عن الأمة ضريبة الدم فى يوم الحرية الذى بزغ نجمه يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وجاءونا بالخلاص الذى كنا ننشده ، وحققوا فى بضع ساعات ما كانت تصبو إليه الأمة منذ أجيال ، وأزالوا بحرابهم العقبات التى كانت تحول بين الأمة وبين ما تسعى إليه من المجد ، فانفسح السبيل أمامى ، وحلت العقدة التى كانت تؤرقنى ، وصار الباب الثانى عشر أيسر أبواب هذا الكتاب جهداً ومشقة ، وأصبح مهيئاً للظهور .

وما أحب تبيانه فى هذا المقام هو أن كل كلمة سطرتها فى هذا الكتاب إنما نبعت من صدرى عن إيمان وعقيدة . . . . فإذا لم يرض عنه أحد فلا يرجع ذلك إلى فساد فى العقيدة وإنما إلى خطأ التقدير .

والله أسأل أن يحقق لهذه الأمة مجدها ويقود خطاها إلى معارج السؤدد تحت ظلال الحرية والعدالة .

أول اكتوبر سنة ١٩٥٢

م . ع

# الباب الأول

## الطريق إلى الحرية

تقوم منذ القدم حرب عوان مستعرة الأوار بين قوى الخير وقوى الشر اتخذت من البشرية ميدانا فسيحا لتطاحنها وتناحرها ولم تخمد جذوتها يوما إلا ليعلو لظاها ويشتد سعيرها مرة أخرى ، وقد قاسى بنو الانسان من هولها أشد ضروب العنت والفزع ، وأعماهم الضلال فلم يستقصوا علة هذا البلاء حتى يتحرزوا منه ويتخلصوا من ويلاته .

ومن العجيب أن يعيش هذان الخصمان المتناحران دائماً جنبا إلى جنب ، وإن كانا يسيران مفترقين فى طريقين متوازيين ، والأعجب من ذلك أن يكون منبعهما ومصدرهما واحداً هو الإنسان نفسه ، غير أن الخير يستمد كيانه من عقله والشر يعتمد فى وجوده على نزواته وغرائزه ، وبين هاتين القوتين المتضادتين يعيش الإنسان حياة كلها قلق واضطراب ، فيوما تنتصر قوى الخير ومن ثم تحلق فى سمائه ملائكة الرحمة تهتف بألحان الأمن والطمأنينة والسلام ، ولا يكاد يجنى بعض ثمارها من الدعة والرغد والرخاء حتى تفجأه قوى الشر فتصليه نكالا وتسلط عليه صوت عذاب ، وستظل البشرية طويلا تتأرجح بين النجدين ، ويجثم فوق صدرها أثقال البلاء حتى تسكت عواء شهواتها وتكبح من جماح غرائزها ونزواتها ويعلو صوت رشادها .

والعقل خازن الفضائل والمثل العليا وهو يضن بدرره إذا شعر بما يقيده ويحد من نشاطه ، لأن من طبيعته المفاضلة والاختيار ولا يتوفر له هذا النشاط تحت ضغط القيود والأصفاد ، ويوم تمتد اليه أنامل الحرية فتحطم أغلاله وتفك

وثاقه ينطلق من جنباته شعاع يملأ الأرض نوراً وينتشر سناؤه فى الخافقين، ولهذا كانت الحرية ولا تزال بشير السلام وحاملة لواء الخير لأنها ظهيرة العقل وموئله وهو وليدها وربيبها ، وويل لمن جار على حرية البشر ، لقد سلبهم أعز ما يملكون وحرمهم من الضوء الذى ينشدون وصوب السهم إلى قلوبهم وحطم الأمل الوضاء والرجاء المرموق ، والإنسان قد يفرط فى عنقه ولا يتخلى عن أمله ورجائه، ولن يكون مصير الطاغية الجبار إلا أن يضرس بأنياب ويوطأ بمنسم .

والحرية طائر غريب العادات والطباع ، لا يعشش إلا فوق حبات القلوب ، ولا يغرد إلا فوق أفنان الأفئدة ، ولا يبرح أبداً هذه الآفاق التى نشأ فيها وترعرع بين جنباتها ، وكل غذائه وشرابه براعم الإيمان النابتة بين شعاب الأحشاء تهتف به وتضمه بين أحضانها ، ويوم تجدب هذه الأرض وتأسن تربتها فلا تنبت إلا شوكا وقتاداً يفر الطائر الغرد من عشه ولا يعود اليه ثانية .

هذه هى الحرية . هى إيمان بها وشعور ويقين ، يفصح القلب عن وجودها بخفقاته ويعلن الوجدان عن حيويتها بشدوه وهمساته ، ويكشف الطائر الجميل عن سعادته بأطلاق صغاره وأفراخه إلى الأفق الخارجى تمرح وتسجع ، وما هذه الصغار والأفراخ إلا تلك الحقوق التى ترتبها الحرية التى يؤمن بها الأفراد .

إن الإيمان بالحرية هو الحرية نفسها ، وما الحقوق التى ترتبها إلا مظهرها الخارجى، ولا رباط بين هذه وتلك إلا ما يربط الصدى بالصوت والظل بأصله . ولهذا قد يدين بها جاهل وقد يجهلها عالم لأنها ليست علما يكتسب بل خلجات نفسية تنعكس على صفحة الوجدان كما يسرى النغم الشجى بغير حاجة إلى إلمام بقواعد الايقاع . وتبا لشعب يلهيه الظل عن أصله والصدى عن مصدره ويترك إيمانه بحريته ينضب من قلبه ، إنه دخيل عليها وسرعان ما تقيد الأغلال جيده .

ولا تبلغ الحرية مداها ولا تدرك غايتها إلا إذا وافقت صورتها جوهرها فاذا تباين الأمران كان ذلك إما تجاوزاً لحدود الحرية فتكون فوضى وإما انتقاصا لها فتكون عبودية . وإذا أخرجنا الفوضى من مجال البحث كانت الحياة فى الجماعات

البشرية على إحدى صور ثلاث : أزهاها وأجملها ما كانت لجماعة يؤمن أفرادها بحريتهم ويزاولون الحقوق التى ترتبها لهم ؛ والصورة الثانية نجد فيها إيماناً ولا نرى حقوقا نتيجة حكم باغ يفرض طغيانه ، ولا خوف على طائر الحرية مهما طال إساره ما بقى الإيمان بها راسخ الأركان بالنفوس . وشر الصور الثلاث ما كانت لجماعة خلت أفئدة أفرادها من كل عقيدة بالحرية وجهلوا ما لهم من حقوق وما عليهم من تبعات . إنهم لقوم من العبيد لن تنهض بهم حقوق ترتب أو حريات ترسم وسيظلون دائماً تائهين فى بيداء العبودية أرقاء البغى والطغيان .

وبين موجات هذا التباين والتنافر تقف الحرية فوق أفنان الخلود وهى ترسل لحنها العلوى فيردده الزمان على قيثارته وتتلقفه مسامع الآفاق .

## أركان الحرية

ولقد كانت الحرية فى الأصل مطلقة لا يشوبها أى قيد ، يفعل الإنسان تحت لوائها ما يشاء ويترك ما يريد وفق ما تمليه عليه رغباته وفى نطاق قدرته ، وليس لغيره عليه من سلطان . ولم تدم هذه الحال طويلا إذ سرعان ما استجاب لغريزة حب الاجتماع ومن ثم نشأت الحياة الاجتماعية التى أمل فيها الرفاهية والدعة ، وقد شعر لأول وهلة بالتزام يحد من حريته المطلقة ويشذب من أطرافها حتى صارت حرية نسبية لا يسمح لها بالعدوان على حرية الغير وكان عزاء الإنسان عن الحد من مدى حريته احتفاظها بجوهرها ومغزاها .

ونتيجة لقيام الحياة الاجتماعية ظهر أول مبدأ فى الوجود وهو المساواة لأنه ليس من المتصور عقلا أن تحد الجماعة من حرية فئة منها وتطلق العنان لأخرى وإلا انفرط عقدها منذ يومها الأول . وقد حقق هذا المبدأ لفترة طويلة الغرض المنشود منه فكان خير حفيظ على الحريات وأكبر راع لها . ولكن جاء وقت خفت فيه نوره وذبل سناؤه تحت وطأة زوابع الجور والطغيان المنبعثة من نفوس البشر ، وتطلب الأمر ظهور مبدأ جديد آخر لحماية الحريات وكفالتها ،

وتمثل هذا المبدأ فى العدالة ، فكانت حصن الحرية وملاذها ولا زالت تجد فيها حتى اليوم أمنها وسلامها . ولقد راعت العدالة القسطاس حتى بالنسبة لنفسها فلم تجر على المساواة أو تخفت صوتها بل اجتذبتها إلى رحابها فصارت ركناً أساسياً فى بنائها ، إذ لا عدالة بغير مساواة .

والحرية بطبيعتها عزوفة عن كل غل أو قيد ، وإذا رضيت يوما بانتزاع بعض ريشها علقت رضاءها على جدية الضرورة التى توجبه بشرط ألا يحول ذلك بينها وبين التحليق والانطلاق ، وإلا انقلبت إلى عبودية أو شبه عبودية . وينبغى ألا يتجاوز القيد أمرين وهما عدم العدوان على حرية الآخرين ، ورعاية مصلحة الجماعة نفسها . وفيما عدا هاتين الناحيتين يجب تحطيم جميع القيود والأغلال التى أوثقت بها الحياة الاجتماعية أعناق البشر ، وهى قيود جد كثيرة تتفاوت فى وطأتها وشدتها .

وحتى تتم آية الحرية ويكمل رواؤها يجب أن تعمل الجماعة على تخليص أفرادها من الشقاء الذى يعانون والسعى حثيثا إلى توفير أسباب رفاهيتهم وسعادتهم ، وقد صار هذا الأمر التزاما فى عنق الدولة لا تستطيع التنصل منه وإلا تكون قد جحدت رسالتها وتخلت عن واجبها ، وقد يرجع هذا الالتزام إلى نظرية العقد الاجتماعى ، وقد يكون منشؤه مصلحة الجماعة نفسها فما الجماعة إلا مجموع أفرادها تقوى بقوتهم وتضعف بضعفهم . وقد أثمرت هذه العقيدة مبدأ جديداً آخر هو مبدأ التضامن الاجتماعى الذى يخلص البشرية من أكثر الشرور والمفاسد .

هذا التطور لقضية الحرية يتيح لنا تعريفها بأنها « إيمان بها يقوم على أساسه تقرير حق الفرد فى القول والفعل بغير عدوان على حرية الغير أو المساس بمصلحة الجماعة ، تحت لواء حكم عادل يدين بمبدأ التضامن الاجتماعى » .

## الحرية منبع الوطنية

هذا الفهم الصحيح لمعنى الحرية يكشف لنا عن مدى خطرها وقوة آثارها فى حياة البشرية . وهى بهذا المعنى تعد المنبع الصافى والأم الرؤوم لتلك العاطفة

النبيلة التى تربط بين المرء ووطنه . وليس من اللازم أن تكون الحرية بالصورة التى أسلفناها شرطاً أساسيا لظهور العاطفة الوطنية، بل من الجائز أن تكون أشد شبوبا وأكثر اشتعالا كلما قيدت الحريات وهانت الحقوق ، ولكنها لن تنشا أو تضطرم إلا إذا آمن الفرد بحريته وتمسك بما تخوله له من حقوق ، ولا يهم حينئذ أن يزاول هذه الحقوق أو يحرم منها لأن الإيمان بالحرية كما أسلفنا هو الحرية . وهذا الايمان هو الأرض الطيبة التى ينبت بها نبات الوطنية ولهذا صدق من قال « إن الوطنية عدل وكرامة » لأن الكرامة سمة الأحرار والعدالة تمكين لهؤلاء الأحرار من مزاولة حقوقهم والتمتع بحرياتهم .

إنى لأرثى لشعب تخلى أفراده عن الإيمان بحريتهم ، فهو لن يشعر بقسوة الأغلال التى تكبله ولن يفتقد حقوقه إذا حرم منها، بل إنه لو وهب هذه الحقوق — وحقوق الشعوب لا توهب — فسيرى فيها نوعا من الترف ، ولن تهتز منه خالجة إذا أحاق بوطنه مكروه لأنه شعب من العبيد ، ولا وطنية لعبد .

ولا يمكن الفصل بين الحرية كشعور والوطنية كعاطفة . ويوم تشتد جذوتها لن يقف مداها عند حد دفع العدوان الخارجى بل تسعى إلى القضاء على الطغيان الداخلى لأن كليهما يلحق الهوان بالوطن ويقضى على معنوياته ويهدر كرامته ويقوض مثله العليا .

والفرد إذا آمن بحريته آمن بوطنه ، ولا ينظر اليه نظرته إلى مكان يأويه بل ينزله من نفسه منزلة التقديس ، يتعبد فى محرابه ، ويجعل له فى خاطره صورة محوطة بهالة من نور ، يتمثلها فى أرضه وسمائه ، وَسهوله ووهاده ، وبحاره وأنهاره ، وشمسه وقمره ، ورياحه وأمطاره ، ويتلمسها فى رائحة التربة التى يسير بين ربوعها ، وفى مغانيها ورياضها ، وأزهارها وورودها ، وبهمها وطيورها . إن الوطن لدى المؤمن به هو هذا جميعه بل أكثر من ذلك فهو أجداث أجداده ومرتع أعقابه ، وهو جماع شعوره ويقينه ، ومبعث وحيه وإلهامه ، وقبلة الفداء والإيثار .

## مقومات الايمان

لقد وضح لنا من هذا الاستطراد أن الوطنية قبس أوقدت الحرية جذوته، والحرية صرح شاده الإيمان بها. ولهذا كان الإيمان بالحرية اساس مجد الجماعات وعزتها وكرامتها وسؤددها وتقدمها، وما دام قد ثبت للإيمان بالحرية كل ذلك الخطر فقد صار على الجماعة عبء رعايته وتثبيت جذوره فى النفوس حتى تبلغ المجد الذى تنشده والعزة التى ترجوها. والإيمان لا يوجد إلا حيث يكون الطهر والصفاء، والنور والضياء، ولهذا كان الإيمان والأخلاق صنوين لا يفترقان يتبادل أحدهما مع الآخر السبب والنتيجة والعلة والمعلول. فكما أن الإيمان — أى إيمان — يدعو إلى الفضيلة والخلق الكريم، نرى الفضيلة الأساس المكين للإيمان الصادق، ولا يمكن أن نجد قط إيماناً بغير فضيلة ولا أن تستقر فضيلة بغير إيمان. هذا حكم لا يعوزه الدليل والبرهان، فالايمان بأمر يوجب التضحية فى سبيله، والتضحية إيثار وهى من مكارم الأخلاق والمثل العليا. ولو تخلى المرء عن الفضائل وخضع لنزوات نفسه لتغلبت عليه نوازع الأثرة ولا يتصور عقلا أن تجتمع أثرة وإيثار، فى وقت واحد وفى نفس واحدة. ولا شك أن الإيمان نور، ونوازع الشهوات ظلام، ولا يمكن أن يأتلف نور وظلام فى صعيد واحد. قال الرسول الأمين « اللهم جنبنى منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء والأدواء » ويقول الأستاذ ابراهيم على أبو الخشب فى تفسير هذا الحديث « ومن الإعجاز فى هذا الحديث ذلك التسلسل : الأخلاق والأعمال والأهواء والأدواء. فإن الأخلاق تنجم عنها الأعمال، والأهواء والأدواء كما يقول علماء النفس ».

إن الفضائل هى الأرض الطيبة التى ينمو بها الايمان بالحرية، والمثل العليا هى الماء الطهور الذى يسقى شجرته ويغذيها، فإذا وجدت هذه الأرض الطيبة وتوفر هذا الماء الزلال صارت الحرية فى حرز حريز والوطنية فى أعلى عليين

لأن الأخلاق الفاضلة تدعو إلى الأعمال الفاضلة ، ولن يكمل بناء الحرية أو يرف ظلالها إلا بها ، ولا قيام لها إذا استرقت الشهوات النفوس واستعبدتها الغرائز وما لم يثبت بالأفئدة جذور الفضائل فلن يوجد يوماً إيمان بالحرية ، وعندئذ تذبل شجرتها وتتساقط من فوق أغصانها اوراق الوطنية ، لأن الحرية ثمرة من ثمرات الكفاح وهذا الكفاح مظهر من مظاهر الايمان ، وكلاهما اكبر راع لعاطفة الوطنية بالنفوس .

## كنا دائما أمة حرة

لقد كنا دائماً أمة حرة طوال تاريخنا المديد المجيد لأن هذه الحرية كانت تستمد كيانها من الايمان بها والتعلق بأهدابها ، وكان هذا الايمان يستند إلى صرح عتيد من قويم الأخلاق .

انظر إلى نصائح « قاقمنا » الحكيم المصرى القديم الذى عاش منذ ٥٥٠٠ سنة نجده يقول « أسلك طريق الاستقامـــة لئلا ينزل عليك غضب الله ومتى كان الانسان خبيراً باحوال دنياه سهل عليه أن يكون قدوة حسنة لذريته ، وإن مرذول الأخلاق بلادة ومذمة » ويجىء بعده الفيلسوف « فتاح حتب » فيقول « لاتوقع الفزع فى قلوب البشر لئلا يضربك الله بعصا انتقامه ، وإذا شئت أن تعيش من مال الظلم أو تغتنى منه نزع الله نعمته منك وجعلك فقيراً ، وإذا كنت عاقلا فرب ابنك حسبما يرضى الله تعالى ، إذ ما أعظم الإنسان الذى يهتدى إلى الحق والصراط المستقيم ، وإذا دخلت بيت غيرك فاحذر من توجه ذهنك إلى خدر نسائه فكم هلك أناس من جراء ذلك ، وكل زان لابد أن يكون ممقوتاً من الله والناس لأنه مخالف للشرائع والنواميس الطبيعية ، ولا تترك التحلى بحلية العلم ودماثة الأخلاق ، وإذا كنت زعيم قوم فنفذ سلطتك المخولة لك . وكن كاملا فى جميع أعمالك ليذكرك الخلف ، ولا تستبد لئلا تضل وإذا حكمت بين الناس فاسلك طريق العدل ، وحدود العدالة ثابتة غير قابلة للتغيير ، ولا تحتقر فقيراً ،

ولا تحرف الحقيقة ، وإذا شئت أن تسلك سبيل الرشاد فابتعد عن الشر ، واحذر الطمع فانه داء دفين لا دواء له ، والمتصف به قليل الحظ لأن الطمع مجلبة للشحناء والشقاق وسبب الشرور والرذائل ، فمن طابت سريرته حمدت سيرته » .

ويعقبهما الحكيم « آنى » فى عصر « توت عنخ آمون » منذ ٢٣٠٠ عام ناصحا تلميذه « خونسوحتب » قائلا « اجعل لك مبدأ صالحاً ، وضع نصب عينيك فى جميع أحوالك غاية شريفة تسعى اليها لتصل إلى شيخوخة حميدة وتهيء لك مكاناً فى الآخرة ، وصن لسانك عن مساوىء الناس ، واعتن بأولادك كما اعتنت بك أمك ولا تغضبها لئلا ترفع يديها إلى الله فيستجيب دعاءها عليك ، ولا تدع المرأة تتسلط على قلبك ، وإذا وقعت عينك على جارتك فإياك ان تتمادى او تتعمد رؤيتها ثانية ، فإن الشهوات طريق الموبقات ، ولا تتردد على محال الخمر فإن شاربها محتقر عند الناس حتى بين إخوانه الذين يشاربونه ، واسلك سبيل الاستقامة ولا تعاشر الأسافل ولا تنطق بالشر والزم الصمت إذا لم يكن داع للكلام . ولا تكن شرها فإن الانسان لم يخلق ليأكل بل يأكل ليحيا حياة طيبة يجعلها طريقاً للحياة الأبدية . والسعادة ليست بالثروة وحيازة الأموال ، إنما هى فى استنارة العقول بالفضيلة والتخلق بالقناعة والرضا بالكفاف » .

ويجىء « أمنيت بن كانخت » منذ ٣٠٠٠ عام فيقول « سبح لله تعالى واعص الشيطان ، ولا تضيع أيامك فى محال الخمور ، ولا تفرح بمال الظلم فإنه سريع الزوال ، وإن قيراطاً تحرزه من حلال لخير من ألف تملكه من حرام ، كن كريماً مهذباً ولا تتعمد رؤية جارتك وإلا كنت كالذئب فى خبثه . ولتكن جميع أعمالك صالحة فى هذه الدنيا » .

ولم تكن هذه النصائح كل ما جاءت به حكمة الحكماء من أجدادنا الفراعين ، بل هى قليل من كثير ، وظل النبع دافقاً غزيراً ينهل الشعب من رحيقه ويسقى به غراس حضارته . ومما يثبت هذه الحقيقة ذلك الميل الصادق إلى التدين الذى يستتبع حتما التمسك بأهداب الفضيلة ، ولو كان شعباً مترفاً عابثاً لم يعرف سبيله إلى الدين عن

ورع ولكن شغفاً بالبحث عن المجهول ، لما تعمق فى هداه ، ذلك التعمق الذى لم يدانه فيه شعب آخر من شعوب الحضارات القديمة . يقول « برستيد » فى ذلك كما جاء بكتاب التاريخ المصرى القديم للمغفور له عبد القادر حمزة « إن فهم المصريين لقواعد السلوك يبلغ من السمو حداً بعيداً ، وهو أول إبراز للفكرة القائلة بأن مصيرنا فى الحياة الأخرى متوقف كله على أعمالنا فى الحياة الدنيا . ومجموع هذا النظام القائم على الحساب بعد الموت يستحق أن ينوه به ، لأنه يسبق بألف سنة كل فكرة من هذا النوع عند أية أمة من الأمم الأخرى ، فقد كان الكلدانيون والإسرائيليون فى الوقت الذى اهتدى فيه المصريون إلى هذه العقيدة ينزلون جميع الأموات فى مكان مظلم لا تفريق فيه بين من أحسنوا ومن أساءوا » ويقول الأستاذ العقاد « وعبادة آتون هى أرقى ما وصل إليه البشر من عبادات التوحيد فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، فلم يكن المراد بآتون قرص الشمس ولا نورها المحسوس بالعيون ولكن الشمس نفسها كانت رمزاً محسوساً للاله الواحد الأحد المنفرد بالخلق فى الأرض والسماء »

لهذا ليس من المتصور أن تقوم هذه العقيدة الدينية السامية بنفس هذا الشعب الورع ولايكون إلى جوارها بناء عتيد من قويم الأخلاق ، وكانت أخلاقا تعرف كل صور الفضيلة فهى تنهى عن مقارفة الخمر والإثم والميسر والكسب الحرام وتدعو إلى الحفاظ على الأعراض والبعد عن الفحشاء والمنكر وإجلال الآباء وتنشئة الأبناء تنشئة صالحة وتحذر من الجور وتحض على رعاية العدالة ، وتهيب فى جميع الأحوال بتقديس الوطن والذود عنه ، وإن الباحثين لينحنون إعجابا لهذا الشعب المجيد إذ يرون فيه أكثر شعوب العالم طراً غيرة على الوطن وأعظمها إباء للضيم ، وإذا قيست الفترات التى غلب فيها على أمره بالنسبة إلى تاريخه المجيد المديد لجاء ذلك بالبرهان الأكيد على صحة هذا الحكم .

فقد نكب فى الحقبة الأولى من حياته بغزوة الهكسوس ولكنه سرعان ما تخلص من هذا البغى على يد البطل العظيم « أحمس » . ولم يكن عهد الفرس إلا

مروراً عابراً جاء بعده الاسكندر فغزا هذه البلاد كما غزا أكثر بلاد العالم القديم ولم يدم هذا العدوان إلا تلك الفترة القصيرة من عمر الاسكندر، ويعتبر عهد البطالسة عهد استقلال كان التاج أثناءه لأسرة ناشئة ، وقد سقطت مصر بعد ذلك بين مخالب روما نتيجة فساد الحكام فى الفترة الأخيرة من العهد البطليسمى، وكان حكم روما أسود صفحة شهدتها البلاد فى تاريخها القديم ورغم ذلك لم تضعف عزيمتها أو تتزعزع عقيدتها فى الحرية والاستقلال ، ويعتبر عصر الشهداء أثبت دليل على أن مصر لم تستسلم لطغيان روما بل قاومته كما يقاومه الأحرار ، وقدمت الأرواح الطاهرة قربانا لقضية الحرية .

وجاء محمد صلوات الله عليه بالدين الحق ليظهره الله على الدين كله ورأت مصر فى هذه الدعوة نوراً ويقينا ورسالة تدعو إلى الحرية والإخاء والمساواة فتلقت الدعوة بقلوب مستبشرة ولم تقف ضد جيوش المسلمين التى جاءت لتخليصها من نير روما ، وتكونت الأمبراطورية الإسلامية التى كانت تختلف فى تكييفها القانونى عن أية أمبراطورية ظهرت فى هذه الأرض ، لقد كانت دولة متحدة اتحادا مركزيا دستورها الحق والعدل والمساواة بين الناس جميعا وفتحت صدرها لمصر لتكون وحدة كريمة من وحداتها .

وبضعف الامبراطورية الاسلامية عادت مصر إلى سابق عهدها بالاستقلال والسيادة الكاملة ، وتزينت بتاجها أسر عديدة كالطولونية والإخشيدية والفاطمية والأيوبية ، ويخطىء المؤرخون فيما ابتدعوه من تسميات عند سرد تاريخ هذه الحقبة كأن يقولوا « الدولة الطولونية ، أو الدولة الإخشيدية ، أو الدولة الفاطمية ، وهكذا » ، وكان الأجدر بهم أن يقولوا « الدولة المصرية فى عهد الأسرة الطولونية أو الأخشيدية وغيرهما من الأسرات الحاكمة » ، لأن مصر فى عهد جميع هذه الأسرات كانت تتمتع بكامل استقلالها ولها شخصية دولية تامة .

وظل عهد الاستقلال قائما إلى أن أغار الأتراك على ديارنا وصارت مصر

ولاية عثمانية ، وقد أمست هذه التبعية إسمية بمضى الزمن وصار الحكم الفعلى بأيدى المماليك حكام البلاد قبل وقوع هذا العدوان، ولولا فساد أولئك المماليك لما شعرت مصر بظل تلك التبعية التركية .

ومهما كان الأمر فإن الروح الاستقلالية ظلت راسخة بنفس هذا الشعب الأبى وبقيت الحرية مخضرة تتهيأ للنمو والازدهار ، وقد ظهرت هذه الروح بأكمل صورها يوم أن أغار نابليون بونابرت على هذه البلاد عام ١٧٩٨ فقاومته وخضدت شوكته ، ولولا هذا الكفاح الشعبى لظلت قدم المغير ثابتة فى هذا الوادى رغم محاولات الانجليز والأتراك ، وعادت هذه الروح مرة ثانية إلى الظهور عام ١٨٠٧ يوم حاولت انجلترا المتربصة بنا غزو هذه البلاد فسارع الشعب إلى إلقاء ذئابها فى البحر ليظل علم الحرية خفاقا .

إن هذا السرد لتاريخ هذا الوطن لهو إفحام لأولئك المكابرين الذين ادعوا أن مصر قد فقدت شخصيتها واستقلالها وإيمانها بحريتها منذ ألفى عام ، ساعين من وراء ذلك إلى إضعاف عزائم الشعب المكافح فى سبيل حريته واستقلاله . إنهم يحاولون أن يلقوا فى روعه عدم جدارته بهذه الحرية وذاك الاستقلال مادام قد تخلى عنهما هذا الدهر المديد ، وإنه لو كان حقا يدين بهما ما استنام على الضيم عشرين قرنا .

إن الذى يصور تاريخ مصر على هذه الصورة لهو مغرض أثيم ، فما كفرت مصر يوما بالحرية والاستقلال ، وما رضيت بعبودية ، بل كانت تكافح دائما ذودا عن حريتها وتنافح عن استقلالها منافحة المؤمن الثابت الإيمان . ولو اتخذنا فقدان الحرية بسبب دواعى البطش والعدوان دليلا على عدم استحقاقها لكانت جميع الأمم غير جديرة بها ، ومع هذا تقف مصر بعيدة عن هذا الحكم لأنها أقل الشعوب تجربة لعهود العبودية إذا قيست فترات ذلتها بتاريخها المديد ، ونخرج من هذا القياس بأنها أم المدنيات وراعية الحضارات وسيدة التاريخ وربة الحرية وموئل الفضيلة والمثل العليا .

## مدنية الشرق ومدنية الغرب

قال كبلنج « الشرق شرق والغرب غرب ولن يجتمعا ، وكطبيعة الضعفاء فى كل عصر ومحاولة التشبه بالأقوياء والتقرب منهم زلفى نقد بعض كتاب الشرق هذا الرأى وقالوا بعكسه . صدق «كيلنج» وضل ناقدوه ، فلن يجتمع النور والظلام، ولن يأتلف الظل والحرور

إن أول منبت للحضارة هى مصر ، وكانت حضارتها روحية تقوم على عمد من المعــرفة والنور والخلق الكريم . وكان مشعلها أول ضوء بدد الظلمات فى الأرض ، ارتفعت مشكاته إلى سمت البروج ، وسرى قبسه إلى سماء العراق ، فظهرت الحضارات الكلدانية والبابلية والآشورية ، وبلغ نوره أرض الاغريق فقامت الحضارة الإغريقية ، وامتد سناؤه إلى أرض الفينيقيين فبدت الحضارة الفينيقية ، ووصل شعاعه إلى أفق روما فكانت الحضارة الرومانية .

واستجابت مصر لدعوة الهدى والفرقان ، واندمجت حضارتها التليدة فى نور رسالة التوحيد ، وساهمت مع أمم الشرق فى تلقين البشرية أصول مدنية تدعو إلى الفضيلة والرشاد ، وتحث على الأخاء والمساواة ، وتسمو بالعقل والعقيدة إلى قمة الكمال .

وتمشياً مع سنة الحياة ، أسلم الشرق نفسه ، إلى سنة من الكرى بعد أن أجهد نفسه طويلا فى رفع راية النور والعرفان والمثل العليا . وفى تلك الفترة وضعت البشرية مولوداً جديداً كان قد بدأ يلعب بأحشائها منذ القرن الخامس عشر وهو ما أطلقوا عليه اسم الحضارة الغربية الحديثة ، استولدت أوروبا الشرق فأنجبت منه ذلك الوليد وجرت فى عروقه دماء الحضارتين الإسلامية والفرعونية معاً ، وكان جديراً به أن يدين بالولاء والوفاء لمن أخرجه من الظلمات إلى النور ، ولكنه

ضل وعق وجحد منذ أن كان فى المهد صبيا ، فقد طبعته أمه على العقوق منذ نشأته الأولى يوم أن نسبته إلى أب غير أبيه ، وتخبطت فى ذلك فتارة تنسبه إلى الأغريق وآناً إلى الرومان وفى كثير من الأحيان تجمع بينهما ، ولكنها لم تقر قط بنسبه الصحيح ، وغاب عنها أن هذين الوالدين ما هما إلا وليدان لحضارة سبقتهما منذ أجيال . وكأنى بالغرب يصور نفسه بهذا العقوق بصورة الصريع تحت وطأة مرض نفسانى ، فقد كان أهله أقزاما يوم كان المشارقة عمالقة ، يتطلعون إليهم كما يتطلع الأطفال إلى الجبابرة فأصيبوا من ذلك الحين بعقدة نفسانية لا يزالون يعانون منها حتى اليوم ، وإلا فما سر ذلك الحقد الدفين الذى يفح من صدورهم كفحيح الأفاعى نحو كل مايمت للشرق بصلة . إنها حرب صليبية مستعرة الأوار أعلنوها منذ القرن الحادى عشر ولا تزال نارها تتأجج حتى اليوم لا تبشر بخمود حتى تتخلص نفوسهم من مركب النقص الذى كانوا يقاسون أدرانه ، والذى انقلب على مدى الأيام إلى غريزة بدائية من الضراوة والعداء كتلك التى بين الأضداد من الحيوان .

نقل الغرب عن الشرق نوره وعرفانه ، وأخذ عنه فضائله ومثله العليا وعقيدته فى العلم والأخلاق كعمادين لكل مدنية وحضارة ، فجعل من هذا كله شرابا طهوراً لأبنائه وانبرى ينشر العلم والفضيلة فى كل واد ، مما دفع بحضارته خطوات فسيحة نحو النماء والازدهار . ولكن الغرب — لسوء حظ البشرية — وضع فى كيان حضارته جرثومة فنائها واندثارها بما ابتدعه من فلسفة سامة قتالة جعلت للجماعة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أفرادها ، وأفردت لهذه الشخصية طابعاً خاصاً من الخلق والسلوك سمحا لها بمخالفة ما انطبع عليه الأفراد من المكارم والأخلاق ، وأجازت لها أن تهوى إلى هاوية الرذيلة تتزود بكل سلاح من الإفك والضلال ما دام ذلك يحقق مطامعها وأهواءها . وقد دفعت هـــذه العقيدة التى ابتدعها الغرب دوله إلى التسابق فى بسط سلطانها على العالم ، فتملكت الأمريكتين وأستراليا ، وقضت أو كادت على السكان الأصليين فى تلك الأصقاع ، وتنافست

فى الهيمنة على بلدان الشرق صاحبة الحضارات العريقة منذ القدم ، وقد أدى بها هذا التكالب على الاستلاب إلى حروب طاحنة دموية أغرقت العـالم فى بحار من الدماء .

هذه صورة واضحة تبين الفرق بين المدنيتين الشرقية والغربية ، فبينما الشرق يدعو للفضيلة والمثل العليا ويتقيد بذلك فى كل أعماله وتصرفاته ، إذ بالغرب يجعل هذا وقفاً على أفراده فلا تخضع لمثله حكوماته ، ونسى تعذر الجمع بين النار والهشيم . وقد لمس بنفسه جريرة ما ابتدعه فتخلى أفراده عما شبوا عليه من فضائل ، واعتنقوا ما اتخذته حكوماتهم شرعة لها ، وتقاسى اليوم أغلب شعوبه مغبة هذا الانحراف الذى يسير بها فى نفس الأطوار التى مرت بها الأمم البائدة .

بهذه العقيدة المادية الجشعة التى ارتضاها الغرب أساساً لخلق الجماعة ، جاءت إلينا انجلترا محتلة فى عام ١٨٨٢ ، وبهذه الوسيلة نفسها عملت على دوام بقائها وتثبيت بغيها ، ونسيت أن المدنية نور يضىء وليست ناراً تحرق ، وسيرتد يوماً سهمها إلى نحرها .

## الاحتلال العدوانى

جرى العرف الدولى على أن الاشتباك المسلح بين قوات دولتين أو أكثر لا يقع إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية ما خلصت النيات وحسن القصد ، ولا يستطيع منصف أن يذكر أمراً واحداً كان مثار خلاف بيننا وبين انجلترا ، ولم يكن لحله من سبيل سوى امتشاق الحسام ، وليس من الإنصاف إقحام تحصين قلاع الاسكندرية فى مجال هذا البحث تبريراً للعدوان الآثم الذى أقدمت عليه انجلترا بتدمير الاسكندرية وما تلا ذلك من آثار ، إذ لم يكن هذا التحصين إلا واقعة مكذوبة ولو صحت ما جازت أن تكون مبرراً لهذا العدوان ، لأن تحصين القلاع أمر مشروع بل واجب على الدولة القيام به والسهر عليه ، ولا يحق لأحد منازعتها فيه أو الاعتراض عليه ، والواقع أن الأمر واضح غير مستور لا يخرج عن كونه

شهوة استعمارية سافرة تمكنت من نفس الغاصب منذ أمد بعيد يدل عليها ويفصح عنها عدوانه الأول فى عام ١٨٠٧ الذى لم يحاول تعليله أو تبريره .

إن ما أقدمت عليه انجلترا فى أوائل القرن الماضى صورة أخرى لما اقترفته فى عام ١٨٨٢ وكل الخلاف بين الحدثين اعتمادها على السيف وحده فى حركتها الأولى ، فلما عجز سيفها عن تحقيق غايتها لجأت إلى سمومها تنفثها فى جسد الفريسة طيلة قرن إلا ربعا من الزمان حتى تصرعها بطريق الختل والخداع ، وقد يسر لها بلوغ هدفها قيام حكم آسن عطن يتولاه حكام مفسدون ، فرضوا الرق على الشعب وأطلقوا لغرائزهم العنان حتى أمست مصر آخر الأمر كالثمرة الناضجة حان قطافها .

وإذا كانت انجلترا قد اعتمدت على فرية تحصين قلاع الإسكندرية لتبرير فعلتها الإجرامية ودك جوانبها فما عذرها فى الفتك بهذا الشعب واحتلال أراضيه ؟ لقد زعمت أن ما حفزها على ذلك غيرتها على توطيد عرش الخديو وتثبيت قوائمه ، وهذا افتراء محض لأن عرشه ما كان فى حاجة إلى حماية أو توطيد ، ولم تكن الحوادث السابقة على الاحتلال الآثم إلا حركة مشروعة أقدم عليها الشعب لفرض سيادته وتقرير حقوقه المغصوبة . وتعلم انجلترا أن القانون الدولى لا يجيز التدخل ذوداً عن العروش المثلولة ، ولو قامت دولة يوما وخرقت هذه القاعدة مدفوعة بعوامل إنسانية وعاطفية فإن انجلترا آخر دولة تستطيع التذرع بمثل هذه الدوافع وهى التى اجتثت رقاب الكثيرين من ملوكها كما حدث « لشارل الأول » عام ١٦٤٩ وثلت عروش سواهم كما فعلت « بجمس الثانى » فى عام ١٦٨٩ .

وإذا كانت انجلترا قد جهدت فى تبرير احتلالها لأرض النيل فقد تعبت كثيرا وراء البحث عن سند قانونى يؤيد دوام آثاره ، ورغم أنها دولة تعنيها الغاية ولا يهمها الوسيلة بصرف النظر عن شرعيتها أو فسادها إلا أنها لم تستطع الأدعاء بحق الفتح ، لأنه لا يجوز إلا بالنسبة للبلاد الفطرية . وقد راودها الأمل بعض الوقت بالنسبة لحق الحماية ولكن ثار فى وجهها الكتاب والفقهاء ، مثل « شتروب » الألمانى وألزموها الحجة إذ هى لم تتعاقد مع مصر حتى يكون لها عليها حماية

تعاقدية كما أنه لا يجوز عليها الحماية الاستعمارية . وأخيرا أراحت نفسها والعالم معها فلم تسترسل فى التنقيب عن سند قانونى يظاهرها ، وأعلنت توقيت احتلالها وانتهاءه بزوال ما دعا اليه .

## كيف مكنت لنفسها فى الأرض

ولم تكن انجلترا صادقة فيما وعدت به لأنها لم تأت الينا لتخرج ولكن لتقيم ، وما أعلنت وعدها الكاذب وقرنته بالعديد من مثله إلا لتسكت الصيحات اللاهثة وتخدر الأعصاب الثائرة ، وما عاد يهمها البحث فى شرعية وجودها بقدر اهتمامها بدوام وجودها . وقد كانت تعلم منذ أول الأمر أن بقاءها بأرض النيل مرهون بأمرين يدعوها أولهما إلى العمل على إسكات الزئير الدولى الذى ارتفع من حولها بسبب هذا العدوان ، ويحثها الثانى على القضاء على معنويات الشعب المغلوب على أمره حتى يسلس لها قياده والتحكم فى مصيره .

ولم يكن التعلق بالحق أو الغيرة على العدالة هما اللذان حفزا دول أوروبا على الوقوف فى وجه انجلترا ومناجزتها بسبب عدوانها الآثم ، فما عرفت أوروبا يوما عدلا ولا حقا ، ولكنها ثارت لانفراد انجلترا بصيد سمين لم تنل هى ما يقابله .

وكانت أوروبا فى ذلك الوقت منقسمة إلى معسكرين ، أحدهما الحلف الثلاثى المكون من المانيا والنمسا وإيطاليا ، والآخر التحالف الفرنسى — الروسى ، وبقيت انجلترا تداور الفريقين دون أن تفصح عن حقيقة نواياها حيال كل منهما . ولهذا كانت دول المعسكرين تناوئها وتعمل على زعزعة مركزها بأرض النيل رغم تباين اتجاهاتها ، وكانت معاداة المعسكر الفرنسى لها أظهر وأوضح ، ولهذا نجد « اللورد جراى » وزير الخارجية الإنجليزية يقول فى مذكراته ص ٢٠٨ « فى مقدمة الأسباب التى حدت بالسياسة البريطانية فى سنة ١٨٨٦ وما تلاها إلى ممالأة التحالف الثلاثى وشد أزره ، أن الامبراطورية البريطانية كانت فى تشاد لا ينقطع أمده مع فرنسا وروسيا ، هذا إلى أنه زاد فى وطأته عما كان بين انجلترا ودول

التحالف الثلاثى من تشاد ، فكان من البداهة من جهة أن تنحاز بريطانيا العظمى إلى الدول التى لم يكن بينها وبينها نزاع جدى ، ومن جهة أخرى فقد كنا بحاجة إلى تأييد سياسى فى مصر ، وهذا نظرا إلى أن ما قام به لورد كرومر من الأعمال فى وادى النيل كان من الأهمية بحيث لاسبيل إلى التخلى عنه دون تضحية المصالح البريطانية والحاق أبلغ الضرر بها » .

وقد زاد فى تأكيد هذا الاتجاه نحو الاستعانة بتأييد دول الحلف الثلاثى ماجاء بصحيفة ٢١١ من هذه المذكرات « وما أن وصل هذا الإنذار حتى تسلمنا بعده بساعات قليلة برقية باعثة على اليأس من اللورد كرومر يقول فيها : إنه يستحيل عليه مواصلة عمله فى مصر بدون تأييد ألمانيا وذلك نظرا لمعارضة فرنسا وروسيا » والانذار المشار اليه فى هذه العبارة كانت ألمانيا قد أرسلته إلى انجلترا بخصوص امتياز مد سكك حديد فى آسيا الصغرى ومطالبة ألمانيا لانجلترا بالكف عن منافستها فى هذا المشروع وإلا تخلى القنصل الألمانى فى القاهرة عن تأييد الإدارة البريطانية فيها . فحقق هذا الإنذار الغرض المقصود وحصلت ألمانيا على الامتياز المنشود وعادت لقاء ذلك إلى تأييد الاحتلال البريطانى .

وسارت انجلترا شوطاً بعيداً فى الاعتماد على تأييد دول الحلف الثلاثى لها على البقاء بأرض الوطن ، وكانت ترى فى هذا الحلف أقوى قوة عسكرية فى أوروبا ولهذا عقدت العزم على أن تقف فى صفه حتى تأمن على أمبراطوريتها المترامية الأطراف ، وأفصحت عن هذا العزم بخطبة وزير خارجيتها المستر « تشمبرلن » يوم ٣٠ نوفمبر عام ١٨٩٩ حيث قال « وهناك أمر آخر يخيل إلى أنه كان مطمح أنظار كل سياسى انجليزى بعيد النظر طمحت اليه نفسه منذ زمن بعيد ألا وهو أن لا تدوم عزلتنا هذه عن شئون القارة الأوروبية ، وعندى أنه متى حان الوقت لتحقيق هذه الرغبة فبديهى أن يكون تحالفنا مع الأمبراطورية الألمانية العظيمة أمراً طبيعياً . نعم لقد حدث بيننا وبين ألمانيا خلاف فى الرأى وكثيرا ما قام بيننا وبينها سوء تفاهم ووقعت مخاصمات ومشاحنات ، ولست أخفى أن أهالى هذه

البلاد كثيرا ما ثارت نفوسهم — وبحق — لأمور يهمنا تناسيها الآن ، ولكن كانت هناك قوة خفية على الرغم من كل هذا تدفعنا إلى التقرب والتفاهم ، وإنى لأسأل هنا ما هى الروابط التى تربط الأمم بعضها ببعض ؟ أليست المصالح والعواطف ؟ فهل ثمة لبريطانيا مصلحة تتعارض أو تتنافى مع مصلحة ألمانيا ؟ »
وقد علق اللورد « جراى » على هذه الخطبة بقوله « والفكرة نفسها بسيطة وجلية فى حد ذاتها ، فالأسطول البريطانى هو أشد أساطيل العالم بأسا كما أن الجيش الألمانى أقوى جيوش الدنيا ، وبما أن الأسطول لا يستطيع محاربة الجيش ، فلو عقد بينهما تحالف لاستطاع صيانة مصالحهما والاحتفاظ بالسلام فى أوروبا ، ولقد كانت هذه الخطبة بمثابة دعوة صريحة لألمانيا » ثم يقول فى موضع آخر « ويؤخذ من معلومات وزارة الخارجية أن السياسة الألمانية قابلت فكرة عقد المحالفة بالفتور التام ، لا بل أنها استغلتها فى باريس وسان بطرسبرج — عاصمة روسيا فى ذلك الحين — ووصفتها بأنها عرض عرضته الحكومة الإنجليزية راجية أن تقبله ألمانيا ولكن هذه رفضته بتاتا » .

وأعقب ذلك مجاهرة ألمانيا فى عام ١٩٠٠ باعتزامها انتهاج سياسة بحرية جديدة فيكون لها أسطول ضخم ، مما هز انجلترا وحملها على تغيير شراعها واتجاهها صوب المعسكر الآخر ، فنجد اللورد « جراى » يقول بصحيفة ٢٥٣ من مذكراته « وقد صحت عزيمة الوزارة البريطانية على أمرين اثنين لم يعرف عن الحكومة البريطانية منذ عهد بعيد أن عزيمتها صحت على مثلهما من حيث الدقة والمعنى الإيجابى ، الأمر الأول عقد المعاهدة الإنجليزية اليابانية فى سنة ١٩٠٢ والثانى ابرام الاتفاق الودى مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، وكان الاتفاق الأخير يتضمن إطلاق يد انجلترا فى مصر مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش ، وهكذا تصالحت العدوتان اللدودتان ودفعت الشعوب الأخرى ثمن هذا الصلح من حريتها واستقلالها ، وهكذا يسوى الغرب مشاكله على حساب غيره ، وبعقد تلك الاتفاقية أمنت انجلترا شر المنافسة الدولية على مركزها فى مصر ولم يبق أمامها إلا اذلال شعبها وكانت قد قطعت فى هذا السبيل شوطا بعيدا .

## جاءتنا بالاحتلال والانحلال

تعد الهند من الناحية الطبيعية جزءاً من القارة الأسيوية ومع ذلك ينظر إليها بعض العلماء كقارة قائمة بذاتها لاتساع رقعتها وكثرة عدد سكانها ، والمرء ليعجب كيف سقطت هذه الفريسة الضخمة بين براثن الاستعمار البريطانى ، ويطغى عليه العجب حتى يكاد لا يعى عند ما يقف على الوسائل التى اتبعتها انجلترا فى تحقيق هدفها ، فهى لم ترسل إليها أسطولها ليقهرها ولم تسلط عليها جيوشها وجحافلها وإنما بعثت إليها بشركة تجارية ، وعن طريق هذه الشركة تم لها إخضاع هذه القارة الفسيحة وإذلالها ، وإنها لقدرة عجيبة تميزت بها انجلترا عن سواها من الدول الاستعمارية ، فما تعجز هذه عن بلوغه بقوة السيف تناله هى بما مرنت عليه من وسائل الختل والخداع ، وهى ذات الوسائل التى توسلت بها فى اقتحام عريننا.

لما ارتدت عن ديارنا مخذولة مهزومة عام ١٨٠٧ لجأت إلى وسائلها المسمومة التى ألفتها ومرنت عليها ورسمت خطتها التى كانت تبدأ بالوقوف فى سبيل الدولة الناهضة حتى تضعفها وتفت فى عضدها ، ولهذا جرت وراءها الدول وانقضت على الأسطول المصرى فى « نوارين » ببلاد اليونان فحطمته عام ١٨٢٧ ، وفى عام ١٨٣٨ اعترضت سبيل محمد على عندما حاول إعلان استقلال مصر وتخليصها من التبعية التركية ، وفى عام ١٨٤٠ تواطأت مع الدول الأوروبية على حرمان مصر من ثمرات انتصارها على الأتراك فى ميادين القتال، وحملها على قبول شروط جائرة كأنها مندحرة وليست منتصرة ، وكانت أشد هذه الشروط قسوة عدم زيادة الجيش عن ثمانية عشر ألف جندى وكان عدده قبل ذلك يفوق المائتى ألف جندى وذلك حتى لا يكون لدى الدولة جيش يذود عنها أو يحميها .

وكان الحكم فى مصر إبان هذا العهد بيد فئة ضالة نظرت إلى الشعب نظرة الآلهة إلى الأرقاء والأماء . تشوى ظهورهم بالسياط وتسلب منهم كل شىء حتى حبات العرق والدمع ، وإذا عجزت دماء الشعب عن إشباع نهم حكامه وسد دواعى

نزواتهم وفجورهم ، زحفت الأفاعى البريطانية لتزين لهم الاستدانة والاقتراض وأرخت لهم العنان حتى اضطربت الحالة المالية فاتخذتها الدولة الماكرة سلماً لفرض نظام صندوق الدين وتعيين وزيرين أجنبيين أحدهما انجليزى ، وهكذا بدأت تحكم البلاد من وراء ستار قبل أن تطأ أقدامها أرض الوطن ، وصارت مصر حينذاك ذابلة وهنانة لا قدرة لجذوتها على الصمود أمام الزوابع والأعاصير ، ومع ذلك لم تستطع انجلترا الإقدام على الخطوة الحاسمة التى سعت وراءها دهراً مديداً إلا بعد أن أمدتها قوى الشر بأفتك سهامها ، وقد نالت هذا العون بجهد يسير لم يزد عن دراهم معدودات باع بها بعض الخونة أنفسهم للدخيل ومزقوا من أجلها أحشاء أمتهم، وأبى الخديو أن يتقاضى ثمن غدره وخيانته واكتفى بالأمل فى حياة الدعة والذلة تحت ظلال حراب الغاصب، وصوب طعنة نجلاء إلى ظهر أمة ظنته ربيبها وقائدها فاذا به سفاحها وقاتلها، ولم يشأ خليفة المسلمين ـ سلطان الأتراك ـ أن يدع المؤامرة تصل إلى نهايتها من غير أن يؤدى دوره فيها ، فأعلن عصيان « عرابى » ليفرق من حوله جنده المؤمنين ، وما عصى عرابى وما ضل ، بل كان مصرياً باراً وهب لأمته حياته ، وباعها لبه ومهجته . وهكذا تقرر مصير مصر قبل يوم « التل الكبير » بزمن بعيد وما كانت معركته بمعركة بل عملا من أعمال القرصنة لا يحذقها إلا اللصوص والفجار من قطاع الطرق .

هكذا بذرت انجلترا بذرة الفساد فى أرض النيل قبل أن تبطش بها ، ولما دانت لها البلاد جعلت للخونة المارقين مكان الصدارة ، ووضعت فى أيديهم زمام الحكم والسلطان، وأغدقت عليهم النعم والأسلاب ، مما أغرى سواهم على الاقتداء بهم ، ومن ثم صار للعقوق مدرسة تكاثر على مدى الأيام قصادها وحواريها .

ولم تشأ دولة البغى أن تبقى على أثر من قلعة الفضيلة ، بل أمسكت بمعاول الهدم تدك بها أركانها دكا ، ودأبت على ذلك حتى قوضت أقوى دعامة فيها هى دعامة الحياء ، وزينت للناس الإثم ويسرت لهم سبله بما أقامته من أسواق الأعراض ومشارب الخمور .

وهكذا لم تأت إلينا انجلترا محتلة فحسب بل جاءت معها بالرذائل والآثام التى أودت بالفضائل والمثل العليا ، وأدت إلى الانهيار الخلق والانحلال، وعندما بلغت هذا الهدف المسموم أمنت على احتلالها الجائر ما كان يلاقيه من تيارات عاصفة فى الخارج ومقاومة عنيدة فى الداخل .

ولكن ينبغى القول إنصافا لهذا الشعب أنه ظل فى مجموعه بعيداً عن هذه اللوثة وغلبه الأسى فانزوى يجتر أحزانه ، مترقبا ساعة القصاص حتى إذاما دقت نواقيسها عام ١٩١٩ انفجرت براكين غضبه وثارت أعاصير كمده وقام يحطم أغلال العبودية والفساد .

## الجرعة القاتلة

تعلم انجلترا من تجاربها أن الأخلاق والفضائل هى حصن الشعوب الحصين ، وما من أمة تحلت بها وتعلقت بأهداب المثل العليا إلا واجتازت سالمة خضم الأحداث دون أن تنال منها الأيام منالا . وقد خيل للدولة الغاصبة أنها ضربت ضربتها وأنزلت نازلتها حتى صرعت هذه الأمة بعد أن نفثت سموم الفساد بين جنباتها وبذرت بذور الرجس فى ارجائها وأعدت نفسها لتكون وريثة شرعية لشعب الفراعين ، وإذ بها تفجؤها الحوادث وتنتزعها من حلمها الآثم على صوت الدوى والانفجار ، واطاحت المباغتة بصوابها فلم تجد امامها إلا الحديد والنار تحاول ان تخمد بهما صوت الشعب الناهض ، ولكن تبين لها آخر الأمر أن نيران مدافعها أضأل من جذوة الحرية والإيمان ، ومن ثم هرعت إلى سليقة الختل وأخرجت من جعبة خداعها ما اسمته بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ذى التحفظات الأربعة وأفتر ثغرها عن ابتسامة صفراء مزهوة بانتصار سحرها حيث جمعت بين الاحتلال والاستقلال فى صعيد واحد ، واتخذت من انشغال القوم بازدراد إفكها فرصة لتدس لهم السم فى الدسم إذ تزيت بمسوح التقى والورع ونصحت لهم بالأخذ بأسباب الحياة البرلمانية لتكون وسيلة نهوضهم وتقرير حقوقهم .

وحياة الشورى خير أنواع الحكومات ، إذ هى الأمينة على الحريات، الحارسة دون نوازع البغى والطغيان . غير أن روعتها لا تقوم على النصوص المقررة لها ولكنها تعتمد على الروح التى تطبق بها هذه النصوص ، وكانت انجلترا أول من يعلم أن هذا غير ميسور ما دام احتلالها جاثما فوق صدر البلاد ، وما دام الوطن لم يتطهر من أرجاس أذنابها الذين باعوها ضمائرهم .

غير أن الشعب لم يخدع بهذا الزيف والبهتان فألقى عصا بصيرته تلقف ما يأفكون ووقف صامداً أمام هذا الخداع لا يلين ، وكان لا بد — حتى يخضع لضلالهم — من الإتيان بمعجزة تصور له الظلام نوراً والغى هدى ورشداً ، وحينذاك تخلى المستعمر الباغى عن عصا القيادة لأنصاره وحوارييه حتى يأتوا بتلك المعجزة وقد أتوا بها فعلا حيث أدخلوا فى روع الأمة أن الاعتراف بالاستقلال إنما هو الاستقلال ذاته رغم قيام جيوش الاحتلال شاهدة على بطلان ما يزينون ، وكانت الطعنة القاتلة صدور هذه الصيحة ممن تولوا الزعامة والقيادة ، ولم يدر بخلد الشعب أنها صيحة الخيانة ودعوة الغدر .

فى يوم ٤ يناير سنة ١٨٨٤ كتب اللورد « جرانفيل » وزير خارجية انجلترا كتابا إلى « السير إيفلن بارنج » المعتمد البريطانى فى القاهرة يقول فيه « ما دام الاحتلال المؤقت موجوداً فيجب أن تتأكدوا من أن النصائح التى تقدمونها للجناب الخديو قياما بواجباتكم معمول بهـا ونافذة . ويجب أن يعلم النظار والمديرون صراحة أنه ما دامت المسئولية على عاتق انجلترا فحكومة جلالة الملكة ملزمة أن تكون على يقين من تنفيذ السياسة المرسومة ويجب إذاً على النظار والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلوا من مناصبهم » ومما لامراء فيه أن تلك النصائح كانت تهدف إلى تغليب نزوات المستعمر على حساب الصالح القومى ، ومما يحز فى النفس أن يكون الذين نالوا الجاه والسلطان تحت ظلال راية الدخيل وتولوا الحكم وفق هذا — الدستور — المشين هم أنفسهم الذين تصدروا الحركة القومية واختصوا أنفسهم بزعامتها ، يدفعهم إلى ذلك دواعى السليقة التى توحى

بالإدبار للنجم الآفل والإقبال على الفجر المشرق ، ولا يمكن توجيه اللوم إلى الشعب عن سوء اختياره لزعمائه بقدر إرجاع التبعة إلى سوء الطالع . فقد ظن الشعب أن نيران الثورة قد صهرت النفوس الضالة وخلصتها من أوزارها ولهذا لم يقف وسط تيار الحوادث ليحاسب رجاله عما أسلفت أيديهم ، بل تناسى ماضيهم ، ومنح غفرانه جميع بنيه ، وفاته أن من باع ضميره للشيطان شق عليه أن يستعيده ، وقد أثبتت الحوادث صحة هذا الحكم ونطقت ألسنتهم بالشهادة عليهم فقال يوماً كبيرهم « إن الانجليز خصوم شرفاء معقولون » وقال آخر « خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز » . وإن من العجب العجاب أن تنعت أمة قاتلها بنعوت الشرف والفخار ، وتزهو بكسب صداقة من فتك بأحشائها وداس على كل مقومات الكرامة فيها . وكان لا بد مما ليس منه بد إذ اكتملت الرواية فصولا ودعا الزعماء أمتهم إلى الرضاء بما نالته رضاء موقوتاً ، وأن تترك للأيام تحقيق ما فاتها وهم يعلمون أنها لم تنل شيئاً حتى تطمع فى سواه ، وأخمدوا بأيديهم جذوة ثورتها ولما تحقق أهدافها ، وأضاعوا عليها ثمارها وقد بذلت الثمن سلفا مهجا وأرواحا .

وأملت الأمة خيراً فى الحياة البرلمانية ، وتخيلتها الوسيلة الصادقة لبناء مجدها ومدها بعوامل القوة التى تعدها لوثبة فسيحة أخرى ، ولكن خاب فألها فى هذه الناحية أيضاً إذ لم تكن إلا ثمرة فجة استحوذ الطامعون على خيرها وخلفوا لها مراً وصابا ، وقد وضح آخر الأمر أن الحكم بالشعب وللشعب لم يكن إلا حديث خرافة ، فلم يشعر الشعب يوماً بأنه سيد نفسه ، ولم يحقق له الحكم النيابى خيرا ولا براً ، بل لقد عاد عليه بالنكال فقسمه شيعاً وأحزاباً . وملأ صدور أفراده بالإحن والبغضاء التى لم تشتعل نارها لاختلاف الأهداف والمبادىء ولكن لنصرة النهازين المخادعين ، وهكذا صدق حدس انجلترا وما هجست به نفسها حيث انزوت الحقيقة فى ركن قصى مدحورة أمام زوابع الزيف والبهتان ، وأدرك الشعب بعد فوات الأوان حقيقة ما آل إليه أمره ، فعاد إلى الانطواء على نفسه وجلس يشاهد المأساة التى تمثل أمامه على مسرح مقدراته ، واختزن مشاعره ، وبين الفينة والفينة كانت تطفو انفعالاته فوق صفحة الحوادث .

## الطامة الكبرى

آمن الشعب بالهزيمة واستخلص الحكمة منها فأثبت جدارته بالنصر ، وقدرته على على تحقيق أهدافه، وأخذ ينظر بسخرية إلى طلاب الحكم والسلطان وعاملهم معاملة الجبار العملاق لأقزام صغار تكالبوا على الجاه فأمدهم به ، وتطاحنوا على النفوذ فأغرقهم فيه ، وجلس يرقب نتيجة هذا التكالب والتطاحن، وكان كل ظنه أن يظلوا فى هذه الدائرة الصغيرة يعبثون فيها حتى يملوها ، أو يعود إليهم رشادهم فتتكشف أمام أبصارهم خطاياهم ويعودوا إلى الصراط المستقيم .

ولكن المصائب لا تأتى فرادى فلم يقنع هؤلاء الضالون بما أضاعوا على الأمة من ثمار كفاحها ، وما جروه عليها من نكبات نتيجة نزواتهم وعقوقهم ، بل اندفعوا سراعاً إلى قاع الهاوية يجذبون وراءهم ما بقى لها من عزة ومنعة . وقد صحت الأمة على هذا الحدث عام ١٩٣٤ يوم أن قدم كاتبان فاضلان إلى محكمة الجنايات بتهمة قذف أحد وزراء ذلك العهد بما نسباه إليه من استغلال النفوذ والإثراء على حساب الشعب ، وقد برأ القضاء ساحتهما ، وكان ذلك بمثابة دمغ الوزير بميسم الخزى والعار ، ورغم أن هــذا الحكم كان قصاصا عادلا إلا أنه أصاب الأمة بهزة عنيفة لم يخفف من شدتها إلا وجود كتاب أحرار وصحافة نزيهة وقضاء عادل .

وكان الظن كل الظن أن يكون هذا الحكم زاجراً للضلال والفساد ، ولكن دلت الحوادث على أن الزواجر أعجز من أن تكبح جماح النفوس المريضــة والنزوات الآثمة فلم يمض على ذلك بضع سنوات حتى انبرى أحد الكتاب الأبرار هو المغفور له — عبد القادر حمزة — وساق الاتهام إلى وزير آخر وكال له اتهامات تزيد شناعة عما اتهم به سميه من قبـــل ، وأقام على ذلك الأدلة والبراهين ، ورغم ذلك لم يحاول الوزير المطعون فى ذمته الاحتكام للقضاء ، وكانت العدالة تقضى بمحاكمة أحد الرجلين. ولكن لم يحدث شيء من ذلك وظل

الاتهام معلقا ، إلا أن الشعب أصدر حكمه وإن كان لم يجد وسيلة لتنفيذه . وتعد هذه الواقعة اكبر حدث وقع فى مصر بعد كارثة الاحتلال الباغى إذ كانت بمثابة عاصفة هوجاء فتحت باب الفساد على مصراعيه ومهدت السبيل لكل آثم ضال يعب من الحرام عبا وليس عليه بعد ذلك من تثريب إلا أن يصمت ويقابل الاتهامات بقلب حديد .

تحطمت القيود وانطلقت الشهوات من عقالها ، وزالت الحدود بين الحلال والحرام ، وأضحى كل إثم مشروعاً ، وكل ضلال مألوفا ، تسابق الحكام والناس العظام فى الإثراء على حساب الشعب الفقير المحروم ، فتحوا خزائن الدولة ووزعوا أسلابها على ذوى القربى والمحاسيب والأنصار ، وتاجروا بقوت الشعب وحرموه من القليـل الذى يتبلغ به ، ورأوه صريع أمراضه وعلله فتركوه يلقى مصيره لينالوا ثمن دوائه ، وأوغلوا فى الإثم حتى سقطوا بين الطين والوحل بينما أناملهم ممدودة تتلقف المال الحرام الممزوج بأشلاء الضحايا ودماء الشهداء . وهكذا بلغ الفساد الدرك الأسفل من السوء حتى أنه فى الخمس عشرة سنة الأخيرة قل أن نرى أحداً ممن بيدهم الحكم والسلطان إلا وقد شوهت الأوحال سحنته وعب من نهر الحرام حتى الثمالة .

والآثام يمسك بعضها برقاب بعض ، فما أن زلت أقدام القوم من فوق الصخرة حتى هووا إلى القاع السحيق النتن ، يجرعون كل صنوف رذائله ومفاسده حتى صارت الأعراض مثلومة ، والكرامة موءودة ، والوفاء جريحا ، والود الصادق صريعا ، والنفاق وليا ونصيرا ، إلى غير ذلك من الموبقات والآثام ، وصدق فيهم قول أبى الحسن البصرى : « ليس لمن سلب الحياء صاد عن قبيح ولا زاجر عن محظور ، فهو يقدم على مايشاء ويأتى مايهوى » ونسوا فى ضلالهم أنهم جعلوا من أنفسهم شر قدوة للأداة الحاكمة جميعها فانزلقت غالبيتها فى تيار الرجس حتى غدت السلطات الحاكمة خليـــة من الفساد تسودها جراثيم الرشوة ويمرح فيها سوس الاختلاس .

# سياط الأبالسة

نظر الشعب فيما حوله فلم ير إلا ظلاما حالكا وليلا بهيما لا نهاية لسحبه الدكناء، ولا بشير لضياء فجره، ووجد صرح آماله فى حياة كريمة قد تهدمت أركانه، ودكت جوانبه وزالت آثاره، وعندئذ عصفت بكيانه ريح صرصر عاتية من القنوط واليأس، وتذكر ما قاله ابن المقفع فى يتيمته الثانية «إن ألف رجل كلهم مفسد وأميرهم مصلح أقل فسادا من ألف رجل مصلح وأميرهم مفسد. والوالى إلى أن يصلح أدبه الرعية أقرب من الرعية إلى أن يصلح الله بهم الوالى، وذلك لأنهم لا يستطيعون معاتبته وتقويمه مع استطالته بالسلطان والحمية التى تعلوه. وشر الزمان ما اجتمع فيه فساد الوالى والرعية». وبدا للناس أنهم أعجز عن تقويم اعوجاج الحكام وذوى السلطان، للحمية التى تعلوهم والسلطان الذى يحتمون به فقطعوا الرجاء من الإصلاح، وحز فى نفوسهم أن يكون الشقاء لهم وحدهم والنعمة لولاتهم، وطغت الوسوسة عليهم حتى جرفهم التيار، وانفتح قمقم الشهوات حيث انطلقت منه أبالسة السعير ممسكة بسياط من لهب تشوى بها ظهور القوم، وتسوقهم أمامها إلى هاوية الانحلال التى تردى فيها حكامهم من قبل.

وهكذا استطاعت هذه الطغمة من الحكام فى ربع قرن تحقيق ما عجزت انجلترا عن بلوغه فى مدى أربعين عاما، ووصلت بالشعب إلى شر الزمان الذى اجتمع فيه فساد الوالى والرعية. حقيقة أن البذرة كانت انجليزية ولكن يرجع الفضل إلى هؤلاء البغاة فى رعايتها والسهر عليها حتى نمت وازدهرت وأثمرت حنظلا وصابا، وما أن بلغت الحال هذا المدى من التفكك والانحلال حتى دانت البلاد للمحتل الباغى وتحطم آخر معقل من معاقل المقاومة.

وتلفت المصلحون يمنة ويسرة باحثين عن سبيل النجاة فانتصب أمام أعينهم ذلك اللغز القديم الذى يتساءل: أيهما أولا: البيضة أم الفروج؟ هل يبدأ سبيل الحرية من حيث تحطم رأس الاستعمار أو من ميدان تطهير النفس؟ ولا يزال أكثرهم حتى اليوم يحاول تفسير هذا اللغز.

## وسائل فض المنازعات الدولية

آمن الشعب منذ اليوم الأول لنكبته أن الاحتلال الآثم بلاء لا يقف خطره عند حد تكبيل الحريات والعدوان على الكيان القومى ، بل يتجاوز ذلك إلى قتل دواعى العزة والكرامة فى النفوس ، وتجريدها من وسائل المقاومة والكفاح. وما من يوم يمضى إلا ويزداد الداء استفحالا والعلة سوءاً ، ولا أمل فى حياة كريمة إلا إذا خلص نفسه من براثن الغاصب . وتنحصر وسائل فض المنازعات بين الدول فى ثلاث: وهى المفاوضات والتحكيم الدولى والحرب . ويوجب العقل أن يكون هذا التسلسل هو الترتيب الطبيعى الذى تتبعه الدول فى تسوية خلافاتها ولكن ليس هناك إلزام عليها باتباعه بل تلجأ عادة إلى الوسيلة التى تراها أجدى عليها فى تحقيق أهدافها .

وتعد المفاوضات أنبل وسيلة لفض المنازعات لو سادها الإنصاف وأظلتها العدالة ، ولكن الجشع صيرها وسيلة بتراء لا تحقق الغرض المقصود منها إلا فى حالة تكافؤ الجانبين وتوفر الرغبة فى الوصول إلى حل عادل . وبدون هذين الشرطين تصبح عديمة النفع أو وسيلة إعنات وإذلال .

وليس التحكيم الدولى ابن اليوم بل يرجع التفكير فيه إلى القرن السابع عشر عندما استعرت الحروب الاستعمارية بين الدول مما هدد الحضارة فى الصميم فقام « جرينوس » يدعو إلى التحكيم لفض المنازعات بين الدول ، وجاء بعده كثيرون يدعون دعوته مثل « برنارد سان بيير » ولكن هذه الصيحات لم تنتج أثرها إلا عقب حروب نابليون حيث تأسس « الحلف المقدس » ليقضى بين الدول وفق تعاليم الدين المسيحى ، وقامت إلى جانبه محالفة رباعية . وفى عام ١٨٢٠ عقد مؤتمر « ترو باو » على أساس هذين الحلفين ، غير أن نظام التحكيم لم يدم إلا كعمر الزهور حيث انهار عقب مؤتمر « فيرونا » سنة ١٨٢٢ عندما قررت الدول المتعاقدة إخضاع الثورة فى أسبانيا ولم تخضع انجلترا لهذا القرار ، وعبر وزير خارجيتها « كاننج » عن سياستها بقوله «كل أمة ترعى مصلحتها والله يرعانا على السواء»!

ثم عادت فكرة التحكيم الدولى إلى الظهور ثانية فعقد مؤتمران فى لاهاى أحدهما فى عام ١٨٩٩ والثانى فى عام ١٩٠٧ انتهيا بإنشاء محكمة العدل الدولية ، وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى أنشئت عصبة الأمم ومجلسها ، وقد انهارا عند قيام الحرب العالمية الأخيرة وبعد أن وضعت أوزارها أنشئت هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

وقد دل نظام التحكيم الدولى على أنه خدعة كبرى ، فلم ينصف مظلوماً او يحد من غلواء ظالم ، ولم يكن إلا مائدة انفرد بخيراتها اللئام وليس للضعفاء نصيب فيها ، وخير شاهد على ذلك ما آل إليه أمر فلسطين الشهيدة .

والحرب وسيلة حاسمة لتحقيق الأهداف والأغراض ، وقد تشتعل نارها لإحقاق الحق او لنصرة الباطل ، وكثيراً ما اختلط هذان الحافزان إذ يدعى كل فريق أن الحق إلى جانبه ويعلن الفوز دائماً الحق إلى جانب المنتصر . وهكذا قلب البشر الآيات فجعلوا الحق للقوة ولكن ليثبت فى الأذهان أن للحق قوة ستمكنه يوماً من فرض سيادته رغم عوامل البطش والطغيان .

ورغم علمنا بأن هذه الوسائل الثلاثة هى كل ما ألفه البشر لفض المنازعات إلا أننا ابتدعنا وسيلة رابعة تتمثل فى مبدأ نادينا به واعتنقناه طويلا وهو مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ألا ليت شعرى ما الذى كان يدعونا إلى المفاضات إذا تم الجلاء ؟! إن الذين نادوا بهذا المبدأ وآمنوا به يعلمون أنه لم يكن بيننا وبين انجلترا أى نزاع استعصى حله قبل الاحتلال حتى نلجأ إلى المفاوضات لتسويته بعد إتمام الجلاء ، والتصوير الصحيح لهذا المبدأ أنه دعوة حق أريد بها باطل ولم يكن إلا وسيلة سلبية أعجز من أن تدمى مقلة الباغى أو تقلق خاطره .

وبعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قلبنا هذا المبدأ وجعلنا من المفاوضات سبيلنا إلى تحقيق أهدافنا ، وفى هذه الحقبة التى تبلغ الثلاثين عاماً جلسنا مع الغاصب حول مائدة المفاوضات اثنتى عشرة مرة أخفقت جميعها عدا

واحدة انتهت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ولم تكن علة نجاحها راجعة إلى التسليم بمطالبنا ولكن لتفريطنا فيها .

وبدأت آخر مفاوضة فى عام ١٩٥٠ وبقيت تتأرجح ثمانية عشر شهراً ختمها مستر موريسون وزير خارجية انجلتره بما أعلنه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ حيث قال « وقد حاولنا أن نقدر مركز مصر ولكننا لم نجد استجابة لما أبديناه من صبر وإدراك ولا نزال نواجه تصميماً لا يلين على مطالب ليست لها أية علاقة . بحقائق الموقف العالمى فى الوقت الحاضر » . وقد غفل وزير الدولة المعتدية عن أنه لم يكن لنا دائماً إلا مطلب واحد هو الجلاء عن وادى النيل جميعه ، فكيف يجعل منه أمراً يتعارض مع حقائق الموقف العالمى فى الوقت الحاضر ؟ كأن « حقائق الموقف العالمى » تجيز استعباد الشعوب وإذلالها ! . وقد كان هذا الرأى من جانب انجلتره آخر طلقة وجهت إلى صدر عقيدتنا فى المفاوضات فأجهزت عليها ، وأعلنا عن تخلينا عنها أو الاعتماد عليها فى نيل حقوقنا .

وقد جربنا يوماً وسيلة التحكيم الدولى فتقدمنا إلى مجلس الأمن نطلب النصفة والعدالة وتبين لنا آخر الأمر أن القاضى أغلظ قلباً من الجانى .

وهكذا أوصد المحتل بيديه بابى المفاوضات والتحكيم الدولى وأيأسنا منهما كوسيلتين مجديتين لنيل حقوقنا ولم يبق أمامنا إلا الوسيلة الثالثة وهى استعمال القوة . وقد لجأنا إليها مرتين أولاهما فى عام ١٩١٩ والثانية فى عام ١٩٥١ وقد ضاعت ثمار الحركة الأولى نتيجة عبث الزعماء وفساد طويتهم ، ولم تظهر للحركة الثانية آثار لخور العزائم الناجم عن الانهيار الخلقى .

إن تخبطنا بين هذه الوسائل الثلاث وعدم نجاحنا عن طريقها فى استخلاص حقوقنا من بين أنياب الغاصب كان تخبطاً مذموماً أضاع علينا كثيراً من ثمار جهادنا وكفاحنا ، وكان الواجب علينا أن نرسم لأنفسنا سياسة ثابتة لا تتغير وأن نتخذ من التاريخ هادياً ومرشداً .

# القوة سبيل الحرية

يدلنا التاريخ على أن الحرية شجرة غذاؤها الدم وليس لها غذاء سواه . ومنذ أن تأسست الجماعات البشرية الأولى لا نجد أمة واحدة حصلت على حريتها واستقلالها عن طريق غير طريق القوة. هذه حقيقة ثابتة لا تحتاج إلى دليل وإذا أردنا تدعيمها ببعض البراهين وجدنا الحوادث شاهدة على صحتها .

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعمرة انجليزية ومع أن أكثر شعبها من عنصر بريطاني إلا أنها أنفت العبودية وكرهت العسف والهوان فثارت مطالبة بالحرية والاستقلال وبذلت المهج ثمناً للخلاص وداومت على الكفاح حتى كلل جهادها بالنصر واعترف المستعمر باستقلالها بمعاهدة باريس عام ١٧٨٢ .

وكانت اليونان ولاية عثمانية حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر فقامت تكسر أغلالها ولم تجد لخلاصها من سبيل إلا القوة . وقد لاقت الأهوال والشدائد فصمدت لها ولم تضن على الحرية بالدم بل روتها بأنهار قانية حتى نالت حقها كاملا .

وكانت إيطاليا حتى القرن الماضي مفككة الأوصال تقاسى الأهوال من الرق النمسوى فنهضت تكافح ضد نير العبودية وأوقدتها ناراً تحرق الأخضر واليابس حتى ظفرت بالحرية والاستقلال والوحدة عام ١٨٦١

وكانت ألمانيا حتى الثلث الأخير من القرن الماضى شبيهة بحال إيطاليا تقف لها كل من النمسا وفرنسا بالمرصاد حتى لا تتحقق وحدتها خشية قيام دولة جرمانية كبرى ولم تجد بروسيا زعيمة الولايات الألمانية بدا من تحقيق آمال الشعب عن طريق القوة فلجأت إلى « الدم والحديد » ، كما قال زعيمها العظيم « بسمارك » وبدأت بالنمسا فكسرتها فى موقعة « سادوه » فى ٢ يوليو سنة ١٨٦٦ ثم التفتت إلى فرنسا فصرعتها فى موقعة « سيدان » فى سبتمبر سنة ١٨٧٠ وتحقق بذلك لها النصر والوحدة والحرية .

وإن المرء لينحنى إعجابا أمام جهاد الإرلنديين للحصول على حقهم فى الحرية والاستقلال ، فمنذ القرن الثامن عشر نراهم يناجزون قوى البطش والجبروت ولا يضنون على الحرية بما تتطلبه من تضحية وفداء ولم تثبط لهم همة حتى كلل جهادهم أخيراً بالظفر .

وانجلتره بغير مستعمرات تعد دولة ثانوية لاحول لها ولاطول ، وقد عاشت طول حياتها طفيلية على سواها فى غذائها ومواردها الأولية اللازمة لصناعتها . وكانت تعتبر الهند أكبر جوهرة فى تاجها لما تدره عليها من خيرات ، وقد قاست الهند الويلات طويلا على يد الاستعمار البريطانى إلى أن ألقت أخيراً أسمال الهوان تحت قدميها وقامت تطالب بحقها فى الحياة ، فلاقت من صنوف الشدائد مالم تلاقه أمة أخرى ، ووجدت الباغى يقبض بيديه على عنقها قبضا حتى لايترك لها فرصة الفكاك ، وعندئذ أخذت تعد نفسها لجهاد شاق طويل وتسلحت لهذا الكفاح بأسلحة روحية قل أن يعرفها شعب آخر ، وانعقدت فى سمائها سحابة داكنة تنبىء عن إعصار مدمر لا يبقى ولا يذر أحست به انجلترا قبل هبوبه ، ولهذا ماكادت الحرب الأخيرة تنتهى حتى ولت الأدبار وتركت الديار لأصحابها وهى تندب أعز بقعة كانت تدر عليها الخير والنعم ، وهكذا ظهرت إلى الوجود دولتان مستقلتان هما الهندستان والباكستان ، ولولا أسباب القوة التى أعدها الشعبان مانالا حقهما فى الحرية والاستقلال .

## لاتنحنى انجلتره لغير القوة

إن القوة هى اللغة الوحيدة التى تعرفها الدول وقلما تفهم سواها ، ولا يشذ عن هذه القاعدة أحد ، وإن كان بعضها يتملكها بين وقت وآخر الشعور بروعة الحق فتنصت لدعوته ، غير أن هذا الإنصات لايدوم إلا بقدر ائتلافه مع مصالحها وأغراضها .

وانجلترە تكاد تكون الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تنصت يوما لصوت الحق ، ولكنها عودت أذنها ألا تسمع إلاصليل القوة ، فهى المتغطرسة الصاخبة ما دامت ترى قوتها تتيح لها هذا الصخب وتلك الغطرسة ، وهى الذليلة الباكية أمام العتاة الأقوياء ، وفى كلتا الحالتين يكون صالحها الخاص ونزواتها النفسية هى المهيمنة على عقلها وتفكيرها .

والتاريخ مفعم بالأدلة والبراهين على صحة هذا الحكم ، فنراها فى القرن الثامن عشر تثقل كاهل الأمريكيين بالضرائب الفادحة فاذا جادلوها فى ذلك قابلتهم بالحديد والنار وما كادوا يقابلونها بالمثل حتى خرت ساجدة واعترفت باستقلالهم الكامل عام ١٧٨٢ ، وكان هذا الدرس كاملا إذ ما كادت تبدر بادرة فى كندا توحى بتكرار المأساة حتى أسرعت فابتدعت نظام المستعمرات المستقلة ، وصارت رابطة التاج هى الرابطة الوحيدة التى تربط مستعمراتها بها .

وكانت تفرض على الأرلنديين — وهم من الكاثوليك — ضريبة للكنيسة الرسمية البروتستانتية ، وكانت الأراضى بأيدى الإقطاعيين الإنجليز الذين طالما أرهقوا المزارعين الأرلنديين ، فأخذ هؤلاء يسعون إلى إلغاء تلك الضريبة ومعالجة نظام الأراضى المجحف بهم وتحقيق الحكم الذاتى للبلاد ، ولكن انجلترە قابلت هذا المسعى بالعنف والشدة ، فما كان من الشعب الحر إلا أن قابل الشدة بمثلها وعدل مطالبه فجعل الحرية الكاملة مطمحه وثابر على الكفاح إلى أن تحقق له النصر .

وطلبت مصر فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ أن ترسل وفدا إلى مؤتمر الصلح بفرساي لتطالب بحق تقرير المصير وفقا لمبادىء ولسن الأربعة عشر فكان رد انجلترا على هذا الطلب حديدا ونارا ولم يضن الشعب على حريته بالدماء مما حمل المستعمر على التخفيف من غلوائه واعترف فى استكانة باستقلالنا ولو تغلب حينذاك الرشد على الغى وأدركنا أن ما نلناه كان دمية شوهاء لا روح فيها وداومنا على الكفاح حتى النصر لكان حالنا اليوم غير هذه الحال .

وفى عام ١٩٣٨ ذهبت انجلترە إلى « ميونخ » ذليلة خاشعة وقبلت حينذاك

جميع مطالب هتلر وهى صاغرة ذليلة لأنها كانت فى ذلك الوقت تشعر بالضعف وعدم الاستعداد لملاقاة ألمانيا الجبارة . ولم يمض عام واحد حتى صالت وجالت بعد أن أتمت استعداداتها ، وأشعلتها نارا تحرق الأخضر واليابس . وانجلترا التى ملأت العالم نحيبا فى عام ١٩٣٩ من أجل حرية بولنده نراها فى عام ١٩٤٥ تقبل أن تقتطع روسيا الشطر الشرقى من بولنده نظير تعويض الأخيرة بشطر من أرض ألمانية ، كأن رقعة الوطن مما يجوز عليها قواعد الاستبدال .

وكانت إيران وتركيا دولتين مستقلتين فسمحت انجلتره لنفسها ولحلفائها أن تحتل معهم أرض إيران ولم يمسوا تركيا بسوء . وإذا كانت دواعى الحرب أوجبت هذا الإحتلال فقد كان هذا العمل أوجب بالنسبة لتركيا لخطورة موقعها الحربى ، ولأنها كانت دولة تظاهر الفريقين المتحاربين فى وقت واحد وتنتظر الفرصة التى تعلن فيها انضمامها للمنتصر ، وقد حدث ذلك فعلا قرب نهاية الحرب ، ومعنى هذا أنها كانت دولة غير مأمونة الجانب مما كان يوجب على الأقل التسوية بينها وبين إيران فى المعاملة ، ولكن انجلتره وحلفاءها لم يمسوا تركيا واكتفوا بازدراد إيران ، وما كان ذلك إلا لقوة الأولى وضعف الثانية . وانجلتره كما قلنا ترهب الأقوياء وتبطش بالضعفاء وهكذا فعلت .

وإيران هذه التى ذهبت لقمة سائغة إبان الحرب العالمية الأخيرة نراها أخيرا تسخر بانجلترا وتكيل لها الصفعات عندما نسيت هذه أن الماضى غير الحاضر وأن صولة الأسد التى كانت تتصنعها فى الزمان الغابر ما عادت تجديها اليوم ، فلما حاولت أن تكرر ما ألفته من قبل فجئت بشعب إيران يصوب إلى فكها قبضته ويعلنها أن زمن العبودية قد ولى واندثر فتهاوت الدولة المستأسدة ورضيت بالصفعة صاغرة . وسواء أكانت صولة إيران نابعة من ذاتها أو من عوامل أخرى خارجية فلا يغير هذا من الأمر شيئاً وهو أن انجلتره تتقبل الصفعات فى ذلة ومسكنة على أيدى الأقوياء بينما تصول فى باحة الضعفاء باطشة بالحق ممزقة لكل فضيلة ومثل عليا .

# لن تتركنا طائعة

هذه البراهين وسواها تدلنا على أن انجلتره لا تلين إلا أمام القوة ولا تستأسد إلا بالنسبة للضعفاء . وهى لهذا لن تتركنا طائعة مختارة ولن تتخلى عن بلادنا إلا مرغمة صاغرة . ومن الأسف أن نجد منا من يصدق دعواها فى أن بقاءها فى أراضينا توجبه دواع حربية وهذا إفك وضلال مبين .

إن انجلتره تدعى أن وجودها بمنطقة السويس ضرورى لملاقاة الجيوش الزاحفة من الشرق ، لأن الخط المحصن بهذه المنطقة لا يغنى عنه أى خط آخر فى دول الشرق . تظن انجلتره أننا من الغفلة بحيث نصدق هذا الإدعاء ، فما خط قناة السويس بأكثر تحصينا وأشد منعة من خط « ماجينو » الفرنسى الذى لم يصمد أمام جحافل الألمان أسبوعا كاملا فاخترقته إلى قلب فرنسا رغم ملايين الجند التى كانت تحميه وتعسكر فيه ، ولا نجد فى هذا الاكتساح معجزة حربية بل أن كبار العسكريين جزموا بعدم جدوى الحصون فى الحروب الحديثة وكان ذلك من قبل أن تبدأ معركة « دنكرك » بزمن طويل . وها هو الجنرال « ديجول » الفرنسى قد أثبت ذلك بأدلة قاطعة بما يهدم دعاوى القائلين بمناعة خط السويس ولم يكن « خط العلمين » فى الحرب الأخيرة خط حصون بل كان معركة ميدان وهى من المعارك الفاصلة فى التاريخ .

إنهم يدعون الرغبة فى حماية ظهر تركيا فى الحرب القادمة ، فلماذا لا يعسكرون فى أراضيها وقد أصبحت ضالعة معهم فى جميع تجهيزاتهم واستعداداتهم ؟ هل تأنف تركيا من وجود جنود أجنبية فى أراضيها وهى المقصودة بالحماية ولا تجد ضيرا فى وجودهم بأرض دولة أخرى ولو كان فى ذلك عدوان على حرية هذه الدولة الأخرى واهدار لحقوقها ؟ لكأنى بتركيا قد تطبعت بطبع الدول الإستعمارية التى تبتدع الحلول والتسويات على حساب الآخرين .

وإذا كان وجود الجيوش المتحالفة بأرض تركية لا يجدى فى حمايتها طبقا

لنظريات العسكريين ، فماذا يمنع وجود هذه القوات بتلك البقاع الشرقية التى فازت انجلتره بأجازة وجودها فيها ؟ وماذا يمنعها من استخدام أرض تلك الدولة التى اصطنعوها ؟ ولنفرض جدلا أن مصر — وقد تخلت عنها انجلتره — سقطت فى الحرب القادمة بأيدى الغزاة الفاتحين ، ماذا يكون لذلك من تأثير على تقرير مصير تلك الحرب ؟ سيقولون إن سقوط مصر بأيدى الغزاة يعد معركة من المعارك الحاسمة إذ تصبح قناة السويس — وهى شريان حيوى — بأيدى الأعداء مما يكون له أكبر الشأن فى سير الحرب ، وهذا لغو وبطلان مبين . فقناة السويس كانت شريانا حيويا للعالم كله من وقت إنشائها ، ومع هذا لم تكن شيئا مذكورا طوال الحرب الماضية ، بل كانت قناة مغلقة لا فائدة منها نتيجة للحصار البحرى الذى فرض عليها ، وأكثر من ذلك كان البحر الأبيض جميعه على نفس هذه الصورة ورغم ذلك انتصرت انجلترة وحلفاؤها .

فقناة السويس نفسها قناة عاطلة فى كل حرب حديثة وخصوصا بعد عصر الذرة ، والادعاء بحمايتها ادعاء كاذب لا سند له من الحقيقة أو الواقع ، ويجب أن يثبت فى الأذهان أنه لو تركت الأمور تسير هذا السير فلن تعجز انجلتره فى كل حين عن ابتداع أعذار تبرر بها دوام آثار عدوانها .

إن المسألة مخالفة لهذه الصورة كل المخالفة ، فلا هى خط السويس الحصين ، ولا حماية ظهر الأتراك الميامين ، ولا غير هذا وذاك من الادعاءات والأباطيل ، وإنما هى رغبة استعمارية جشعة هيمنت على رؤوس القوم وما زالت تهيمن عليها حتى هذه الساعة ، وستظل كذلك إلى أن تلزمها الأحداث بالرجوع إلى جادة الصواب .

لقد كانت انجلتره أكبر امبراطورية فى العالم ، وكانت الشمس لا تغيب عن أملاكها فيما وراء البحار ، أما اليوم فقد ضمرت هذه الأمبراطورية وأصبحت تنتحى ناحية واحدة من العالم وهى أفريقيا . لقد كانت آسيا أكبر مجال فسيح لاستعمارها ولكن انجلتره ركعت أخيرا على ركبتيها وانطلقت الشعوب المستعبدة من عقالها ولم يبق بيدها فى تلك القارة الكبرى إلا بضعة أشياء لا تسمن ولا تشبع من جوع ، وهى مع هذا فى طريقها إلى التحرر والخلاص .

والناظر إلى أفريقيا يرى الاستعمار البريطانى قد اتخذ منها قلعته الأخيرة ، فمن الشمال إلى الجنوب يمد ذلك الأخطبوط مخالبه الملتوية حول عنقها فى خط متصل غير منفصل الحلقات ، فكيف ترضى انجلتره طائعة مختارة بالتخلى عن رأس هذه الفريسة وهى تعلم أن ذلك لا بد أن يؤدى يوما الى تخليص باقى الجسد من شرها ، فتصبح بعد ذلك دولة عجفاء لا تجد القوت لشعبها الذى عودته الشبع على حساب غيره من الأمم .

إن انجلتره التى تستبقى جيوشها بجوار قناة السويس بحجة الدواعى العسكرية ما عذرها فى استبقاء جيوشها فى الشطر الجنوبى من الوادى ؟ وما حجتها فى تجزئة هذا الشطر الجنوبى إلى قسمين ؟ وماذا تبرر به مساعيها المختلفة فى فصم أواصر القربى والوطنية بين مواطنى الشمال ومواطنى الجنوب ؟

إنه الجشع الاستعمارى ! ! فالسودان بالنسبة لانجلتره « هند بغير هنود » استعاضت به عن امبراطوريتها البائدة فى آسيا ، وبنت سياستها على استبقائه فى قبضتها إلى أبد الآبدين ليكون الأرض الطيبة التى تنال منها قوتها وموادها الأولية ، وفى سبيل ذلك يجب أن يظل الشطر الأسفل من الوادى — أى مصر — فى قبضتها حتى لا يقوى إذا نال حريته فيناوئها فى الجنوب .

هذا هو التصوير الحقيقى لقضية الوطن ، ولا قيمة لتلك الصورة الزائفة التى تحاول انجلترا جاهدة رسمها وإبرازها ، فالمسألة اليوم هى هل لنا حق الحياة أو لا .؟ وهل لنا حق البقاء أو لا . ؟ وهل لنا حق الحرية أو لا . ؟ وفى جملة واحدة هل تكون أو لا تكون ؟ .

ولقد دخل فى النزاع عنصر جديد لم يكن ظاهراً من قبل هو تلك النزعة الصهيونية التى تطمع فى السيادة على العالم مبتدئة بالرقعة الفسيحة المحيطة بأرض الميعاد . ومما ساعد الصهيونيين على إخراج فكرتهم إلى حيز الوجود هيمنتهم الخطيرة على سياسة أغلب دول العالم بسبب مالهم من نفوذ يستمد سلطانه من قوة المال ، ويعلم هؤلاء أن قيام دولة النيل الكبرى المتمتعة بكامل حريتها واستقلالها خطر يتهدد كيان دولتهم المصطنعة التى لم تولد إلا لتموت ، ومن ثم وجد الاستعمار

البريطانى لنفسه ظهيرا يعاونه على بقاء بغيه ودوام عدوانه ، وصارت القوى الواقفة فى سبيلنا أشد هولا وأقوى مراسا ، وأمسى النزاع أشد تعقيداً وأبعد حلا مما كان من قبل لأنه متعلق بالحياة ، وهل نحن أولى بها أو طغمة من الأشرار دأبت على امتصاص الدماء والبغى فى الأرض . والنصر ليس سهل المنال بل يحتاج إلى كثير من النصب وإلى الغزير من القطرات ، قد تكون من الدمع وقد تكون من الدم .

## أعيدوا بناء القلعة

إن المعركة جد رهيبة تحتاج إلى المرير من النصب والغزير من الدمع والعرق والغالى من التضحية ، ونحن لا نواجه فحسب جنوداً مرصوصة أو أسلحة مسنونة ، فهذه أهون شأناً وأيسر خطراً ، ولكننا نصطلى نيران معممة طاحنة أشد فتكا وأروع هولا ، خضنا غمارها منذ زمن بعيد ضد جحافل صلبة الشكيمة قوية المراس لا تلين لها قناة أو تخضد لها شوكة، ظاهرت العدو ونصرته فاتخذ منها سيفه الذى يحارب به ومخلبه الذى يبطش به ، وإذا كان العدو يقف فى الميدان سافراً فإن حليفه يصول ويجول بيننا يطعننا تحت ستار الخفاء ويشد وثاقنا عند كل رمية نرميها فيطيش سهمنا وتتكسر نصالنا .

إذا أردنا نصراً فلندع العدو السافر يختال فى ميدانه ، ولنوجه جميع سهامنا إلى صدر حليفه ، ويوم يصرع ذاك الحليف نصبح أمة فتية لا قبل لأحد على ملاقاتها ، ومن ثم قد لا يعوزها الأمر إلى خوض معركة لتطهير أرض الوطن من أعدائه فهم أضعف من مصارعة شعب تطهر من أرجاسه .

والمعركة التى أدعو إلى خوض غمارها تعد أشق المعارك وأكثرها نصبا ، إذ هى معركة النفس ، والانتصار فيها يعد بشير الفوز فى كل معركة سواها . فلا تضنوا عليها بما تحتاجه من جهد ومشقة بل قدموا إليها فى سخاء القرابين التى تسق ساحتها.

أعيدوا بناء قلعة الفضيلة وشيدوا صرح المثل العليا التى قوضت أركانها معاول الاستعمار والطغيان ، وخلصوا نفوسكم من أوزار الرجس وأدران الفساد يدن لكم وجه الزمان ، ويسلس لكم قياد الأيام ، ويعل علم الحرية خفاقا فوق رءوسكم ، ومن هنا يبدأ البعث الذى بشر الله به المؤمنين .

# الباب الثانى

## البعث

« يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث ، فإنا خلقناكم من تراب ، ثم من نطفة ، ثم من علقة ، ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ، ونقر فى الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى ، ثم نخرجكم طفلا ، ثم لتبلغوا أشدكم ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً ، وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج » .

تخضع الأمم والشعوب كالأفراد لسنة الحياة ، فتقوى حيناً ويعتريها الضعف والكلال حيناً آخر ، ويجرى دم الصحة والشباب فى عروقها عصراً ويجيئها الهرم والشيخوخة عصراً آخر ، وتغفو فترة ثم تصحو وتنهض بعد حين . والآثمون العاقون وحدهم هم الذين يرون فى ضعف أمتهم موتاً ، وفى شيخوختها فناء وفى إغفاءتها خاتمة المطاف وغاب عنهم أن هذه صور لدورات الفلك ينبثق من بعدها فجر الحياة . ولا يخرج حالنا اليوم عن أن يكون دورة من هذه الدورات .

وقد اختلفت الآراء فى تصوير هذه الحال ، فمنا من يرى فينا أمة سليمة من كل داء مبرأة من كل علة وإننا سائرون فى طريق التقدم نحو الحرية والمجد ، ولا أجدنى فى حاجة إلى نقد مثل هذا الحكم ، فالفساد الذى نعانيه حقيقة واقعة وهو واضح لكل ذى عينين ولا ينكره إلا قوم مضللون ليتنوا المصلحين عن دعوة الإصلاح .

وهذا الفساد المستشرى بيننا لا يعدو أن يكون نوعاً من الفوضى ، والفوضى مغايرة لطبيعة الحياة ، وهى لهذا تحمل فى كيانها عوامل فنائها كالنار إذا لم تجد ما تأكله أكلت نفسها كما أن من بعض السموم دواء . وهذا الحكم دفع بعض المتفائلين

إلى الظن بأن حالنا اليوم صورة طبيعية من صور التطور وهم لا ينكرون الداء ولكنهم يجعلون الشفاء منه على يد ما تجىء به الحوادث طبقاً لقواعد النشوء والارتقاء . ولا يرى أصحاب هذا الرأى بما وصم به سابقوهم إلا حسن نيتهم ، فرأيهم صائب لو ظل الداء عالقاً بالسطح ، غير أنه فى الحقيقة قد أمسك بالعظام وتغلغل حتى علق بالنفوس .

وخير الباحثين من آمن بوجود الداء وجهد فى تصويره وبيان وسيلة البرء منه ، إنه لا يضيرنا أن نصاب بعلة إذ قلما ينجو الإنسان من أحداث الزمن ، ولكن ما يفت فى عضد الجماعات أن تمسها الأدران فلا تشعر بوجودها أو تقعد عن السعى إلى الشفاء منها .

وشر القوم من أفزعتهم جسامة الداء فقطعوا الأمل من الشفاء وظنوا أمتهم قد تسربلت بأكفانها ولا رجاء فى أن تبعث حية . إن هؤلاء هم دعاة الهزيمة وشر على أمتهم من العدو المغير . وهذه الأرض الهامدة ما أجدرها بالحياة ، « فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج » . وما هذا الماء إلا ماء الإيمـــان والفضيلة حتى إذا عمرت بهما القلوب وامتلأت الصدور عادت الأرض مخضرة وارتفعت راية الوطن خفاقة . وليس حال هذه الأمة بأشد سوءاً من حال أصحاب الجاهلية الأولى وقد جعلهم الله يوم أن دخل الإيمان قلوبهم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .

## خذوا الحكمة عن الرسول

لقد كان العرب فى جاهليتهم الأولى أشد إفكا وأكثر ضلالا مما نحن عليه اليوم، فما أن جاءهم محمد (صلوات الله وسلامه عليه) مبشراً ونذيراً وداعياً إلى الحق هاديا إلى الإيمان حتى تبدل غيهم رشدا وظلامهم نوراً وفسادهم هدى ، وكفرهم إيمانا . ولم يأت اليهم الهادى فى جند مرصوصة ورماح مسنونة بل جاءهم بقولة الحق التى أوحى إليه بها ربه ، ولم يأمر بالمعروف ونسى نفسه بل كان الطاهر المطهر

المطهر والمثال المحتذى ــ وإن شق الاقتداء ــ والأسوة الحسنة ، فطبع الناس على الهدى والإيمان .

كان ولا يزال أستاذ البشرية بفعله وقوله وخلقه ، كان عمله ــ أى عمل ــ هو الرشاد ، وقوله ــ أى قول ــ هو الحكمة ، وسلوكه ــ أى سلوك ــ هو الفضيلة فى أزهى صورها وأزكى طيبها ، إذا دعى أمته إلى منازلة الشدائد كان فى مقدمة المجاهدين ، فإذا جاء وقت الرخاء كان آخر المتقدمين .

خذوا الحكمة عن الرسول الكريم ، واجعلوا الإيمان وسيلة الإصلاح ، ويوم يزهو ضوء هذا الإيمان لن تجدوا فى هذه الأرض موبقة ، بل ستجدون شعبا مطهراً من الأرجاس يسعى جاهداً نحو مجد الوطن .

## طريق الفضيلة

تبنى الأخلاق بثلاث : علم كامل يستمد أصوله من الفضائل وما أوحت به السماء ، وتشريع كابح يحد من انطلاق الغرائز والشهوات ، وأسوة حسنة تدفع إلى الاقتداء .

والتعليم الكامل الصحيح هو أكرم منبع للفضيلة وأبقى على الأيام ، فهو أثبت جذوراً وأصدق إيحاء إلى المكارم . ومن المؤسف حقاً أنه لا يزال حتى اليوم عندنا محدود الأثر ، فج الثمرة وإذا أردنا أن يؤتى ثماره بالطلاوة التى نشتهيها منه احتجنا إلى فترة مديدة لأنه ليس وجبة طعام تجهز وتطهى فى ثوان ، ولكنه غراس لا يزهو ولا يثمر إلا إذا مر بالأطوار التى عهدتها الطبيعة ، وداؤنا اليوم لا يمد لنا الحبل لنعالجه على مهل بل يدعونا إلى العلاج السريع العاجل الذى يضع حداً للعلة ويمهد السبيل للبرء منها ، فلندع التعليم بصورته الموجودة لدينا الآن يسير فى طريقه ولننظر ماذا نفيده من الوسيلتين الأخريين .

طبعت النفوس على السوء ولا يمنعها منه إلا وازع خلق عفيف ، أو حكم رادع زاجر ، ولهذا كانت جميع التشريعات السماوية والأرضية مقررة لحدود وعقوبات تزجر النفس إذا غوت وتردع القلوب إذا ضلت . وما أكثر النواحى

التى يجد فيها الشارع مجالا فسيحا للتقنين والتعذير فيكبح من جماح النفوس الضالة ويرهب الرذيلة أينما وجدت وعلى أى صورة كانت . ولكن مما لا شك فيه لا يعد التشريع مانعاً من الضلال وإن كان كاسراً لشرته ، كما أنه لا يستطيع الإحاطة بجميع الرذائل .

وخير سبل العلاج فى التعجيل والشمول هو الأسوة الحسنة . إن الإنسان يتأثر بسلوك البيئة التى يعيش فيها سواء أكان ذلك فى بيته أو فى مدرسته أو فى عمله الذى يزاوله أو بما يلمسه من تصرفات الأفراد الذين يتصل بهم وأخيراً بمنهج حكامه . ومن سوء طالع هذا الشعب أننا لانجد فى أغلب هذه النواحى ما يطمئن على الاصلاح بالاقتداء مع أن القدوة الحسنة أعمل فى النفس من أى عامل آخر من عوامل التهذيب والتقويم . لقد كان العرب جهلاء ولم يحل الجهل بينهم وبين الارتواء من منهل الفضيلة ، والفضل فى ذلك للأسوة الحسنة التى أخذوها عن الرسول ، ونزلت الشريعة بحدود وتعاذير ، ومع ذلك قلما احتاج الأمر إلى تطبيقها والقضاء بها لأن القوم أنفوا من الرذيلة إيماناً بالفضيلة التى طبعوا عليها اقتداء بمن تحلى بالمكارم واتخذها شرعة .

وإذا كنا عاجزين عن خلق الأسوة الحسنة فى البيئة ، فماذا يمنع من إيجادها فى الأداة الحاكمة ، وهى واجبة عقلا ودينا وقانونا . إن الحكومة التى تقاسم الناس رذائلهم واحتجب عن بصيرتها سناء الفضيلة ، لهى حكومة خانت رسالتها وضلت عن واجبها ، ولا يمكن الدفاع عنها أو تبرير فعلتها ، إن الحكومات فى قيامها أشبه بالقادة للجند ، فإذا غوى القادة استسيغت معاذير الجند . يقول كارليل « أما والله لو كان كبراؤكم أهلا لأن يحكموا ، ولو أنكم كنتم أهلا لأن تطيعوا ، لكان فى إجلالكم لهم واحترامكم إياهم سبيلكم الوحيد إلى الحرية » . وهذا قول حق فما ينهض بالأوطان إلا أهلية الحكام للحكم ، وطاعة لهم واجلال من جانب المحكومين . وأول شروط الأهلية للحكم هو التحلى بالفضائل حتى تتوفر الأسوة الحسنة ، هذه الأسوة هى الجدار الحصين الذى يتطلع اليه المؤمنون

لبعث هذا الشعب بعد أن مس الانحلال كل جزئية من كيانه . ومن العجيب أن الاصلاح يبدأ عادة من أسفل إلى أعلى ، ولكن لا نجاة لنا ونحن على هذه الصورة إلا بأن يبدأ الاصلاح من أعلى فنجعل منه الأسوة الحسنة التى تطبع الشعب بطابعها . ومالم توجد هذه الأسوة فلن يعلو للاصلاح صرح أو يوقد للمجد قبس .

## موانع التطهر

لامفر من قيام تلك الحكومة المثالية ، وإذا لم تكن موجودة عملنا على إيجادها إذا كنا جادين فى النهوض بهذا الشعب ، وقيامها هو حجر الزاوية لكل إصلاح ، وهذا الحكم المثالى لن يكون الطريق أمامه سهلا لينا مفروشا بالأزهار والورود بل مليئا بالأشواك والقتاد . لقد أصيبت الأمة بعلل أخرى إلى جانب ذلك الداء الأكبر الماثل فى انحلال الأخلاق . وشر تلك العلل هو الفقر ذلك الداء العضال الذى هو أشبه بالحطب يزيد أوار كل فساد ، ويوقد جذوة كل انحلال ، ويضعف من مقاومة الشعوب فى دره أسباب الانهيار والتفكك ، يقول الأستاذ محمد لطفى جمعه « إذا جاعت الشعوب فلا أمان لها ، فالجندى يعصى أمر رئيسه وقائده ، والمرأة تفرط فى عرضها ، وصاحب المبدأ أو المذهب يتهاون فيه ويتساهل فى عاقبة الأمور ويفضل الحاضر على المستقبل ، ويؤثر ضمان الحياة فى يومه على تمسكه بالفضيلة لغده ، وتكثر الخيانة ويتجر الرجل بكل ما تصل اليه يده وعقله » .

لا غرابة فى هذا الحكم لأن الانسان فى جوعه يخضع لغريزة حب البقاء ويجعل لها الغلبة على كل الدواعى الخلقية ، وويل لأمة تسلم زمامها لغرائزها وتتوارى زواجرها الخلقية .

ولقد تغلب الرسول على تلك العقبة الكأداء بما شرعه الله من فريضة الزكاة. والزكاة فى حقيقتها تقريب بين الطبقات وإشاعة روح التضامن الاجتماعى بين البشر . وهى ظاهرة الأثر طالما كان الإنتاج القومى مسايراً لتعداد الشعب ، فاذا

قصر الناس ولم يسعوا فى منا كبها حتى ضاقت بهم السبل وعجز إنتاجهم القومى عن كفايتهم فالوزر وزرهم والخطأ خطؤهم وليس قصوراً فى شريعة السماء .

ولسنا هنا فى مجال تحديد المسئوليات عما وصلنا اليه ، بل نحن نصور حقيقة الواقع وهو أننا أمة جائعة تشكو المسغبة وما ينجم عن ذلك من نتائج وأعراض .

جاء فى تقرير المغفور له الدكتور مشرفه « أن متوسط دخل الفرد الواحد فى الولايات المتحدة ٧٨ جنيها فى السنة وبذا فالأسرة التى يبلغ عدد أفرادها أربعة أشخاص يبلغ إيرادها السنوى ٣١٢ جنيه أى ٢٦ جنيها فى الشهر الواحد فى حين أن فى مصر ١٢ مليونا من السكان لا يزيد متوسط دخل الفرد منهم على أربعة جنيهات فى العام أى أن الأسرة المكونة من أربعة أفراد يبلغ دخلها السنوى ١٦ جنيها اى ١٣٣½ قرش فى الشهر » .

هذا تقرير مخيف ، ويزيد من رهبته أن الإثنى عشر مليونا من الأنفس التى تعانى هذا الهوان قد تجاوز عددها اليوم ١٦ مليونا وهى الأغلبية العظمى لشعب تعداده ٢٠ مليونا . وبمقارنة متوسط الدخول فى أمريكا ومصر يثبت لنا أننا شعب من الجياع وما يدفع إليه الجوع من رذائل وآثام .

تقول الدكتورة « الهيدداد يركا » فى وصف مظاهر الفقر والجوع فى أوروبا عقب الحرب الأخيرة « مرت سنوات والجانب الأكبر من أوربا يتضور جوعا ، وملايين الأوربيين يعانون ما يعرف « بالجوع العلمى » إذ يعيش الفرد منهم فى يومه على غذاء يحتوى على ١٥٠٠ سعر « وحدة غذائية » أو أقل من ذلك وهو وإن كان كافيا لإمساك الرمق ودفع الموت إلا أنه لا يكفى للحياة فى صحة وعافية . إن المرء لايشعر بالجوع المزمن فى معدته وحدها وهو إذا قضى بضعة أشهر على غذاء لا تزيد سعراته على ١٥٠٠ سعر استولى عليه صداع وضعف ووهن ، يتخلل الجسم كله . ومن شأن الجوع أن يزيل من عقله كل فكرة إلا فكرة البحث عن الوجبة التالية فإذا هو لا يهجس فى صدره إلا هاجس واحد هو الطعام . وسيموت مئات الألوف فى أوربا بداء السل لأن أجسامهم التى لا تصيب غذاء

كافيا لا تملك قوة المقاومة ، والأطفال الصغار فرائس سهلة لهذا المرض وقد مات كثير منهم وسيصبح الباقون مرضى مدى العمر . ومن النتائج الاقتصادية للجوع نقص مقدار العمل وانحطاط نوعه . وتتغير خصائص أخلاق الجائع فيفارقه المرح ويصبح حديد الطبع سريع الغضب . والحوادث التي كانت تمر به أيام الرخاء بابتسامة تؤدى اليوم إلى انفجار سورة الغضب . والجائع تموت فيه قوة التمييز ويفقد اهتمامه بعمله وبالشؤون العامة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافية . ذلك لأن الجوع يحول الإنسان مخلوقا لا يعنى إلا بأمر نفسه ولا يهمه شيء سوى السعى لحفظ حياته ويبيع نفسه بالوعود وكثيراً ما ترى الفتيات يبعن أنفسهن » .

كأنى بالدكتورة « داديركا » تعنى مصر بهذا الوصف وهى تشرح حال أوربا ، فما أصدق هذا الحكم على ما يعانيه اليوم شعب هذا الوادى .

## « كم » و « كيف »

لقد ذكرت الدكتورة « داديركا » ما يسمى بالجوع العلمى الذى تعانيه أوربا بعد الحرب الأخيرة ومعناه أن الغذاء اللازم للجسم ليس محدوداً بكميته فحسب بل وبنوعه أيضا فقد يمتلىء جوف الإنسان بالطعام ومع ذلك يقاسى ذلك الجوع العلمى .

يبقى الإنسان حيا طالما احتفظ جسمه بدرجة من الحرارة ثابتة لا تتغير ، والغذاء هو مصدر هذه الحرارة ، وليس هذا كل الفائدة التى يحققها الغذاء بل إنه يجدد خلايا الجسم ويمده بطاقة تمكنه من النشاط والحركة كما يعمل على تنظيم مختلف العمليات الحيوية به ويمكن إجمال هذه الأغراض فى ثلاثة :

١ — تنمية الجسم وتجديد ما يبلى من خلاياه .

٢ — إنتاج الطاقة التى يستخدمها الجسم فى القيام بمختلف الأعمال .

٣ — تمكين الجسم من تأدية جميع العمليات الحيوية .

فاذا لم يحقق الغذاء هذه الأغراض الثلاثة هزلت الأجسام وماتت الخلايا وتمكنت الأمراض من الأبدان وعجزت عن الحركة أو العمل وغلبت عليها عوامل الفناء .

## عناصر الغذاء

ولتحقيق تلك الأغراض السالفة الذكر يجب أن يتوفر بالغذاء اليومى لكل فرد كميات مناسبة من العناصر الستة الآتية :

١ ــ مواد برتينية لتنمية الجسم وإصلاح أنسجته التالفة .

٢ ــ مواد كروبوهدراتية لمد الجسم بالحرارة إبقاء على حياته وبالطاقة اللازمة للحركة والعمل .

٣ ــ مواد دهنية لبناء الخلايا وتوفير الطاقة .

٤ ــ أملاح معدنية لتكوين العظام والأسنان ولتمكين العضلات والأعصاب من القيام بواجباتها على خير وجه .

٥ ــ فيتامينات لتنمية الجسم وتحصينه ضد أمراض نقص التغذية كالبلاجرا والتهاب الأعصاب وجفاف العين والكساح ولين العظام والاسقربوط والعقم .

٦ ــ الماء ، وهو لازم لعمليات الامتصاص والافراز وإذابة جميع المواد المهضومة فإذا نقصت المواد البروتينية بغذاء الإنسان اليومى اضمحلت خلايا الجسم ويؤدى نقص المواد الكربوهدراتية أو الدهنية إلى عدم توفير الطاقة اللازمة للجسم فى الحركة والعمل فيضطر إلى حرق أنسجته لتحويلها إلى طاقة مما ينتهى به إلى الهزال ونقص الأملاح المعدنية أو الفيتامينات يؤدى إلى عجز العضلات والأعصاب عن القيام بوظائفها كما يتوقف الجسم عن النمو فيتعرض لأمراض نقص التغذية.

والأجسام جميعها إذا اتحدت فى الأعمار ودرجة الصحة تساوت حاجتها إلى

المواد البروتينية بصرف النظر عن نوع العمل الذى تقوم به أو مدى نشاطها وهذا على عكس ما يلزمها من المواد الكربوهدراتية أو الدهنية حيث يتناسب مقدارها مع نوع العمل الذى يزاوله الفرد ، فإذا نقص مقدارها الملائم فقد الجسم جزءاً من وزنه نتيجة أكسدة الجليكوجين والدهن المخزون بالكبد والأنسجة ومتى نفد القدر المخزون جميعه واستمر النقص فى التغذية أخذت أنسجة الجسم فى الاحتراق فيصاب الإنسان بالضعف والهزال .

ولقد صارت التغذية علما اعتمدت عليه أغلب الدول الناهضة فى بحث حال شعوبها وتعرف مقدار حاجة الفرد للغذاء ، وبقينا حتى اليوم لا نعرف نحن ما لهذا العلم من خطر واكتفينا بدراسة نظرياته فى جامعاتنا ولم نعتمد عليه قط فى بحث حالة هذا الشعب .

لقد دلنا الأستاذ طاهر درة كما جاء بكتابه « الغذاء » على أن المكتب الاقتصادى الأمريكى ( U.s. Bureau of Home Economics ) وضع ثلاثة جداول أوضح بها ما يلزم الفرد الواحد من غذاء فى الأسبوع بحيث لا يكون الغذاء وافيا إذا لم يشتمل على المقادير الواردة بها ، وقد وضع الأستاذ درة ثلاثة جداول على نمطها لتكون أساسا للتغذية فى مصر بما يتلائم مع ظروف حياتنا ، ومناخنا . والجدول الأول خاص بالطبقة الثرية والثانى بالطبقة الوسطى والأخيرة بالطبقة ذات الدخل القليل . وأكتفى هنا بنقل هذا الجدول الأخير ففيه وحده الدليل الحاسم على ما وصل إليه أمر هذا الشعب .

# جـــدول

## يبين احتياجات الجسم من الأغذية المختلفة

( يلائم ذوى

| الشخص (نوعه وعمره وعمله) | لبن | بطاطس أو بطاطا أو أرز | طماطم أو موالح | خضروات ورقية أو جذرية |
|---|---|---|---|---|
| | باللتر | بالرطل | بالرطل | بالرطل |
| أطفال من الجنسين أقل من سنتين | ٥ | ١½ | ١¼ | ١½ |
| » » » من ٢ إلى ٣ سنوات | ٧ | ١¾ | ١¼ | ٢½ |
| صبيان أعمارهم » ٤ » ٦ » | ٧ | ٢ | ١¼ | ٢½ |
| » » ٧ » ٨ » | ٦ | ٢¼ | ١¼ | ٣½ |
| » » ٩ » ١٠ » | ٦ | ٢½ | ١¼ | ٣¾ |
| » » ١١ » ١٢ » | ٦ | ٢¾ | ١¼ | ٣¾ |
| » » ١٣ » ١٥ » | ٦ | ٣ | ١¼ | ٣ |
| » » ١٦ » ١٩ » | ٦ | ٤¼ | ١¼ | ٣ |
| بنات أعمارهن » ٤ » ٧ » | ٧ | ٢ | ١¼ | ٢½ |
| » » ٨ » ١٠ » | ٦ | ٢¼ | ١¼ | ٣½ |
| » » ١١ » ١٣ » | ٦ | ٢½ | ١¼ | ٣¾ |
| » » ١٤ » ١٩ » | ٦ | ٢¾ | ١¼ | ٣¾ |
| رجال أكثر من عشرين عاما ويعملون أعمالا عنيفة | ٣½ | ٥¾ | ١¼ | ٣ |
| » » » » » » » » متوسطة | ٣½ | ٣ | ١¼ | ٣ |
| » » » » » » » » خفيفة | ٤ | ٢¾ | ١¼ | ٣½ |
| نساء » » » » ويعملن » عنيفة | ٣½ | ٣ | ١¼ | ٣½ |
| » » » » » » » » متوسطة | ٣½ | ٢¾ | ١¼ | ٣½ |
| » » » » » » » » خفيفة | ٤ | ٢ | ١¼ | ٣½ |

## رقم ٣

خلال أسبوع ( مقدرة بالرطل المصرى )

الدخل الضئيل )

| بقول : فول أو عدس | خضروات مطبوخة | بيض | لحوم أو سمك | خبز | سكر | زبد أو سمن أو كلاهما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بالرطل | بالرطل | بالعدد | بالرطل | بالرطل | بالرطل | بالرطل |
| | | ٤ | | ١ | ١/٨ | ١/٨ |
| ١/٨ | ١/٢ | ٥ | ١/٤ | ١ ١/٢ | ١/٨ | ١/٤ |
| ١/٤ | ١ | ٥ | ١/٢ | ٢ | ١/٤ | ٣/٨ |
| ٣/٨ | ١ ١/٢ | ٥ | ١ ١/٤ | ٢ ٣/٤ | ١/٢ | ٣/٨ |
| ١/٢ | ٢ | ٤ | ١ ١/٢ | ٣ | ٣/٤ | ٢/٣ |
| ١/٢ | ٢ | ٤ | ١ ٣/٤ | ٣ ١/٢ | ٣/٤ | ٢/٣ |
| ١/٢ | ٢ ١/٢ | ٤ | ٢ | ٤ ١/٢ | ١ | ١ |
| ١/٢ | ٢ ١/٢ | ٣ | ٢ ٣/٤ | ٦ | ١ ١/٤ | ١ |
| ١/٤ | ١ | ٥ | ١/٢ | ٢ | ١/٤ | ٣/٨ |
| ٣/٨ | ١ ١/٢ | ٥ | ١ ١/٤ | ٢ ٣/٤ | ١/٢ | ٣/٨ |
| ١/٢ | ٢ | ٤ | ١ ١/٢ | ٣ | ٣/٤ | ٢/٣ |
| ١/٢ | ٢ | ٤ | ١ ٣/٤ | ٣ ١/٢ | ٣/٤ | ٢/٣ |
| ٣/٤ | ٢ ١/٢ | ٣ | ٣ | ٨ | ١ ١/٢ | ١ ١/٢ |
| ٣/٤ | ٢ ١/٢ | ٣ | ٢ ١/٢ | ٤ ١/٢ | ١ ١/٤ | ١ |
| ١/٢ | ٢ | ٤ | ١ ٣/٤ | ٣ | ٣/٤ | ٢/٣ |
| ١/٢ | ٢ ١/٢ | ٤ | ٢ | ٤ ١/٢ | ١ ١/٤ | ١ |
| ١/٢ | ٢ ١/٢ | ٤ | ١ ٣/٤ | ٣ ١/٢ | ١ | ٢/٣ |
| ١/٢ | ٢ | ٤ | ١ ٣/٤ | ٢ ٣/٤ | ٣/٤ | ٢/٣ |

لا تكاد العين تقع على هذا الجدول حتى يستولى الجزع على النفس اشفاقا على شعب ترك لمصيره ورددت الآفاق صدى أناته حتى سمعتها جميع الآذان إلا آذان حكامه .

ويتساءل المرء كيف يتيسر لأسرة عددها أربعة أفراد الحصول على مثل هذا الغذاء ودخلها الشهرى لا يتجاوز مائة وثلاثة وثلاثين قرشا ؟ وما هذه الأسرة الضاربة فى بيداء الشقاء إلا واحـــدة من بضعة ملايين من الأسر تقاسى جميعها المسغبة والهوان ، ولهذا لا ينبغى لنا بعد ذلك أن نعجب إذا « عصى الجندى أمر رئيسه وقائده ، وفرطت المرأة فى عرضها وتهاون صاحب المبدأ فى عاقبة الأمور » كما قال الأستاذ لطفى جمعة أو « باع الناس نفوسهم بالوعود وباعت الفتيات أعراضهن » كما تقول الدكتورة « داديركا »

وحتى ندرك حقيقة الخطر الذى يتهددنا يجب ان نقف على رأى الطب فيما نحن فيه وقد تولى الإفصاح عنه الدكتور النابغة احمد حافظ موسى حيث قال « انتشر مرض البلاجرا بين فلاحى الوجه البحرى وبدأ ينتشر بين فلاحى الوجه القبلى نتيجة اعتمادهم فى غذائهم على الأذرة ولنقص التغذية وخاصة مركبات فيتامين ( ب ) وهذا المرض كبير الخطر ومن أخطر اعراضه ضعف الأعصاب وقد يؤدى إلى الشلل أو الجنون كما انه يؤدى إلى تأخر عام فى نمو الجسم والعقل والجهاز التناسلى » .

إن هذه الأعراض كلها تنجم عن سوء التغذية وهى أعراض لداء وبيل يعطل نمو الأجسام ويضعف العقول وقد ينتهى بالأفراد إلى الشلل او الجنون ، وليس بعد ذلك من هاوية ينحدر إليها شعب من الشعوب . وسوء التغذية ربيب الفقر وقد رسم لنا صورته الدكتور مشرفة رحمه الله . ولا ينازع أحد فى وجود الفقر كحقيقة واقعة وما دام ينشب مخالبه فى احشاء الأمة فلن يرجى لها نهوض أو رقى ، ولست انفرد بهذا الحكم فقد أثبتته الحوادث واجمعت عليه أغلب الآراء ، وإذا أردنا الاستشهاد فليس هناك أقطع مما أعلنه من تولوا الحكم فينا ، فلقد ذهب

وزير الشئون الاجتماعية عام ١٩٤٢ إلى بلدة المنايل من قرى مديرية القليوبية لزيارة مركزها الإجتماعى وقال حينذاك « كنت أعتقد أن الفقر هو أساس سوء حالتنا وأن الواجب معالجته أولا والآن ارى ان المراكز الاجتماعية تستطيع أن تعمل شيئاً وإن كان ذلك لم يحولنى عن رأيى الخاص بوجوب علاج الفقر » .

ومن قبله قرر الدكتور احمد حسين وكان يشغل حينذاك منصباً حكوميا « وقد أدت ضآلة دخل صغار الفلاحين إلى تدهور مستوى معيشتهم . فالفقر هو أساس البلاء ولن يستطيع هذا الفلاح المعدم أن يوفر لنفسه الغذاء الكافى أو الملبس اللازم او السكن الملائم او غير ذلك من مختلف مطالب الحياة » .

وإذا شئنا تدعيم آراء الرسميين بآراء غير الرسميين وجدنا البحاثة المتزن الأستاذ محمد على علوبة يقول « ومشاكل الفلاح والعامل هى الفقر والمرض والجهل ، والفقر هو المشكلة الأولى التى تلد المشكلتين الآخريين ذلك الفقر الذى يجعل متوسط دخل العامل الزراعى لايتجاوز ثلاثة قروش فى اليوم وقد بلغ ثمن الأردب من الذرة جنيهين ونصف الجنيه فاذا فشا المرض بعد ذلك وفشا الجهل فلاعجب وقد عز غذاء الأجسام والعقول بين الملايين التى يقوم عليها هيكل البلاد ثم إذا انتقصت الثروة العامة بعد ذلك فلا عجب ايضا وأداة الانتاج — وهى العامل — معطلة او شبه معطلة بالجهل والأمراض . والفوارق فى الحياة المعيشية بين الطبقات فى مصر فوارق غير معقولة ولا يمكن ان يقوم على اساسها مجتمع منظم ، فطائفة قليلة تملك كل شى : تملك الثروة والعلم والصحة . والكتلة العظيمة من الشعب لاتملك شيئا حتى الصحة البدنية المتوافرة للحيوانات بسبب الغذاء الكافى الذى يقدم لها ولا يحصل على مثله الآدميون » . وإلى جانب هذه الآراء الواضحة نجد باحثين آخرين جعلوا من الفقر نتيجه وليس بعلة ، ومن هؤلاء الأستاذ العشماوى حيث يقول فى عام ١٩٤٤ بمناسبة اقرار مشروع محاربة الأمية « إن الجهل أس الفقر والمرض ومصدر الاستكانة والانحطاط والذل ومعول هدام لقوى الخير ، فالحرب عليه حرب على كل الشرور والآفات الاجتماعية التى تنوء البلاد تحتها

والتي حدت من نشاطها وهونت من أمرها وفرقت من كلمتها وفتت فى عضدها وأثقلت خطوات نهضتها».

وعذر الأستاذ العشماوى عن هذا الشطط أنه عالم جليل نظر بمنظار نفسه وأفصح عن هذا الحكم الذى انتهى اليه، ولا ريب أن العلم من اقوى الأسلحة فى محاربة الفقر وغير الفقر ولكن إذا انطفأ سراج العلم ونضب معين الثراء وحل محلهما جهل وفقر صار كل منهما بالنسبة للآخر سببا ونتيجة فى وقت واحد ولا تكون العقدة عندئذ أن مصير أحدهما متعلق بمآل الآخر ولكنها فيما يمكن القضاء عليه منهما أولا. إن المعدة إذا جاعت سعى الإنسان إلى إشباعها تحت تأثير غريزة حب البقاء فى حين ان الرأس إذا خوت، حركت غريزة حب الاستطلاع صاحبها إلى تثقيفها. وإذا تعارضت غريزتان كانت الغلبة لما يتعلق بها حياة الإنسان وعقد النصر للمعدة على الرأس. وليس أدل على ذلك مما جاء على لسان الأستاذ العشماوى نفسه عند ماسترسل قائلا «بقى نصيب التعليم الأولى فى مكافحة الأمية إذ لابد من عمل حاسم يستوعب به هذا التعليم كل الأطفال الذين فى سن الإلزام فلا تتخلف منهم الأغلبيـــة كما هو الشأن الآن فنضطر إلى أن نبقى جهود مكافحة الأمية بين الكبار متصلة على وجه الزمان وهذا ما يتنافى مع الفكرة التى أملت المشروع وحددت فترة تنفيذه والتزاماته» وأول مايؤخذ على هذا القول تصويره العلم فى صورة القراءة والكتابة وذلك ما يهدف اليه مشروع مكافحة الأمية، وإنى أعيذ الأستاذ من هذا الخاطر فما هذا بعلم ولكنه لون آخر من ألوان الأمية الجاهلة. وبالنسبة لموضوع البحث نجد أن التعليم الأولى قد جعلناه إلزاميا بمقتضى نصوص الدستور ومع ذلك لم نستطع حتى اليوم تنفيذ هذا الالزام وما ذلك إلا لأن الجوع قد وقف حائلا بين الشعب وبين مشعل النور. ومن المآسى المبكية أن نشاهد زيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم عقب تقرير نظام التغذية بالمدارس وذلك دليل مابعده من دليل على أن الشعب قد أقبل عليه ليملأ معدته لا ليملأ رأسه.

ولست بحاجة بعد ذلك إلى الاستعانة ببراهين أخرى سوى أن أقول إن الوزير

الذى حمل راية مشروع محاربة الأمية قد قدر للقضاء عليها مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات تبتدىء من عام ١٩٤٤ وها نحن فى عام ١٩٥٢ ولا زالت الأمية تعشش فوق رؤوسِ الشعب .

إن الجهالة صاب مرير لا مفر للشعب من تجرع كأسها حتى الثمالة طالما بقى هذا الفقر القتال ناشباً مخالبه برقاب الأغلبية العظمى منه . أنظر إلى ما قررته اللجنة المالية لمجلس النواب عام ١٩٤٢ ( لن تكون بمصر سياسة اجتماعية رشيدة حتى تدرس أسباب المصدر الذى سبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى المعيشة وهو الفقر، من نواحيه السياسية والاقتصادية . ولهذا نهيب بوزارة الشئون الاجتماعية أن تجرى فى تشريعاتها على خطة قومية بحتة لا تهاون فيها ولا مجاملة ، وأن يكون أساس سياستها معالجة أسباب الفقر شيئاً فشيئاً حتى نقضى على الشر من أساسه ، وإذا جاءت اللجنة فطالبت الحكومة بأن تدرس أسباب الفقر دراسة دقيقة على أيدى أخصائيين بصيرين واتخاذ سياسة فعالة رشيدة لمكافحة الأيدى التى تستلب أرزاق الشعب فإنها لا ترى نفسها متغالية ولا ملحة بل إنها تنبه إلى شر مستطير لابد أن ينبعث يوما ما من البطون الجائعة والعقول الصاخبة ) .

ويعقب هذه الصيحة فى نفس العام صيحة أخرى ترتفع من بين صفحات مجلة الشئون الاجتماعية وهى بهذا تعد صيحة رسمية فتقول « إن ما قيل فى بلدة المنايل وبيان لجنة المالية عن الاصلاح الاجتماعى تلتقى جميعها عند مرض الفقر وتتفق على أنه أصل الأمراض كلها ، وأساس الشقاء الذى يسبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى الأمة ، فماذا تعنى كلمة الفقر أو كلمة الفقراء فى الريف ؟ .. إنها لا تعنى بطبيعة الحال كبار الملاك ولا تعنى كذلك متوسطيهم ، فهولاء وأولئك فى نجوة من مدلول هذه الكلمة الفظيعة ، إنهم ليستمتعون بأطايب الحياة فى بذخ وفى إسراف ، ثم يستدينون من البنوك العقارية والشركات لسد هذه الشهوات ، فتهم هذه البنوك بنزع ملكياتهم فيتصايحون بالويل والثبور ويهتفون بالخطر على ثروة البلاد العقارية ، فتهب الخزانة العامة لتؤدى لهم التسويات العقارية أربعة

عشر مليوناً من الجنيهات حتى إذا عجزت الخــزانة عن اللحاق بهم فى سرعة الاستدانة وسرعة الإسراف سنت الحكومة لهم تشريعات تساعدهم على كل حال. إنما تعنى كلمة الفقر أو كلمة الفقراء أولئك الملايين من صغار الملاك والمستأجرين من العمال الزراعيين فما علة إصابة هذه الملايين بلعنة الفقر وما علة استحقاقهم لهذه العقوبة ؟ إن العلة فيما يختص بالفلاحين العمال لهى فى التفرقة المجحفة بينهم وبين الحيوانات ، فالحيوان مسلم بحقه فى الكفاية من الطعام والشراب جزاء له على خدمته طول اليوم أو بعض اليوم أما الفلاح فليس مسلماً له بهذا الحق لأنه لا يجد الكفاية من الضروريات جزاء خدمته المضنية ، وهذا الوضع البسيط للموقف يشير إلى الاتجاه الواجب فى معالجة مشاكل الفلاحين والعمال » .

إذا عجبنا بعد ذلك فعجب لقوم تبينوا حقيقة الداء ولمسوه بأصابعهم ثم وقفت جهودهم عند حد الصيحات والرثاء كأن الشعب فى حاجة إلى من يسكب الدمع فوق جدثه وهو الجدير بمن يكفكف له عبراته !!

## علة الفقر

استفحل الفقر استفحالا بشعاً بين ربوعنا لسببين أساسيين وهما قلة الانتاج وسوء التوزيع . وكان يكفى وجود أحدهما لدى شعب من الشعوب فيبتلى بالهوان والشقاء .

ويرجع السبب الأول إلى اعتمادنا حتى اليوم على الزراعة فى إنتاجنا القومى إذ لا تزال الصناعة تحبو فى أولى خطواتها ونتيجة لهــذا لما تصبح التجارة بعد مصدراً منتجاً من مصادر الانتاج . قال ( فون ليست Von Liste ) : إن الدولة تمر بثلاثة أطوار وهى الزراعة ثم الصناعة ثم يلى ذلك طور التجارة . وينبغى لهذا أن تخرج التجارة من مجال البحث طالما أنها لا يمكن أن تزدهر إلا بازدهار المصدرين الآخرين .

وحتى ندرك مدى تطور الصناعة عندنا نأتى بآخر إحصاء عن عدد مالدينا من مصانع ومن يعملون بها من العمال . ومن العجيب أن نجد مصانعنا قد بلغت ١٣٢٦١٩ مصنعاً فى حين أن عدد عمالها ٣٩٤٩٣٥ عاملا ، ولو أخرجنا من هذا الرقم الأخير عمال صناعات الحليج والغزل والنسيج والسكر وهى الصناعات الأساسية حتى الآن لكان متوسط عدد عمال باقى الصناعات واحداً فقط فى كل مصنع . ولهذا فمن التجوز فى القول إطلاق اسم صناعات على ذلك العدد الضخم من المصانع ، والأجدر بنا اعتبارها حرفا كتلك الحرف التى كانت موجودة لدينا فى الأزمان السالفة .

ونحن لم نستثن صناعات الحلج والغزل والنسيج والسكر من هذا الحكم لاعتقادنا أنها قد بلغت نهاية المدى فى تقدمها وتطورها ، ولكن يرجع هذا الاستثناء لاستخدامها عدداً كبيراً من العمال وفيما عدا ذلك تعد هذه الصناعات جميعها فى أولى مراحل التطور ولا يمكن بصورتها الراهنة أن يعتمد الشعب عليها فى إزالة آثار الشقاء عن جبينه .

والشعب اليوم قد تجاوز تعداده العشرين مليوناً ونصف المليون من الأنفس وتبعاً لهذا لا يصح النظر إلى الصناعة بصورتها الحالية كمصدر أساسى من مصادر الإنتاج ما دامت لم تتسع ميادينها إلا لذلك العدد الضئيل من العمال ، وإذا أضفنا إليهم عمال التجارة والنقل لبلغ مجموع هؤلاء جميعاً ٩٩٣٨٨٦ عاملا ، وإذا أضفنا إلى هؤلاء موظفى الدولة والشركات والمصارف وأحصينا تعداد أسرهم خرجنا من ذلك كله بنتيجة واحدة وهى أن الزراعة مازالت حتى اليوم المصدر الأساسى من مصار الانتاج حيث يعمل بها أكثر من ستة عشر مليوناً من الأنفس وهم الأغلبية العظمى من هذا الشعب الجائع .

وإذا اعتبرنا الزراعة المصدر الأساسى للإنتاج القومى حتى اليوم فإنما نستمد هذا الحكم من الواقع فحسب وليس بالنسبة لكفايتها أو غزارة غلاتها . وإن المرء ليقف حائراً أمام ذلك اللغز المعقد وهو كيف يعيش ستة عشر مليوناً من البشر على غلة ٥,٧٦١٢٨٩ فداناً .

ولكن اللغز يحل نفسه بنفسه إذ يأتى لنا بالنتيجة الطبيعيه لهذا الشذوذ وهى ما نراه على وجوه الشعب من أثار الجوع والمسغبة وليس لهذه الحال من نتيجة أخرى طالما أن متوسط ملكية الفرد الواحد من المشتغلين بالزراعة لا يتجاوز الثمانية قراريط بينما يقرر الدكتور أحمد حسين « يعيش على الزراعة فى أمريكا حوالى ٢٢ مليونا من الأنفس يفلحون مساحة تبلغ حوالى ٣٩٠ مليونا من الأفدنة أى بمعدل ١٦ ٢/٣ فدانا للشخص الواحد » أى أن متوسط الملكية فى أمريكا يبلغ خمسين ضعفا بالنسبة لمثيله فى مصر وليس بعد هذا زيادة لمستزيد لإدراك ماوصل اليه الشعب من هوان .

ولقد أدى تراكم هذا العدد العديد من المواطنين فى هذه الرقعة الضيقة من الأرض أن بلغت كثافة عدد السكان مبلغا لا مثيل له فى العالم كله حتى صار متوسطها ٥٩٠ نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد فى حين أن منطقة السار وهى من أكثر بلاد العالم ازدحاما بالسكان لم تزد الكثافة فيها على ٣٨٠ نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد ومع ذلك نرى رئيس حكومتها — وقد صارت لها حكومة بعد الحرب العالمية الأخيرة — يفزع من هذا الازدحام ، وكنا نحن أولى منه بهذا الفزع بعد أن بلغت الكثافة عندنا ١٥٠٪ بالنسبة لمثيلتها فى أرض السار التى يعد الازدحام فيها أمراً مقبولا لكونها بلادا صناعية .

إن هذه الصورة البشعة التى انتهى اليها أمر هذا الشعب لتدمغ حكامه بميسم الإجرام ، إذ تركوه يسير من سىء إلى أسوأ دون أن يمدوا له يدا أو يعاونوه على اجتياز مفازات الحياة ومتاعبها . لقد كان عديده فى أول هـذا القرن ١٠,٢٠٩٤٤٢ نفسا يفلحون مساحة تبلغ ٥,٢٧٤١٩١ فدانا ، وفى نصف قرن تضاعف عدد السكان بنسبة ١٠٠٪ فى حين لم تزد مساحة الأراضى المستصلحة عن ٤٨٧٠٩٨ فدانا أى بنسبة ٩,٢ ٪ .

ومعنى هذا أن الزيادة فى الأراضى المزرعة لم تجار الزيادة فى عدد السكان

إلا بنسبة تقل عن العشر فنجم عن هذا التبباين ذلك الفقر المدقع الذى يعانى الشعب أهواله .

يثبت لنا من ذلك كله أن علة الشقاء ترجع فى أساسها إلى ضيق مصادر الإنتاج ضيقا لم يسع أحد إلى علاجه وتلافيه أو الحد من شرته . وزاد من ضراوة هذا الفساد ما قام إلى جانبه من سوء التوزيع حتى أضحت لدينا طبقتان إحداهما متخمة أثقل اردافها الرى والشبع والأخرى جائعة افترست المخمصة أحشاءها .

فى ذلك النطاق المحدود من الصناعة والتجارة نرى أصحاب رءوس الأموال يكدسون المال تكديسا حتى ليكاد يعييهم ثقله بينما يقاسى العمال شظف العيش والهوان ولم تؤد جميع التشريعات العمالية إلى تقريب البون الشاسع بين الطبقتين ولم يتيسر لها تخفيف الضيم الذى ينوء العمال تحت أثقاله .

وإذا انتقلنا من ميدان الصناعة والتجارة إلى الزراعة وجدنا العجب العجاب وشاهدنا أسوأ مثل على سوء التوزيع يرجع بمخيلتنا القهقرى إلى العصور الوسطى وما كان يسودها من نظام الإقطاع والرق . ومهما حاول المرء تصوير هذه الفاجعة فبيانه أعجز مما تفصح عنه الأرقام التى جاء بها آخر إحصاء فى عام ١٩٤٧ ويتضح منها هذه المآسى المبكيات :

| عدد الملاك | ملكية الفرد الواحد | مجموع المساحة بالفدان |
|---|---|---|
| ٦٣٩٤ | أكثر من ٥٠ — ١٠٠ | ٤٣٠٠٥٩ |
| ٢٩٧١ | « « ١٠٠ — ٢٠٠ | ٤١٤٢٥٣ |
| ١٠٠٨ | « « ٢٠٠ — ٤٠٠ | ٢٩٠١٤٢ |
| ٣٩٨ | « « ٤٠٠ — ٦٠٠ | ٢٠٥٤٣٨ |
| ١٥٥ | « « ٦٠٠ — ٨٠٠ | ١٠٢٨٩٤ |
| ٨٨ | « « ٨٠٠ — ١٠٠٠ | ٧٨٧٠٠ |
| ١٠٦ | « « ١٠٠٠ — ١٥٠٠ | ١٢٩٩٩٤ |
| ٥٠ | « « ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ | ٨٦٥٧٠ |
| ٤١ | « « ٢٠٠٠ | ١٤٢٦٦٤ |

وهذا بخلاف ٧٠٥ أجنبي يملكون ٣١٩٦٦١ فدانا ، ومعنى هذه الأرقام الناطقة أن ١١٩١٦ شخصاً يملكون ٢,٢٠٠٣٧٥ فدانا ، أي أكثر من ٣٨٪ من مجموع الثروة الزراعية القومية ، فإذا أضفنا إلى هذا القدر ما تملكه الحكومة ويبلغ مساحته ٤٦٥٥٦١ فدانا وما يتبع وزارة الأوقاف وقدره ١٧٢٨٦٧ فدانا كان مجموع هذا كله ٢,٨٣٨٨٠٣ فدان أي حوالى ٥٠٪ من مجموع الأراضي المنزرعة وأما النصف الباقي فيملكه ، ستة عشر مليونا من المصريين . ومن هؤلاء حوالى المليونين لا يملكون شيئا وإذا أضفنا اليهم أفراد أسرهم صار مجموعهم أكثر من العشرة ملايين ، ومعنى هذا أن نظام الإقطاع قد فرض الحرمان على نصف الشعب ومنعه من أن يمتلك ولو شبراً واحداً من أرض وطنه ، وهكذا تكون العدالة فى الأرض . وإلى جانب هؤلاء يوجد ١,٧٧٦٧٦٩ فرداً يملكون ٧٣٣٩٧٩ فدانا أى أقل من ثلث ما يملكه ١١٩١٦ شخصا من الإقطاعيين المحظوظين .

هذا السوء الفاضح كان يوجب على حكام الشعب — لو آمنوا بحقه فى الحياة أن يتحروا مصدر العلة ويتلمسوا وسائل العلاج . وما الأمر بمستخف حتى يخم عليهم ولكنهم بدل أن يقضوا على منبت الداء أخذوا يطوفون حوله ويؤدون دور الطبيب الكاذب ويقدمون للشعب دواء لا جدوى منه ولا نفع يرتجى على يديه .

لقد جعلوا من بضع إصلاحات براقة بلسما لآلام الأمة وما كان من المتصور قط أن يعالج مثلها أوصابا مضنية ، وكان الحكام أول من يعلم ذلك ولكنهم جعلوا منها مخدرا يسكن إحساسها ، ويقيد شعورها حتى لا تئن أو تتلوى ومهما أجهدنا أنفسنا سعيا وراء العثور على هذه الاصلاحات فلن نجد منها إلا ثلاثة مسميات صحبتها دعايات براقة وضجيج مرتفع خيل للمرء معها أنها جاءت بالخير العميم وما هى من الخير فى شىء ، وحتى نلم بأمرها على حقيقته يحسن أن نبحث كلا منها على حدة .

## ١ — المراكز الاجتماعية

وأول هذه الاصلاحات أو المشاريع البراقة ما أطلقوا عليه اسم مشروع المراكز الاجتماعية ، ولندع وزارة الشئون الاجتماعية تصف لنا هذه المراكز بلسان وزيرها فى كلمة له عام ١٩٤٤ حيث قال « يكون سكان الريف ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان مصر تعيش غالبيتهم العظمى فى مستوى منخفض ، يقاسون مرارة الفقر محرومين من قسط وافر من التعليم. وقد درست الوزارة هذه الحالة وبحثت النظم والتشريعات التى وضعتها الأمم الأخرى لإصلاح هذه الحالة توطئة للنظر فى رفع مستوى الشعب الريفى وقراه فوجدت أنه لا سبيل إلى هذا الإصلاح إلا إذا عولجت كل المشاكل الريفية بعناية تامة وفى وقت قصير ، وعلم الأهالى الاعتماد على النفس والتعاون مع الحكومة للقضاء على هذه المشاكل ، فوضعت نظم المراكز الاجتماعية وهو نظام شعبى يقوم على أكتاف أهال القرى التى يخدمها .

وقد روعى فى هذا النظام أن يخدم الفلاح والقرية من كافة النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وأن يقتنع الفلاحون أنفسهم بمزايا الاصلاح وكسبهم للمعونة فى تحقيقه بالمساهمة المادية فى التكاليف والمعاونة الأدبية بالاشتراك فى العمل تدريجياً إلى أن يصبح المركز الاجتماعى مؤسسة أهلية محلية تساعدها الحكومة بالتوجيه والإرشاد والمعونة المالية المتواضعة ، وأن يكون من البساطة وقلة التكاليف ما يكفل سهولة تعميمه بين القرى . ويقوم بالعمل فيها موظفون يعيشون بين الأهالى ويتعرفون بهم ويعملون على كسب ثقتهم ودراسة ظروفهم متعاونين فى ذلك وحدة واحدة لا يضعفها تعدد الاشراف عليها » .

ثم عدد بعد ذلك الموظفين القائمين بالعمل بها وهم أخصائيون زراعيون يعملون على زيادة دخل الفلاح ومعاونته على تصريف حاصلاته وإدخال الزراعات المربحة والصناعات الزراعية المنتجة كما يعملون على محاربة العادات السيئة والخرافات وتشجيع الأهالى على الاطلاع والقراءة فى مكتبة المركز الاجتماعى

وسماع الراديو ، ويشجعون على النظافة وتنظيم الإحسان ونشر الرياضة البدنية »

وغير هؤلاء الاخصائيين يوجد الطبيب الذى يعمل كل الوقت « يدرس حالة القرية ويرشد الأهالى إلى طرق توقى الأمراض والأوبئة ويعالج الفلاحين ويصرف لهم الدواء بالمجان ويراقب المواد الغذائية المعروضة بالأسواق » . كما توجد الزائرة الصحية الاجتماعية وهى « تعنى بصحة الحوامل والأمهات والأطفال وتعلم القرويات النظافة وترشدهن إلى بعض الصناعات اليدوية لتكون مصدر رزق إضافى وتراقب التلميذات والتلاميذ بمدرسة القرية وتحول المرضى منهم على الطبيب ) .

هذا هو الوصف الكامل الشامل للمراكز الاجتماعية كما رآه الوزير المشرف على إنشائها .

ويالها من حرب عوان على الفقر والعوز ! ! وإن شئت الصدق فما بى من حاجة بعد ذلك إلى نقد هذا المشروع وقدتولاه الوزير بنفسه !! إن الوزير الذى يعلن فى صدر كلمته أن الغالبية العظمى من سكان الريف تعيش فى مستوى منخفض وتقاسي مرارة الفقر يعود فيطالبها بالمساهمة المادية لإنشاء هذه المراكز ولم يكلف نفسه مشقة الاطلاع على ما سطرته مجلة الشئون الاجتماعية وهى لسانه الرسمى عند ما قالت « لقد وضعنا نفقات الريف أزمانا طويلة على هامش الميزانية على الرغم من الأغلبية الساحقة التى تعيش فى الأرياف وساعدنا على هذا الوضع أن السادة الأغنياء قد هجروا هذا الريف المحروم ليعيشوا فى المدن المعيشة التى يهيئها لهم ثراؤهم الممتص من دماء الباقين هناك فلم يبق إذاً فى الريف بعد أن هجره السادة ، إلا العبيد » ! !

ولنفرض جـدلا أن هؤلاء العبيد المقيمين بالريف قد استطاعوا بوسيلة أو بأخرى المساهمة فى تكاليف انشائها فهل فى طاقة هذه المراكز أن تبدل عسرهم يسرا وتمحوا شقاءهم وتمد لهم يد النعمة ؟ . دع عنك الطبيب « الذى يعمل كل الوقت » والزائرة الصحية الاجتماعية فما عملهما إلا العناية بالأمور الصحية ولن

يزيد أثرهما عن أثر المستشفيات الحكومية فى معالجة الأمراض ، ولن يحاول أحد الادعاء بنجاح نظام هذه المستشفيات فى أداء رسالتها . وإذا كانت الزائرة الصحية قد وكل اليها بجانب العناية بصحة الحوامل والأمهات والأطفال والحض على النظافة ومراقبة التلميذات والتلاميذ بالمدرسة من الناحية الصحية وقد وكل اليها أيضا أمر إرشاد القرويات إلى بعض الصناعات اليدوية لتكون مصدر رزق إضافى لهن فإن وزارة الشئون الاجتماعية تريد أن تثبت بهذا قدرتها على أن تقول للشىء كن فيكون !! إذ كيف تستطيع هذه الزائرة الصحية تحقيق كل تلك الأغراض مع أنها تكاد تعجز عن تحقيق غرض واحد منها إذا أرادت القيام به على وجه صحيح . ولكن الوزارة تريد أن تجعل من زائراتها الصحيات الاجتماعيات معجزات فوق مستوى البشر !!

أقول دع عنك أمر الأطباء والزائرات الصحيات لنبحث أمر الأخصائيين الزراعيين ولن ندهش كثيراً إذا لم نجد أثرهم يفوق أثر هؤلاء ، إذ لا يخرج عملهم عن حد الارشاد ، كأن الإرشاد إلى كيفية الطيران كاف للتمكن من الطيران دون حاجة إلى وجود طائرة . إن هذا الأخصائى الزراعى يعمل على زيادة دخل الفلاح ومعاونته على تصريف حاصلاته وغفلت وزارة الشئون عن أن ٧٢٪ من الفلاحين لا يملكون شبرا من الأرض كما أثبت ذلك المغفور له الدكتور عبد الواحد الوكيل ، وهذه النسبة لا تختلف عما أثبتناه من قبل ، إذا أضفنا إلى المعدمين أولئك الذين لا يملكون إلا بضعة أشبار من الأرض . فما هو الدخل الذى يعمل الأخصائى الزراعى على زيادته بالنسبة لهؤلاء المعدومين وما هى حاصلاتهم التى يعمل على تصريفها لهم وهم لا يملكون محصولا حتى قوتهم لا يصلون اليه إلا ممزوجا بقطرات الدمع والعرق . وماهى الزراعات المربحة والصناعات الزراعية التى يعمل الاخصائى على إدخالها بينهم وهم لا يمتلكون أرضا حتى يزرعوا وليس لديهم شىء يستغلونه فى الصناعات الزراعية ؟ وإذا قيل إن بعضهم يستأجرون أرضاً من كبار الملاك مما يتيح للأخصائى الفرصة لمعاونتهم فى هذه النواحى فلا يغيبن عن الأذهان أنهم

يزرعون الأرض ذرة ليطعموها ويزرعونها قطنا للوفاء بما عليهم من إيجارات باهظة للمؤجرين وهم لا يرحمون .

ولا يصح القول بأن فائدة هذا المشروع قد تظهر بالنسبة لباقى الفلاحين وهم حوالى الربع لأن معنى هذا أننا نعمل على زيادة رفاهية المترفين ولا نأبه للتخفيف عن كاهل المعوزين . ومع هذا فلن يزيد بجهود هؤلاء الأخصائيين عن مجهود معاونى الزراعة الذين من مهامهم إرشاد الفلاحين إلى الطرق المستحدثة فى الزراعة وتحذيرهم مما يضرها ومع هذا لم يزد عملهم يوما عن تحرير محاضر ضد الفلاحين لمخالفتهم القواعد الموضوعة لرى البرسيم ومقاومة دودة القطن .

ولكن أنسانى الشيطان واجبا هاما من واجبات الأخصائيين الزراعيين وهو تنظيم الإحسان . وكأن هذا الواجب هو ما عناه الوزير بقوله « إنه لا سبيل إلى هذا الاصلاح إلا إذا عولجت كل المشاكل الريفية بعناية تامة وفى وقت قصير وعلم الأهالى الاعتماد على النفس » وهكذا أصبح الإحسان على يد وزارة الشئون من بين وسائل الاعتماد على النفس .

## ٢ — مشروع الاقطاعيات الزراعية

وهى يقضى باستصلاح ثلاثة آلاف فدان كل عام وتوزيعها على ستمائة أسرة بشرط أن يبلغ عدد كل منها خمسة أفراد ومعنى هذا توفير مصدر رزق لثلاثة آلاف فرد فى كل عام . ولنعلم مقدار تفاهة هذا المشروع نلاحظ أن متوسط الزيادة فى السكان فى العشر سنوات الأخيرة كان بنسبة ٢٠٪ أى بواقع ٢٪ فى كل عام فاذا علمنا أن عددنا فى الوقت الحاضر حوالى العشرين مليونا ونصفا من الأنفس كانت الزيادة السنوية ٤١٠,٠٠٠ نسمة . وهذا المشروع يقضى بتيسير سبل الرزق أمام ٣٠٠٠ فرد من هؤلاء ويبقى بعد ذلك ٤٠٧,٠٠٠ نفس بدون أن نعمل لهم شيئا فضلا عن ذلك العدد الضخم من المعدمين الموجودين الآن أى أن الدولة تهتم فقط بأمر ٠,٧٥٪ من مواليدها وتترك الباقين وهم الأغلبية

العظمى لمصيرهم المظلم . وهذا التصرف أشبه بعمل من يلقى بقطعة صغيرة من السكر فى بحر خضم ويأمل بعد هذا فى الحصول على شراب حلو المذاق .

ولن يزيد فى طلاوة هذا المشروع القول باستصلاح مساحات أخرى وبيعها للمواطنين طبقاً لقواعد يراعى فيها التيسير فى السداد. وعلى فرض صحة ذلك فلن يغير هذا من الأمر شيئاً ، إذ لن يشترى هذه الأراضى المعدمون بداهة لخلو وفاضهم وعجزهم عن معجل الثمن ولن يكون من وراء هذا إلا تضخيم هيكل نظام الإقطاع .

## ٣ — نظام الضمان الاجتماعى

ارتفعت الحناجر مهللة يوم ميلاد هذا النظام ، وشبهه البعض بنظام الضمان الاجتماعى الانجليزى الذى قررته انجلتره لتوفير الرفاهية لشعبها . وغالى آخرون فجعلوا منه معجزة تتسارع الدول إلى الأخذ به والنقل عنه . وكدت فى غمار هذه الدعاية الصاخبة ، أن يجرفنى التيار فأرقب نهاية عاجلة لغول الفقر على يد هذا النظام الجبار . وما أن أمعنت النظر قليلا فى بنوده وأحكامه حتى بدت الحقيقة واضحة تكاد تلجم المتصايحين وتنعتهم بأشد نعوت الأفك والضلال .

وحتى نحيط بهذا النظام علما يحسن أن نجمل ذلك النظام الانجليزى فتكون المقارنة نفسها حكما بين النظامين . لقد جاء بالمبدأ الأساسى الثالث من مشروع «السير وليم بيفردج» الذى جعل أساساً لنظام الضمان الاجتماعى الانجليزى « إن الضمان الاجتماعى يجب أن يقوم على أساس التعاون بين الدولة والفرد وأن تتعهد الدولة بالضمان فى مقابل قيام الشخص بعمله وأداء اشتراكه.» وجاء بالمبدأ الثانى « إن نظام التأمين الاجتماعى يضمن دخلا لكل شخص فهو حرب على العوز.» وجاء بالبند العاشر « إن الضمان الاجتماعى هو أولا وقبل كل شىء مشروع للتأمين يكفل للفرد الحق فى مزايا محدودة إلى درجة الكفاف دون حاجة إلى تحرى دخله وذلك نظير دفع اشتراكات.» وجاء بالبند التاسع عشر « إن نظام التأمين يسرى على جميع المواطنين بدون نظر إلى دخلهم وإنما تراعى فيه طريقة معيشتهم

الخاصة فهو مشروع شامل من حيث سريانه على جميع الأشخاص وتجنيبهم العوز.» وقد لخص السير بيفردج مشروعه بقوله «يقصد بالضمان الاجتماعى ضمان حصول الفرد على دخل يحل محل أجره عندما ينقطع هذا الأجر بسبب التعطل أو المرض أو الإصابة، وعلى معاش تقاعد فى حالة الشيخوخة، وعلى إعانة فى حالة وفاة العائل، وسد النفقات الاستثنائية كما فى حالات الوضع والوفاة والزواج، والغرض الأول من الضمان الاجتماعى هو ضمان حد أدنى للدخل».

هذا هو مجمل نظام الضمان الاجتماعى الانجليزى وفق المبادىء التى بنى عليها، وأول مظاهره أنه قائم على نظام التأمين وهو يشمل جميع الطبقات والأفراد كما جعل إعانة البطالة والعجز حقاً للأفراد بصرف النظر عن إيرادهم الخاص ولا يستثنى من ذلك إلا معاش الشيخوخة فى فترة انتقال قدرت بعشرين عاما يصبح بعدها المعاش حقاً كإعانة البطالة. وقد تقرر بهذا النظام منح إعانات فى حالات كثيرة كوفاة العائل وعند الوضع والزواج وغير ذلك من الحالات. وإلى جانب هذه الميزات المتعددة التزمت الدولة بصرف مرتبات عن جميع الأطفال حتى سن السادسة عشر أو السابعة عشر كما التزمت بالقيام بالخدمات الطبية الشاملة لجميع الأفراد وكذلك كفلت العمل لهم جميعاً.

وإذا نظرنا إلى نظام الضمان الاجتماعى الذى قررناه وجدناه يقصر مزاياه على أربع طوائف فحسب وهى:

١ ـ من تقل أعمارهن على خمس وستين سنة من النساء وكن أرامل ذوات أولاد ولم يتزوجن ثانية.

٢ ـ الأيتام وهم من توفى والداهم أو آباؤهم وتزوجت أمهاتهم أو كانوا مجهولى الأب أو الوالدين.

٣ ـ العاجزون عن العمل عجزاً كلياً من الرجال والنساء غير المتزوجات وتراوحت أعمارهم بين السابعة عشر والخامسة والستين.

٤ ـ من بلغوا سن الشيخوخة ـ وهى الخامسة والستين ـ من الرجال والنساء.

وهكذا نرى أن هذا النظام يختص برعاية فئات أربع تجمع بينها صفة العجز، وقد غفل أمر القادرين على العمل إذا حاقت بهم البطالة أو أصابهم المرض، وهؤلاء هم الأغلبية العظمى من الشعب ودعامته وأساس قوته، ولا يمكن أن يكون هناك نظام ضمان اجتماعى بدون رعاية أمر هؤلاء. وقد تنبه هذا النظام إلى هذا النقص فنص فى مادته السابعة والثلاثين على جواز مساعدة الأسرة التى يتعطل عائلها عن العمل. وقد ظن واضعو هذا النظام أنهم أرضوا بهذا النص ضمائرهم وحققوا الأمل المنشود ولكن الواقع ما أرادوا بهذا إلا ذر الرماد فى العيون حتى يوهموا الشعب أنهم قدموا له خيراً كثيراً وما هو من الخير فى شىء إذ النص لم يوجب منح المتعطلين إعانات ولكنه أجاز ذلك فقط وعلى فرض أن هذه الإجازة خطوة صادقة فى سبيل عونهم ومساعدتهم فان الروتين الحكومى يذهب بفائدتها وجدواها لما نلمسه فيه من التعقيد والبطء، وإذا تقررت يوماً هذه الإعانة فلن تأتى مطلقاً فى الوقت المناسب، ولو تجاوزنا عن كل هذه الافتراضات والعقبات فلن تستطيع الميزانية مجاراة هذا السيل الدافق نتيجة لشيوع البطالة بين جمهرة الشعب، وقد دلل يوما وزير الزراعة عام ١٩٤٤ على أن الفلاحين وهم أغلبية الشعب يتعطلون عن العمل حوالى ثلثى العام فكيف يمكن للميزانية أن تمد يد العون إلى هؤلاء جميعاً طول الحول. إنه إذا أريد الصدق وجب علينا أن نعترف بأن هذا النص أقرب إلى الهزل منه إلى الجد.

وإذا تركنا هذه الناحية واعتبرنا هذا النظام وسيلة عون بالنسبة لمن وضع من أجلهم ظهرت لنا عيوب فاضحة فى هذا النطاق المحدود، إنه يساعد اليتيم حتى سن الثالثة عشر أو السابعة عشر إذا كان بمدرسة تعينها وزارة الشئون الاجتماعية ومعنى هذا أن نظام الضمان الاجتماعى يفترض فى اليتم ذى الثلاثة عشر ربيعا القدرة على إعالة نفسه إذا بلغ هذه السن، ونسى أن جميع قوانين الدولة تعتبر الفرد قاصراً حتى سن الحادية والعشرين. وإذا كان اليتيم بمدرسة غير المدارس التى تعينها الوزارة التزم اليتيم بترك مدرسته إلى أخرى تعينها له الوزارة وإلا منع عنه

معاشه ، وقد اقتصرت رحابة صدر القانون على الأيتام ومنهم أولاد السفاح ولكنه لم يعطف على هؤلاء الأطفال الذين تخلى عنهم آباؤهم وتركوهم يهيمون فى الطرقات مشردين وكأن القانون افترض قدرة الملاجىء على إيوائهم وغفل عن ضيق هذه الملاجىء مما جعل الطرقات تعج بالعديد منهم فكانوا نهباً لتجار الرقيق .

وقصر القانون رعايته بالنسبة للأرامل على من لهن أولاد يعيشون معهن فإذا لم يتوفر هـــذا الشرط غفل أمرهن ولم ينلن شيئاً كما غفل أمر المطلقات وهن لا يفترقن فى شىء عن الأرامل إلا فى إمكان مطالبة مطلقيهن بالنفقات ، ونسى المشرع أن الكثيرين من المطلقين من المعدمين العاجزين عن الوفاء بهذه النفقات مما تبقى معه مطلقاتهم بغير عون أو مساعدة ، وقد تنبه المشرع إلى ذلك فأجاز بمادته السابعة والثلاثين مساعدتهن بشرط أن يكون لهن أولاد . ولسنا فى حاجة إلى مناقشة هـــذا النص ويمكن فهم قيمته على ضوء ما أسلفنا بالنسبة لمساعدة العاطلين من القادرين على العمل . ومما لا مراء فيه أن هـذا القصور فى القانون يؤدى بطريق غير مباشر إلى السقوط والانحدار بين النساء من الأرامل والمطلقات اللائى يعجزن عن الحصول على مطالب الحياة عن طريق الشرف .

ومع كل هذا القصور الواضح فى القانون فليته استطاع أن يمسح آثار الذل والهوان عن جباه من وضع لأجلهم ولكنه نزل بالكرامة البشرية إلى أوهى حضيض حيث افترض إمكان تدبير جميع شئون الحياة بدراهم معدودات يستطيع الناس بها أن يأكلوا ويشربوا ويكتسوا ويقيموا فى مسكن يأويهم . إن أقصى ما تناله الأرملة ذات الأولاد طول العام هو سبعة وعشرون جنيها وستمائة مليم إذا كانت من سكان المدن ، وينخفض هذا المبلغ إلى تسعة عشر جنيها ومائتى مليم لو كانت من أهل الريف مهما كان عدد من تعولهم من الأطفال .

وأكبر معاش للشيخوخة ثلاثون جنيها فى المدن وواحد وعشرون جنيها وستمائة مليم فى الريف وينقص هذا المعاش بحسب عدد من يعول الشيخ من النساء والأطفال . ولا يحصل اليتيم فى المدن الا على ثلاثة عشر جنيها ومائتى مليم

طول العام ويخفض هذا المبلغ إلى تسعة جنيهات وستمائة مليم لو كان من أهل الريف.

يفترض القانون أن فى استطاعة الناس الحياة بهذه المعاشات الضئيلة ، ولهذا ينص على أن يخصم منها ما يقابل ما قد يكون لأصحابها من دخل خاص وما يزيد عن ٤٠٪ من قيمتها مما يكسبه أصحابها من أعمالهم وصناعاتهم المنزلية وتربية الدواجن كما يخصم منها مقابل النفقات التى يؤديها الأقارب الملزمون بها قانونا . وأعجب العجب فى هذا القانون تقريره عقوبة الحبس والغرامة لمن يحصل على معاش لا يستحقه، فاذا التبس الأمر على أصحاب المعاشات ولم يدركوا أن أرباح الصناعات المنزلية أو تربية الدواجن أو نفقات الأقارب الملزمين يجب خصمها من المعاشات وتبين أنهم حصلوا على معاشات بجانب هذه الموارد كانت عقوبتهم الحبس بجانب حرمانهم من المعاش وهذا آخر شىء يمكن أن يفكر فيه أى نظام من أنظمة الضمان الاجتماعى.

هذا هو نظام الضمان الاجتماعى الذى ارتفعت من حوله الحناجر وانبرت الأقلام تشيد بروعته وتعلن فضله فى محاربة الفقر والأخذ بيد الفقراء. وما هو فى الحقيقة إلا خدعة كبرى أو جرعة مخدرة قدمت للشعب لينام تحت تأثيرها بعض الوقت كما عوده الحكام دائما . وإذا أردنا الإتيان بوصف حقيقى لهذا النظام فلا يسعنا إلا أن نقول إنه نظام جاء لتنظيم الإحسان ، وليته كان إحسانا صادقا بل أبى إلا أن يتقاضى الثمن مقدما وهو إسالة ماء وجه الفقراء والمعوزين والتهديد بإيداعهم السجون.

## وعود الاصلاح

وإذا تركنا جانباً أمر هذه الإصلاحات الهزيلة وجدنا أمامنا سيلا هائلا من وعود الإصلاح ، وما من حكومة تولت الحكم منذ بدء الحياة النيابية حتى الآن إلا وقد نثرت فوق رؤوسنا مئات الوعود، وينتهى الأمر إلى تبخرها بمضى الزمن دون أن يتحقق منها شىء ، ولأضرب لذلك مثلا . فى عام ١٩٤٤ وقف وزير مسئول ليعلن أن الوزارة قد « أتمت » وضع مشروع لتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضى والمستأجرين بما يكفل حصول كل فريق على نصيب عادل من غلة

الأرض ، وتمضى السنون دون أن يظهر لهذا المشروع أثر ، وكأن الحكام يعتمدون على سوء ذاكرة الشعب فتأتى خطبة العرش فى نوفمبر سنة ١٩٥١ لتكرر هذا الوعد من جديد .

وقياسا على ما تثبته الحوادث ، يمكن القول إن هذا المشروع لن يرى النور أبداً وإذا رآه فسيخرج هزيلا ضئيلا ولن يجد فيه المستأجرون الخير العميم الذى وعدوا به ما دام الهزل يغلب على عقول الحكام وتصرفاتهم .

وإبان الحرب العالمية الأخيرة صدر أمر عسكرى بتحديد أجور عمال الزراعة بما لا يقل عن خمسة قروش ومع ضآلة هذا الأجر لم يخضع لحكمه أحد . وفى العام الماضى أحس الحكام بضآلة الأجور وعدالة رفعها ولكن تشريع هذه الأجور لا يزال حتى اليوم راقداً بين أضابير دار النيابة .

كل هذا يقطع بأننا قوم غير جادين فى الإصلاح وقد علق «مسيو مارسيل فانسينو» رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى على ذلك بقوله « إن بين إعراب الشارع عن أمنيته وبين تقرير الإجراءات وتنفيذها وتعود أتباعها تقوم العراقيل وتمر الأعوام ، فقد كانت مسألة تزويد البلاد كافة بالمياه الصالحة للشرب أمنية ولاة الأمور من زمن طويل ، فقد سمعنا فى سنة ١٩٣٧ أنه قد قرر لنفقاتها ١٦ مليوناً من الجنيهات توزع بالطبع على عدة سنوات وقيل فى سنة ١٩٣٨ إن هناك أربعة آلاف قرية محرومة من هذه المياه وتوقعوا أن تصبح هذه القرى كلها فى سنة ١٩٤٢ مزودة بالمياه الصالحة للشرب ولو من الآبار . ولقد قالوا وكرروا القول إنه يجب تجفيف المستنقعات والبرك التى هى مصدر العدوى وقد أعلن رسمياً فى سنة ١٩٣٧ أن هناك عشرة آلاف فدان يجب تجفيفها وأنه يلزم لهذا العمل أربعة ملايين من الجنيهات ثم قرأنا فى تصريح لوزارة الصحة العمومية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنه لم يردم من العشرة آلاف فدان المذكورة إلى ذلك التاريخ سوى ٣٨٠ فدان » .

وقد علق الأستاذ محمد على علوبة على هذا الرأى الصريح بقوله « هذه الأمثلة

تدل دلالة كافية على أن مجرد الرغبة فى الإصلاح لا تكفى للإصلاح إذ يحول دون ذلك عقبات مالية وتنفيذية لا بد أن نحسب حسابها فى جميع المشروعات . فالمشروعات التى تتطلب أموالا ضخمة تتطلب كذلك تعديلا فى موارد الميزانية المحدودة تعديلا من شأنه أن يزيد التكاليف على بعض الطبقات بينما هذه الطبقات نفسها هى التى تملك قوة التوجيه للتشريعات العامة والوسائل التنفيذية . ولنكن صرحاء فنقرر أن الطبقات التى هى فى أمس الحاجة إلى الإصلاح ليس لها من يمثلها ولا تملك من وسائل التوجيه شيئا ، فهذا الوضع الذى يضع قوة المال وقوة النفوذ وقوة التوجيه التشريعى والتنفيذى فى يد طائفة خاصة ويجعل الطوائف الأخرى التى هى فى أمس الحاجة إلى المشروعات الإصلاحية لا تملك شيئا من هذه القوى يجب أن يحسب حسابه عند اقتراح المشروعات الكبيرة التى تحتاج إلى المال وإلى التضحية بشىء من صالح الطبقات » .

لقد برح الخفاء وانجلى الأمر ، فالثراء قد احتكر الجاه والنفوذ والسلطان وأمسك بصولجان السيادة وسام الشعب الخسف والهوان وضن عليه بفتات الموائد

## آراء الباحثين

لا يستطيع المؤمن بقوميته الغيور على وطنه أن يصمت إزاء هذا العبث بل الإجرام السافر الذى حيكت أطرافه بتعمد واصرار حتى تظل هذه الأمة مطية طيعة لحكام مفسدين استطابوا دماءها وأثملهم استعبادها ولن يستطيع منصف إعفاءهم من المسئولية أو تخفيف التبعة . وكان الرجاء أن يثأر الباحثون لأمتهم من جلادها وأن يغرقوه فى سيل جارف من الاتهامات ولو فى صورة النصح والإرشاد وأن يعملوا على تبصيره بما يجب عليه الأخذ به من وسائل الإصلاح . ولكن وا أسفاه !! لقد بدوا كأنهم على ميعاد مع الحكام وأصحاب الجاه والسلطان فلم تسعفهم قرائحهم إلا بمقترحات شبيهة بتلك الاصلاحات العجفاء التى أشرنا اليها والتى لم تكن إلا مسكنات لا تجدى فى علاج أو تحقق شفاء .

وأولى مقترحاتهم دعوتهم إلى استصلاح الأراضى القابلة للإصلاح بشمال الدلتا وتبلغ مساحتها ٢,٣٨١٤٦١ فدانا حتى يصير مجموع المساحة المنزرعة ٨,١٤٢٧٥٠ فدانا ولا ريب أن تحقيق هذه الدعوة يزيل بعض العناء ويخفف شيئا من آلام العلة التى تمكنت من جسد الشعب ولكنها لن تقضى قط على الداء ولن تمهد سبيل الحياة الكريمة التى تقود الشعب إلى معارج المجد الذى يستحقه ويصبو اليه .

إن متوسط الملكية الآن ثمانية قراريط للفرد الواحد وسيبلغ هذا المتوسط اثنى عشر قيراطا ونصف القيراط إذا تم استصلاح هذه المساحة، والفرق بين الحالتين لا يجعلنا نعقد الرجاء على مثل هذه الدعوة إذا تذكرنا متوسط الملكية فى أمريكا وقدره ١٦ فدانا وثلثى فدان إذ لن يصل المتوسط عندنا مستوى الكسر المجاور للرقم الصحيح الدال على متوسط الملكية فى أمريكا . وقد زادت الأيام هذه الدعوة الهزيلة وهنا على وهن حيث أعلن خبراؤنا فى العام الماضى أن مشاريع الرى الحالية لا تكفى إلا لاستصلاح سبعين الف فدان وهكذا ذوى بريق المشروع قبل أن يبرق فى سماء الليل البهيم . غير أنى لا أبخس مثل هؤلاء الباحثين حقهم فهم ولا ريب يهدفون إلى النهوض بالشعب بوسائل صحيحة عملية وإن كان التوفيق قد أخطأهم حين ظنوا فى دعوتهم البرء والشفاء ، وما هى إلا خطوة غير فسيحة فى هذا السبيل، وعلى نهجهم سار أصحاب الدعوة إلى تحديد الملكية وقد اختلفوا مذاهب فمنهم من يجعل حدها الأعلى ٥٠ فدانا ومنهم من ينادى بمائة ولكنهم اتفقوا جميعا على الرضاء بالواقع وقصر الحكم على ما يجد مستقبلا، وهذا خطأ بيّن يسمح للأقطاعيين بالبقاء جاثمين فوق صدر الشعب الجائع الهزيل بضعة أجيال أخرى ، وكأن هؤلاء يتخيلون إمكان ارجاء الإصلاح فترة أخرى مع أن الناس ينكفئون على وجوههم من الإعياء والمسغبة ، اللهم إن كانت هذه هى دعوتهم فما أهون شأنها ومع ذلك لو رجعوا عن خطئهم فلن يكون من وراء دعوتهم العلاج الذى ننشده إذ لو سايرنا المغالين وجعلنا الحد الأعلى للملكية خمسين فدانا فقط لكان مجموع ما يمكن توفيره هو ١,٦٣٩٨٢٥ فدانا ، وأنصح من جانبي بإضافة

٣١٩٦٦١ فدانا يملكها الأجانب حاليا — إذ يجب تحريم الملكية العقارية فى الزراعة عليهم كما هو الشأن فى أغلب الدول — فيكون مجموع المساحتين ١,٩٥٩٤٨٦ فدانا لو وزعت على المعدمين وحدهم ما خص الأسرة الواحدة فدان كامل .

إن ما يؤخذ على هذه الدعوة علاجها المشكلة من ناحية واحدة وهى سوء التوزيع وإغفالها الوجه الثانى وهو ضيق مصادر الانتاج مع أن هذه الناحية أكثر خطراً وأدعى إلى العناية والاهتمام . وليس معنى هذا أننى من المعارضين لمثل هذه الدعوة بل إنى أؤيدها وأحث على الأخذ بها ولكن لا يرجع تأييدى لها إلى اعتبارها علاجا للضيق الاقتصادى الممسك بخناق الشعب — إذ هى لن يكون لها أثر ظاهر فى هذا الميدان — بل إنى أظاهرها وأشد أزرها لآثارها البعيدة الغور فى ميدان آخر عظيم الخطر جليل الشأن . إنها ستكون معولا صلبا يقوض حصن الرق والعبودية ويجرد الأقطاعيين من سلاح طالما أرهبوا به الشعب الجائع وبعثوا عن طريقه الخوف والذل إلى نفسه .

فاذا لم يكن من وراء تحديد الملكية إلا هذا الأثر فأنعم به من فوز وانتصار ولكن ينبغى ألا ينسينا هذا التحول العقدة الأساسية التى يحتاج فكها إلى كثير من الجهد والنصب ولن ينجح فى حلها تحديد الملكية أو تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين .

وشر الدعاة أصحاب « العزل » . إنهم أشبه بمن تأخذه الشفقة بمريض فيقضى عليه رحمة به بدل أن يحاول علاجه وتطبيبه ، وهم لم يجددوا فى دعوتهم بل سبقهم اليها « ملتس » فتولى الاقتصاديون إفحامه ودحض نظريته. إنهم يريدون الركون إلى « العزل » بقصد تحديد النسل حتى يتيسر لاقتصادنا القومى سد حاجة شعب محدود العدد ، وضلوا فجعلوا من الدين سندا وظهيرا ، وغاب عنهم أن الدين يسر لا عسر وأن مثل دعوتهم لا يأباها الدين ولا يرفضها إذا لم يكن من قيامها بد . ولن يثبت هذا الحكم إلا يوم يقوم الدليل على أن الأرض قد ضاقت بما رحبت وجف ضرعها وشقت سبلها واستنفدت خيراتها . وما رأيت أصحاب هذه الدعوة قد أقاموا هذا الدليل فكيف يحق لهم المناداة بما نادوا والجهر بدعوة تحمل فى

طياتها جميع معانى الضعف والاستخذاء . وما حدا بى إلى الاشارة إلى هذه الدعوة الأخيرة إلا الرغبة فى الإحاطة بكل دعوات الاصلاح . ونظلم الحقيقة كثيرا لو ألبسناها هذا الثوب . ولكن ما الأمر ونحن نتلفت يمنة ويسرة محاولين البحث عن دعوات أخرى فلا نجد ، وهكذا تخلى الباحثون عن رسالتهم وأمعن الحكام فى الفساد والضلال ، واشترك هؤلاء وهؤلاء فى تمثيل مأساة تشبه قصة تلك الأم فى عهد عمر أوقدت نارا تحت قدر ليس فيه إلا ماء وحجر ، وحولها صغارها يتلمظون وما كانت لتطعمهم بل تخدعهم حتى يناموا . وكل الفرق بين المسرحيتين أن السلطات الحاكمة تطعم الشعب أوهاما وتخفى الخيرات عن بصره ولم يتمثلوا بتلك الأعرابية التى ودت لو تشبع أطفالها من أحشائها .

## عقبات الإصلاح

لا أستطيع أن أتصور أن الإصلاح الصادق مستخف كل هذا الاستخفاء على ألباب الحكام والمفكرين مما جعلهم يتخبطون فى مسعاهم على هذه الصورة المضطربة السقيمة . إن وسائل الإصلاح بينة واضحة تكاد تلمسها الأنامل فما الذى يخفيها عن أبصارهم حتى يضلوا سبيلها ؟ لقد جاءنا المغفور له الدكتور مشرفة بالإجابة عن هذا السؤال حيث قال « إن انتشار التعلم بين الطائفة الأرق حالا فى أمة لا ينقص من دخل الطائفة الأيسر حالا بل بالعكس ففى انجلترا مثلا صدر قانون التعليم الالزامى عام ١٨٧٠ فتبع ذلك ارتفاع مستمر فى مستوى المعيشة للغنى والفقير معا فلم يأت أول القرن العشرين حتى صارت المقدرة الشرائية للطبقات الغنية فى انجلترا أضعاف ما كانت عليه قبل انتشار التعليم ، ولو قارنا حياة الأغنياء من الانجليز فى القرن الماضى بحياة أغنيائهم فى أوائل القرن الحالى لوجدنا فرقا شاسعا حتى أن أغنياء القرن الماضى لا يكاد يزيد مستوى عيشهم على مستوى أفراد الطبقات المتوسطة فى العصر الحالى ، يضاف إلى ذلك أن عدد الأغنياء قد إزداد إزدياداً كبيراً عما كان عليه فى القرن الماضى ، فهناك زيادتان : زيادة فى المستوى

وزيادة فى العدد . وما يصدق على انجلترا يصدق على غيرها من البلدان التى نشرت التعليم الجبرى كالولايات المتحدة والسويد وسويسرا وغيرها والسبب فى ذلك راجع إلى أن انتشار التعليم يزيد فى كل من الثروة القومية والدخل القومى ، فهو يزيد فى الثروة القومية لأن الشعب المتعلم أقدر على تنمية الثروة الأهلية بما يشيده من منشآت اقتصادية وعمرانية وهو أقدر أيضاً على استغلال هذه الثروة فلا تبقى راكدة عاطلة بل تتحرك حركة سريعة تزيد فى مقدار الدخل الأهلى الناتج عنها » .

هذا الحكم الصحيح الذى انتهى اليه الدكتور مشرفة يصدق أيضاً بالنسبة للنهوض باقتصاديات الشعب ، لأن هذا النهوض لن يكون غاية وإن كان هو فى ذاته غاية نبيلة ولكنه سيكون وسيلة لإزالة سحب الجهالة ونشر نور العرفان بين جوانب الوادى . ومما يستشف من هذا الرأى الذى جاء به الدكتور مشرفة محاولة تبصير ذوى المال والثراء بما سيكون عليه حالهم لو أتيحت للأمة سبل النهضة والرقى ، ولقد سعى جاهداً فى إزالة مخاوفهم وبذر بذور الطمأنينة فى قلوبهم ، ولكن فاته رحمه الله أن هؤلاء الحكام وأصحاب السلطان لم يعرفوا فى جمع الأموال إلا طريق الحرام وامتصاص الدماء فلو بلغت الأمة هدفها المنشود ، واستعادت حقها المفقود وتسنمت ظهر المجــد والخلود ، لجف الورد المورود ، وأمسى الفجار كقوم عاد وثمود .

كما فاته أن القوم يهيمن على نفوسهم خاطران أولهما ثراؤهم العريض والتغالى فى المحافظة عليه ، أما الخاطر الثانى فهو أشد ضلالا وغياً ، أثاره فى نفوسهم شهوتهم الجامحة وميلهم الطاغى إلى استبقاء الجاه والسلطان وفرض العبودية على الشعب لينعموا بأناته وآلامه وغاب عنهم أن ذلك كأس فى شرابه الحتوف والمنون . ولو رشدوا لأدركوا أن العدالة أكرم من الطغيان ، والإنصاف أسمى من الجور ، وأن الحكم قيادة وليس استبداداً ، وأنه ولاية لا سيادة ، كما أنه تبعات جسام وليس جبروتاً وبغياً .

إن العقل السديد يوجب على الضالين العمل على تخليص نفوسهم من نزواتها والرجوع إلى جادة الحق والهدى قبل أن يجرفهم تيار الحوادث فيصبحوا على ما فرطوا من النادمين ، والحكمة تدعوهم إلى إمعان النظر فيما قرره الدكتور مشرفة ويجعلون من ذلك دستوراً لهم ، وليتيقن كل فرد أنه خير له أن يكون لبنة صغيرة فى أمة حرة ناهضة من أن يكون سيداً مستبداً فى أمة من العبيد .

وإلى أن يدخل هذا الإيمان قلوب القوم ستظل خطوات الإصلاح متعثرة تعترضها عقبات كأداء من الشهوات والأهواء إذ أن العقبة الكبرى التى تحول بين الأمة وبين بلوغ غايتها هى النفوس الضالة والقلوب السقيمة .

## واجب الحكومات

لقد صار الإصلاح الشامل الناجز أمراً لا مفر منه إذا أريد لهذا الشعب بقاء أو دوام ، وهذا العبء يقع على كاهل الهيئات الحاكمة ، وفى هذا يقول الدكتور بهى الدين بركات « فالعقيدة التى كانت راسخة فيما مضى من الزمان من أن مهمة الحكومات إنما هى حفظ الأمن وضمان احترام المعاملات والحرص على تنفيذ ما يتفق عليه الأفراد بمحض إرادتهم ، هذه العقيدة قد تحولت بل تلاشت أمام فكرة الصالح الاجتماعى أو صالح الدولة » .

وزاد الدكتور أحمد حسين هذا المعنى إيضاحاً بقوله « أصبحت الدولة الحديثة لا تنظر إلى واجبها الاجتماعى نحو الطبقات العاملة والضعيفة على أساس أنه ضرب من الإحسان أو الرحمة بل أصبح الواجب الأول للدولة توفير مستوى المعيشة الملائم لمجموع الشعب » .

وعلى ضوء هذه القواعد لا تستطيع الهيئات الحاكمة فى مصر أن تتنصل من واجبها فى الأخذ بأسباب النهوض وإلا تكون قد جحدت رسالتها وكفرت بواجبها وثارت على كل عرف أو نظام ، ونصبت من نفسها عدوة للشعب ومهدت الطريق للخروج عليها والخلاص من أوزارها .

## غرامنا بالنظريات

عندما أردنا وضع دستورنا نقبنا عن أحدث النصوص فى كثير من دساتير الدول وجمعنا ما انتهينا إليه منها وجعلناه عقداً فريداً نزهو بطرافته وجدته . وغاب عنا أن أكرم النصوص ماكان ملائماً للبيئة التىوضعت من أجلها ، ومازال هذا الشغف مسيطراً على عقولنا حتىاليوم . يحلو لكثير منالباحثين والمفكرين أن ينقلوا إلينا نظريات متباينة سادت فى جهة أو فى أخرى من العالم ويحاولوا أن يلقوا فى روعنا أن هذه النظرية أو ذلك المذهب جديران بأن يحققا للشعب سعادته ورفاهيته ويلحوا فى نشر دعوتهم حتى تسير رسالة الإصلاح إلى الغاية المرجوة . وقد غفلوا جميعاً عن أن نهضة الشعوب ليست وليدة النظريات بقدر ماهى ثمرة من ثمرات الحكم المؤمن بحقوق الشعب المتسم بسمة الإيثار .

ينادى قوم بالتأميم ويدعو آخرون إلى الاشتراكية ويبتدع سواهم مايسمونه الاشتراكية الإسلامية ويهمس فريق فى الخفـــاء بالشيوعية ، وهكذا تعددت الدعوات والمذاهب وسعت كل جماعة إلى التبشير بما تؤمن به وعلقت على دعوتها الخير والفلاح وتغاضوا جميعاً عنالحقيقة الواقعة وهى أنالعبرة ليست بالنظريات وإنما فى تطبيقها وأن لكل شعب مايلائمه من سبل العلاج ، ولن يتيسر له شىء مما يهدف إليه إلا إذا تولت أموره حكومة مؤمنة بحقه متفانية فىخدمته بغض النظر عن المذهب الذى تدين به .

وحتى نقيم الدليل على ذلك نتناول بالشرح أثر أكثر هذه المذاهب مغالاة وهو المذهب الشيوعى ، فنراه قد ساد فى أول أمره فى الاتحاد السوفيتى أى — روسيا — ويخيل للبعض أن روسيا كانت فى ظلام دامس قبل خضوعها لهذا النظام مع أن الأمر يغاير ذلك كثيراً ويثبت لنا هذا من الإلمام بنواحى الحياة المختلفة فيها فى العهد القيصرى فنرى قرار ١٩ فبراير سنة ١٨٦١ قد حرر الفلاحين وهم أربعة أخماس الشعب من عبودية الأرض ثم صدر فى عام ١٩٠٦

ماسمى «بإصلاح ستولبين» وبمقتضاه تملكت كل أسرة ماكانت تفلحه من الأرض فما جاء عام ١٩١٧ وهو تاريخ قيام الثورة إلا وكان الفلاحون يملكون ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية . ولم يكن حال عمال الصناعة بأسوأ من مثيلتها فى الدول الغربية الأخرى بل كانت بعض التشريعات الروسية الخاصة بهم تفوق مثيلاتها فى بعض الدول العظمى ومن ذلك قانون سنة ١٨٩٧ الخاص بتحديد ساعات العمل للناشئين وأبيح سنة ١٩٠٥ حق الإضراب للعمال باستثناء بعض الحالات . ومنذ أوائل القرن العشرين لم يكن هناك فرق واضح فى أجور العمال فى روسيا ومثيلاتها لدى الدول العظمى . وقد بدأت النهضة الصناعية منذ أواسط القرن التاسع عشر وأخذت تقفز قفزات سريعة ويمكن إدراك مدى هذه النهضة من مقارنة قيمة المواد المصنوعة فى فترات مختلفة حيث نجدها فى عام ١٨٧٠ تقف عند ٥٠٠ مليون روبل ذهبا فزادت إلى ١٥٠٢ مليون روبل ذهبا فى عام ١٨٩٠ ثم قفزت إلى ٥٧٣٨ مليون روبل ذهبا فى عام ١٩١٢ . وقد شملت هذه النهضة باقى نواحى الحياة ، فبالنسبة للتعليم نجد المدارس الأولية فى عام ١٨٨٠ يبلغ عددها ٢٢٧٧٠ مدرسة بها ١,١٤٠٠١٥ تلميذاً فقفز هذان الرقمان عام ١٩١٤ إلى ١٢٢١٢٣ مدرسة بها ٨,١٤٦٦٣٧ تلميذاً وبالنسبة للتعليم الثانوى كان عدد المدارس فى عام ١٨٨٠ هو ١٩٩ مدرسة بها ٥١٠٩٧ تلميذا وقد بلغ عدد المدارس ٧٩٧ مدرسة بها ٢٤٠٩١٠ تلميذاً فى عام ١٩١٥ بخلاف التعليم التجارى والفنى والدينى والمدارس الحربية وتعليم البنات ، فإذا أضفنا هذا كله إلى الإحصاء الأخير لبلغ المجموع الكلى ٣٢٣٥٧٧ تلميذاً وتلميذة . وكان عدد الجامعات والمدارس العالية الفنية يزيد على المائة فى عام ١٩١٤ بها ما يقرب من ١٥٠ ألف طالب ، وكان التعليم العالى للبنات فى مقدمة كثير من البلدان الأوروبية وقبيل الحرب العالمية الأولى كان يوجد بالجامعات الروسية مايقرب من ٥٠ ألف طالبة .

هذا مجمل وجيز لحالة روسيا فى العهد القيصرى وكان من المحتمل أن تضرب بسهم وافر من التقدم على هذا النمط لو بقيت الأمور سائرة فيها وفق هذا التطور

ولم تفجأها الثورة الشيوعية ، ولذا فالقول بأن الثورة الشيوعية قد بدلت الظلام نوراً إنما هو قول مغالى فيه ، ولست أعنى بهذا أن روسيا فى ظل النظام الشيوعى لم تتقدم عن روسيا فى عهد القيصرية إذ الواقع أنها قفزت قفزات سريعة فى طريق النهضة فى عهدها الأخير ، ولكن لم يكن ذلك أبداً راجعاً إلى النظام الشيوعى بل يرجع أولا وأخيراً إلى وجود حكومات مصلحة تسعى لخير الشعب ورفاهيته . وسيتبين لنا فى الباب القادم أن النظريات الشيوعية كانت آخر شىء يفكر فيه حكام روسيا وأن ماهيمن على عقولهم وقادخطاهم إنما هو مجد روسيا وسؤددها . وكان من الممكن تحقيق هذه النهضة فيها تحت ظلال أى نظام من النظم الأخرى بشرط وجود هؤلاء الحكام المخلصين . ومما يزكى هذا الرأى ويؤيده قيام نهضات مماثلة فى دول أخرى كانت تعادى النظام الشيوعى وتناصبه العداء وقد بلغت بعض الدول شأواً كبيراً من التقدم والنهوض تحت ظلال مبادئها الخاصة مثل ما بلغته روسيا تحت ظلال نظامها الشيوعى ، ولا يمكن لأحد أن يبخس قدر النهضة الجرمانية تحت راية النظام النازى أو يهون من شأن النهضة الإيطالية فى عهد نظامها الفاشيستى وهما نظامان على طرفى نقيض مع النظام الشيوعى .

إذا تمثلنا بهؤلاء الدعاة وأردنا حمل لواء دعوة فلن تخرج هذه الدعوة عن المناداة بطرح النظريات والمذاهب جانباً والإلحاح فى قيام حكومة صالحة مؤمنة بحقوق الشعب ومثل هذه الحكومة لن تعوزها الرغبة فى الإصلاح والكشف عن أصل الداء وتلمس أسباب الشفاء .

## أساس الاصلاح

لقد وضح الأساس ولم يصبح خافياً وهو لا يخرج عن دعامة واحدة يقوم عليها البناء جميعه ، هذه الدعامة هى الحكم المنزه عن الشهوات المتطهر من المطامع والأهواء ، حكم يحارب الرذيلة باعتناق الفضيلة ، ويتحلى بالإيثار ليدفع إلى الاقتداء ، ويجعل من نفسه المثل الأعلى فى التضحية والفداء ، ويدين بحق الشعب فى الرفاهية

والرخاء والمجد ، ويعترف له بالسيادة والسلطان ، ويؤمن بالعدالة والانصاف ويأخذ بمبدأ التضامن الاجتماعى ، فلا يكون تحت سماء واحدة سعادة وشقاء ، ورغد وعناء ، ليدرك كل فرد أن له فى خيرات وطنه نصيباً .

ولا وسيلة لإشاعة هذه المبادىء والأسس إلا بتذليل السبل أمامها وتمهيد الأرض التى تسير عليها وإزالة العقبات التى تعترض طريقها ، ولن يتيسر هذا جميعه إلا بالقضاء على أسباب الفقر والفاقة بوسائل عملية صادقة تؤدى إلى زيادة الإنتاج وعلاج سوء التوزيع وهذا ما سنتناوله فى البابين القادمين .

وعند ما يكمل سناء هذه النهضة يصير الطريق ذلولا أمام المصلحين فى علاج الأدواء الأخر التى تنخر فى عظام الشعب وتحول بينه وبين المجد .

علينا أن نذكر دائماً ماجاء على لسان أحد ابطال رواية ( المتسول ) : «يجب أن تأكل أولا وبعد ذلك تستطيع أن تكون رجلا صالحاً للحياة » ! !

# الباب الثالث

## النهضـــة الاقتصادية

إذا كان الحكم الصالح أساس كل إصلاح فإن النهضة الاقتصادية عصبه ومهاده ، وما ينفع غراس فى أرض مجدبة ، والجوع هو تلك الأملاح التى حولت الأرض الطيبة بلقعا قاحلا . والشبع بالنسبة للجماعات يحققه عاملان هما : الإنتاج الموفور والتوزيع العادل ، فاذا اختلت هذه القاعدة جر اختلالها فى أذياله الجوع والذل والهوان .

ويعتمد الإنتاج فى الدول الناهضة على ثلاثة مصادر كما سبق القول وهى الزراعة والصناعة والتجارة. ولا تعد التجارة مصدراً أساسياً من مصادر الإنتاج إلا كنتيجة طبيعية للتقدم الزراعى والصناعى — وإن كان هذا الارتباط ليس دائماً شرطا أساسياً — وقد دلنا البحث على أننا ما زلنا فى أول أطوار التطور الاقتصادى ، ولهذا لم تبلغ عندنا — أى التجارة — ذلك الشان البعيد الأثر فى الإنتاج القومى ولا يمكن النظر اليها كمصدر أساسى من مصادر الإنتاج إلا بعد النهوض بالصناعة والزراعة . وبالنسبة لهذين المصدرين أرى تناولهما بالبحث فى فصلين منفصلين .

# الفصل الأول

## النهضـــة الصناعية

كانت الزراعة المصدر الأساسى للإنتاج منذ بزوغ فجر المدنية فى هذه الأرض وما زالت حتى اليوم لها خطرها وشأنها ، وماكاد يرقى وعى البشرية حتى عرف الإنسان طريقه إلى الصناعة . وهـذه الواقعة التاريخية تلازم جميع الشعوب فى تطورها ، وهذا أمر طبيعى يتفق مع البديهـة والمعقول إذ لا يمكن أن تقوم الصناعة إلا إذا اتسعت مدارك الشعب وتفتقت قرائحه ، ولهذا كانت مظهراً من مظاهر الشعوب الناهضة الرشيدة .

وهى ليست مصدر إنتاج فحسب ، بل هى أيضاً أداة قوة وعزة وسلطان ، فالحق فى هذا العصر الذى نعيش فيه لا وجود له إذا لم تسنده القوة ، وهى ليست فى السيوف والرماح وكثرة العدد كما كان شأنها فى الماضى ، بل صار العلم مبعثها والصناعة والفن أساسها ، ولهذا كانت القوة والسلطان حيثما كان التفوق فى هذه النواحى .

قامت الثورة فى روسيا عام ١٩١٧ وكان مبعثها الشعور بالجوع والجور ، ونترك للشعب الروسى نفسه أمر التحدث عن حرياته وما حققته الثورة أو فشلت فيه من رفع قيود الجور ، أما الجوع فإنا نجد « مولوتوف » يخاطب شعبه قائلا « يجب أن ننبذ جانبا كل كلام بشأن النظرية القائلة إن الاشتراكية تعنى الإنتاج لإشباع المطالب الاستهلاكية » وهذا القول يفصح عن أن أحكام روسيالم يضعوا نصب أعينهم القضاء على الأسباب التى أوقدت نيران الثورة ، وكل ما كان يعنيهم هو بناء مجد أمتهم وهذا ما يفسر لنا قول « لينين » عام ١٩٢٠ « لن تقوم للاشتراكية قائمة من غير الصناعة ، ولن يمكننا إيجاد صناعة بدون خلق الصناعة الثقيلة

ولا سيما ما يتعلق منها ببناء الآلات ، وبغير هذه الصناعة سنزول كأمة مستقلة ، وليس معنى هذا أن حكام روسيا لم يعبأوا بإطعام البطون الجائعة إذ لا يمكن لمصلح أن يغفل هذه الناحية الهامة ولكنهم أدركوا أن هذا العلاج سيكون نتيجة طبيعية لهذا التطور الصناعى ، فسعوا إلى إصابة الهدفين برمية واحدة وهذان الهدفان هما القوة والشبع . لقد شعر الروس بأنهم يناصبون العالم كله العداء بمذهبهم وأحسوا بالخطر يتهددهم إذا لم تكن لهم نفس القوة التى لخصومهم ولم يجدوا وسيلة لبلوغها إلا فى الصناعة فأهاب «لينين» بقومه إلى النهوض بها وإعلاء شأنها . وقد حقق الروس حلمهم فتفوقوا فيها بما جعل لهم القوة التى صمدت أمام جحافل الألمان فى الحرب الأخيرة وناوأت أقوى دول الأرض بعدهذه الحرب.

ونحن اليوم نشعر بمثل هذا الخطر ، لا لأننا نعتنق مذهبا يخشاه العالم ولكن لإنكاره علينا حقنا فى الحياة انقياداً وراء مطامع استعمارية جشعة . والغاصب يربض فوق صدورنا مصوبا الطعنات إلى مقاتلنا ، والعالم كله يباركه ويشد أزره لأن الضلال لا يزال يرين على بصره ، والغلبة فى هذه المعركة لا تزال فى جانب البغى والعدوان لأن بيدهما القوة — قوة الحديد والنار — ونحن لم ننل نصيبا منها . فاذا كان «لينين» قد ولى وجهه شطر الصناعة لتنال روسيا القوة عن طريقها فما أجدرنا نحن بالأخذ بأسبابها لنبلغ القوة التى نخضد بها شوكة الغاصب وننال بها حقنا المهضوم ، وفى نفس الوقت نكسر بها أنياب الجوع الناشبة بالبطون الخاوية.

## عناصر الانتاج الصناعى

ولا معدى لنا من تناول النواحى المختلفة للصناعة لنرى ما إذا كان من المستطاع قيام نهضة صناعية كبرى لدينا تضارع ما بلغته الدول الأخرى أم يتعذر ذلك علينا لأمر أو لآخر . وحتى نحيط بالموضوع علماً نذكر أن عناصر الإنتاج الصناعى ثلاثة وهى : الطبيعة والعمل ورأس المال . وحتى يتضح لنا الأمر على حقيقته ينبغى أن نبحث كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة على حدة .

يقصد بالطبيعة فى الصناعة المواد الأولية اللازمة لها على اختلاف أنواعها ، وكذلك الطاقة المحركة التى تدير الآلات . وللوقوف على إمكانياتنا فى هـذه الناحية نرجع إلى مايقرره عالم مصر الأول المغفور له الدكتور على مصطفى مشرفة حيث يقول « ومن أهم الموضوعات التى يعنى بها العلم فى خدمة المجتمع وإصلاحه موضوع الثروة المعدنية وهو الموضوع الذى له المكانة الأولى فى اقتصاديات العالم حتى صار محوراً للسياسة الدولية ، فالأمم تتنافس لتضع أيديها على الثروة المعدنية فى بقاع العالم من بترول وحديد وذهب ونحاس وقصدير ونيكل وفضة ومنجنيز وفوسفات ونترات وكبريت وكروم وتنجستين وغيرها من المعادن التى هى أساس الصناعات فى العالم بأسره ، والأمة التى تستطيع أن تستخرج من أرضها هـذه المعادن وأن تستخدمها فى صناعاتها تزداد ثروتها القومية عشرات المرات بل مئاتها . والأراضى المصرية لاسيا الصحراء الشرقية غنية بهذه المعادن. ولأضرب لذلك مثلا . عنصر الحديد فى منطقة أسوان وحدها ، توجد مساحة تقدر بنحو ألف كيلومتر مربع تحد غرباً بالنيل وشمالا بوادى أبى صيرة وشرقاً بوادى علوى وجنوبا بوادى عجاج وخط عرض ٢٤° ويوجد فى هذه المنطقة نوع جديد من خام الحديد تقدر نسبة الحديد الخالص فيه فى المتوسط بمقدار خمسين فى المائة من وزن الخام وقد قدرت كمية الحديد فى هذه المنطقة بنحو ٣٠٠ مليون طن فإذا راعينا أن مقدار الثروة الأهلية للقطر المصرى عام ١٩٤٤ قدرت بنحو ١١٠٠ مليون جنيه فإن ثمن هذا الكنز الحديدى فى منطقة أسوان يمكن أن يقارن بثروتنا الأهلية بأكملها . ومثـال آخر زيت البترول فقد بلغت كميـة المستخرج منه من الأراضى المصرية عام ١٩٤٠ مايقرب من مليون طن يقدر ثمنها بنحو عشرة ملايين من الجنيهات المصرية أو ما يقرب من ربع ميزانية الدولة المصرية فى تلك السنة ، وقد وضعت مصلحة المساحة تقريراً وافيا عن المعادن الموجودة فى الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر مع بيان تفصيلى عن منطقة أسوان وما يجاورها ويوجد مع هـذا التقرير خريطتان إحداهما خريطة جيولوجية لمنطقة أسوان وخريطة للجزء الجنوبى الشرقى من القطر المصرى بينت فيها مواضع المعادن المختلفة . وإن

الذى يطلع على هذه الخريطة ليدهش لكثرة عدد المناطق التى توجد فيها المعادن وتعددها إذ لا يكاد يوجد معدن ذو قيمه اقتصادية غير موجود فى منطقة أو أكثر من المناطق المناطق المبينة على هذه الخريطة » .

هذا ما أوضحه عالم مصر بالنسبة للمواد الأولية ، فانظر إلى ما يقرره بالنسبة للطاقة المحركة « نحن نعيش فى عصر ديناميكى آلى قوامه القوة المحركة للآلة ، والأمة التى تستطيع استنباط هذه القوة تزدهر صناعتها وينتشر العمران فيها ، ومن أهم مصادر القوة فى مصر حرارة الشمس ومساقط المياه، ومع أن استنباط القدرة من حرارة الشمس لا يزال من الناحية العلمية فى مرحلة تجريبية إلا أننى أرى أن مصر فى مقدمة الأمم التى يجب أن تعنى بدراسة هـذا الموضوع إذ تزيد كمية الطاقة التى تهبط فى كل يوم فى صورة الأشعة على الجزء المسكون من الأراضى المصرية ومقداره نحو ٩٠٠٠ ميل مربع تزيد هـــذه القدرة على قدرة المحركات الآلية فى العالم كله سواء منها ما يدار بالفحم أو البترول أو الريح أو مساقط المياه فلو أننا تمكنا من استخدام جزء صغير من هذه القدرة الهائلة لكان لذلك أكبر الأثر فى تطورنا العمرانى . وإذا كان موضوع استنباط القدرة من حرارة الشمس لا يزال يعوزه البحث والتجريب فإن استنباط القدرة من مساقط المياه قد وصل إلى درجة عالية من درجات الإتقان الفنى فحيثما وجد اختلاف بين منسوبى مياه على جانبى سد أو حيثما وجدت مياه ساقطة عند شلال أو منخفض أمكن للمهندس أن يولد الكهرباء بأجهزة تجمع بين النظافة والإتقان . ويوجد فى مصر مولدات للكهرباء من مساقط المياه فى ثلاثة مواضع أحدها مدينة الفيوم والثانى عند منطقة الغرق بمديرية الفيوم والثالث قناطر نجع حمادى . وقد أنشئت هـذه المولدات لا كجزء من مشروع عام يشمل الأراضى المصرية ولكن كمشروعات جزئية . والأمر الذى أريد أن أوجه النظر اليه هو أنه ليس لدينا نظام ينسق بين هذه المشروعات فى أنحاء البلاد المختلفة ويضع لها خطة ثابتة وسياسة تسير عليها فى المستقبل على أساس علمى وبعد دراسة علمية وفنية . وإذا ذكر

استنباط الكهرباء من مساقط المياه تبادر إلى الذهن مشروع استنباط الكهرباء عند سد أسوان حيث يوجد فرق بين منسوبى المياه على جانبى السد يسمح بتوليد كمية كبيرة من القوة الكهربائية .

ويجب وضع سياسة ثابتة على أساس قومى شامل فتدرس المشروعات فى جميع أنحاء البلاد فى اسوان وفى منخفض القطارة وعند السدود والقناطر ويوضع لذلك برنامج ينفذ تدريجياً ويكون ملائماً للتطور الصناعى والعمرانى » .

رحم الله مشرفة وغفر لأمته !! يعلن عالم مصر الأكبر أنه ليس هناك معدناً ذا قيمة اقتصادية إلا وهو موجود فى منطقة أو أكثر من المناطق المصرية وأن الأمة التى تستطيع استخراج المعادن من أراضيها واستخدامها فى صناعتها تزداد ثروتها عشرات المرات بل مئاتها وأن فى قدرتنا استنباط الطاقة المحركة من مساقط المياه الموجودة لدينا الآن والتى يمكن إيجادها كمنخفض القطارة وسواء بما يلائم التطور الصناعى والعمرانى فضلا عن استنباط القدرة من حرارة الشمس لو أولينا الموضوع ما يستحقه من العناية والبحث ، فكيف يكون لدينا كل هذا ونظل بعد ذلك تائهين فى بيداء الشقاء ويجثم فوق صدورنا الجوع والعناء ؟! ألا ما أصدق الشاعر الذى استشهد به الدكتور مشرفة حيث يقول :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما  والماء فوق ظهورها محمول

يثبت عالم مصر أن لدينا جميع المواد المعدنية اللازمة للصناعة فضلا عما هو متوفر لدينا من المواد الأولية النباتية والحيوانية ، كما أن الطاقة المحركة من الممكن إيجادها وفق سياسة إنشائية شاملة ، بما يمكن معه إيجاد صناعة ناجحة . ويعلن العالم الكبير أن الأمة التى تستطيع استخراج المعادن من أراضيها واستخدامها فى صناعاتها تزداد ثروتها القومية عشرات المرات بل مئاتها . وقد قدر حديد أسوان وحده بما يقابل الثروة القومية كلها طبقاً لأسعار عام ١٩٤٤ بدون أن تتناوله يد الصناعة ، فلو فرضنا جدلا ان هذا التقدير لايزال قائماً بدون زيادة أو نقص لكان ثمن منجم حديد أسوان اليوم هو ١١٠٠ مليون جنيه . ولو استخدمنا هذا

الحديد فى صناعة أو صناعات ناجحة — ووسائلها موفورة — لتضاعف هذا التقدير مرات عديدة ، ولو اقتصدنا فى التقدير وجعلنا الزيادة مائة مرة وليست مئات المرات كما أعلن الدكتور مشرفة لكان معنى هذا أن استصناع حديد اسوان وحده يرفع قيمته إلى أكثر من مائة ألف مليون جنيه . فانظر بربك كيف يكون أمامنا هذا الثراء العريض ونظل رغم ذلك نشكو المسغبة ؟ ! والأعجب من ذلك أننا راعينا فى هذا التقدير القصد وعدم المبالغة كما أنه قاصر على استصناع حديد هذه المنطقة وحدها فما يكون الحال لو أمكن استثمار جميع المعادن الراقدة فى باطن التربة ما علمت مواقعها وما لا تزال مستورة غير معروفة .

ألا ليت قومى يرشدون !! إن القلم ليكاد ينفجر ويقذف بركام وحمم يصلى بها رءوس المسئولين عن هذا القصور الذى تجرع الأمة وحدها مره وعلقمه . . والمرء يحار فى حكمه على هؤلاء المسئولين ، هل هم جهلاء حقاً حتى غابت عنهم هذه الحقائق ؟ أو يعلمونها ولكنهم لا يولونها ما تستحقه من العناية والتقدير ؟ لو كانوا يجهلونها فتلك مصيبة ابتليت بها الأمة حيث يتولى أمورها قوم من الجهلاء ، وإن كانوا يعلمونها فالمصيبة أعظم حيث ترتفع مسئوليتهم إلى مرتبة الخيانة إذ يرون الشعب يعب حنظلا وصابا فى حين أنه من المستطاع أن يرشف حلواً وشهداً .

ولست هنا فى مقام تحديد المسئوليات ولكنى أدع الحقائق تنطق وتتكلم ، فمنذ عشرات السنين أخذنا نفكر فى استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان ، وقبل الحرب الأخيرة عقدنا العزم على الخروج بهذا المشروع من حيز التفكير إلى مجال التنفيذ ، وما كدنا نهم بالعمل حتى تراجعنا لأسباب قد يكون بعضها معلوما والبعض الآخر لا يزال خافياً ، وفجأتنا الحرب فعدنا إلى الصمت ، وما كادت تضع أوزارها حتى كتب لهذا المشروع أن يرى النور ولكنه ما سار بضع خطوات حتى تعثر من جديد على زعم وجود مبالغة فى تقدير نفقاته ، واستدعينا الخبراء لمعاودة البحث ، ومن العجيب أن يجىء رأى الخبراء متفقاً مع التقديرات السابقة ورغم ذلك لا يزال المشروع متعثراً فى خطاه ولم يرتفع صوت بلوم أو تثريب .

ومثل آخر لهـذا الفساد نراه فى أمر استثمار حديد أسوان ، إذ ارتفعت الأصوات منذ أمد بعيد تدعو إلى الاهتمام به فشكلنا لذلك اللجان المختلفة التى أجرت الأبحاث المتعددة وانتهى الأمر بغير نتيجة . ولما عادت الأصوات إلى الارتفاع استدعينا الخبراء العالميين الذين أيدوا إمكان هذا الاستثمار ونجاح مشروعه ومع ذلك تمر الأيام والسنون دون أن ننشىء فرنا واحدا لصهر الحديد والاستفادة منه . ولا يتوهمن أحد أن استغلال حديد أسوان مرتبط بمشروع استنباط الكهرباء من الخزان حتى يتخذ من ذلك عذراً لتبرير هذا الاهمال إذ أن من المستطاع استخدام السولار — وهو موفور لدينا — فى هذه العملية كما فعلت فرنسا حيث نجحت فى استخدامه عقب الحرب العالمية الأخيرة .

هذان المثالان كافيان وحدهما لكشف المستور وفضح النية المبيتة لقتل هذا الشعب وتجويعه وإبقاء أنفه فى الرغام .

## عنصر العمل

لقد دلنا هذا البحث على توفر العنصر الأول من عناصر الصناعة الناجحة ، فإذا انتقلنا إلى العنصر الثانى لم نجد ما يدعونا إلى الإطالة فى شرحه وتمحيصه ، فاليد العاملة كما سبق القول متوفرة لدينا بغزارة وستجد الصناعة كل كفايتها منها فى يسر ولين . إن لدينا حوالى المليونين من عمال الزراعة المعدمين وإلى جوارهم حوالى المليون ونصف المليون من الأفراد يملك كل منهم فدانا واحدا أو جزءاً من فدان ، هؤلاء وهؤلاء يجب توجيههم إلى ميدان الصناعة حيث يجدون فى رحابها الرغد والرخاء . ولا شك أن الخبرة الفنيـة تنقصهم جميعا ، ولتلافى هذا النقص يجمل بنا أن نستعين برؤساء العمال الأجانب كما فعلنا ذلك من قبل فى أوائل القرن الماضى ، وستؤدى هذه الاستعانة إلى تدريب العمال تدريبا يتزايد على مدى الزمن إلى أن يحين الوقت الذى يقف فيه العمال على أقدامهم وحدهم .

ولن تشعر الزراعة بضير نتيجة سحب هذا العدد العديد من اليد العاملة من ميدانها ، إذ ستتكفل الوسائل المستحدثة بتلافى هذا العجز كما سنبين ذلك فى الفصل القادم .

## طريقة الانتاج

وقبل أن نتكلم عن العنصر الثالث من عناصر الانتاج وهو رأس المال ، يجدر بنا أن ننتهى إلى الطريقة الواجب اتباعها على ضوء ما سارت عليه الأمم الأخرى ، فنرى المذاهب الاشتراكية والشيوعية قد اتفقت فى مبدأ واحد بالنسبة للإنتاج وهو إخضاعه للملكية الجماعية ، فالدولة تملك جميع وسائل الانتاج سواء كانت زراعية أم صناعية أم تجارية وإن كانت تسمح بقيام الملكية الفردية للإنتاج الصغير بشرط عدم استخدام عمال ، وتستغل الدولة بنفسها هذه الوسائل الإنتاجية ثم تتبع بعد ذلك ما تراه من مبادىء بالنسبة للتوزيع .

وأساس هذه النظرية الاعتقاد بأن الملكية الفردية تؤدى إلى ظهور المنافسة فى الانتاج مما ينتج عنها حدوث الأزمات الاقتصادية لزيادة الانتاج وقلة الاستهلاك ، وغفل أصحاب هذه النظرية عن الحقيقة الواقعة وهى أن المنافسة عامل أساسى فى التقدم الاقتصادى وبغيرها لا يجود الإنتاج ولا يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ، ولقد تنبه الاتحاد السوفييتى إلى هذه النتيجة فى بناء صرح اقتصاده القومى فأوجد ما سماه «المنافسة الاشتراكية» تمنح الدولة بمقتضاه جوائز مالية وشارات شرف للمتفوقين ، وهذا اعتراف صريح بقيمة المنافسة وإقرار بعدم الاستغناء عنها فى أى إنتاج . وإذا كانت الأزمات الاقتصادية سمة من سمات النظام الرأسمالى فليس العيب فى ذلك عيب المنافسة بل ترجع العلة إلى سوء التوزيع الذى ينجم عنه عدم مجاراة الاستهلاك للإنتاج .

وإذا دلت الشواهد على طفرة الانتاج وتقدمه فى الدول التى أخذت

بالأنظمة الشيوعية والاشتراكية فلا يرجع ذلك إلى صلاحية هذه الأنظمة وإنما يعود ذلك إلى خضوعه للأنظمة البوليسية ، وللتدليل على ذلك نذكر أنه صدر فى الاتحاد السوفييتى فى ٢٦ يونية سنة ١٩٤٠ قانون يلغى حق الفرد فى ترك عمله بغير موافقة الإدارة وتقرير عقوبة الحبس لمن يخالف ذلك . وإذا ساغ صدور هذا التشريع بسبب قيام الحرب العالمية الأخيرة ، فلا يمكن تعليل قانون التأمين الصحى الصادر فى عام ١٩٣٨ وبموجبه يحصل العامل على أجره كاملا أثناء مرضه بشرط مواظبته على العمل فى مؤسسة واحدة ستة أعوام كاملة ، فإذا لم يتوفر هذا الشرط بأن نقصت مدة الاستقرار نقص ما يحصل عليه تبعاً لذلك ، ويحرم المنقطعون عن العمل حرمانا تاما من مزايا هذا التأمين إلا إذا التحقوا بعمل جديد وقضوا به ستة شهور .

هذه القيود وأمثالها لا تجعل للأفراد حق الاختيار بل تلزمهم بأداء العمل الذى يوكل إليهم ، ومن الجائز جداً أن يضطرب هذا الانتاج الجماعى لو تركت الحرية للعمال ولم يخضعوا لمثل هذه الأنظمة البوليسية . ولا يصح الدفاع عن ذلك بضمان حق العمل للعمال لأنه من التعسف أن تسلب من الناس حرياتهم نظير ضمان أجورهم .

وليس ذلك هو كل عيب الانتاج الخاضع للملكية الجماعية بل تشوبه عيوب أخرى عديدة يوضح بعضها الدكتور العربى بقوله « إذا نظرنا من الوجهة المالية البحتة نجد أن الدولة ليس من وظيفتها الطبيعية أن تنزل إلى ميدان الزراعة أو الصناعة أو التجارة إذا لم تكن تبغى من ممارستها غير الكسب المادى ، فإن نشاطها فى هذه الميادين بالضرورة أقل مرونة وأقل رشداً من نشاط الأفراد الذين يحفزهم أبداً إلى الإجادة والابتكار حافز الكسب ونفع الذات ، فلاشك أنه خير للدولة وأجدى على خزانتها أن لا تزاحم الأفراد فى هذه الميادين وأن تفرض الضريبة على غلتهم فيها . والقاعدة العامة أن الدولة لا ينبغى لها أن تقامر فى ميدان الصناعة إذ الأصل أن الصناعة ليست مجال النشاط الحكومى الذى من

أجله انتظمت الجماعة فى شكل دولة فما قامت الدولة فى الجماعة لتكون فى عداد منشئاتها من شركات صناعية وتجارية بل هى — إن جاز هذا التعبير — شركة أنشأتها الجماعة أو مصدر السيادة فيها لأداء أنواع من الجهود والخدمات دعت اليها ضرورة الاجتماع ، فى حين لا يقوى على أدائها الأفراد مجتمعين أو متفرقين بشكل من أشكال الاجتماع الحر ، وليست الصناعة فى عداد هذا النوع من الجهود التى يعجز عنها الأفراد بل هى ما فتئت المجال الطبيعى لنشاط الأفراد منذ بدء الحضارة » .

هذه نظرية علمية صحيحة تؤيدها الوقائع فمثلا تباشر كل من وزارة الأوقاف ومصلحة الأملاك استغلال مساحات فسيحة من الأراضى الزراعية وإذا وقفنا على إيرادات ومصروفات كل منهما تبين لنا فشل هذا الاستغلال .

إن الإنتاج الخاضع للملكية الجماعية نظام فاسد لمخالفته لطبائع الأشياء ، لأنه ينبذ أقوى حافز على النهوض والارتقاء وهو المنافسة كما أنه مشوب بعيوب الروتين الحكومى ، وهو متسم بالركود والتعقيد والاضطراب ولا أمل فى نجاح مثل هذا الإنتاج إلا إذا خضع لأنظمة بوليسية تجعل الناس أشبه بالأرقاء .

وإذا انتقلنا إلى الأنظمة الرأسمالية وجدناها لا تقل عيوبا عن نظام الملكية الجماعية . وأولى صور هذه الأنظمة هى نظام « الامتياز » تمنح الدولة بمقتضاه امتياز استغلال صناعة من الصناعات لإحدى الشركات ، تاركة لها الحرية المطلقة فى مباشرة هذا الاستغلال واغتنام ربحه واحتمال مخاطره إلا بالنسبة للأمور الماسة بالصالح العام فيجرى تنظيمها مقدما وينص عنها فى عقد الامتياز حتى تخضع الشركة لشروطها ويكون للدولة حق الرقابة عليها للتحقق من رعايتها لهذه القيود .

وقد دلت التجارب على تهرب شركات الامتياز من الخضوع للقيود المفروضة عليها وبالأخص فيما يتعلق بصالح العمال ، ويكفى هذا النقص وحده للنفور من هذا النظام إذ ليس المقصود من النهضة الاقتصادية زيادة الإنتاج فحسب بل يجب إلى جانب ذلك وجود توزيع عادل ، يضاف إلى هذا أن نظام الامتياز لا يمكن بطبيعته أن يشمل جميع نواحى الإنتاج إذ هو قاصر عادة على مشاريع محدودة

كإنشاء خطوط الترام ومد المدن بالماء والغاز والكهرباء ، ولهذا لا يصح مطلقا اتباع هذا النظام فى نهضتنا الاقتصادية التى ندعو اليها .

وليس نظام الاستغلال الحر بواسطة الشركات بأنواعها المختلفة بأفضل من نظام الامتياز ، ومع أنه أدعى إلى النهوض بالصناعة نهضة كبرى نتيجة لوجود عنصر المنافسة إلا أنه كثيراً ما كان سببا فى سوم الطبقة العاملة سوء العذاب بتحكمه فى أجورهم طبقا لنظرية « ريكاردو » عن « الأجر الطبيعى » أو « الأجر الجبرى » أو تمشيا مع نظرية « كيدن » عن العرض والطلب . وليس هناك من فرق بين نظام الشركات ونظام الامتياز إلا أن المرفق المستغل طبقا لنظام الامتياز يعود آخر الأمر إلى الدولة بعد انتهاء مدة الامتياز .

ولست أجد فى نظام من هذه الأنظمة السالفة ما يصلح لانتاجنا القومى لكل تلك العيوب التى وضحت فى كل منها ، ولست أجد خيراً من نظام « الاقتصاد المختلط » الذى يشرحه الدكتور العربى بقوله « يتلخص فى أن تفوض الدولة أو إحدى السلطات العامة لشركة تجارية يديرها رجال الادارة بالأساليب التجارية استغلال مرفق من المرافق كالقوى المائية من مسقط نهر وتشترك الدولة فى المشروع اشتراك المساهم الذى يقدم جانبا من الأسهم ويشترك بنسبة حصته منها فى الاشراف والرقابة . ويفترق عن نظام الامتياز فى أن هذا يخول للدولة الرقابة الخارجية على المشروع للتحقق من اتباع الشركة لدفتر الشروط . أما فى نظام المساهمة فالدولة تتولى الرقابة عليه من الداخل لأنها ممثلة فى مجلس الإدارة أسوة بباقى المساهمين » . بهذا الإيضاح يحقق هذا النظام الأهداف الآتية :

أولا : ضمان نجاح المشروع بما يتوفر له من حافز شخصى .

ثانيا : الاطمئنان على حقوق العمال بما للدولة من إشراف داخلى على المشروع .

ثالثا : اتساع موارد الميزانية العامة بما تحصل عليه الدولة من نصيب فى الأرباح إلى جانب ما تحصل عليه من الضرائب .

ومما يزكى هذه الدعوة نجاح هذا النظام نجاحا منقطع النظير لدى كثير من الدول كألمانيا وبلجيكا وسويسرة وانجلترا والسويد . غير أن الدكتور العربى يشترط لنجاحه « أن يكون تدخل الدولة بقدر معلوم وميزان محدود ، فإذا اختل هذا التوازن ضاعت فائدة هذا النظام وتسربت اليه أكثر عيوب نظام الاستغلال الحكومى البحت وذلك لأن مساهمة الدولة فى المشروع إذا انقلبت إلى سيادة عليه وخضع استغلاله إلى سيطرة السلطة العامة وعبث المآرب الانتخابية أكثر من خضوعه للروح التجارية فإن مآل المشروع حتما إلى الفشل الذى أصاب تجربة ( الدواوين ) الصناعية ، وخير للدولة إذاً أن تبقى عند الأسلوب القديم أى اسلوب الامتياز بمساوئه ومزاياه » .

قد يكون هذا النظام قاصرا لدى سوانا من الدول على بعض النواحى الإنتاجية ولكن ليس هناك ما يمنع من الأخذ به فى جميع نواحى إنتاجنا القومى بشرط إبقائه بمنجاة عن العيوب التى أشار اليها الدكتور العربى ، فاذا رضينا به أساسا لإنتاجنا صار على الدولة أن تدبر الموارد التى تمكنها من المساهمة بنصيبها فى رأسمال الشركات المختلطة التى تؤسس للقيام بهذه النهضة الاقتصادية الشاملة .

## عنصر رأس المال

وأول مورد تتطلع إليه الأبصار هو الميزانية العامة ، غير أنها بوضعها الراهن لا تستطيع المساهمة بصورة جدية فى بناء صرح النهضة الاقتصادية ، وذلك راجع إلى عبث العابثين وعدم تقدير التبعة ، ونسيان ماتوجبه الأمانة من عفة واحتراز. وقد انفتحت منذ زمن بعيد بالوعتان لا تزالان تستنفدان النصيب الأوفر من الميزانية تصب إحداهما فى أفواه الموظفين المحظوظين من المحاسيب والأقارب والأنصار الذين لم يتم تعيين أكثرهم وفق ما تدعو اليه مصلحة العمل بل خلقت من أجلهم الوظائف خلقاً واتبعت فى تعييناتهم وترقياتهم جميعاً اجراءات منافية لكل قانون أو عرف حتى غدت ميزانية الدولة أشبه بالمال المباح يلغ

فيها كل لاعق وتضخمت تبعاً لذلك ميزانيـــة الموظفين حتى تجاوزت ثلث الميزانية العامة .

وإلى جانب هذا العبث والفساد أخذ الحكام يبعثرون مال الأمة على المظاهر الكاذبة والكماليات الماجنة بغير رادع أو زاجر ، ونسى الحكام وذوو السلطان أنهم أمناء على مال الشعب وقد جمع من دمعه وعرقه ، وكان الواجب يدعوهم إلى محاسبة ضمائرهم قبل صرف أى دانق ولكن يبدو أن الكرى قد تغلب على ضمائرهم فلم يدعوا للشعب إلا بضع دراهم تنفق فى إصلاحات براقة خادعة .

ولكى تستطيع الميزانية العامة أداء واجبها يجب تخليصها من كل هذا العبث حتى يبقى مال الشعب للشعب ولا ينفق إلا فيما يعود عليه بالنفع والخيرات .

ومع أن الميزانية قد تضاعفت الآن عدة مرات بالنسبة لما كانت عليه منذ عشر سنوات ، إلا أنه يجب ألا تقف عند هـذا الحد ويتحتم العمل على زيادة مواردها بشرط مراعاة القصد فيما يفرض من الضرائب . وقد عجبت لذوى المال والسلطان عند ما أقاموا العراقيل فى العام الماضى أمام زيادة حصيلة ضريبتى الإيراد وللتركات ومحاولتهم الاستنجاد بالمجلس الاستشارى الاقتصادى الأعلى للقضاء على التشريع الخاص بهذه الزيادة . لقد فاتهم جميعاً أن العدالة الاجتماعية خير حفيظ على ثرائهم وسلطانهم . وإذا تيسر تحقيق هذه الدعوة وزادت موارد الميزانية زيادة ملموسة ونجت من كل عبث وإفساد ، صار من الممكن أن تقوم بدور جدى فى تشييد بناء النهضة الاقتصادية . ومما لا مراء فيه أنها لن تستطيع وحدها حمل هذه الأعباء ولهذا فلا مفر من الاستعانة بالقروض .

والاقتراض أمر يعترض عليه كثير من الباحثين غير أن الدكتور العربى جاءنا بالرأى الصحيح حيث يقول « يجوز الاقتراض لسداد نفقات غير عادية ناشئة عن توظيف أموال فى مستغلات صناعية أو تجارية ، لأن هذه النفقات تعود بالنفع على الأجيال القادمة فمن العدل أن تساهم فى تكاليفها » .

والقروض إما داخلية أو خارجية . ويجب على الدولة بطبيعة الحال أن تبدأ أولا بالنوع الأول بشرط مراعاة أمر هام وهو عدم استنفاد المال الفائض لدى الشعب لما يؤدى اليه ذلك من حرمانه من المساهمة فى رأسمال مشروعات النهضة وهذا أمر أساسى فى النظام المقترح .

فإذا عجزت الميزانية العامة والقروض الداخلية معاً عن القيام بهذه الأعباء كان لا معدى لنا من الالتجاء إلى القروض الخارجية . والشرط الأساسى للحصول عليها فى الظروف العادية هو توفر الثقة بالنظام المالى الدولة، وأقوى دعامة فى بناء هذه الثقة هى تجرد أداة الحكم من كل سمة من سمات العبث أو الفساد والاضطراب . وهكذا نجد فى كل خطوة نخطوها فى هذا البحث أن الحكم الصالح هو أساس كل نهضة ، وزيادة على ذلك لسنا اليوم فى ظروف عادية بل نحن فى استثنائية شاذة حيث تناصبنا العداء الجبهة الاستعمارية كلها يؤازرها الصهيونيون مصاصو الدماء وهم يهيمنون على السياسة الخارجية فى أكثر دول العالم بما لهم من نفوذ مستمد من سلطان المال . وفى نفس الوقت لم نكسب ثقة الجانب الآخر من العالم نتيجة تذبذبنا فى سياستنا الخارجية وعدم تحديدنا لسياسة مرسومة تمليها علينا مصلحتنا الخاصة . هذه الأسباب جميعها تحول بيننا وبين الحصول على ما نحن فى حاجة إليه من القروض الخارجية ، ولنقضى على هذه العقبات يجب أن نجعل من أمر الحصول على تلك القروض نبراساً لنا يحدد اتجاهاتنا ويفصح عمن يرغب فى صداقتنا من الدول ومن يصر على مناصبتنا العداء إذ بهذه السياسة وحدها سننال كل ما نرغب فيه وما نحن فى حاجة إليه .

والمال فى الصناعة وسيلة يستعان بها فى إقامة مبانى المؤسسات وصرف أجور العمال وتوفير العدد والآلات والمصانع اللازمة للصناعات الناشئة ، ولذلك فلا غنى عن الأسواق الخارجية للحصول على تلك العدد والآلات والمصانع وسيتيسر لنا الحصول عليها من نفس السوق التى تمد لنا يدها بالقروض .

ومن الحكمة تمهيد السبيل أمام رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى

الصناعات المستحدثة ، ولكن يجب ألا تزيد حصة هذه الأموال فى أية مؤسسة عن ٢٥ ٪ من قيمة رأس المال حتى يبقى الاقتصاد القومى بيد الشعب ولا يكون نهباً لسواه ، وإذا حال هذا الشرط دون إقبال رؤوس الأموال الأجنبية كان الأفضل غض الطرف عن الاستعانة بها .

وقد أسفت لما لجأت إليه الحكومة أخيراً من تعديل قانون الشركات فجعلت لرؤوس الأموال الأجنبيه ٥١ ٪ من أسهم الشركات مع إمكان تجاوز هذه النسبة إذا لم يغط المصريون نصيبهم الذى ترك لهم وقدره ٤٩ ٪ . ويبدو أن دعوة الداعين لهذا التعديل قد وجدت من يصدقها ، ولو أمعن المرء النظر فى الأسانيد التى ساقها هؤلاء الداعون لثبت له بطلانها وعدم جديتها إذ ليست هناك دولة كمصر تنال فيها رؤوس الأموال المستثمرة الخير والبركات لقلة الضرائب ورخص الأجور بالقياس إلى مثيلاتها فى البلدان الأخرى ، فإذا كان هذا كله لا يشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى بلادنا ، لكان ذلك تدللا لا يحمل بنا قبوله . وإذا كانت الحكومة قد رضيت بهذا التعديل لوجهة نظر اقتنعت بها فليكن لها ما أرادت غير أنى أطالبها بقصر هذه القاعدة على الشركات المساهمة فلا تمتد إلى الشركات المختلطة التى أدعو إلى الأخذ بنظامها فى بناء النهضة الاقتصادية ، ونتيجة لذلك توزع أسهم الشركات المختلطة بنسبة ٥١ ٪ للحكومة و ٢٥ ٪ لرؤوس الأموال الأجنبيـة و ٢٤ ٪ للمصريين فإذا لم تقبل الأموال الأجنبية هذا الوضع أضيف نصيبها للمصريين إلى جانب نصيبهم السابق .

## برنامج النهضة

ثبت لنا من هذا البحث أن جميع عناصر الصناعة الناجحة متوفرة لنا بأسع نطاق ولا ينقصنا لتحقيق النهضة الكبرى سوى النية الصادقة والإيمان الراسخ والعزم الأكيد ، وحتى لا يكون العمل ارتجالا يجب وضع برنامج شامل على ضوء

البحث العلمى الصحيح لأن الصناعة فى هذا العصر الحديث صارت تعتمد على العلم والفن ولا غنى لها عنهما . والعلم نوعان : مجرد وتطبيقى . ولنفهم الفرق بينهما نذكر مثلا لذلك فيما أثبته العالم « هانز هيرتز » من وجود أشعة كهربائية تنتقل فى الفضاء . فأيد بذلك آراء « كلارك مكسويل » فيما يجب أن تكون عليه المعادلات الرياضية التى تربط بين الكهرباء والمغناطيسية فاستغل العلماء المشتغلون بالبحوث التطبيقية هذا الكشف مما أدى بهم إلى اختراع التراسل اللاسلكى . فالعالمان الأولان مشتغلان بالعلم المجرد والأخيرون مهتمون بالعلم التطبيقى الذى يعتمد على النظريات التى يثبتها الفريق الأول .

يقول الدكتور مشرفة فى ذلك « فالبحوث العلمية البحتة موجودة فعلا عندنا ، يقوم بها علماؤنا فى الجامعة وخارجها ، فإذا نظرنا إلى البحوث التطبيقية رأينا صورة تختلف عن هذه الصورة . فكمية البحث التطبيقى فى مصر ضئيلة لا تكاد تذكر ، والمجال أوسع للخلق والاستحداث ، فالبحث الصناعى يكاد يكون منعدما ومشكلاتنا الصناعية لا تكاد تلقى عناية تذكر ، ولنأخذ مثلا صناعة التعدين نجد أن الشركات الأجنبية التى تقوم فى مصر بالبحث عن المعادن بما فى ذلك البترول تنفق أموالا طائلة على البحث الصناعى المحلى ولولا ذلك ما اهتدت هذه الشركات إلى أماكن استخراج البترول والمعادن الأخرى . إنما كان الأولى أن نقوم نحن بالبحث عن هذه المعادن فى صحرائنا ، وأن نخصص الميزانية اللازمة لذلك . إن البحث عن المعادن يقوم على أساس علمى من التجارب وله طرائق خاصة ليست سرا على رجال العلم ولا تتطلب عمليات البحث مؤهلات علمية عالية وإنما تطلب شيئا من بعد النظر ومن التنظيم . إن كل عملية صناعية خاضعة لتطور مستمر كنتيجة للبحث الصناعى ، فأين الباحثون وأين الأموال المخصصة للبحث ؟ ! »

ومع ذلك يجب ألا يحول هذا الجدب العلمى بيننا وبين نهضتنا الاقتصادية المرجوة ، فما من أمة فى العالم اقتصرت على مجهودها الخاص فى بناء نهضتها إبان بدئها ، وخير مثل لذلك ما فعله الاتحاد السوفيتى من الاستعانة بالعلماء الأجانب

وبخاصة الألمان والأمريكيين كما اعترف بذلك « قوميسار » - أى وزير الصناعة - وتمشيا مع هذه السياسة نراهم قد شكلوا عام ١٩٢٠ لجنة قوامها ١٨٠ مهندسا إخصائيا لرسم برامج التقدم الصناعى ، كما تألفت لجنة أخرى للنظر فى تعميم استخدام الطاقة الكهربية فى الصناعة ، وقد اقترحت اللجنة الأخيرة إنفاق ١٦ مليار روبل ذهب لهذا الغرض .

## التدرج والطفرة

إن التنظيم العلمى فى الصناعة أمر واجب لا غنى عنه ، ومتى تم وضع برنامج شامل على أيدى علماء إخصائيين ، أخذنا فى تدبير المال اللازم طبقا للقواعد السابق إيضاحها ومن ثم تبدأ عجلة النهضة فى الدوران ، ولكن على أى أساس نضع هذا البرنامج ؟ هل نسير بخطى وئيدة فنحقق من نواحى النهضة شطراً بعد شطر ناهجين سبيل التطور ؟ أو ترى يسرى فى مشاعرنا الإيمان بالطفرة فنقفز بنهضتنا قفزات سريعة عاجلة تحقق فى أمد وجيز كل مانصبو اليه ؟

خطب ستالين عام ١٩٢٨ بمناسبة البدء فى تنفيذ المشروع الأول للخمس سنوات فقال « هل ترغبون فى هزيمة وطننا الاشتراكى وثلم استقلاله ؟ طبعا لا !! إذاً فعليكم إزالة تأخره بأسرع ما يمكن وليس ثمة سبيل آخر . يجب علينا إما أن نزول أو نسبق الدول الرأسمالية . إننا متأخرون عن الدول المتقدمة بنحو قرن أو نصف قرن . يجب أن نعمل لهذا وإلا تحطمنا . »

وعاد فخطب فى طلبة المدرسة الحربية عام ١٩٥٣ مبيناً أهداف مشروع الخمس سنوات فقال « كانت غايتنا إبعاد البلاد عن طريق الجهل والقرون الوسطى حتى تسير فى طريق الصناعة الحديثة والزراعة الآلية ، وجابهتنا المسألة التالية : إما أن تحل مشكلاتنا فى وقت قصير وبذا يعز النظام الاشتراكى فى بلادنا وإما لن نتمكن من حلها أبداً وحينئذ تكون روسيا ضعيفة فنيا ومتأخرة ثقافيا وهنا تفقد استقلالها وتغدو ألعوبة فى أيدى الدول الاستعمارية . »

لقد آمن زعماء الاتحاد السوفيتي بالطفرة ورأوا ألا سبيل لتقدم البلاد وتقويتها إلا بها ، وقد أثبتت الحوادث صدق حدسهم ودلت على إمكان الأخذ بالطفرة أساسا للإصلاح ، ومن يقارن إنتاج روسيا الصناعي قبل بدء المشروع الأول للخمس سنوات وبعد إتمامه يثبت في يقينه صحة هذا الحكم وإليكم جدولا بهذه المقارنة :

| الانتاج | | عام ١٩١٣ | عام ١٩٢٨ | عام ١٩٣٣ |
|---|---|---|---|---|
| الزيت الخام | « بمليون طن » | ٩,٣ | ١١,٦ | ٢٥,٥ |
| الفحم | « « | ٢٩,١ | ٣٥,٤ | ٩٣,٦ |
| الحديد الخام | « « | ٤,٢ | ٣,٣ | ١٠,٤ |
| الصلب | « « | ٤,٢ | ٣,٤ | ٦,٧ |
| الحديد المبروم | « « | ٣,٥ | ٣,٤ | ٦,٧ |
| النحاس | « بالألف طن » | ٣١,١ | ٣٠ | ٥٣,٣ |
| حمض الكبريت | « « | ١٢٠ | ٢١١ | ٧٨٢ |
| السمنت | « « | ١,٤٣٨ | ١,٨٥٠ | ٣,٥٩٢ |
| الطاقة الكهربية | « بالألف كيلوات » | ١,٠٩٨ | ١,٩٠٥ | ٦,١٩٧ |
| الإنتاج الكهربائي | « بالمليون « » | ١,٩٤٥ | ٥,٠٠٧ | ٢٠,٥٢٠ |
| لوريات | « بالوحدة » | ١٠٠ | ٧٦١ | ٥٥٤٠٠ |
| سيارات | « | — | — | ١٧١٠٠ |
| جرارات | « | — | ١٣٠٠ | ١٤٤٨٠٠ |
| قاطرات | « | ٦٤٤ | ٤٧٩ | ١٣٢٦ |
| عربات سكك حديد | « | ١١,٨٣٢ | ١٠,٦١٢ | ٣٢٤٠٠ |

هذه نهضة كبرى لا ينازع فيها منازع ، ولا شك أن الصناعة قد قفزت بعد ذلك قفزات أكثر اتساعا مما مكن روسيا من الصمود أمام جحافل أقوى الدول الأوروبية في الحرب العالمية الأخيرة ، وأتاح لها القدرة على تخضيد شوكتها والانتصار عليها بما ليس له سابقة في التاريخ .

يقول ستالين إن روسيا كانت متأخرة عن الدول الناهضة بقرن أو نصف قرن ، ودعى أمته إلى النهضة العاجلة وإلا أفلتت الفرصة من يدها ، وعجزت بعد ذلك عن تحقيق ما تصبو اليه . هذا القول بذاته ما أجدرنا نحن بترديده ! ! وإذا كانت روسيا متأخرة هذا التأخر قبل بدء نهضتها بالصورة التى رسمها ستالين فما لا شك فيه أن هذا الوصف ينطبق علينا إذ أننا متخلفون عن العالم المتحضر بمدى فسيح فى جميع نواحى الحياة . وإذا كان ستالين قد خاف على استقلال بلاده فيما لو تمهلت روسيا فى بناء نهضتها فماذا نقول نحن اليوم واستقلالنا مهدور فعلا والأعداء يتربصون بنا من كل جانب يبغون الإجهاز علينا ؟

لو أردنا الصدق فلا محيص من القول بأن الفناء رابض فى أفقنا يوشك أن ينشب أظافره فى أعناقنا إذا لم نسارع إلى الأخذ بأسباب النهضة ، بل نقفز فى تشييد صرحها قفزات نسابق بها الزمن حتى ندرك ركب الحضارة قبل أن يفوتنا قطاره.

إن الطفرة وسيلة صادقة من سبل النهوض بل هى أقواها أثرا وأجلها شأنا! إنهم يعيبون علينا احتمال الزلل والعثرات ، فمن يضمن الأمن والسلام حتى فى التطور البطىء ؟! ومع ذلك كيف توصم الطفرة بهذه المثالب ما دامت تسير وفق برنامج سليم مدروس واضح الهدف والوسائل ؟ لقد نسى أعداؤها أنها أساس كل النهضات الكبرى ، أما كان الإسلام طفرة وانقلابا ؟ ! هل جعل الناس وسطا بين الإيمان والضلال ؟ ألم ينقلهم طفرة من الشرك إلى الهدى وأضاء العالمين بنور يبهر الأبصار ؟ !

إن من يدعو إلى التطور البطىء لا يخرج عن كونه ضالا أو مضللا ! ولا مكان للرجلين فى عصر النهضة ، والحوادث تصرخ فى آذاننا معلنة منذرة بأن هذه النهضة إما أن يتم نورها فى زمن وجيز وإما لن تتم أبداً . فإذا آمنا بما تفصح الحوادث عنه ، صار علينا أن نضع برنامج النهضة كاملا شاملا على أن نجعل له وقتا وجيزاً موقوتا يكمل إبانه صرحه .

## جميع الصناعات

أعلن « لينين » فى خطبة له عام ١٩٢٠ : « لن تقوم للإشتراكية قائمة من غير الصناعة ولن يمكننا إيجاد صناعة بدون خلق الصناعة الثقيلة ولا سيما ما يتعلق منها ببناء الآلات . »

لقد كانت روسيا منذ اليوم الأول لثورتها تسعى جاهدة لبناء صرح مجدها وعظمتها ، وكان حالها حينذاك شبيها بحالنا اليوم فلم تجد سبيلا لهذا إلا أن تأخذ بأسباب الصناعة وبالأخص الثقيل منها ، فنجحت فى مسعاها وبلغت هدفها . ولهذا لا يسعنا الآن إلا أن ننهج منهاجها ونسير سيرها ، فندعو الى خلق جميع الصناعات ثقيلها وخفيفها ما دامت الطبيعة قد يسرت لنا جميع خاماتها وعناصرها . فاذا سلمنا بهذا المبدأ — ويجب التسليم به — صار علينا أن نصنع الأسلحة بجميع أنواعها من دبابات و مصفحات ومدافع وأسلحة صغيرة وأن نعنى بصناعة المفرقعات وكذلك الطائرات والسيارات والجرارات والسفن وأن نتوسع فى صناعة المنسوجات بكافة أنواعها وغير ذلك من الصناعات .

## نتائج هذه النهضة

مهما حاول الإنسان رسم صورة صحيحة منذ اليوم لنتائج هذه النهضة بعد أن تكتمل آيتها فلن يسعفه خياله فى الإحاطة بجميع نواحيها أو سبر غورها . إنها ستكون بعيدة الأثر فى حياة هذا الشعب حتى ليبدو يومئذ وكأنه شعب آخر ليس هو الذى يعيش الآن على ضفاف النيل .

سيكون من أبرز آثارها خلق جيل نشيط دءوب على العمل مؤمن بالنظام والاعتماد على النفس وهى السمات التى تتميز بها البلاد الصناعية والتى جعلت منها شعوبا مكافحة صامدة للأحداث . فاذا لم يكن للنهضة الصناعية سوى هذا الأثر لكانت جديرة بالتمجيد والإكبار .

ونحن أمة كثر عديد حسادها والطامعين فيها مما يوجب علينا إعداد العدة لرد كل عدوان واليقظة لكل تحرش ، ولهذا فمن الخطل الاعتماد على سوانا فى التزود بالسلاح والعتاد لأن ذلك غير مأمون العاقبة ، وستتكفل النهضة الصناعية بمد الجيش بكل ما يلزمه من ذخيرة وسلاح مما يجعله قوة جبارة يحسب لها الأعداء والطامعون كل حساب .

وإلى جانب هذا ستستوعب الصناعة جميع الأيدى العاطلة أو الشبيهة بالعاطلة ويبلغ عددها اليوم حوالى الثلاثة ملايين ونصف المليون عامل ، وسيجد فيها هؤلاء رزقا موفوراً وأجراً كريما يسد حاجتهم ويرفع من شأنهم وشأن أسرهم وهم يبلغون معا حوالى الأربعة عشر مليونا . ولا يستكثرن أحد هذا العدد على الصناعة الناشئة ، وللتدليل على ذلك نذكر أن عدد من كان يعمل بالصناعة فى روسيا عام ١٩١٣ عشرة ملايين وتراجع هذا الرقم إلى ٧,١٤٠,٠٠٠ عامل فى عام ١٩٢٣ ثم ارتفع ثانية إلى ١١,٤٥٠,٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٨ عند بدء مشروع الخمس سنوات الأول وفى عام ١٩٣٥ قفز هذا الرقم إلى خمسة وعشرين مليونا من العمال .

ولن ينفرد العاملون فى الصناعة بخيراتها بل سيعم رحيقها الوادى جميعه نتيجة لزيادة الثروة القومية والدخل القومى فتزول بهذا إلى الأبد كل آثار الفقر والعوز وترفل الأمة فى أثواب العز والرفاهية وتتسع موارد الميزانية العامة مما يمكن الدولة من تحقيق كل أهدافها .

## طنين المتشائمين

لن تعدم هذه الدعوة من يسعى إلى عرقلتها والوقوف فى سبيلها ، وسيزم الكافرون شفاههم ساخرين ، ويهز الضعفاء أكتافهم هازئين ، ويلتقى الفريقان معا فى نقطة واحدة يدفعهم اليها عقلهم المريض حين يظنون هذه النهضة حديث خرافة أو قريبة الشبه بالأمنيات ، ولست أجد ما أقوله فى هؤلاء المفترين سوى أن أدعو المؤمنين

بالتحصن ضد سمومهم وليأخذوا الأسوة من التاريخ إذ لم تنج دعوات الإصلاح ممن ينفس عليها ويقيم العراقيل فى طريقها ، وأقرب مثل لذلك مالاقاه «أتاتورك» عندما قام بحركة التحرير عقب الحرب العالمية الأولى فقد تضافرت جميع القوى على محاربته والقضاء عليه ، وسخر منه الساخرون ولـكنه سار فى سبيله حتى بلغ هدفه المنشود ونهض بأمته تلك النهضة الكبرى .

وما لنا نسير بعيداً وأمامنا طلعت حرب الذى شيد الدعامة الأولى فى بناء اقتصادنا القومى ، ومع ذلك فقد لاقى الكثير من صنوف العنت والسخرية فلم يعبأ بها وأكمل رسالته التى آمن بها .

قل للساخرين الهازئين ما أنتم إلا تراث خلفه المستعمر من ورائه لإشاعة الضعف والخور فى نفس الشعب ، ولا بقاء لكم اليوم بيننا ، وسيجرفكم تيار النهضة فى سبيله ! !

# الفصل الثانى

## النهضة الزراعية

---

كان المشاهد فى كثير من دول أوروبا الكبرى حتى الحرب العالمية الأخيرة إهمالها أمر الزراعة وعدم منحها ما تستحقه من عناية واهتمام ، واستأثرت الصناعة بأكثر رعايتها لما تدره عليها من أرباح طائلة وتهيئه لها من أسباب القوة التى تمكن لها فى الأرض . ولا غرو فى ذلك فهى دول استعمارية جعلت جل اعتمادها على المستعمرات لمدها بالمواد الغذائية والأولية واتخذتها سوقا مربحة لتصريف صناعاتها . ولكن أهوال الحربين العالميتين الأخيرتين وما صاحبهما من فرض الحصار البحرى وما جره ذلك من حرمان ، نبه هذه الدول إلى ما فى إهمالها للزراعة من خطر على حياتها وكيانها لأن الصناعة مهما ازدهرت لن تفيد الأمة شيئاً وقت الشدائد والأزمات ونضرب معين الأقوات . وأمام حكمة الحوادث غيرت هذه الدول من سياستها ، وبدأت ترعى الزراعة رعايتها للصناعة ، فنجد انجلترا مثلا تصدر عام ١٩٤٢ قانوناً تنشىء به مجلسا أعلى للزراعة يهيمن على الإنتاج الزراعى ويوجب استخدام الآلات الميكانيكية والأسمدة الكيمائية بعد دراسة علمية لطبيعة الأرض ، وكان من أثر ذلك زيادة الإنتاج الزراعى بنسبة ٦٧٪ بعد جد[illegible] عامين اثنين وصار الإنتاج كافيا لسد حاجة المستهلكين فى بريطانيا خمسة أيام فى الأسبوع بدلا من ثلاثة كما كان الحال من قبل .

ولم يقع الاتحاد السوفيتى فى الخطأ الذى وقعت فيه باقى الدول ، بل اعتنى دائما بالزراعة كعنايته بالصناعة فمنذ اليوم الأول لانقلاب عام ١٩١٧ استن القواعد التى تسير عليها لحولها من زراعة يدوية إلى أخرى ميكانيكية ، وأخضعها

للأبحاث العلمية وأنشأ لها الكثير من مشروعات الري وبالأخص الخزانات لتوفير الماء اللازم لها وشمر عن ساعد الجد لاستصلاح الأراضى الزراعية حتى أنه — والحرب مشبوبة — أصلح عشرين مليون فدان : وكان لهذا التطور الرائع أثره فى الإنتاج الزراعى فبعد أن كان محصول القمح قبل هذه النهضة حوالى ستمائة مليون بودأى حوالى تسعة ملايين وثلاثة أرباع المليون طن فى العام أصبح فى عام ١٩٣٣ حوالى ١٤٠٠ مليون بود أى حوالى العشرين مليونا ونصف المليون طن سنويا . ولا نزاع فى أن آثار هذه النهضة قد بلغت اليوم أكثر من هذا المدى سواء فى غزارة الإنتاج أو فى جودته .

ورغم اتساع المساحات المنزرعة فى الولايات المتحدة وغزارة إنتاجها فإنها لم تهمل استنبات أى بقعة صالحة للزراعة من أراضيها ، ومن أبرز ما قامت به فى الفترة الأخيرة استصلاح أراضى وادى نهر « تنسى » فقد كان هذا النهر يفيض على جانبيه فى فصل معين من السنة مما يسبب الهلاك والدمار حتى إذا ما غاض الماء ظل الوادى جدبا قفراً لا يصلح لزرع أو ضرع باقى أيام السنة ، ومن ثم وضعت الحكومة مشروعا نفذته فى بضعة أعوام أقامت بمقتضاه العديد من الخزانات حتى تتحكم فى ماء النهر وتستغل الفائض فى الزراعة فى أشهر الجفاف مما غدت معه أرض هذا الوادى جنة فيحاء .

يتبين من هذا مقدار عناية الدول الراقية بأمر الزراعة مع أنها تعد المصدر الثانى للإنتاج من حيث الأهمية بالنسبة للصناعة ، فإذا نظرنا بعد ذلك إلى أنفسنا تولانا العجب والجزع معا ، إذ بينما تعد الزراعة حتى اليوم المصدر الأساسى لإنتاجنا القومى لا نجدها قد حظيت ببعض هذه العناية التى تلقاها فى الدول الأخرى ولا تزال متخلفة فى جميع نواحيها حتى أمست آخر الأمر عاجزة عن سد حاجتنا .

ولم يكن هذا المصير الا النتيجة الطبيعية لضيق المساحة المنزرعة إذ قد وقفت عند ٥,٧٦١,٢٨٩ فدانا ولم تزد فى نصف قرن إلا ٤٨٧,٠٩٨ فدانا بينما قد تضاعف

عدد السكان فى هذه الفترة كما سبق القول . ولم يتجاوز أمل الباحثين حد الرغبة فى إصلاح ٢,٣٨١,١٧٢ فدانا بشمال الدلتا حتى يصبح مجموع المساحة المنزرعة ٨,١٤٢,٤٦١ فدانا ، وهذه دعوة هزيلة لا تنهض بالزراعة النهضة المرجوة . وهكذا بقينا للآن مسجونين بين جدران هذا الوادى الضيق حتى كدنا نختنق فيه ، ولم نحاول قط الخلاص من هذا الأسر والانتشار فيما حوله من أرض فسيحة حتى أدى رضاؤنا بهذا الضيق إلى الظن بأن الخلاص أمر غير ميسور ولا وسيلة إلى تحقيقه ولم يسع أحد إلى دحض هذه الأكذوبة .

إن عناصر الانتاج الزراعى كما هو الحال فى الصناعة ثلاثة عناصر وهى الطبيعة والعمل ورأس المال . وبداهة لسنا فى حاجة إلى بحث عنصرى العمل ورأس المال ، فالأيدى العاملة موفورة ، ولن يعجزنا تدبير رأس المال مهما تطلب الأمر إذا صدقت النيات وانعقدت العزائم على تحقيق هذه النهضة ، وبذا لن يكون أمامنا الا عنصر الطبيعة وهو يشمل بالتالى ثلاثة عناصر أساسية هى الأرض الصالحة للزراعة ، والماء اللازم لريها ، والمناخ المناسب للانبات ، ولا يعنينا فى هذا البحث إلا أمران وهما الأرض والماء ، أما المناخ فهو مسألة فنية لا تتطلب إلا اختيار ما يلائم المناخ من الغلات .

والأرض الزراعية كما عرفها «فيجلر» هى الطبقة السطحية من القشرة الأرضية الناتجة من تحلل الصخور وتفتتها أو من انحلال المواد العضوية أو منهما معا على أن تكون هذه الطبقة صالحة كيميائيا وطبيعيا لتكون وسطا لجذور النبات ونموها ، وهذه الطبقة مستمرة التحلل والتحول تبعا لتأثير العوامل الجوية ، ولنفهم هذا التعريف على حقيقته يحسن الإلمام بالاطوار التى مرت بها هذه الأرض التى يعيش عليها الجنس البشرى . فقد كانت كرة نارية منذ ملايين السنين ثم بدأت تبرد حتى غلفتها قشرة رقيقة صلبة من الصخور النارية يبلغ متوسط سمكها ٣٢ كيلومترا على وجه الترجيح ، وقد عملت عوامل التعرية الكيميائية والميكانيكية عملها فى هذه الصخور أدى إلى تفتتها ونشأ عن ذلك طبقة من الصخور الرسوبية المتحولة

وأحجار رملية ، واستمرت عوامل التعرية تؤدى عملها بتفتيت هذه الصخور الرسوبية والرملية مما نتج عنه وجود طبقة من المواد الغير متماسكة وحصى ورمال وطين وغير ذلك ، وتظل هذه الطبقة ما بقيت الدنيا خاضعة بصفة مستمرة لعوامل التعرية وهى التى تصلح فى نفس الوقت للزراعة كما جاء فى تعريف « فيجلر » وهو يشترط شرطين حتى تصلح الأرض للزراعة .

الأول : وجود طبقة سطحية ناتجة من تحلل الصخور وتفتتها .

الثانى : صلاحية هذه الأرض كيميائيا وطبيعيا لتكون وسطا لجذور النبات والشرط الأول أصبح واضحا بيّنا أما الشرط الثانى فقد أجمله فى ستة أركان

(١) الماء الصالح . (٢) الهواء الكافى .

(٣) الحرارة الموافقة . (٤) الغذاء الموافق .

(٥) اتساع مجال الجذور .

(٦) خلو الأرض من الأجسام الضارة بالمحاصيل .

والأول منها سيكون محل البحث الشامل بعد الانتهاء من بحث صلاحية الأرض للزراعة ولهذا نؤجل التكلم عنه قليلا الآن . أما باقى الأركان فكلها أمور فنية يدركها رجال الزراعة الاخصائيون مما لا يدعو إلى تمحيصها تمحيصا دقيقا ، ولكيلا يلتبس الأمر على المدارك فيظن ظان أنها عقبات تحول بيننا وبين الاصلاح الزراعى نرى أن نمر بها مرا سريعا ، فركن الهواء الكافى يشرحه الأستاذ البحيرى بقوله « يوجد فى الفراغات بين الحبيبات الأرضية هواء يسمى الهواء الأرضى وأغلبه على حالة غازية والباقى يوجد ذائبا فى الماء الأرضى . والهواء الذائب أقدر على أكسدة المعادن الأرضية ، والهواء الأرضى الطليق أكثر اشتمالا على بخار الماء وثانى أكسيد الكربون . وفائدة الهواء الارضى أنه يؤكسد المواد السامة — معدنية أو عضوية — مثل أكسدة الكبريتورات إلى كبريتات ، ومثل أكسدة السموم العضوية فيزول سم هذه المواد — معدنية وعضوية — بتهوية الأرض ، كما أنه ضرورى لحياة البكتريا النافعة وبكتريا العقد الجذرية التى تعيش فى جذور المحاصيل

البقلية ، وهو ضرورى لتنفس البذور وقت إنباتها وتنفس جذور النبات ، ولغاز ثانى أكسيد الكربون الموجود بالهواء الارضى قدرة كبيرة على تحويل بعض المركبات المعدنية فى الأرض إلى غذاء صالح للنبات » .

ويقصد من ركن الحرارة الموافقة توفير الحرارة اللازمة لتفتيت التربة وذوبان المواد فى الأرض وتنشيط التفاعلات الكيميائية ونشاط البكتريا النافعة وتسهيل عملية الامتصاص وتهوية الأرض وإنبات البذور والنمو .

وركن الغذاء الموافق للنبات أمر واضح لايحتاج إلى مزيد من الايضاح وهو لايخرج عن كونه عملية تسميد .

ويشرح الأستاذ البحيرى ركن مجال الجذوز بقوله « مجال الجذور معناه الحيز المخصص لتفرع جذور كل فرد من النبات داخل الارض ، فليست النسبة المئوية من غذاء النبات فى أرض ما بالضابط الوحيد فى تقدير مايستطيع النبات تناوله منها ، ولكن لمجال الجذور شأن عظيم فى ذلك فإنه كلما أتسع هذا المجال زاد السطح الذى يمكن للشعيرات الجذرية امتصاص الغذاء منه » .

والركن الأخير وهو خلو الأرض من الأجسام الضارة بالنبات يقصد منه تخليص الأرض من تلك الأجسام وهى إما حية أو غير حية ومن النوع الأول الفطر والحشرات وبكتريا الاختزال التى تتغذى بالبكتريا النافعة ، ويشمل النوع الثانى الاجسام العضوية والمعدنية الموجودة فى التربة .

ويرى الأستاذ البحيرى بالنسبة لهذه الأركان الخمسة العمل على صرف الماء الموجود تحت إسطح الأرض بطريقة الترشيح ليتوفر الهواء الكافى للنبات وكذلك الحرارة الموافقة كما أن إضافة مقادير من المواد العضوية يساعد على التدفئة ، وبالنسبة لتوفير الغذاء يرى اتباع دورة زراعية غير منهكة للأرض والإكثار من الأسمدة العضوية . ويتأثر مجال الجـذور بمستوى الماء الأرضى ، وعلاجا لذلك يلجأ إلى الصرف بالترشيح وهذا الصرف يساعد فى نفس الوقت على التخلص من الأجسام الغير حية أى المعدنية الضارة بالتربة مثل كلورور الصوديوم

وكبريتات الصوديوم وكربونات الصوديوم ومركبات الحديدوز . وإلى جانب ذلك يستعان بمركبات الجير وإضافتها للأرض ، أما الأجسام الحية الضارة بالأرض فيتكفل بها علما الحشرات والفطريات كما أن للصرف وتهوية الأرض أكبر الأثر فى ذلك .

يتبين من هذا أن الشرط الثانى من شروط صلاحية الأرض للزراعة طبقاً لأبحاث ( فيجلر ) ليس حائلا يحول بيننا وبين التوسع فى استصلاح أراضينا ويمكن إيضاح الشرطين اللذين جاء بهما فيجلر بصورة أخرى فنقول : إن التربة تعد صالحة للزراعة إذا توفرت فيها أربعة عوامل هى :

( ١ ) وجود الجزء الصلب من التربة .

( ٢ ) وجود الجزء المتحول منها .

( ٣ ) وجود الجزء الغازى .

( ٤ ) وجود الجزء السائل .

ويقصد بالجزء الصلب الحبيبات المعدنية من التربة التى تنمو فيها جذور النباتات، وهذه الحبيبات هى التى تكونت نتيجة لعوامل التعرية وهى مختلطة عادة بالمواد العضوية المتخلفة عن الأحياء الحيوانية والنباتية .

والجزء المتحول هو الموجود على حالة غروية ، وهو إما معدنى ناتج من فعل التعرية الكيماوية وإما عضوى ناتج من تحلل المادة العضوية ، وهذا الجزء المتحول بنوعيه أهم عامل يساعد على تجميع ولحم حبيبات التربة ، وفى الأرض المستصلحة إذا لم يكن هذا الجزء متوفراً أمكن تدبيره بإضافة المواد العضوية للتربة .

هذان الجزءان الصلب والمتحول يكونان معا القشرة المعدنية الصالحة لنمو النبات ، أما الجزء الغازى فهو الهواء الأرضى وقد بينا فائدته للنبات وكيف يمكن توفيره، والجزء السائل هو الماء ويتوقف عليه حيوية الأرض إذ فيه يذوب الغذاء وينقله إلى النبات كما أنه يتمم كل العمليات الحيوية والكيماوية التى تجرى فى التربة .

على ضوء هذا البحث يتبين لنا أنه لو ثبت توفر الجزء الصلب من التربة

وكذلك الجزء السائل وهو الماء لصار من الممكن فى يسر إيجاد أية زراعة ناجحة إذ أن العاملين الآخرين لا يصعب أو يشق توفيرهما كما سبق القول .

والجزء السائل سنبحثه بعد قليل، وبذا فقد تعين علينا الآن أن نبحث الجزء الصلب من التربة بالنسبة لأرض الوطن حتى نعلم ما إذا كان من الممكن استصلاح مساحات جديدة من الأراضى أم يتعذر ذلك علينا .

إن الناظر إلى الأراضى المصرية يجد بمحاذاة ساحل البحر الأحمر وكذلك فى الجزء الجنوبى من شبه جزيرة سينا صخوراً نارية لم تتأثر حتى اليوم بعوامل التعرية ، وتكتنف وادى النيل من جانبيه سلاسل تلال من الحجر الجيرى ، وفى الربع الجنوبى الغربى من البلاد توجد صخور من الحجر الرملى النوبى ، وهذا النوع من الصخور موجود أيضا بالشرق بجوار الصخور النارية ، فإذا أخرجنا هذه البقاع المغطاة بالصخور على اختلاف أنواعها من حسابنا من ناحية صلاحيتها للانبات وجدنا أمامنا بعد ذلك بقاعا فسيحة تبلغ مساحتها العديد من عشرات الملايين من الأفدنة قد تناولتها يد التعرية بالتفتيت وأوجدت فوق سطحها قشرة معدنية تصلح وسطا لجذور النبات طبقا لابحاث فيجلر إذا نالت ماتستحقه من العناية والإصلاح .

والماء هو الجزء السائل من التربة وهو فى نفس الوقت العامل الأساسى فى استصلاح الأراضى وفى الأنبات ، فقد شاءت إرادة الله ـ جلت قدرته ـ على أن يجعل منه كل شيء حى ، ومع ذلك فقد ظلمه الباحثون وتعللوا به فى تبرير عجزنا حتى اليوم عن زيادة مساحة الرقعة المنزرعة ، ولم يهتم أحد ببحث الموضوع بحثا علميا دقيقا للوقوف على مقدار كميات الماء الموجودة لدينا والتى يمكن الإفادة منها . ولا أملك أن أدعى لنفسى القـــدرة على الإتيان ببحث علمى شامل لهذا الموضوع ولكنى أضع أمام الأبصار تقديرات لايمكن أن يمارى فيها أحد لأنها مستقاة من الأبحاث العلمية الصحيحة ومن الإحصائيات الرسمية وهى تقطع بغزارة مالدينا من موارد الماء الذى نتركه يتسرب بين رمال الصحراء أو يجرى

متدفقا إلى البحر دون أن نفيد منه أى فائدة ، ولا يمنعنا الحياء فى نفس الوقت من الشكوى من قلة الماء . إن مالدينا من مصادر للماء أربعة هى : —

(١) النيل (٢) الأمطار (٣) المياه الجوفية (٤) المياه الإرتوازية

والنيل أهم هذه المصادر الأربعة وهو فى نفس الوقت أكبر أنهار الدنيا وأعظمها شأنا ، إذ أن غيره من الأنهار يمر ببلاد تغزر فيها الأمطار مما قد يغنيها عنها ، فى حين أن النيل يمر بأرض قليلة الأمطار فلا تفيد منها إلا فائدة محدودة ، ولولاه لكانت الأرض المقدسة صحراء مجدبة ولهذا صدق «هيريدوت» عندما قال « إن مصر هبة النيل » وهو ينبع من البحيرات الاستوائية ولكن تضيع أكثر مياهه فى منطقة السدود ولا يصل الينا منها إلا القليل حيث نختزنه فى خزان جبل الأولياء الذى أقمناه فى أرض جنوب الوادى ، ونفيد من هذا الماء فى زمن التحاريق . وأغزر مصدر للنيل يستمد منه ماءه هو بحيرة تانا فى أثيوبيا التى يفيض ماؤها وقت الصيف عندما تتساقط أمطار الرياح الموسمية على مرتفعات أثيوبيا فيعلو ماء النهر ويصل إلينا فيضانه فى أواخر شهر يوليو من كل عام وتستمر هذه الزيادة حتى آخر شهر أكتوبر ، وقد أنشأنا فى أوائل هذا القرن خزان أسوان نختزن فيه جزءاً من هذا الماء نستخدمه وقت الجفاف بجانب ماء خزان جبل الأولياء . ويتبين من هذا أن الماء المار بالنهر فى تسعة شهور من السنة يأتى عن طريق النيل الأبيض وأما الماء الذى يجرى به فى الثلاثة الأشهر الأخرى فيأتى عن طريق النيل الأزرق . وإذا كانت ظروفنا الخاصة قد حالت بيننا وبين التحكم فى ماء النيل الأبيض وصيانتها فليس لنا عذر مطلقا فى إهمال التحكم فى ماء النيل الأزرق وهو غزير غزارة هائلة فنتركه يتدفق كل عام الى البحر دون أن نفيد منه إلا فائدة محدودة ويتبين لنا من الإحصائيتين الآتيتين وهما لسنتين مختلفتين مقدار هذا الاهمال الشنيع .

# إحصائية عن ماء النيل عام ١٩٣٨ — ١٩٣٩

| الشهر | متوسط المنصرف فى الثانية ماراً بأسوان بالمتر المكعب | جملة المنصرف فى الشهر بملايين الأمتار المكعبة |
| --- | --- | --- |
| يوليو | ١٧٣٠ | ٦٦٣٠ |
| أغسطس | ٣٤٢٠ | ٢٢٥٠٠ |
| سبتمبر | ١٠٨٠٠ | ٢٨١٠٠ |
| أكتوبر | ٧١٩٠ | ١٩٣٠٠ |
| نوفمبر | ٢٤٨٠ | ٦٤٢٠ |
| ديسمبر | ١٣٤٠ | ٣٥٨٠ |
| يناير | ١٢٩٠ | ٣٤٥٠ |
| فبراير | ١٢٦٠ | ٣٠٥٠ |
| مارس | ٩٣٥ | ٢٥١٠ |
| أبريل | ٨٥٣ | ٢٢١٠ |
| مايو | ١٢٢٠ | ٣٢٦٠ |
| يونيو | ١٥٨٠ | ٤١١٠ |
| | جملة المنصرف فى السنة | ١٠٥١٢٠ مليونا |

# إحصائية عن عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣

| الشهر | متوسط المنصرف بالثانية بالمتر المكعب | جملة المنصرف فى الشهر بملايين الأمتار المكعبة |
|---|---|---|
| يوليو | ٢١٠٠ | ٥٦٣٠ |
| أغسطس | ٧٤٩٠ | ٢٠١٠٠ |
| سبتمبر | ٧٧٨٠ | ٢٠٢٠٠ |
| أكتوبر | ٥١٩٠ | ١٣٩٠٠ |
| نوفمبر | ١٢٦٠ | ٣٢٦٠ |
| ديسمبر | ١١٠٠ | ٢٩٥٠ |
| يناير | ٩٣٢ | ٢٥٠٠ |
| فبراير | ١٠٣٠ | ٢١٩٠ |
| مارس | ٨٢٥ | ٢٢١٠ |
| أبريل | ٩١٨ | ٢٣٨٠ |
| مايو | ١١٦٠ | ٣١٠٠ |
| يونيو | ١٣٠٠ | ٣٣٨٠ |
| | جملة المنصرف فى العام | ٨١٨٠٠ مليون |

والذى يراجع إحصائيات ماء النيـل فى أى سنة من السنين لن يجد اختلافا بيّنا بينها وبين هاتين الإحصائيتين . ومن المعروف أن شهر يونيو من أكثر شهور السنة حرارة وجفافا ومع ذلك يبدو من هاتين الإحصائيتين أن المنصرف من ماء النهر أثناءه لا يكاد يفترق كثيراً عن المنصرف من المـاء أثناء شهور الشتاء وهى أقل شهور السنة حاجة إلى المـاء ، ويتبين لنا أيضا من هاتين الإحصـائيتين أن الشهور الخمسة التى تبدأ من يوليو وتنتهى بنوفمبر هى الشهور التى يعـلو أثناءها ماء النهر بالنسبة لباقى شهور السنة ، ومما لا شك فيه أن ما تحتـاج إليه الزراعة من المـاء أثناءها لايزيد عن حاجتها منه فى باقى الشهور وبالأخص فى شهر يونيو، فإذا وضعنا جانبا مقادير المـاء المـارة بالنهر أثناء تلك الشهور الخمسة ، وأحصينا مقادير المـاء المـارة بباقى شهور السنة لنعرف متوسط مقـــدار المـاء الشهرى اللازم للزراعة لتبين لنا أن متوسط ما يلزم الزراعة من المـاء فى الشهر الواحد ٣١٧٦ مليون متر مكعب بحسب الإحصائية الأولى و ٢٦٧٢ مليون متر مكعب بحسب الإحصائية الثانية ، ونتيجة لذلك يكون ما تفيد منه الأراضى الزراعية الحالية طول العـام هو ٣٨٠٠٤ مليون متر مكعب حسب الإحصـائية الأولى و ٣٢٠٦٤ مليون متر مكعب حسب الإحصائية الثانية ، ومعنى هذا أن مقادير المياه التى تتدفق إلى البحر فى كل عام دون أن تفيد منها البلاد شيئا تتراوح بين ٤٩٧٢٦ مليون متر مكعب و ٦٦٨١٦ مليون متر مكعب أى أكثر من ضعف المـاء الذى أمكن الإفادة منه حسب إحصائية عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣ .

وإذا انتقلنا إلى بحث المصـادر الثلاثة الأخرى للماء وجدنا أن مصر ليست من البلاد التى يغزر فيها المطر ، ولا يزيد مقداره فى العام فى أى جهة من البلاد عن ١٨٨ ملليمترا ، ويسقط أكثره على السواحل الشمالية . ومع قلة هذه الأمطار إلا أنه لا شك فى إمكان الإفادة منها بأكثر مما عليه الحال حتى الآن خصوصا فى أرض سينا حيث يتجمع ماء المطر ويندفع على صورة سيول مدمرة تضر ولا تنفع مما نبهنا أخيرا إلى العمل على إقامة حواجز لحجز ماء هذه السيول والانتفاع بها،

ولكن لا يمكن القول إننا عملنا فى هذا الشأن كل مايجب عمله ، وما زلنا بعيدين عن الاستفادة بجميع ماء المطر المتساقط فوق أراضينا .

والمصدر الثالث هو الماء الارتوازى وهو يوجد فى صحرائنا الغربية وكذلك فى سينا ، ويرجح العلماء أن تكون الأمطار المتساقطة فى المنطقة الجنوبية الغربية فى السودان ومنطقة بحيرة «تشاد» هى مصدر هذه المياه الارتوازية الموجودة فى الصحراء الغربية حيث تسربت إلى باطن الأرض وسارت خلال طبقة الحجر الرملى النوبى التى تنحدر من جنوب السودان إلى صحرائنا الغربية حتى إذا ما اعترضتها منطقة منخفضة تدفقت على هيئة آبار وينابيع كما هو الحال فى الواحات . وإذا ثبتت نظرية العلماء — وليس هناك ما ينقضها — لدلنا هذا على أننا لم نفد من هذا الماء إلا فائدة قليلة جدا وكان من المستطاع أن يكون له شأن كبير فى استغلال صحرائنا الغربية . أما الماء الارتوازى فى سينا فلم يظهر له حتى اليوم أثر يذكر فى الاستغلال الزراعى .

والمصدر الأخير من مصادر الماء عندنا هو المياه الجوفية التى ترشح من ماء النيل وتتسرب إلى الطبقات العميقة من التربة حتى تصل الى المهد الصخرى للنيل الموجود على مسافة بعيدة من سطح الأرض ، وهذه المياه تجرى فى جميع البقاع السفلية من وادى النيل والدلتا وهى تتحرك فى تيار بطىء يسير من الجنوب إلى الشمال تبعا لانحدار الوادى ، ولا شك فى غزارة المياه الجوفية نتيجة لغزارة مصدرها ، ومع ذلك لم ننتفع منها حتى الآن الانتفاع الذى تتيحه كثرتها مع أن ماء النيل لا يتميز عنها فى شىء إلا بما يعلق به من الطمى وقت الفيضان .

إن الماء الموجود لدينا بهذه المصادر الأربعة ماء غزير يكفى لزراعة أضعاف المساحات الحالية مرات عديدة ، ولن تتحقق هذه الفائدة المرجوة إذا فصلنا بينها ، بل الواجب وضع سياسة مائية شاملة تتناولها جميعا كوحدة واحدة ، وعلى أساس هذه القاعدة أرى اتباع المبادىء الآتية :

أولا : دراسة سطح جميع الأراضى وطبقاتها أى ( طبوغرافيتها وجيولجيتها )

للوقوف على جميع الأماكن التى تصلح لإقامة خزانات لخزن ماء النيل. وقد بحثنا منذ زمن طويل أمر اقامة خزانين أحدهما فى وادى الريان وثانيهما بمنخفض القطارة، ودلنا البحث على إمكان إقامتهما، ولا يصح الوقوف عند إقامة هذين الخزانين بل يجب تحديد جميع المواقع التى تصلح لاقامة الخزانات. والمعروف أن لدينا وديانا كثيرة فى شرق الوادى كالأسيوطى والطرفة وسنور والصف والرشراس وأبو سيلى وجنولى وبحر لاما وغيرها. ومن البديهى عدم امكان الحكم منذ الآن بصلاحيتها لإقامة الخزانات فيها ولكنى أشير اليها للتدليل على وجود مناطق متعددة تصلح أن تكون محل البحث عند وضع هذه السياسة المائية الشاملة. والفكرة فى إقامة الكثير من الخزانات هو منع تسرب أى قطرة من ماء النيل إلى البحر بدون الاستفادة منها، ويوم يتحقق ذلك سيكفى ماء النيل وحده لزراعة ضعف المساحة الحالية أو أكثر من ذلك.

وقد يعترض البعض على هذه الدعوة على أساس عدم إمكان تخزين ماء الفيضان جميعه بالخزانات لما يحمله ماؤه حينذاك من الطمى مما يؤدى الى رسوبه بها وارتفاع أرضها سنة بعد أخرى نتيجة لهذا الترسيب مما يضيع فائدتها أو يقللها. ولا شك أن هذا اعتراض واهن، اذ صار من السهولة بمكان تطهير قاع جميع الخزانات من المواد الرسوبية بواسطة الآلات الحديثة وهذا ما نتبعه الآن بمنطقة السدود. ولن تقف فائدة إقامة هذه الخزانات عند حد تخزين ماء النيل جميعه للاستفادة منه فى الرى بل سيتجاوزها الى الاستفادة منها فى استنباط الكهرباء مما ينجم عنه ايجاد قوة محركة هائلة تكفى جميع أنواع الصناعات كما يمكن استخدامها فى إضاءة جميع البلاد والاستعانة بها فى المواصلات مما يغنينا عن كافة أنواع الوقود الأخرى التى تكبدنا نفقات كثيرة.

ثانيا: إقامة روافع مائية ضخمة فى كافة أنحاء الوادى والدلتا ومناطق المياه الارتوازية بالصحراء الغربية وسينا لرفع المياه الجوفية والإرتوازية والاستفادة منها على نطاق واسع.

ثالثاً : وضع سياسة عامة للترع والمصارف تطبق فى جميع أنحاء البلاد سواء فى الجهات المزروعة حاليا أو التى ستشملها سياسة الإصلاح. ولا يغيب عن الذهن أن المصارف من العوامل الرئيسية فى استصلاح الأراضى وفى الابقاء على جودتها. ومن المؤسف أن تكون جميع أطوال المصارف حتى عام ١٩٤٣ هو ١١٦٥٧ كيلومترا مما أدى إلى فساد القشرة المعدنية فى كثير من الجهات .

رابعاً : قصر الرى فى الوادى والدلتا على المياه الجوفية طول أيام السنة عدا وقت الفيضان ، وذلك لأن المياه الجوفية لا تختلف فى تكوينها عن مياه النيل إلا فيما تحمله المياه الأخيرة من الغرين وقت الفيضان. وهذه المياه الجوفية غزيرة جداً بما يجعلها كافية لسد مطالب الرى . والمشقة قاصرة على استنباطها من باطن الأرض ويمكن التغلب عليها بأن تتكفل الدولة بهذا العمل أو تمد صغار الملاك بالآلات الرافعة على حسابها أو توجد لهم نظاما تعاونيا يمكنهم من حيازتها بغير شعور بأعباء مالية ثقيلة ، أما كبار الملاك فلهم من ثرائهم ما يمكنهم من تخطى هذه العقبة . ويستثنى من هذه القاعدة الأراضى الساحلية وهى التى لا تبعد عن السواحل بأكثر من خمسة كيلو مترات لاختلاط المياه الجوفية بالمياه الملحة فى هذه المناطق ولهذا يباح لها الاستفادة من ماء النيل طول أيام العام . والحكمة فى إباحة الرى بماء النيل وقت الفيضان فى الوادى والدلتا هو تمكين الأرض من الاستفادة بالطمى الذى يحمله ماء النهر .

ونرى من وراء هذا كله ألا نترك المياه الجوفية بغير الاستفادة منها وفى نفس الوقت توفير ماء النهر للانتفاع به فى زراعة ما يستصلح من الأراضى ، وتمشيا مع هذه الفكرة تمد الترع إلى جميع الجهات التى تشملها سياسة الإصلاح على أن يراعى إلى جانب ذلك الاستفادة من مياه المطر فى المناطق الساحلية وكذلك من المياه الإرتوازية فى الصحراء الغربية وفى شبه جزيرة سينا .

وبوضع هذه السياسة الشاملة وتنفيذها يكمل العنصر الأخير من عناصر الإصلاح الزراعى ، ويقضى على كل خرافة تدعى بأننا مقيدون بسلاسل ثقيلة بين

قضبان هذا الوادى الضيق ، ويصبح الأفق رحبا أمامنا ننطلق فيه كيفما نشاء ، نستزرعه ونحوله جنات فيحاء تخرج من كل زوج بهيج .

وإذا انتهينا إلى هذه النتيجة الخلابة صار علينا أن نتساءل عن أى بقاعنا نبدأ استصلاحها . والواقع أن كل أراضينا عزيزة علينا بما يدعونا إلى أن نوليها جميعها كل عنايتنا ، ولكن هناك من الدواعى والظروف المحيطة بنا ما يلزمنا بأن نولى وجهنا شطر أرضنا العزيزة فى سينا . إن المطامع الاستعمارية ترنو بعينيها الخبيثة إليها محاولة أن تنشب فيها أظافرها ، فإذا كنا نبدأ الإصلاح فى سينا فلا يدعونا إلى هذا الرغبة فى الإصلاح الاقتصادى فحسب ، بل يحفزنا إلى ذلك واجب الدفاع عن تلك البقعة المقدسة التى كلم الله فيها موسى تكليما .

تبلغ مساحة سينا حوالى الثلاثة عشر مليونا ونصف من الأفدنة ، وأكثر أراضيها خصبة لاتحتاج زراعتها إلا إلى مجهود يسير ، وإذا أمكن استنباتها درت الخير الوفير على الوادى ، وإلى جانب هذا تصبح كعبة القصاد من جميع بقاع العالم لمناظرها الخلابة ومناخها الجميل ولمشاهدة الجبل الذى خر صعقا من رؤية الله ، هذا فضلا عن امتداد العمران إلى نهاية حدودنا الشرقية فيتيسر القضاء على عوامل التهريب التى لاتزال شائعة حتى الآن فى هذه الجهة نظراً لاتساعها وعدم القدرة على إحكام الرقابة فيها . وسيتوج هذا كله القضاء على أحابيل الاستعماريين الذين تتطلع أبصارهم إلى هذه الدرة اليتيمة فى جبين الوطن ، ولا يمنعنا هذا الاختيار من الإقدام على إصلاح البقاع الأخرى من البلاد .

وإذا كان يشق علينا استزراع كل هذه الجهات الفسيحة فى أول عصر النهضة فليس هناك ما يمنع من القيام ببعض المشاريع التى تدر الخير على البلاد وتكسوها حلة سندسية تساعد على تعديل مناخها وهى فى نفس الوقت ليست مما تنوء به كواهلنا . واقترح لهذا إنشاء غابتين فسيحتين تبدآن من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال تغرس أشجار أولاهما على حافة التلال الجيرية فى غرب الوادى وتكون الثانية على حافة الأحجار الرملية النوبية الموجودة فى الصحراء الغربية

وينجم عن ذلك وجود سهول فسيحة بين الغابتين يمكن استغلالها على صورة مراعى تربى عليها قطعان الماشية فتصبح مصر بذلك من البلدان المنتجة للحوم بدل أن نستورد منها كميات كبيرة كما هو الحال الآن .

ولست فى حاجة إلى القول بإمكان غرس هاتين الغابتين الفسيحتين وإيجاد منطقة المراعى بعد أن تبينت صلاحية الأرض وإمكان مدها بالماء اللازم معتمدين على المياه الارتوازية وما يفيض عن حاجة الزراعة من ماء النيل . وبالأخذ بهذا الاقتراح يصبح مناخ البلاد على صورة أجمل مما هى عليه الآن ، ويخلص الجو من الأتربة والغبار التى تحملها رياح الخماسين وقت الربيع . ويحسن أن تكون أشجار هاتين الغابتين من الزيتون والتوت فتزيد بهذا الثروة القومية حيث يمكن استخراج الزيت بكميات وفيرة من النوع الأول ، وتربية دودة القـز على أوراق أشجار التوت .

هذا هو البرنامج الصحيح لنهضة الزراعة فى مصر وهو برنامج يرنو إليه كل غيور على مجد وطنه كما أنه ليس عسير التنفيذ مادامت تخلص النيات وتصدق العزائم ولايبقى أمامنا الآن إلا بضع ملاحظات ليكمل البحث ويتبين المنهج . وأول ملاحظة تتعلق بحال الفلاحين فى الوقت الحاضر . لقد اقترحنا فى فصل النهضة الصناعية أن نوجه إلى العمل بها جميع الفلاحين الذين لا يملكون شيئا ويبلغ عددهم حوالى المليونين وكذلك الفلاحين الذين تقل ملكية كل منهم عن فدان ويبلغ عددهم حوالى المليون ونصف وذلك حتى تنتفع بهم الصناعة وليحصلوا على الأجر الذى يكفيهم فى سد حاجتهم ولنخلص الزراعة من الأيدى التى تثقل عليها ، ولكن يبق أمامنا مع ذلك عدد ضخم من الفلاحين الذين تتراوح ملكية كل منهم بين الفدان الواحد والخمسة أفدنة وهى ملكية ولاشك ضئيلة لاتكفل حياة كريمة لإنسان متحضر . وإذا كانت ملكية خمسة أفدنة تحقق بعض الشىء هذا الهدف فلا يمكن الاطمئنان على هذه النتيجة إذا قلت الملكية عن ذلك . ومن المسلم به أن تلك النهضة الزراعية التى رسمت خطوطها لن تتم بين يوم وليلة بل سيحتاج

بناء صرحها إلى بعض الوقت أيا كان مداه ، وسواء أطال أم قصر فإنه ليس من الإنصاف أن نترك جمهرة الفلاحين يقاسون الجوع الذى يفتك بهم الآن طول تلك الفترة التى نشيد أثناءها بناء هذا الإصلاح ، بل يجب أن نفعل لهم شيئا يقيل عثراتهم ويمسح عن جباههم ذل الفقر والجوع حتى يكون البعث حقيقة واقعة منذ اليوم الأول لعصر النهضة .

يقول « بيفردج » إن « الغرض من مشروع الضمان الاجتماعى هو إعادة توزيع الدخل القومى بحيث يكفل بطريقة منظمة سد الحاجات التى لابد من سدها بطريقة من الطرق » .

وهناك فرق بطبيعة الحال بين إعادة توزيع الثروة القومية وهو ما نأباه ولا نشجع على الدعوة إليه وبين حسن توزيع الدخل القومى وهو حكم عادل منصف ، ولكن مما لاشك فيه أنه لا يمكن تحقيق الأمر الثانى والإبقاء فى نفس الوقت على ذلك السوء البادى فى الأمر الأول .

ويجب أن يكون العلاج ناجعا بشرط ألا يكون فيه جور على أحد، واتباعا لهذه القاعدة يمكن زيادة ملكية هذه الفئة المعوزة على أن نستمد الزيادة من المصادر الآتية :

١ — ٧٣٣,٩٩٧ فدانا ما يملكه صغار الفلاحين الذين لا تبلغ ملكية كل منهم فدانا واحدا تمشيا مع اقتراح تشغيلهم فى الصناعة .

٢ — ٣٤٨,١٠٥ فدان ما يملكه الأجانب الآن إذ يجب تحريم ملكية الأراضى الزراعية عليهم وهو ما أخذت به دول كثيرة .

٣ — ٣٨,٣٥٧ فدانا موقوفة وقفا خيريا تديرها وزارة الأوقاف . إذ يجب إلغاء نظام الوقف بنوعيه « أهلى وخيرى » إلغاء تاما وتوزيع الأوقاف الأهلية على مستحقيها، وتضم الأوقاف الخيرية إلى المساحات التى توزع على صغار الملاك، وإذا كان نظام الوقف له ما يبرره فى الأزمنة السالفة فقد انهدمت اليوم دواعى وجوده بعد أن صارت الدولة ملزمة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير رفاهية كل

فرد من الشعب كما صار عليها رعاية نواحى البر والخير التى كانت تهدف اليها الأوقاف الخيرية ، هـذا فضلا عن ثبوت فساد نظام الوقف وأضراره بالاقتصاد القومى .

٤ — من الإنصاف أن تساهم الملكيات الكبرى بنصيب فى تحقيق هذا الهدف حتى تشيع روح التضامن الاجتماعى بين أبناء الشعب الواحد ، ولست أدعو إلى الهبوط بها إلى مستوى الملكيات الصغيرة فهذا جور يتنافى مع روح الإصلاح الذى نسعى اليه ، وحتى نعدل فى حكمنا نقترح أن تساهم هذه الملكيات الكبيرة بربع مساحتها على أن تكون هذه النسبة تصاعدية تبدأ بما هو أقل من ذلك بالنسبة لمن يملك خمسين فدانا وترتفع لأكثر من ذلك بالنسبة لما هو أكبر على أن نحصل منها فى مجموعها ما يبلغ ربع مساحتها . وبما أن مساحة هذه الملكيات الكبرى ١,٨٨٠,٧١٤ فدانا فيكون ما نحصل عليه منها ٤٧٠,١٧٨ فدانا . فاذا أمكن تدبير هذه المساحات كان مجموعها كلها ١,٥٩٠,٦٣٧ فدانا توزع على صغار الملاك ممن تتراوح ملكية كل منهم بين فدان وخمسة أفدنة وإذا علمنا أن هذه الفئة تملك حاليا ١,٢٠٧,٦٧٢ فدانا كان لنا أن نعتقد أن هـذا الاقتراح الذى أدعو اليه سيؤدى إلى نتيجة مقبولة وإن كانت غير كاملة البهاء ولكنها على كل حال سترفع عن كاهل هذه الفئة عنت العوز .

ويجب أن نعترف بمبدأ التعويض بالنسبة لمن أحاق بهم حيف نتيجة لهذا الإصلاح ، فنقرر تعويض صغار الملاك الذين كانت لا تزيد ملكية كل منهم عن فدان وهم من افترضنا تشغيلهم فى الصناعة . ومع ذلك فليس من اللازم أن يكون تعويضهم عاجلا بل يمكن مد ذلك إلى أجل حتى تستطيع مالية الدولة أن تجارى مشاريع الاصلاح ، ولن يكون فى ذلك ضير عليهم ما دمنا قد يسرنا لهم سبل العيش الرغيد . أما بالنسبة للأجانب فالأمر يختلف إذ يجب تعجيل تعويضهم ولكن لا يصح المغالاة فيه فقد جنوا خيراً وفيراً نتيجة تملكهم هذه الأراضى بأثمان بخسة فى ظروف معينة ، والعدل يقضى بأن ما ينبغى حصولهم عليه هو نفس

الثمن الذى سبق لهم أن دفعوه وكفاهم ما نالوه من ريع طول مدة استغلالهم لهذه الأراضى .

ولا يبقى أمامنا ممن يستحق التعويض إلا كبار الملاك ويمكن اعتبار ما أخذ منهم فى حكم الضريبة ما دام أن الهدف هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد يعترض البعض على هذا التصوير مستنداً إلى مبدأ المساواة فى تقرير الضرائب أو لأن الضريبة تصيب رأس المال فى حين أن القواعد العامة للضرائب توجب عدم تجاوز الدخل ، ومن الممكن بداهة الرد على الدفع الأول بأن الضريبة تفرض على الأشخاص فيؤدونها عما يملكون ، وإذا كان بعض الناس يملكون والآخرون لا يملكون كان من الطبيعى جبايتها ممن يملكون وحدهم ، ولا يقال عندئذ بعدم توفر ركن المساواة . أما الدفع الثانى فأساسه الخوف من أن تؤدى يوما إلى تجريد الناس من أملاكهم وهذا ما لن يقع نتيجة لهذا الاقتراح ، لأن هذه الضريبة على فرض صحة هذه التسمية لن تحصل إلا مرة واحدة ويبقى للملاك بعد ذلك أكثر ما يملكون وهو ليس بالقليل . ومع ذلك فاذا كانت كل هذه البراهين غير مقنعة وكان من اللازم تعويضهم عما أخذ منهم ، فان أعدل تعويض لا يرهق الميزانية العامة هو منحهم مستقبلا مساحات من الأراضى التى يتم إصلاحها بما يعادل ما أخذ منهم .

والملاحظة الثانية الجديرة بالبحث هو ما سنلمسه من نقص اليد العاملة فى الزراعة بالقياس إلى ما عليه الحال الآن نتيجة لسحب عدد ضخم من عمالها وتشغيلهم فى الصناعة المستحدثة ، وعلاجا لهذا لا يكون إلا بترك نظام العمل الموجود حالياً ، وتوجيه النظر إلى استخدام الآلات الزراعية الحديثة التى توفر أكثر الوقت . وليس هذا هو السبب الوحيد الذى يدفعنا إلى استعمال هذه الآلات بل لقد ثبت أن الزراعة الآلية أكثر غلة وجودة من الزراعة البدائية التى لا تزال سائدة بيننا حتى الآن ، ولا يصح أن نترك الأمور تسير وفقا لاختيار الزراع بل يجب فرض استعمال الآلات الميكانيكية عليهم .

وسينتج عن اتباع هذه السياسة وفر الغلات وجودتها من ناحية ، وأن يصبح الغرض من تربية الماشية الاستفادة من لحومها وألبانها بما يزيد فى ناتج اللحوم والألبان ونستغنى بهذا عن استيرادها كما ذكرنا من قبل . يضاف إلى هذا كفاية اليد العاملة الباقية فى الاستغلال الزراعى وسيكون الحصول على الآلات الزراعية الميكانيكية أمرا ميسوراً بالنسبة لكبار الملاك ولتمكين صغار الملاك من الحصول عليها بحسن اتباع طريقة التعاون .

واستعمال الآلات الميكانيكية لن يكون الأمر الوحيد الذى يجب فرضه على الزراع ، بل يجب إلزامهم باتباع الطرق العلمية الصحيحة فى جميع نواحى الإنتاج الزراعى حيث قد ثبتت قيمتها الكبرى التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج وجودته ، كما يجب تعويد الفلاحين على العمل على زيادة دخلهم بما لا يشق عليهم كتربية دودة القز والنحل فيزداد بهذا الدخل القومى .

والملاحظة الثالثة تتعلق بكيفية استغلال الملكيات الكبرى . وهى تستغل حتى الآن إما بتأجيرها إلى صغار الفلاحين أو بالاستعانة بالأيدى العاملة الأجيرة ، وفى كلتا الحالتين تحظى الفئة المالكة بنصيب الأسد من غلة هذه الملكيات نظراً لضيق المساحة المنزرعة وكثرة الأيدى العاملة أو بعبارة أصح لسيادة نظرية العرض والطلب . ولكن سيتبدل الحال كثيراً بعد الأخذ بأسباب هذه النهضة نظراً لما ستكون عليه اليد العاملة المشتغلة بالزراعة من قلة وتملكها قدراً لا بأس به من الأراضى الزراعية بماسيدعو كبار الملاك إلى التخفيف من غلوائهم ومراعاة شروط العدالة فى تكييف علاقتهم مع من يفلحون أراضيهم . ولا أنصح بالتدخل فى أول الأمر لتنظيم هذه العلاقة بين الطرفين ، ولكن إذا تبين بعد ذلك جور فئة على الأخرى صار هذا التدخل أمراً لا مفر منه ، وأعدل نظام يجب الأخذ به هو نظام المزارعة فينال كل فريق نصيبه العادل من الغلة .

والملحوظة الرابعة والأخيرة تتعلق باليوم الذى تتم فيه حلقات النهضة الزراعية بالتحكم فى جميع موارد المياه واستصلاح الأراضى إذ يعرض لنا حينئذ

سؤال خاص بمن توزع عليهم هذه الأراضى المستصلحة، والجواب على ذلك يسير، إذ يجب أن يقتصر التوزيع على من لا يملكون شيئا أو على من تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة بشرط أن تستولى الدولة على ما يملكه الفريق الأخير على أن تعوضهم عن ذلك، وهى بالتالى تبيع هذه المساحات لمن تقل ملكياتهم عن العشرة أفدنة. ويجب أن يخضع هذا التوزيع لقاعدة أساسية وهى قصره على من تكون حرفته الأصلية الزراعة أو على من تلقى علوم الزراعة وكان يميل إلى احترافها كما سنشير إلى ذلك فى باب التوزيع وباب النهضة العلمية. ويجب أن يكون التوزيع بمقابل — وإن كان مؤجلا — حتى تتقارب الدخول بين المشتغلين بالزراعة والمشتغلين بالصناعة وحتى لا يغرى توزيعها بغير مقابل أولئك المشتغلين بالصناعة فيهجرونها إلى الزراعة مما يصيب الصناعة بأضرار جسيمة.

وهناك نقطة أخيرة لا أحب الانتهاء من البحث قبل الإشارة اليها وهى خاصة بأمر ضياع الملكيات الزراعية أو تفتتها. ويحدث العارض الأول نتيجة للبيع أو نزع الملكية بسبب الديون، وحتى لا نعود يوماً إلى الاصطدام بما نشكو منه الآن وما نسعى إلى علاجه وهو وجود طائفة تشتغل بالزراعة بدون أن تملك شيئاً، يجب العمل على المحافظة على الملكيات الزراعية، وعلاجا لذلك نفترض أن ملكية عشرة أفدنة، هى حد أدنى لتوفير رفاهية الفرد، وعلى ضوء ذلك نقترح بعدم جواز نزع ملكية الأراضى الزراعية بالنسبة لمن لا تتجاوز ملكيتهم هذا القدر، وقصر نزعها على ما يزيد على ذلك بالنسبة لمن يملكون أكثر من عشرة أفدنة. كما لا يجوز الحجز على الغلات أو المواشى المملوكة للفريق الأول. ولن يكون فى هذا التشريع جور على الائتمان لأنه سيباعد بين صغار الملاك وبين الوقوع فى براثن الدائنين، وحتى لا يشعر أولئك بعنت نتيجة عدم إمكانهم الحصول على قروض وقت حاجتهم اليها يجب الاكثار من الجمعيات التعاونية لمدهم بكل ما يحتاجون اليه على أن تعطى هـــذه الجمعيات وحدها حق الحجز على الغلات الزراعية بالنسبة لمن يتأخر فى السداد.

أما تفتيت الملكية فهو ينجم عادة عن التوريث مما دعى أحد الباحثين الشرقيين إلى اقتراح تملك الدولة لجميع الأراضى الزراعيــة فتمنحها لمن يغلها على أن تعود اليها لتمنحها لسواه . ومن البديهى أن فى هذا الاقتراح جميع عيوب الملكية الجماعية مما لا يشجع على مجرد التفكير فيه . ولا نزاع فى أن التوريث يؤدى دائما إلى تفتيت الملكية تفتيتا تنتهى بها إلى العدم مما يدعو إلى التفكير طويلا للوصول إلى حل عملى يحفظ الملكية من هذه الأعراض . وإنى أطرح الآن اقتراحا ليكون محل بحث المشرعين ورجال الدين ويتلخص فى إصدار تشريع يجعل ميراث الأراضى الزراعية وقفا على الابن الأكبر إذا كانت مهنته الأصلية الزراعة وينتقل هذا الحق لمن يليه من الأبناء فى حالة عدم توفر هذا الشرط فى الابن الأكبر وذلك كله فى حالة ما إذا كانت الأراضى الزراعية التى يخلفها المورث لا تزيد عن عشرة أفدنة . أما باقى الورثة فتلتزم الدولة بتعويضهم وفقا لنظام من الضمان الاجتماعى القائم على نظام التأمين فتمنحهم أرضا زراعية من الأراضى المستصلحة إذا كانوا يشتغلون أصلا فى الزراعة أما إذا لم تكن الزراعة حرفة أصلية لهم أو كانوا من الإناث فإنهم يحصلون على نصيبهم من التركة نقداً ، ولا ينطبق هذا التشريع على الحالات التى يكون بجميع الورثة فيها من الإناث أو من أصحاب الفروض .

هذه هى الخطوط الرئيسية للنهضة الاقتصادية بشطريها الصناعى والزراعى ، وما أعظمه يوما ذلك الذى يقف فيه المرء فوق أعلى بقعة فى أرض سينا ، فيشاهد دخان المصانع يرتفع إلى كبد السماء عن يمينه ، ويرى الأرض المخضرة تترامى أمامه إلى ما وراء الأفق عن يساره ، فيصيح بفخر : هذا هو وطنى ! ! . .

# الباب الرابع

## التوزيع

كانت المشاكل الاقتصادية فى العصور القديمة قليلة ومحدودة النواحى، ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج كان فرديا ، فالزارع يملك الأرض ويفلحها بنفسه ، وتحدد غلتها دخله الخاص ، والصانع يزاول لحسابه المهنة التى يتقنها ، والثمن الذى كان يحصل عليه من بيع مصنوعاته يصبح دخلا خالصا له . ومثل هذا يقال بالنسبة لباقى المهن ، ولهذا كانت المشاكل الاقتصادية قاصرة على ناحيتى الإنتاج والإستهلاك .

وقد جاءت الحضارة للبشرية بمشاكل أخرى نتيجة لتغيير طريقة الإنتاج ، فبعد أن كان فرديا صار جماعيا ، والأرض التى كان يملكها من يفلحها صارت ملكا لفئة تستخدم لزراعتها آخرين نظير أجر ، وأصبحت الصناعة تقوم فى صورة مؤسسات كبرى يعمل فيها عمال مقابل مايتقاضونه من أجور . ونتج عن ذلك ظهور مشكلة اقتصادية معقدة هى مشكلة ( التوزيع ) وترجع علة ظهورها إلى ماطبعت عليه النفوس البشرية من الجشع والمطامع ، إذ أن هذا الإنتاج الجماعى قد قسم الجماعة إلى فئتين هما الرأسماليون والعمال . ومن المؤسف حقا أن يسعى أفراد كل من الفئتين إلى الجور على حقوق الفئة الأخرى مما أدى إلى تأصل جذور البغضاء فى نفوس أفرادهما وقيام الشحناء بين طوائفهما بين وقت وآخر .

وقد أجهد الباحثون قرائحهم وراء معرفة الأساس القانونى للملكية التى جعلت من الناس فئتين إحداهما مالكة لمصادر الإنتاج والأخرى مأجورة . فقال فريق إنها ترجع إلى الحق الطبيعى ، وذهب آخرون إلى أن أساسها القانون الوضعى ، وأرجعها فريق ثالث إلى الاستيلاء أو وضع اليد ، وقرر سواهم أن العمل هو

أساسها الحقيقى ، ورأى البعض أن هذا الأساس يقوم على المنفعة الاجتماعية التى تعود على الجماعة من التملك الفردى . وقد انتهى كل فريق من هؤلاء إلى النتيجة التى ينشدها بما يتفق مع عقيدته ، فنجد الشيوعيين مثلا يطالبون بإلغاء الملكية لبطلان أساسها إذ هم يعتقدون أنها قامت على القوة والجبروت ، ويفرق الاشتراكيون وعلى رأسهم « كارل ماركس » بين الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وينادون بالغاء الأولى وبالإبقاء على الثانية مادام أصحابها لا يستخدمون عمالا فى الإنتاج نظير أجر ، ونرى آخرين وعلى رأسهم «سان سيمون» يدعون إلى إلغاء نظام الميراث .

إن هذه الآراء المتباينة نتيجة طبيعية لذلك الاضطراب الاقتصادى والاجتماعى الذى يمور فى دول الغرب ، فقسم الأمة الواحدة إلى عدة طبقات متناحرة . وما عنينا بالإشارة اليها إلا رغبة فى تحاشى الوقوع فيها ، ولست أفهم علة هذا الجهد المضنى فى تقصى أساس الملكية إذ ماذا يجدى معرفة منشأها وهل هو الاستيلاء أو العمل أو الحق الطبيعى أو غير ذلك من الأسس . ومن إصالة الرأى أن ننظر إلى هذا الأساس بنفس المنظار الذى استعمله « ستيوارت ميل » حيث يقول « يكفينا اعتبار الواقع أساسا للملكية » ونعنى بهذا وجوب النظر إلى الملكية الفردية كأساس سليم لاقتصادنا القومى . غير أنه من الواجب فى نفس الوقت ألا نسمح لهذا النظام السليم بأن يجعل من نفسه مطارق فولاذية تهوى على رقاب الطبقة الأجيرة فينتقل الينا بهذا مكروب الفساد الذى تعانى منه دول الغرب .

إن من المتعذر تحقيق العدالة فى الانتاج ، ولكن ما أيسر تحقيقها فى التوزيع لو تخلصت النفوس من توازع الجشع وسرت فى المجتمع روح التضامن الاجتماعى ، وحتى نحصل على هذه العدالة فى التوزيع يحسن بنا أن نبحث أنواع « الدخول » .

أن الدخول أربعة أنواع وهى :

( ١ ) أجر العامل . ( ٢ ) الفائدة .

( ٣ ) ربح رب العمل . ( ٤ ) ربح الملاك العقاريين .

وقد ظهرت نظريات مختلفة سعت كل منها إلى وضع الأسس التى تتحدد على ضوئها أجور العمال ، ويمكن إرجاع هذه النظريات الى شعبتين أساسيتين : الأولى منهما يدخل فى نطاقها النظريات الشيوعية والاشتراكية وتشمل الثانية النظريات الرأسمالية .

والمذهب الشيوعى فى التوزيع هو « من كل تبعا لقدرته ولكل تبعا لحاجته» وقد قام هذ المذهب على أساس إلغاء نظام الملكية الفردية ووضع جميع وسائل الإنتاج بيد الدولة. ويكفى لتسفيه هذا المذهب أنه — وقد قام لتحقيق مبدأ العدالة — قد هدمها فى أقوى أركانها وهى المساواة، إذ قد يتساوى اثنان فيما يبذلان من جهد ولكنهما لا يتساويان فيما يحصلان عليه من أجر بل إن الحاجة هى التى تحدد أجر كل منهما ، وهذا أساس خاطىء لا تألفه الطبيعة البشرية مما دعى « برودون » إلى قول « يمكن أن يموت شخص فى سبيل آخر ولكن لا يمكن أن يشتغل لأجله » .

وقد تنبه الشيوعيون إلى هذا الخطل فتغاضوا عن العمل بهذا المبدأ واستعاروا مبدأ الاشتراكيين الذى يقول « من كل تبعا لقدرته ولكل تبعا لعمله ». والاشتراكيون يدعون كما يدعو الشيوعيون إلى إلغاء الملكية الفردية وجعلها جماعية ويبررون ذلك بأنها كانت فى الأصل فردية وكذلك كان الإنتاج ، أما فى العصر الحديث فقد ظلت الملكية فردية وأصبح الانتاج جماعيا ، وحتى تتوفر العدالة فى الجماعة الواحدة يجب أن تصير الملكية جماعية تبعا لجماعية الإنتاج .

ويرون من مساوىء هذا التناقض السائد فى العصر الحديث أن رب العمل يعطى العامل أجراً يقل عما يستحقه والفرق بين ما يستحقه العامل وما يناله فعلا يحصل عليه رب العمل بدون مبرر ، وهذا الفرق يسمونه « الزيادة الرأسمالية » ويطالبون بتوزيعها على العمال حتى تتوفر العدالة فى التوزيع ، ولن يتحقق ذلك حسب رأيهم إلا إذا تملكت الدولة جميع وسائل الإنتاج فتوزع الغلة على العمال بنسبة ما يؤديه كل منهم من عمل .

ولست أفهم سر إصرار الشيوعيين والاشتراكيين على قيام الملكية الجماعية، إنهم يريدون القضاء على « الزيادة الرأسمالية » وتوزيع جميع الغلة على العمال، ولكن هل ستفعل الدولة ذلك فعلا ؟ ! وأنّى يتأتى لها ذلك وهى ملزمة بالانفاق على موظفيها وتسليح جيوشها وغير ذلك من أبواب المصروفات . كيف تقوم بكل هذا إذا لم تقتطع من الغلات نصيبا ييسر لها أداء مهمتها ؟ ! أليس هذا شبيها بتلك « الزيادة الرأسمالية » ؟ ! وإذا قيل بأن ما تحصل عليه الدولة تحت ظلال الملكية الجماعية سينفق بالتالى فى خير الجماعة ، أمكن قول مثل ذلك بالنسبة للنظام الرأسمالى حيث تجبى الدولة الضرائب المتعددة لتنفقها فى نفس السبيل ، ويتحمل الرأسماليون أكثر العبء مما يستوعب الشطر الأكبر من هذه « الزيادة الرأسمالية ». وقد يقولون إن حصة الدولة من الغلة عند قيام الملكية الجماعية لن تبلغ مدى هذه الزيادة الرأسمالية مما يتيح للعمال أجراً أوفى ، وهذا قول ينقصه الدليل لأن الدولة تزيد حصتها من الغلة كلما وجدت نفسها فى حاجة إلى المال ، يضاف إلى هذا أن ما يتميز به نظام الملكية الجماعية من فقدان عامل المنافسة يقلل من إنتاج العمال مما ينتج عنه قلة الغلة وبالتالى ينقص دخل العمال . وبذا فليست المشكلة راجعة إلى نظام ملكية وسائل الإنتاج بقدر ما هى ناشئة عن فساد نظم التوزيع .

وقد أجهد اقتصاديو الدول الرأسمالية قرائحهم لمعرفة العوامل التى تتأثر بها الأجور فظهرت لذلك ثلاث نظريات .

وأولى هذه النظريات هى « نظرية الأجر الطبيعى » التى نادى بها « ريكاردو » وتتلخص فى أن العامل يطلب لنفسه عادة أكبر ما يمكن من أجر ، فإذا كثر عدد العمال دفعهم عامل المنافسة إلى قبول أجر أقل فى سبيل الظفر بالعمل ، وكلما اشتدت المنافسة بينهم انخفضت الأجور إلى أن تصل إلى الحد الذى لا يقبل العمال العمل بأقل منها ، وهذا الحد يسمى بالأجر الطبيعى وهو أقل أجر يمكن للعامل أن يعيش به .

وقد أطلق « لاسل » على هـــذه النظرية « القانون القاسى » وأراد بعض

الاقتصاديين تخفيف حدتها فقالوا إن ارتفاع مستوى المعيشة يؤدى إلى ارتفاع الأجور فلا تهبط إلى مستوى الأجر الطبيعى ، وإنما تقف عند حد « الأجر الحيوى » وهو ما يكفى لسد حاجة العامل المتمدين . ولكنى لا أرى سندا لهذه الإضافة إذا تركت الأمور تسير سيرها الطبيعى لأن العامل سيضطر آخر الأمر إلى قبول الأجر الذى يشبع معدته بصرف النظر عن مطالبه الحيوية الأخرى .

وقال بالنظرية الثانية « ستيوارت ميل » وهى نظرية « الأموال المخصصة للأجور » فرب العمل يخصص قدراً معلوما من المال لأجور العمال ولا تؤثر نفقة المعيشة فى رأيه على الأجور بطريقة مباشرة وإنما قد تؤثر بطريقة غير مباشرة حيث أن العامل يلجأ إلى الإعراض عن الزواج والإنجاب بسبب قلة أجره فيقل عدد العمال اللازمين للإنتاج بمضى الزمن مما يؤدى إلى ارتفاع الأجور طبقا لنظرية العرض والطلب .

وفى رأيى أن ستيورت ميل لم يبتدع نظرية جديدة ولكنه نقل نظرية ريكاردو فى ثوب آخر ، وكل الجديد فى نظريته أنه أظهر النتائج السيئة التى تحدث بسبب تحكم قانون العرض والطلب فى تحديد أجور العمال .

وقد جاء « بول بوليبه » بالنظرية الثالثة والأخيرة التى تقول إن العمل يقدر بمنفعته فكلما زاد العامل فى إنتاجه زاد أجره ، ويعاب على هذه النظرية أن رب العمل غير ملتزم بزيادة الأجور تبعا لزيادة الإنتاج وهو يستطيع أن يستبدل عماله بآخرين إذا قل إنتاجهم ما دام يجد وفرة فى اليد العاملة وبهذا تصبح زيادة الإنتاج عبئا على كاهل العمال بدون قيام التزام يقابله بزيادة الأجور .

الواقع أن هذه النظريات الثلاثة يمكن إدماجها فى نظرية واحدة تتلخص فى أن الأجور تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب فتزيد الأجور كلما قل عدد العمال وتقل أجورهم كلما زاد عددهم عن حاجة العمل ، وهذا ما يجر فى أعقابه نتائج وخيمة كالأزمات الاقتصادية والاعتصابات والاضرابات مما يؤدى إلى اضطراب حالة الاقتصاد القومى .

يقول السير وليم بيفردج «إن التخلص من العوز لا يمكن أن يتحقق بمجرد زيادة الإنتاج وبدون توزيع سديد للإنتاج، والتحرر من العوز هو إحدى الحريات الضرورية للجنس البشرى».

إن زيادة الانتاج القومى بدون توزيع عادل لن يكون له من أثر إلا زيادة الدخل القومى فيضاعف من ثراء المتخمين ولن يخفف من شقاء المعوزين، ولهذا فمن الإنصاف ألا ندع الأمور تسير هكذا متحللة من كل قيد أو تنظيم، بل يجب أن نرعى العدالة فى التوزيع بجانب التوسع فى مصادر الإنتاج، ومادامت الدولة قد رضيت بنظام الاقتصاد المختلط فقد صارت بهذا مساهمة فى جميع المؤسسات الاقتصادية وهى بهـذه الصفة تستطيع أن تحقق رسالتها التى تهدف إلى إشاعة أسباب العدالة الاجتماعية. والأجر الذى يجب أن يحصل عليه كل عامل هو «الأجر الحيوى» الذى هذب به الاقتصاديون نظرية «ريكاردو»، وهو الأجر العادل الذى يوفر للعمال حياة كريمة. ولن يؤدى تقرير هذه الأجور إلى إضعاف الإنتاج القومى بل بالعكس ستكون عاملا أساسيا فى تقدمه لأن العامل السعيد هو أقدر العمال على الإنتاج. والمشاهد حتى اليوم أن ارتفاع الأجور فى الدول الأخرى لم تكن سببا فى عرقلة الإنتاج، واتباع هذه السياسة يؤدى إلى تخليص إنتاجنا القومى من عوامل الزعازع والاضطراب فيخطو خطوات فسيحة نحو النهوض والكمال، كما أن ذلك يحقق التضامن الاجتماعى بين جميع أفراد الشعب ويكون أقوى عامل للنهوض بالمستوى الاجتماعى للطبقات الكادحة، ونحن إذ نقرر للعمال هذا الأجر الحيوى يجب أن نقرره بصرف النظر عن العوامل التى تؤثر فى تقدير الأجور فلا نخضع لنظرية العرض والطلب.

ويعرض لنا بعد ذلك العمل الذى يلتزم العمال بأدائه نظير هذا الأجر العادل وقد ظهرت فى هذا المقام ثلاث نظريات نجملها فيما يلى:

الأولى: الأجر المستقل عن إنتاج المشروع. وهو على صورة من ثلاث:

(١) الأجر بالزمن حيث يلتزم العامل بالعمل لمدة معينة.

(ب) الأجر بالقطعة فينال أجراً عن كل قطعة ينتجها .

(ج) الأجر المتزايد وهو ما نصح به الاقتصادى الكبير « تيلور » والأجر بهذه الطريقة يتكون من جزئين أحدهما ثابت يناله العامل مهما كان عمله ، والثانى إضافى يحصل عليه تبعا لزيادة وحدات عمله التى ينتجها .

الثانية : الأجر المتوقف على درجة إنتاج المشروع . وهو كذلك يتمثل فى ثلاث صور :

( ا ) القاعدة المتحركة : فيتحدد الأجر بحسب الثمن الذى تباع به السلعة المنتجة.

(ب) طريقة الاشتراك فى الأرباح : فيكون للعامل أجر ثابت مضافا إليه حصة معينة من الأرباح .

( ج ) طريقة المساهمة : والعمال بهذه الطريقة يعتبرون شركاء لرب العمل أى مساهمين معه فى رأس المال وبهذا يتحملون معه نصيبهم من الخسارة وينالون حصتهم من الارباح .

الثالثة : الأجر المتوقف على تكاليف المعيشة : وهو كسابقه يتفرع إلى ثلاثة أنواع .

( ا ) النظر إلى العامل كمستهلك فيمنح إعانة غلاء بنسبة ارتفاع تكاليف المعيشة .

(ب) الأجر المتحرك: فترتفع الأجور أو تنخفض بحسب ارتفاع أو انخفاض تكاليف المعيشة .

( ج ) طريقة الإعانات العائلية فيمنح العامل إعانات بحسب عدد أفراد عائلته الذين يعولهم .

ويبدو لنا من استقراء هذه الأنواع الثلاثة وشعبها المتنوعة أن الباحثين لم يقفوا عند حد تحديد الجهد الذى يطلب من العمال بذله نظير ما ينالونه من أجور بل ابتدعوا وسائل كان الدافع اليها فى حقيقة الأمر حفزهم على بذل غاية جهدهم فى الانتاج . ورغم ما فى بعض هذه الأنواع من إغراء فإنه كثيراً مايشعر العمال

بغبن نتيجة رضائهم بتحديد أجورهم على أساسها كطريقة الاشتراك فى الأرباح أو طريقة المساهمة ، إذ كثيراً مالا تتوفر أرباح المشروع أو تهبط إلى حد العدم لسبب أو لآخر خارج عن إرادة العمال فيشعر هؤلاء أنهم بذلوا مجهوداً مضنيا بدون أن يعود عليهم ذلك بأى نفع مما يكون له أسوأ أثر فى الإنتاج .

وخير هذه الطرق هى طريقة الأجر المتزايد التى جاء بها « تيلور » فيكون للعمال أجر ثابت هو ذلك الأجر الحيوى السابق الاشارة إليه وأن يكون لهم إلى جانب ذلك أجر متحرك ينالونه تبعاً لزيادة وحدات عملهم ، ويترتب على اتباع هذه القاعدة توفير أسباب السعادة للعمال بما ينالونه من أجور مجزية فلا يشعر أحد من الشعب أنه يكد ويشقى فى سبيل غيره وليس له هو إلا العناء والمتربة ، وسيكون لهذه الخطوة أثر حاسم فى خلق جيل جديد يحس بأن الوطن للجميع وليس لفئة معينة منه ، وهذا الإحساس هو المهاد الحق للتضامن الاجتماعى ذلك التضامن الذى يسقى الوطنية بالماء الطهور .

وإذا كنا نرعى حال العمال بالنسبة ليومهم فيجب أن نفعل مثل ذلك أيضا بالنسبة لغدهم فلا يصح أن نتركهم فريسة للقلق والاضطراب نتيجة الخوف من حرمانهم من أجورهم بسبب التعطل أو المرض ولهذا ينبغى تخليصهم للأبد من هذا القلق وتحريرهم من ذلك الخوف بتقرير نظام الضمان الاجتماعى القائم على أساس التأمين الاجتماعى الذى يساهم فيه العمال ومؤسسات الإنتاج والدولة وفقا للنظام الانجليزى فيطمئن بهذا العمال على أجورهم سواء عملوا أو تعطلوا لسبب من الأسباب خارج عن أرادتهم .

ويجب أن تأخذ الدولة بنظام مرتبات الأطفال الذى ينال به كل عائل مرتبا عن كل طفل يعوله حتى تخف الأعباء المالية عن كاهل الوالدين ولا يشعر العائل بالإرهاق نتيجة لكثرة أطفاله . إن الطفل هو ابن الدولة قبل أن يكون ابن والديه وكثيراً ما يتعرض الأطفال للهوان بسبب ترك العبء جميعه ينوء من تحته الوالدون ، وهذا تقصير من الدولة يجب أن تتنزه عنه فى العهد الجديد ،

وسيؤدى هذا التطور إلى إزالة خوف الأزواج من الإنجاب الذى كان يسبب لهم الكثير من المتاعب ، ويومئذ سيتضاعف تعداد الأمة سريعا فتصير من الدول العظمى وقد اجتمع لها شعب كثير العدد قوى البنيان عريض الثراء .

وحتى نكون قد أدينا واجبنا كاملا ينبغى أن نهيىء لجميع العمال المساكن الصحية الملائمة حتى يشعروا بالدعة والهناء فى حياتهم الكادحة ويحسوا بالكرامة الجديرة بالمواطن الصالح ، ونعد لهم المنتديات والملاعب التى تجمعهم فى ساعات فراغهم لتقوية أبدانهم وتنظيم أوقاتهم ، وأن تؤسس لهم المكتبات حتى تتاح لهم فرصة زيادة ثقافتهم ومعلوماتهم . وسنبحث ذلك جميعه فى الباب التالى .

وإلى جانب هذا كله يجب أن يكون من حقهم الحصول على إجازات أسبوعية وسنوية بأجر كامل وأن يتاح لهم فرصة الرحلات إبان الأجازات السنوية بأجور مخفضة حتى يجددوا نشاطهم وتنشرح صدورهم فيعودوا إلى العمل وهم أقوى مايكونون جسداً وأبهج نفساً فيحظى منهم الإنتاج بأكبر نصيب من الجهد والجلد.

إن هذه المزايا والحقوق التى ننادى بتقريرها لجموع العمال لن تجور بأى حال من الأحوال على باقى الدخول الأخرى وهى :

١ — دخل المالك العقارى .

٢ — فائدة رأس المال .

٣ — دخل رب العمل .

وحتى نوضح هذه الحقيقة يحسن أن نمر سريعاً بكل منها .

إن الصورة الواضحة للنوع الأول من هذه الدخول الثلاثة تتمثل فى الإنتاج الزراعى ولهذا كنا فى غنى عن بحثه طالما أننا قصرنا بحثنا على الصناعة فيما يختص بتحديد أجور عمالها ، ولأن النهضة التى ننادى بها ستمحو عامل الأجور من الإنتاج الزراعى ، ولكن حتى يكون البحث شاملا يجمل بنا الإلمام بالأبحاث التى تناولت هذا الدخل فنجد الاقتصاديين قد استحدثوا نظريات عديدة تتناول هذا الانتاج كنظرية « دخل العوامل الطبيعية » و « دخل العمل » و « الريع

العقارى » ، واعتمد بعض الاقتصاديين على هذه النظريات ونادوا باستيلاء الدولة على الأراضى الزراعيـة وتأجيرها للأفراد وعلى رأس هؤلاء الباحثين العالم الايطالى «لوريا» ، ورأى هنرى جورج وستيورت ميل أن تقوم الدولة بفرض ضرائب تستنفد جميع الريع الطبيعى للأرض .

ولا يعنينا فى هذا المقام الوقوف على حقيقة الملكية العقارية كما قدمنا من قبل والذى يهمنا هنا هو تلك الحلول التى انتهى إليها هؤلاء الباحثون ، وإنه لمن الواضح أنها حلول اصطناعية تجافى طبائع الإنتاج الزراعى ، وفى رأيى أن توسيع الانتاج الزراعى بزيادة الأراضى الصالحة للزراعة واتخاذ طريقة المزارعة أساساً لاستغلال الملكيات الزراعية الكبرى والاهتمام بمصادر الإنتاج الأخرى ، سيؤدى كل هذا آخر الأمر إلى عزوف كبار الملاك عن استغلال ثرواتهم فى الإنتاج الزراعى مما ينتج عنه أن تصبح الأرض ملكا لمن يفلحها وسنصل إلى هذا الفرض بدون الالتجاء إلى وسيلة من تلك الوسائل العتيقة التى نادى بها هؤلاء الباحثون الغربيون.

وما دمنا قد اخترنا طريقة المزارعة أساسا للإنتاج الزراعى فلن يتأثر دخل المالك العقارى بما قررناه من مراعاة العدالة فى التوزيع عند تقرير ما يستحقه العمال من أجور .

وإذا انتقلنا إلى دخل رأس المال وهو ما يسمى « بالفائدة » وجدنا أنه يختلف فى الإنتاج عنه فى التوزيع . فهو فى الأول « كل ثروة تستخدم فى إنتاج ثروة أخرى » ولكنه فى التوزيع « كل ثروة تعطى لصاحبها دخلا » .

والمقصود بالفائدة فى هذا المقام هى الفائدة التى يحصل عليها الرأسمالى بإقراضه ماله إلى آخرين كفائدة السندات فى شركات المساهمة .

وقد اختلف الناس منذ العصور القـــديمة فى مشروعية هذه الفائدة ورأى أغلبهم بطلانها وعلى رأس هؤلاء «ارسطاليس» حيث يقول فى كتاب «السياسة» : « إن الفائدة غير مشروعة لمخالفتها لطبيعة الأشياء » وجاراه فى هذا الرأى فلاسفة القرون الوسطى مع اختلاف الحجة فنجد « سان توماس » يعتبر القروض عارية

ويقسمها قسمين : عارية استعمال وعارية استهلاك ، ويعتبر القروض المالية عارية استهلاك معنوية لا يصح أن تتم نظير مقابل أو فائدة ، غير أنه أضعف نظريته بإباحة الفائدة إذا أثبت الدائن حصول ضرر له نتيجة الاقتراض إذ صار هذا الضرر أمراً مسلماً به بدون حاجة إلى إثبات بعد أن تقدمت التجارة .

وفى العصر الحديث رفع الاشتراكيون راية الحرب ضد الفائدة وطالبوا بالإجهاز عليها ونادى « برودون » بنظرية « القرض المجانى » .

ولم تترك السماء الأمر معمى على الناس بل جاءتهم بالحكم السليم حيث جاء فى التنزيل الحكيم « أحل الله البيع وحرم الربا » وهذا فيصل بين النور والظلام لقوم يعقلون . إن المال خلق لخدمة الإنسان ولم يخلق الانسان ليكون رقيقا له ، وما يصح أن يكد الإنسان ويشق لتذهب ثمرة كده آخر الأمر لمن يغلق عليها أبواب الخزائن . لقد قال الأغريق « إن النقود لا تلد نقودا » ولهذا يجب أن نقضى على هذا الإنجاب الغير شرعى لتبقى ثمره الإنتاج خالصة لمن يسقيها من حبات عرقه .

سيفزع عبيد المال والمرابون من هذه الدعوة ، وقد يتزيون بمسوح الإشفاق على الإنتاج القومى من جرائها ، ولكن لن تخفى حقيقتهم على الناس إذ ما أيسر نجاح هذا الإنتاج بدون حاجة إلى اعتماد على القروض ذات الفائدة ، ولإثبات ذلك ننظر إلى نتائجها بالنسبة لمصادر الإنتاج الثلاثة وهى الزراعة والصناعة والتجارة .

للقضاء على فائدة رأس المال فى الزراعة بدون أن يكون لذلك أثر سىء فى الانتاج يمكن الاعتماد على نظام التعاون بشرط أن يجمع بين نوعى التعاون فيكون للانتاج والاستهلاك ، يجد الزراع عن طريقهما كل ما يلزمهم من آلات وأسمدة وبذور ومواد الاستهلاك ، ويتولى عنهم بيع منتجاتهم مما ينظم حركة العرض والطلب حتى لا يضار الزراع من بيع محصولاتهم بثمن بخس نتيجة حاجتهم إلى المال ، ويكون للزراع حق الحصول على قروض من جمعيات التعاون بدون فائدة ، والمال الذى تستخدمه جمعيات التعاون لأداء كل هذه الخدمات يتكون

من أسهم المشتركين مضافا إليه قيمة عمولة هذه الجمعيات عن كل تلك الخدمات ، ولا يصح تشبيه هذه العمولة بفائدة رأس المال ، لأن فائدة رأس المال يحصل عليها الرأسمالي خالصة لنفسه ، أما هذه العمولة فسيعود نفعها على المشتركين أنفسهم.

وبالنسبة للانتاج الصناعى سنجد أن أكثره فى عصر النهضة قد صار إنتاجا جماعيا وفقا لنظام الاقتصاد المختلط حيث تساهم الدولة فيه بما يزيد عن نصف رأسماله ولهذا يهمها كثيراً نجاح هذا الإنتاج لمساهمتها فى أمواله المستغلة ولكونه دعامة الانتاج القومى .

ويمكن للدولة مساعدة أى مؤسسة من هذه المؤسسات وقت الضيق بوسيلة من اثنتين وهما :

١ — زيادة رأس المال المستغل فى المشروع .

٢ — إقراض المنشأة ما تحتاجه من مال بغير فائدة .

وقد يعترض المعترضون على الوسيلة الثانية على أساس أن الدولة وهى أمينة على الأموال العامة عليها أن تنفقها فى خير المجموع وليس لها أن تخص بجزء منها فئة معينة كما هو الحال فى إقراض منشأة من المنشئات الاقتصادية ، غير أنه لا يصح أن يغيب عن الأذهان أن الاقتصاد القومى يكون وحدة واحدة فإذا تأثرت إحدى لبناته تعرض البناء جميعه للتصدع والانهيار ، والدولة المبصرة تلتزم برعاية هذا البناء جميعه ، ولهذا لن تكون مخطئة إذا أسرعت بالعون إلى المنشأة التى تكون فى حاجة إليه ، ويمكن اتباع ذلك بالنسبة للمنشآت التجارية .

أما الانتاج الفردى سواء كان صناعيا أم تجاريا فلا يمكن مساعدته بداهة إلا عن طريق القرض ، وعلى الدولة أن تقدم عليه بعد التحقق من سلامة مركز المنتج والتأكد من عدم تقصيره والتيقن من إمكان استرداد المال المقترض .

وسيترتب على تقرير تحريم فائدة رأس المال إنعدام الحاجة إلى وجود البنوك عدا بنك واحد هو بنك الدولة الذى يتولى إصدار العملة والهيمنة على القروض وتولى عملية الصرف وتغيير العملة ويومئذ يتعين وضع قواعد جديدة

يقوم عليها كيان البنك الوطنى ولا تكفى محاولة تمصير البنك الأهلى ، وليتمكن هذا البنك من أداء رسالته فى مد المؤسسات الصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية بالقروض اللازمة يكفى أن يكون غطاء هذه القروض أذونات على الخزينة ، ولن تتأثر العملة بهذا الإجراء لأن العامل الأساسى للثقة المالية ليس الغطاء الذهبى أو الأوراق المالية والتجارية بقدر مايرجع ذلك إلى مقدار الثروة القومية ومركز الدولة المالى .

وإذا انتهينا إلى سن هذه القاعدة لن نعدم أحداً يحاول شن الحملة عليها ومحاربتها ، وحتى يستر قصده سيقصر حملته على الحالة التى تضطر فيها الدولة إلى الاقتراض وعجزها حينئذ عن الحصول على ما تبغى من قروض ما دامت قد أخذت بمبدأ بطلان الفائدة ، ولكنى أسارع بدحض هذا الدفع لأن الدين يسر لاعسر ومادمنا نعيش فى هذا العصر المادى فلا مناص لنا من الأخذ بما يتعذر علينا تحاشيه ، ولهذا فإنى أجيز مبدأ الفائدة بالنسبة للقروض التى تحصل عليها الدولة سواء كانت داخلية أم خارجية .

وبالقضاء على فائدة رأس المال بالنسبة للأفراد لن يكون أمامنا إلا دخلان وهما دخل رب العمل وأجرة العامل سواء فى الإنتاج الصناعى أو التجارى مما يتيح للعامل حصوله على أجره بالحق بالصورة التى أوضحناها من قبل وفى نفس الوقت يبقى لرب العمل نصيبه العادل من غلة المشروع مما يدفع بالإنتاج القومى خطوات فسيحة نحو التقدم والازدهار ، ويومئذ سنتخلص من لوثة حرب الطبقات التى اندلع لهيبها فى دول الغرب ، ونصبح أمة متماسكة يشعر كل فرد فيها بمعنى المساواة الحقة التى عبر عنها الاشتراكيون أصدق تعبير بقولهم « إن المساواة ليست هى المساواة فى الحقوق فحسب بل هى أيضاً المساواة الواقعية » .

وليكون إنتاجنا القومى متماسكا كل التماسك يجب ألا يجور مصدر من مصادر إنتاجنا القومى على مصدر آخر ، ومما يسمح بهذا الجور عدم تقارب الدخول للمنتجين فى أحدها بالنسبة للآخر . إن صغار الملاك فى الزراعة يماثلهم عمال الصناعة ، فإذا وجدت فروق فسيحة بين دخول الطائفتين جذبت الزراعة أو الصناعة اليد

العاملة من المصدر الآخر تبعا لزيادة الدخل فى أيهما ، ولا نحب العودة إلى نظام الطبقات الذى كان سائداً لدينا فى عهد الفراعنة أو نظام الطوائف الذى كان متبعا فى فرنسا قبل الثورة الفرنسية لحماية الإنتاج القومى لما كان فى هذين النظامين من مفاسد وعدوان على الحريات ، وخير حل لمثل ذلك هو السعى إلى إيجاد التقارب بين الدخول فى جميع مصادر الإنتاج ، ومن العوامل التى تساعد على إيجاد هذا التقارب تقرير مبدأ حصول الدولة على ثمن للأراضى التى تبيعها للمشتغلين بالزراعة.

ولا أحب أن أنتهى من هذا الباب قبل أن أختمه بكلمة عن الاستهلاك وهو الحلقة الأخيرة من تلك الدورة المعقدة التى نسميها بالاقتصاد . فالشخص تدفعه المصلحة الخاصة إلى الإنتاج ليحصل على نصيب عادل عند التوزيع ليشبع حاجته وهو مايسمى بالاستهلاك ، وقد أفضنا فى الكلام عن الإنتاج ، فى الباب السابق وتناولنا التوزيع فى هذا الباب ولم يبق إلا إيضاح المقصود بالاستهلاك .

ليس الغرض من مراعاة العدالة فى التوزيع تمكين الفرد من إشباع نهمه وإنما نهدف إلى إزالة الشعور بالحرمان . إن السبب الأكبر لما تعانيه البشرية الآن من شقاء هو إغراق الناس فى حب الماديات والمغالاة فى إشباع الشهوات وليس هذا من المدنية فى شىء . إن المدنية نار ونور : نار بما يشبع الحواس من متع أحلها الله بدون بطر أو إغراق ، ونور بما يعمر القلوب من مثل عليا وفضائل وقيم أخلاقية ، والمغالاة فى الماديات يعمى البصائر عن نور التسامى والروحانيات .

وليس معنى هذا أننى أدعو الناس إلى التقشف والزهد فليس هذا من دعوتى — وإن كان التقشف يجلو البصائر ويرقق القلوب ويهذب الغرائز — ولكنى أدعو قومى إلى نهج وسط ، فلا نحرم أنفسنا من مباهج الدنيا التى أحلها الله ولا نغرق أنفسنا فى لجج البطر والإسفاف ، مستعينين بما جاء فى كتابه الكريم : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسوراً » .

ولا يليق بنا أن ننسى أن كل دانق ندخره إنما يزيد ثراءنا القومى ويحفظ علينا كياننا الاقتصادى ، ويحمينا من غائلة الدهر يوم لا نجد لأنفسنا من واق إلا ما قدمت أيدينا .

وأكبر عبرة لنا فى هذا المقام هو ما نعلمه من أسباب فناء الدول البائدة فما قضى عليها إلا البطر والإقبال على الملذات والشهوات .

# الباب الخامس

## النهضة العمرانية

أينما ولى الباحث الاجتماعى وجهه فى هذا الوادى لا يجد إلا سواداً وظلاما ، إذا وقف ثارت من حوله أعاصير الجهل والانهيار الخلق ، وإذا سار تعثرت قدماه فى أجساد بالية حطمتها الأدواء وأنهكها الجوع والمسغبة ، ولولا الإيمان بجدارة هذا الشعب بالحياة الكريمة والمجد الأثيل لتحطم الأمل وذوت ذبالة الرجاء .

ومن النواحى المؤلمة التى تنقبض لها تلك النفس تلك الكهوف التى لا تزال أغلبية الشعب تتخذ منها مأوى لها ، ولم تجد ضيراً فى أن يقاسمها الحيوان جنباتها . وفى يقينى لو ترك لهذه الحيوانات حق الاختيار لأنفت من الإقامة فيها ، ولو عرفنا يوما لهذا الشعب كرامة ما تركناه يتمرغ هكذا بين الأوحال ، ولكان خيراً له الحياة بين الأدغال .

ولقد غاب عنا أو تغاضينا عن الآثار السيئة التى تنجم عن هذا الهوان وأظهر هذه الآثار ما تعلق بحياة هذا الشعب وبقائه ، إذ قد سقط صريع الأمراض والعلل كما سيبدو ذلك جليا فى الباب القادم . وقد ساعدت هذه الجحور على استشراء الأدواء مما جعل الحال تصل إلى قمة الخطورة وتتطلب إعلان حرب عوان لإنقاذ الشعب من بين براثن الأوصاب ، غير أن نتيجة هذه الحرب غير محققة طالما بقيت هذه الكهوف قائمة لأنها ستهدم بجراثيمها كل ما يسعى العلاج إلى بنائه ، ولهذا صار من المتعين الإقدام على النهضة العمرانية قبل الشروع فى أى نهضة صحية .

ولم تتأثر صحة الشعب وحدها بسبب هذه الحياة التى يحياها ، بل اصطلت بنارها نفسه وروحه ، لأن الإنسان الذى يرضى بالحياة فى هذه الجحور ولا ينفر

منها لا يمكن تعليل رضائه بالقناعة إذ القناعة لا تعنى الهوان ، ولا تفسير لهذا الرضاء إلا الشعور بالذلة ، وويل لشعب تهيمن الذلة على نفسه ، إذ هى شرصور العبودية ، ولهذا باتت النهضة العمرانية أمرا لا مفر منه ، وإذا كانت تعد مهادا للنهضة الصحية فهى من أقوى الأسباب التى تعيد للشعب ثقته بنفسه .

ومن الممكن تحقيق هذه النهضة فى ثلاث مراحل : تساير الأولى النهضة الصناعية وترافق الثانية النهضة الزراعية وتبد أحينذاك المرحلة الثالثة .

لقد طالبنا فى باب النهضة الاقتصادية الأخذ بجميع أسباب الصناعة وبالأخص الثقيلة منها ، وقد سارت الأمم الناهضة على إقامة مصانعها وسط مناطق الإنتاج والتعدين ، يدفعها إلى ذلك الرغبة فى تيسير النقل وتقليل نفقات الإنتاج ، وهذا ما يحفزنا إلى أن نحذو حذوها ، ولأن مناجمنا تقع فى الصحراء الشرقية وبالقرب من أسوان فقد صار من المتعين إقامة مصانعنا فى هذه المناطق وينبغى تبعا لذلك بداهة إقامة مساكن للعمال إلى جوارها .

ولقد سبق لنا إقامة الدليل على إمكان تشغيل ثلاثة ملايين ونصف من الأيدى العاملة فى الصناعة وهذا ما يدعونا إلى إقامة مثل هذا العدد من المساكن بمناطق الصناعة لتأوى عمالها وأفراد أسرهم . وإذا تحقق هذا الرجاء فلن يبقى بالقرى الحالية إلا حوالى المليونين من الأنفس يلزمهم نصف مليون مسكن أى أن مجموع ما ينبغى إقامته من المساكن يبلغ حوالى الأربعة ملايين .

ويجب تخطيط القرى سواء كانت خاصة بعمال الصناعة أو الفلاحين وفق أحدث طراز على أن يراعى فيها البساطة والذوق السليم ، وتقام جميع مبانيها على نمط المساكن الخاصة لتنفرد بكل منها أسرة واحدة ، ولتجميلها تحاط بحدائق منزلية صغيرة . وينبغى مراعاة اتساع الطرق فى كل القرى والإكثار من الميادين والحدائق العامة وإقامة الأندية الرياضية والاجتماعية ودور اللهو البرىء والمكتبات العامة ومكاتب البريد والبرق ومراكز الإطفاء وأن تنفرد كل منها بمستشفاها ومدارسها . وبالنسبة لقرى الفلاحين تبنى حظائر الماشية خارج القرى وبمنأى منها حفظا للصحة العامة .

ولا أجدنى فى حاجة إلى التذكير بوجوب مد جميع المساكن بالماء الصالح والكهرباء ، وسيؤدى ذلك إلى توفير كميات هائلة من حطب القطن والذرة وخلافهما مما يمكن معه الاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة لتحويلها إلى عجائن نافعة فى صناعات كثيرة .

ومن الواجب العناية باختيار المواقع التى تقام عليها جميع القرى ، ولأن قرى الصناعة ستقام فى منطقة الصحراء الشرقية فمن الخير بناؤها فوق المرتفعات ليطيب مناخها ويحسن اتباع هذه القاعدة بالنسبة لقرى الزراعة القريبة من هذه المرتفعات ، والسعى إلى غرس غابات صغيرة حول كل منها والعمل على زيادة اتساعها عاما بعد عام حتى يجىء الوقت الذى تتصل فيه حلقاتها ويصبح لدينا غابة شرقية فسيحة تشرف على الغابتين الغربيتين السابق الإشارة إليهما فى الباب الثالث مما يؤدى إلى تنقية الجو من الغبار وتعديل مناخ الوادى .

وإذا كنا قد فضلنا إقامة قرى الصناعة فوق المرتفعات فإن من الواجب إقامة المصانع تحت سفوحها لحمايتها من عدوان الأعداء كما فعلت بعض الدول الكبرى ، وليسهل الانتقال بين المصانع والقرى تنشأ بينها طرق فسيحة منحدرة انحداراً خفيفاً .

ولتقليل نفقات الإنشاء والتعمير يحسن الاعتماد على العجائن الصناعية وموادها متوفرة لدينا بكثرة مما يغنينا عن استيراد الأخشاب اللازمة للبناء ، وبالنسبة للطوب يجب الاعتماد على أحجار المرتفعات الشرقية كلما كان ذلك أقل نفقة ، وحتى لا نشوه جمال هذه المرتفعات نفضل الأخذ بنظام التدرج ومعنى هذا أن نأتى إلى حافة الجبال فنفتت أحجارها من أعلى إلى أسفل إلا قليلا فتنشأ عندنا مصطبة قليلة الارتفاع متسعة العرض وبنفس الطريقة تنشأ مصطبة أخرى تعلو سابقتها وهكذا حتى نصل إلى أعلى ، ومن الميسور غرس الكروم على هذه المصاطب مما يكسوها بهجة ورواء ويجعل لدينا أعظم « كورنيش » جبلى فى العالم .

ولا يليق بنا أن نعنى بتجميل حافة الجبال وندع ما هو أجدر بالعناية . والاهتمام . إن النيل أعظم أنهار الدنيا وأكثرها روعة وجمالا ، وقد أهملنا شطآنه حتى اليوم

فى حين أنها أحق بأن تكون أزهى فراديس الدنيا ومغانيها . ومن العجيب أن يكون ذلك ميسورا بدون مشقة أو جهد ومع ذلك لا نقدم عليه . وعلاج هذا يبدأ بوضع سياسة تهدف إلى استنبات جنباته وفرض هذا العبء على الفلاحين الذين تجاور أراضيهم جسوره على أن يكون لهم لقاء ذلك ثمار ما يغرسون .

وما دمنا نتكلم عن النيل أرى ما يدعونى إلى المطالبة بتخليص صفحته من تلك المراكب الشراعية المستخدمة فى نقل المتاجر ، إذ لا يليق بنا ونحن فى عصر السرعة إضاعة وقتنا سدى باستخدام هذه المراكب ويجب قصر النقل النهرى على المواعين البخارية ولا يسير شراع بعد ذلك على صفحة النيل الخالد إلا بقصد الرياضة والنزهة .

وإذا كنت حتى الآن خصصت القرى بالعناية والبحث فما ذلك إلا لما توجبه الضرورة العاجلة ، ولا يعنى هذا مطلقا إغفال أمر المدن ، إذ ليس حالها بخير من حال القرى لو أخرجنا من مجال البحث تلك المناطق المترفة التى تنتصب فيها المبانى الشامخة وتشقها الطرق المتسعة المنسقة . وهذا التباين الواضح فى المدن جاء نتيجة الفروق الفسيحة بين الغنى العريض والفقر المدقع .

ولا يمكن النزوع إلى الخيال فأطالب بتقويض معالم هذه المدن إلا ما حسن رواءه من مبانيها ، ولكنى أدعو إلى إعادة تخطيطها جميعا وفق التنظيم العصرى ويوقف البناء فى جميع المناطق التى لا يتفق حالها مع هذا التنظيم وسيؤدى هذا فى يوم من الأيام إلى اعادة تجديدها تمشيا مع سنة التطور .

ويجب اتباع قواعد معينة فى هذا التخطيط منها تخصيص أماكن معينة خارج المدن لتكون مقرا لجميع أنواع الصناعات كما يجب ابعاد المقابر عن المساكن وغرس غابات صغيرة بين مدن الأحياء والأموات حتى لا يجور بعضها على الأخرى كما هو حادث الآن . ويجب العناية بالمبانى الأثرية حتى لا نفقد ما يربطنا بماضينا ، ومن حق هذه الآثار علينا أن نوليها ما تستحقه من التقدير فلا يلتصق بها أى بناء لتبدو روعتها واضحة وليتيسر رؤيتها من كل جانب . ومن أهم النواحى

الواجب مراعاتها توسيع الطرق والإكثار من الميادين والحدائق العامة وأن تختص كل منطقة من مناطق المدن الكبرى بما يلزمها من المنشئات العامة كالمدارس والمستشفيات وخلافها .

وللتدليل على إمكان السير بهذه الخطوات فى يسر ولين ، أضرب لذلك مثلا ، إن جبل المقطم يقف منتصبا شرق القاهرة ولم نجن منه حتى اليوم الا أتربة متراكمة يبعثها إلى جو المدينة الكبرى الراقدة إلى جواره ، وكان من الممكن أن يصير أجمل بقعة عامرة لولا ما ألفناه من العقبات التى تعترض كل مشروع إصلاحى . لو جئنا اليوم وأدخلناه ضمن التخطيط الواجب عمله لمدينة القاهرة وقسمنا أرضه للبناء وثمناها على أساس اكتمال عمران المنطقة كلها ، ونزعنا بقدر ذلك ملكيات منطقة من المناطق الواجب إزالتها وقدرنا أثمان مبانيها حسب سعرها الحالى ، وبدل أن تدفعها الدولة نقدا تقدم مقابلها أرضاً من جبل المقطم على أن تيسر للملاك سبل البناء لأضحت لدينا منطقة جديدة عصرية بدل منطقة قبيحة المنظر ضارة بالصحة العامة ، ولتم ذلك بدون أن تتكلف الدولة شيئاً ، ولأمكن عندئذ اتباع نفس الخطة بالنسبة لأرض المنطقة المهدومة ، وشيئا فشيئا تصبح القاهرة مدينة عصرية جديرة باسمها التالد وتاريخها المجيد .

ولا تعد النهضة العمرانية قد بلغت مداها قبل الاهتمام بوسائل المواصلات فتنشأ شبكة كبرى من الطرق الزراعية الفسيحة المرصوفة والسكك الحديدية مما لن يقف أثره عند حد تجميل البلاد بل يعد دعامة قوية من دعائم التقدم الاقتصادى .

ومن العجيب أن هذه النهضة لا تكلف الدولة شيئا ، فهى عندما تقوم ببناء مساكن العمال فى مناطق الصناعة الحديثة لن تقدم على ذلك باعتبارها الهيئة الحاكمة الواجب عليها مراعاة رفاهية شعبها ، ولكنها ستشرف على ذلك باعتبارها مساهمة فى الشركات الصناعية كما سبق القول . واذا عنيت ببناء قرى الفلاحين فلن تتحمل نفقات بنائها إذ صار على الفلاحين أنفسهم عبء هذه النفقات ماداموا قد أصبحوا من الملاك القادرين على تحملها ، ولن يخرج عمل الدولة فى النهوض بالمدن عن حد التنظيم والتوجيه .

وبداهة لا تستطيع الشركات الصناعية الناشئة أن تتحمل نفقات بناء مساكن عمالها فى أولى مراحل نشاطها ، ولهذا أرى تأسيس شركة مختلطة برأس مال ضخم لتقوم بهذا البناء نظير أقساط سنوية تدفعها الشركات الصناعية ويمكن لهذه الشركة أن تتولى بناء قرى الفلاحين وتساهم فى تجديد المدن نظير أقساط يدفعها الملاك على أن تضمن الدولة الوفاء بها .

ومهما بلغت النفقات فإنها ستكون زهيدة بجانب آثار هذه النهضة ونتائجها . إنها ليست مبان تبنى ولكنها صرح الكرامة والعزة القومية يشاد ويعلو .

# الباب السادس

## النهضة الصحية

الفرد هو الخلية الحية فى جسد الأمة، ومن مجموع الخلايا تستمد الدولة قوتها وتبنى مجدها ، فاذا وهنت يوما هذه اللبنات تصدع البناء وتداعى الصرح .

ولقد تآزرت جميع صروف الدهر على تحطيم كيان هذه الأمة ، وكان شر أسلحتها هذه العلل والأوصاب التى سلطتها على الأجساد حتى كادت تأتى عليها وتفنيها . ومن البلية أن يحدث هذا فلا تهتز له الآفاق أو ترتعد الفرائص ولكنه يقترب من نهاية الشوط ولما يصح الغافلون .

ولو كان الأمر خافياً لكان للحكام وأولى الأمر بعض العذر عن هذا القصور ولكن كم تصايح المنذرون وكم أعلنوا عن عمق الهاوية التى تندفع الأمة اليها . ففى عام ١٩٣٤ أنذرنا طبيب مصر الكبير الدكتور عبد الواحد الوكيل بقوله « إن الأمر يدعونا إلى الاهتمام بهذه الأكثرية العظمى التى يتألف منها أغلب سكان القطر المصرى وهى مع ذلك فريسة الفقر والجهل والأمراض المختلفة . ولكى نقدر هذه الحالة قدرها يجدر بى أن أذكر خلاصة النتائج التى وصل اليها الباحثون فى هذه الحال ، فقد أثبت الدكتور محمد خليل عبد الخالق أن البلهارسيا بجميع أنواعها منتشرة بين ٧٥٪ من الفلاحين وأن نوع البول الدموى منها يصيب ٦٥٪ منهم بينما النوع المعدى منتشر بخاصة فى شمال الدلتا . وقد أصبح الفلاحون اليوم يصابون بالبلهارسيا أكثر مما كان يصاب بها أجدادهم المصريون القدماء ، وقد نشأ ذلك من تغيير نظام الرى الآن من رى الحياض إلى الرى الدائم ومن ازدياد القنوات والمصارف التى نشأت عن هذا التغيير والتى تحتوى كثيراً من القواقع . أما الانكلستوما فتسكن بأمعاء ٥٠٪ من المصريين . والديدان المعدية

عموما كثيرة الانتشار . وقد وصلت نسبة الإصابة بها فى بعض البلاد ٩٥,٦ ./. بل إن المدن المصرية لا تفضل القرى فى هذا الجانب ، فقد وجد أن ٨٢ ./. فى بور سعيد و ٣٠ ./. فى الأسكندرية مصابون بثعبان البطن .

وتفشى داء الفيل فى كثير من المناطق، ووصلت نسبة الإصابة به فى بعض البلاد إلى ٣٥ ٪ . وقد دل اختبار كثير من الأطباء على أن مرض السل فى ازدياد بين الفلاحين لأن الإصابات التى يراها الأطباء الآن أكثر مما يستطاع تعليله كله بتحسن طرق التشخيص أو بأقبال المرضى على العلاج واستشارة الأطباء . أما مرض الرمد فكلنا نعرف مقدار انتشاره بين المصريين وقد فحص قسم الرمد سنة ١٩٣٢ عدد ١١١٧١٧ تلميذا فى ٢٢ مدرسة إبتدائية مختلفة فوجد أن ٩٢ ./. منهم مصابون بذلك المرض . أما الملاريا فان خطرها عظيم فى هذه البلاد ، وعلى الرغم من الاحتياطات التى اتخذت فإن إصابتها فى ازدياد . وهذه الأمراض التى ذكرناها من النوع المتوطن الذى يرافق الفلاح فى حياته ، يضاف إلى هذا ماتحدثه الأمراض الوبائية بين آن وآخر من الخراب فى القرى ويكفى أن نذكر من أسمائها التيفوس والحمى الراجعة والطاعون والجدرى والحمى الشوكية والنخية والحصبة التى تعد أخطر ما يصادفه الفلاح أحيانا . هذه هى أمراض المصريين إذا جمعناها بعضها إلى بعض مرضا مرضا وجدنا جملتها زهاء ٥٠ مليونا أى أنها تكفى لإصابة شعب من ٥٠ مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد ، فإذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد .

رحم الله الدكتور الوكيل!! لقد خاطب قوما سادرين فى الضلال ، وذهبت صيحته صرخة فى واد ، وكان الظن كل الظن أن يكون لها دوى كدوى الرعد تستثير العزائم وتشحذ الهمم ، فمن لهذا الشعب أن يبكيه وهو يراه صريع أدواء تكفى للفتك بخمسين مليونا من الأنفس !! ومما يزيد الأمر خطورة أن هذا النذير قد جاء وقت أن كان تعداد الشعب ١٥ مليونا ولم يكن البلاء قد بلغ غاية مداه كما هو الحال الآن .

ولم تعدم هذه الصيحة من يردد صداها فتناولها الأستاذ بهى الدين بركات بقوله « إذا اتبعنا ما يفعله الأخصائيون الأمريكان وأن نترجم هذه الأرقام بالجنيهات التى تخسرها الأمة فى المجهود القومى بسبب هذه الأمراض وإذا قدرنا متوسط قيمة المجهود الذى يبذله الشخص السليم فى السنة سواء فى الإنتاج أو غيره بما قيمته ١٢ جنيها فقط وفرضنا أن المصاب بثلاثة أمراض يهبط مجهوده إلى النصف — وهو تقدير كثير التواضع — رأينا أن ما تخسره البلاد سنويا بسبب هذه الأمراض زهاء مائة مليون جنيه بخلاف الآلام البدنية التى لا يمكن تقديرها ، وهى خسارة جديرة أن تفتح العيون دهشة وتملأ القلوب اهتماما » .

هذه الخسارة التى قدرها الأستاذ بركات بمبلغ مائة مليون جنيه فى العام قد تضاعف الآن رقمها بغير شك نظرا لاستفحال وطأة الأمراض وزيادة عدد المرضى ، وهى خسارة جسيمة ولكنى أربأ بهذا الشعب أن نسوم نفوس بنيه بلغة المال ، ولن تهولنا يوما خسارة مادية يمكن تلافيها ، ولكننا نفزع لمصير شعب قد سقط لاهثا أمام طوفان جارف من العلل والأوصاب بغير أن يجد له نصيرا أو معينا ،

وتتالت بعد ذلك النذر فنجد الدكتور عبد العزيز سامى — رئيس قسم الصدر بمستشفى القصر العينى يقول « التدرن مرض منتشر انتشارا كبيرا بمصر تدل على ذلك التجارب الشخصية لكل طبيب والعدد الكبير من المرضى الذين يلجأون للمستوصفات وقائمة الانتظار الطويلة للمصحات . وليس لدينا أرقام دقيقة عن عدد مرضى الدرن بمصر ولكن أغلب التقديرات تتفق بصفة عامة على أن الرقم يقدر بمئات الألوف ، والظروف المحيطة بأغلبية المرضى من حيث نوع المسكن ورداءة التغذية وقلة الدخل تؤدى إلى انتشار المرض بين مخالطى المرضى وكثيرا ما نرى عائلات بأكملها يفنيها المرض » .

ومن بعده يعلن الطبيب النابغة الدكتور « أحمد حافظ موسى » أخصائى الأمراض الباطنية بكلية طب القصر العينى « إن مرض البلاجرا منتشر انتشارا ذريعا بين فلاحى الوجه البحرى وقد بدأ يغزو مديريات الوجه القبلى بعد إدخال نظام الرى الصيفى فيها ، ومما يفزع من هذا المرض أنه يحدث ضعفا فى الأعصاب قد

يؤدى أحيانا إلى الشلل أو الجنون فضلا عن التهاب الفم وتقرحه والتهاب الجهاز الهضمى والإسهال المزمن » .

وتناول المغفور له الدكتور مشرفة ناحية أخرى بقوله « إن مرض التيفوس من أفتك الأوبئة وأشدها وبالا ، وكان عدد ضحاياه عقب الحرب العالمية الأولى خمسة ملايين من الأنفس دون أن يستطيع الطب العلاجى أن يفعل من أجلهم شيئاً ، ثم نشط البحث العلمى فكان أن اهتدى العلماء إلى تحضير المصل الواقى من المرض . وفى الحرب الأخيرة كان عدد حالات المرضى بالتيفوس بالجيش الأمريكى حالتين اثنتين ولم تحدث وفيات بهذا المرض فى الجيش الأمريكى أو البحرية الأمريكية أو سلاح الطيران ، هذا بينما كان عدد حالات المرض بالتيفوس ٥٠٠ حالة بين المصريين فى الأسبوع الواحد » .

إن الدموع تبدو منسابة من عينى علامتنا الراحل وهو يعقد هذه المقارنة التى أراد بها أن يبين الفرق الفسيح بين تقدير سوانا للنفس البشرية وبين تقديرنا لها . وقد رغبت فى التنقيب بين الإحصائيات سعياً وراء الحصول على مايخفف من أثر هذه المقارنة ، ولكنى صدمت إذ وجدت الإحصائيات تؤكدها بل تزيد من بشاعتها . وها هى إحصائية عن مرضى هذا الوباء وعدد صرعاه فى بعض سنى الحرب .

| السنة | عدد الإصابات | عدد الوفيات |
|---|---|---|
| ١٩٤٢ | ٢٢٠٥٤ | ٤٤١١ |
| ١٩٤٣ | ٤٠١٨٨ | ٨٢٥٢ |
| ١٩٤٤ | ١٨٤٧٧ | ٤٠٤٣ |
| ١٩٤٥ | ١٨٢٨٣ | ٣٦٢٧ |

والأطفال فى كل أمة يعدون الزهور الناضرة الذين تسقيهم من رحيق حدبها ورعايتها وتخصهم بموفور عنايتها لأنهم الرباط المقدس الذى يربط بين حاضرها ومستقبلها ، أما نحن فقد جعلناهم طعاماً شهياً لمنجل الفناء . يقول الدكتور مصطفى الديوانى أخصائى أمراض الأطفال بالقصر العينى « تبلغ نسبة الوفيات فى البلاد

المتمدينة حوالى ٤٠ فى الألف بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة فى حين أن النسبة فى مصر لا تقل عن ثلاثة أو أربعة أضعاف النسبة الأولى ، وأهم أسباب الوفاة فى هذه المرحلة من العمر هى أمراض الجهاز الهضمى والالتهابات الصدرية والأمراض المعدية كالحصبة والسعال الديكى والانفلونزا والسل الرئوى. ولعل من أشدها خطراً على الطفل النزلات المعدية الحادة التى تعصف بالأطفال عصفاً خلال أشهر الصيف والتى يقف حيالها الطبيب أحياناً مكتوف اليدين ».

وحتى ندرك فداحة هذا الخطب نسوق الإحصائية الآتية لبيان عدد وفياتنا من الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم السنة الواحدة :

| السنة | عدد الوفيات | النسبة فى الألف |
|---|---|---|
| ١٩٤٢ | ١١٠٨٤٧ | ١٦٨ |
| ١٩٤٣ | ١١٠٥٢٠ | ١٦٠ |
| ١٩٤٤ | ١١٠٠٢٠ | ١٥٢ |
| ١٩٤٥ | ١٢٠٣٦٦ | ١٥٣ |
| ١٩٤٦ | ١٠٦٠٢٣ | ١٤١ |

ولن تكون الصورة واضحة إلا إذا جئنا بإحصائية أخرى تبين عدد وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السنة الواحدة وبين الأربع سنوات .

| السنة | عدد الوفيات |
|---|---|
| ١٩٤٢ | ١٣٩٢٥٩ |
| ١٩٤٣ | ١٢٢٩٧٣ |
| ١٩٤٤ | ١٢٦٦٦٣ |
| ١٩٤٥ | ١٢٩٥١٠ |
| ١٩٤٦ | ١٢١٣٠٢ |

فإذا جمعنا بين الاحصائيتين وضحت أمامنا هذه الأرقام المخيفة لعدد وفيات الأطفال منذ وقت ميلادهم حتى سن الرابعة .

| السنة | عدد الوفيات |
|---|---|
| ١٩٤٢ | ٢٥٠١٠٦ |
| ١٩٤٣ | ٢٣٣٤٩٣ |
| ١٩٤٤ | ٢٣٦٦٨٣ |
| ١٩٤٥ | ٢٤٩٨٧٦ |
| ١٩٤٦ | ٢٣٠٣٢٥ |

هذه هى الإحصائيات الخاصة بوفيات الأطفال فقط وهى وحدها كافية لتنبيه الغافلين ، وستكون الصدمة أشد إيلاماً للنفوس بغير شك إذا وقفنا على الإحصائية الخاصة بجميع وفياتنا فى نفس هذه المدة وهى :

| السنة | وفيات الذكور | النسبة لكل الف | وفيات الإناث | النسبة لكل الف | مجموع الوفيات | النسبة لكل الف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٢ | ٢٦٨٣٧٩ | ٣١,٢ | ٢٢٥٩٧٩ | ٢٦,٢ | ٤٩٤٣٥٨ | ٢٨,٧ |
| ١٩٤٣ | ٢٦٩٣٨٤ | ٣١ | ٢٢٣٢٦٠ | ٢٥,٦ | ٤٩٢٦٤٤ | ٢٨,٣ |
| ١٩٤٤ | ٢٥٧٥٧٠ | ٢٩,٣ | ٣١٤٦٦٤ | ٢٤,٣ | ٤٧٢٢٣٤ | ٢٦,٨ |
| ١٩٤٥ | ٢٧١٩٤٠ | ٣١ | ٢٣٥٠٦٣ | ٢٦,١ | ٥١٢٠٠٣ | ٢٨,٦ |
| ١٩٤٦ | ٢٥٥٦٧٣ | ٢٨,٣ | ٢١٣٧١١ | ٢٣,٥ | ٤٦٩٣٨٢ | ٢٥,٩ |

ولندرك خطورة هـــذه الحال يجب الوقوف على نسبة الوفيات لدى غيرنا من الأمم ويكفينا فى هذا المقام معرفة هذه النسبة فى عامين اثنين ويتضح لنا أن:

| الدولة | نسبة الوفيات لكل ألف عام ١٩٤٢ | نسبة الوفيات لكل ألف عام ١٩٤٣ |
|---|---|---|
| اتحاد جنوب أفريقيا | ٩,٤ | ٩,٧ |
| هولندا | ٩,٥ | ١٠,١ |
| السويد | ٩,٩ | ١٠,١ |
| سويسرا | ١١ | ١١ |
| الولايات المتحدة | ١٠,٤ | ١٠,٩ |
| كندا | ٩,٧ | ١٠ |
| الأرجنتين | ١٠,٧ | ١٠,٥ |
| استراليا | ١٠,٥ | ١٠,٣ |
| نيوزيلاند | ١١ | ١٠,٥ |
| رومانيا | ١٩,٥ | لم يعرف بعد |
| شيلى | ٢٠,٣ | ١٩,٩ |
| المكسيك | ٢٢,٨ | ٢١,٣ |
| الهند | ٢٢ | لم يعرف بعد |

وبمقارنة هاتين الإحصائيتين يتبين لنا مدى الخطر الذى يتهددنا إذ تكفى النظرة العابرة لندرك أن نسبة الوفيات لدينا تزيد زيادة فاحشة عن مثيلاتها لدى أية دولة من الدول الأخرى بما فى ذلك الهند موطن الكوليرا وغيرها من الأوبئة، ولولا أننا أمة منجبة لكنا اليوم على وشك الانقراض .

والمخيف فى المسألة أننا تلقينا هذه النذر بقلوب غير واعية فلم نعمل على

إيقاف هـذا السيل الجارف من الأدران ولم نأخذ بأسباب الكفاح إذ لم يكن لدينا حتى عام ١٩٤٧ إلا ٤٣٩٥ طبيباً فى جميع فروع الطب ، ولو أخرجنا من هذا العدد أطباء الرمد والحنجرة والجراحة وغير ذلك لأضحى عدد من يتكفل الطبيب الواحد بعلاجهم أكثر من سبعة آلاف فرد أى أكثر من ضعف العدد الذى يعنى به الطبيب الواحد فى الدول الناهضة وكان من الواجب أن تنعكس الآية لكثرة ما عندنا من الأمراض بالقياس إلى حالة سوانا من الأمم .

ومما زاد الأمر سوءاً أن السواد الأعظم من الشعب لم يلمس أثراً واضحاً لجهود هذا العدد اليسير من الأطباء إذ أن الالتجاء إلى الطبيب يكلف المريض كثيراً فضلا عن نفقات الدواء ، فوضع الفقر حجابا كثيفا بين المرضى المعدمين وبين رسل الرحمة ، وأرادت الدولة أن تبرىء ذمتها فأنشأت المستشفيات لعلاج المرضى بالمجان غير أن هذه المستشفيات لم تحقق قط الغرض المقصود منها إلا بصورة باهتة هزيلة ، ويرجع ذلك لسببين أساسيين أولهما عدم حظر فتح العيادات الخاصة على أطبائها فاستنفدت جل وقتهم واهتمامهم ولم يبق لمرضى المستشفيات إلا ذبالة ضئيلة من مجهودهم ، ويتمثل السبب الثانى فى قلة عـــدد أطبائها قلة لا تتناسب أبداً مع عدد المترددين عليها .

لقد أنشأت الدولة ١٤١ مستشفى حتى عام ١٩٤٦ وذلك آخر إحصاء موجود أمامنا ومن هذا العدد ٨٠ مستشفى للأمراض العمومية و٢٣ مستشفى للسل والدرن بلغ عدد أطبائها كلها ٥١٦ طبيباً وجراحا ، وتظن الدولة أنها بهذا العدد اليسير من الأطباء تستطيع أن تشفى الشعب من أدرانه المتعددة ، وحتى نكشف الغطاء عن مدى هذا العبث نذكر أنه تردد على العيادات الخارجية لهذه المستشفيات ٢,٣٢٣,٤٧٨ مريضا فى عام ١٩٤٦ وتراوح تردد كل منهم عليها بين مرتين وثلاث وخمسين مرة فبلغ مجموع هـذه الزيارات ٥,٦٤٠,١٥٨ زيارة ، وإلى جانب هذا بلغ عدد مرضى الأقسام الداخلية ٢٢٦٨٧٤ مريضاً ، وأجريت فى نفس الوقت ١٢٢,٤٠١ عملية جراحية. فانظر بربك كيف يستطيع هذا العدد القليل من الأطباء

علاج هذا الموج الزاخر من المرضى وإجراء ذلك الرقم الضخم من العمليات الجراحية !! إننا لو وزعنا هذه الحالات جميعها على أيام السنة باعتبار أن أيام العمل ٣٠٠ يوم لخص اليوم الواحد ١٩,٩٦٤ حالة ، ولخص الطبيب الواحد ٣٩ حالة بين تشخيص وعلاج وعمليات وكل هذا فى الوقت الضيق المحدود الذى يقضيه الطبيب بين جوانب المستشفى وإسراعه بعد ذلك إلى العيادة الخاصة حيث يوجد المرضى من الموسرين .

ووزارة الأوقاف هى وزارة البر والاحسان وفى سبيل أداء رسالتها أنشأت مستشفيين اثنين بهما ٤٨ طبيباً وجراحاً تردد عليهما فى نفس العام ٤٧٢,١١٨ مريضاً بلغ مجموع زياراتهم ١,٠٨٤,٦٨٨ زيارة ، وكان مرضى الأقسام الداخلية ٤,٨١٦ مريضاً مجموع أيام علاجهم ٨٦,٦٨٨ يوماً ، وبلغت العمليات الجراحية ٣,١٤٠ عملية . فاذا وزعنا هذا المجهود جميعه على هؤلاء الأطباء لخص الواحد منهم ٨١,٥ حالة يومياً بين تشخيص وعلاج وعمليات .

ولم يكن علاج الرمد بأفضل حالا من علاج الأبدان . إن الشعب الذى يشكو ٩٠٪ منه من الرمد لم يجد من الحكومة ما يستحقه من عناية إلا بأن تخصص له ١١٠ طبيب وجراح يعملون فى ٨٢ مستشفى للرمد يتبعها ٩١ عيادة خارجية ، يضاف إلى ذلك تسع مستشفيات متنقلة ، وقد أجريت ٢٥٦,٤٩٨ عملية جراحية فى هذه المستشفيات فى عام ١٩٤٦ وبلغ جملة المرضى بالعيادات الداخلية ٣٧,٢٥٧ مريضاً ، وكان عدد المرضى بالعيادات الخارجية ١,٣١١,٧٧٤ بلغت جملة زياراتهم ٧,٣٦٧٢٠٧ زيارة ، وطبقاً للطريقة الحسابية السابقة يكون الطبيب الواحد قد اختص بمائتين وثلاثة وعشرين مريضاً فى اليوم الواحد بين تشخيص وعلاج وعمليات جراحية .

إن هذه المهازل التى تجرى فى تلك المستشفيات يمكن نعتها بجميع المسميات إلا أن تسمى علاجا ، وما أقل ما يفيده الناس من ترددهم على هذه الدور الشامخة مما دعاهم إلى أن يجتروا عللهم وهم منبطحون على وجوههم فى كهوفهم التى شهدت

مولدهم فى انتظار حلول القضاء المحتوم فيخرجون من هذا العالم الآثم دون أن تمتد اليهم يد بالتطبيب أو العلاج ، وليس أدل على هذا من الإحصائيات الخاصة بإصابات ووفيات الأوبئة .

| السنة | جملة الإصابات المبلغ عنها | جملة الوفيات لهذه الإصابات |
|---|---|---|
| ١٩٤٢ | ١٠٢٣٦٠ | ٢٢٩٤٩ |
| ١٩٤٣ | ١١١٧٠٨ | ٢٥٢٨٤ |
| ١٩٤٤ | ٣٣٥٣٩١ | ٢٣٠٧١ |
| ١٩٤٥ | ٢٣٥٧٠٠ | ١٨٦١٢ |
| ١٩٤٦ | ١٧٦٩٥٣ | ١٥٩١٥ |

إننا نفترض قيام الدولة بواجبها نحو علاج مرضى الأوبئة مما يؤدى إلى وقوف الوفيات عند حد هذه الأرقام المتواضعة . ولكن هذه الأرقام لا تدل على جميع الوفيات فى تلك الأعوام بل هى جزء يسير جداً منها ، وحتى نقف على حقيقة الأمر نسوق الإحصائية الآتية لنبين فيها عدد الوفيات جميعها فى كل عام من تلك الأعوام وإلى جانبها عدد وفيات الأمراض المبلغ عنها :

| السنة | عدد الوفيات جميعها | عدد وفيات الأمراض المبلغ عنها |
|---|---|---|
| ١٩٤٢ | ٤٩٤٣٥٨ | ٢٢٩٤٩ |
| ١٩٤٣ | ٤٩٣٦٤٤ | ٢٥٢٨٤ |
| ١٩٤٤ | ٤٧٢٢٣٤ | ٢٣٠٧١ |
| ١٩٤٥ | ٥١٢٠٠٣ | ١٨٦١٢ |
| ١٩٤٦ | ٤٦٩٣٨٢ | ١٥٩١٥ |

إذا نظرنا إلى أرقام السنة الأولى تبين لنا أن نسبة وفيات الأمراض المبلغ عنها إلى مجموع الوفيات هى ٤,٦٪ ولا تختلف هذه النسبة كثيراً فى باقى السنوات ،

وهذا الفرق الهائل بين النسبتين يرجع إلى تلك العبارة المصطلح عليها بتفاتيش الصحة وهى أن الوفاة حدثت ( بمرض العادة ) كالشيخوخة وما فى حكمها . إن هذا الاصطلاح الذى ابتدعته تفاتيش الصحة هو أدق تعبير ينطبق على حال هذا الشعب ، فقد ( اعتاد ) حكامه رؤيته يدب فى الأرض وهو ينوء تحت أثقال الشقاء حتى إذا ما تمكنت منه العلة كبا على وجهه كما تكبو العجموات عندما تنفق ، ولا يجد أحداً يخفف عنه بلاءه أو يمد له يد العون .

يتناول الإحصاء السابق جميع العلل والأوبئة التى عرفها البشر كالطاعون ولتيفوس والجدرى والتيفود والحمى القرمزية والشوكية والدفتريا والحصبة والسل والالتهاب الرئوى والدوسنطاريا والانفلونزا والجمرة الخبيثة والسعال الديكى والجذام والكلب والتيتانوس والخمرة والملاريا وغير ذلك من الأدواء ، ثم يحصى وفياتها فلا يجدها تتجاوز ٥ ٪ من مجموع الوفيات ، ويصمت الإحصاء عن تعليل باقى هذه الوفيات وهى الأكثر عدداً ، كأن هناك أمراضاً خبيثة أخرى أشد فتكا من تلك الأمراض التى أحصى صرعاها .

لا مرية أن الموت مصير كل كائن حى حتى إذا ماجاء أجله لا يستقدم مصيره ولا يستأخره ولكن هذا لا يعنى أن نترك العلل ترعى فى الأبدان كما ترعى النار فى الهشيم ، ولاشك أن الشيخوخة تمتص مادة الحياة من جسم الإنسان وتسلمه آخر الأمر للفناء ، ولكن ليس من المعقول أن تكون هى وحدها السبب المفرد الذى يقرر مصير ذلك العدد الضخم من البشر كل عام .

والمسألة لا يكتنفها الغموض كما تبدو لأول وهلة بل هى واضحة كل الوضوح ، فالشعب يقاسى جميع العلل المتوطنة وهو فى نفس الوقت مرتع خصيب لكل الأوبئة الوافدة ، وهذه الأدواء بنوعيها تفتك به فتكا ذريعا قبل أن يعرف العلاج سبيله إليه . وليس أدل على هذا الحكم مما يقرره الدكتور عبد العزيز سامى « إن وسائل مكافحة مرض السل بمصر على أسس سليمة نظريا ولكنها عمليا قاصرة قصوراً شنيعاً عن مكافحته ، فالأسرة المخصصة للدرن لا تتجاوز ٤٠٠٠ سرير

بينما يلزمنا على تقدير متواضع ٣٠٠٠٠ سرير . إنهم يفكرون اليوم فى الدانيمارك فى تحويل بعض مصحات الدرن إلى مستشفيات عامة لقلة المرضى إذ توجد لديهم خمسة أسرة لكل وفاة بالدرن فى العام بينما لا يزيد عدد أسرتنا المخصصة للدرن عن سرير واحد لكل من نحو مائة وفاة ». ! !

لقد كدت أضع مائة علامة تعجب إلى جانب هذا الحكم الصارخ غير أنى ترددت إذ ماذا يجدى العجب فى بلد ملىء بالعجائب ، ولكن ألا يفزع هذا الحكم الرهيب الضمائر فيكشف لها عن ذلك المصير المظلم الذى يتربص بهذا الشعب المنكود ؟ وإذا كانت النذر لا تصك آذان الغافلين فماذا يقولون فى الأرقام وهى تأتى بأكبر دلالة وأقوى برهان ؟ إنها إحصاء بعدد مصابى هذا الداء وصرعاه .

| السنة | عدد الإصابات | عدد الوفيات |
|---|---|---|
| ١٩٤٢ | ٦٦٠٨ | ٣٤٧٢ |
| ١٩٤٣ | ٦٧٧٠ | ٣٦٤٧ |
| ١٩٤٤ | ٦٩٥٠ | ٣٨٠٣ |
| ١٩٤٥ | ٦٨١٩ | ٣٦٨١ |
| ١٩٤٦ | ٦٤٠٧ | ٣٦٧١ |

يتبين من هذه الاحصائية أن نسبة الوفيات إلى عدد المرضى تتراوح بين ٥٢,٥ ./. وبين ٥٧,٣ ./. ، وإنها لنسبة ضخمة جديرة بإمعان النظر ، وإذا بحثناها على ضوء ما قرره الدكتور عبد العزيز سامى من أن مرضى هذا الداء « يقدرون بمئات الألوف » أدركنا سر ضخامتها وبشاعتها . إن قلة المستشفيات والأسرّة تقف عقبة كأداء بين هؤلاء المرضى وبين حصولهم على حقهم فى العلاج مما ينجم عنه أن يتعذر على المريض دخول المستشفى قبل أن يتمكن الداء من صدره ، فإذا كتب له التوفيق وولج بابها لم يجده ذلك شيئا ووجد الموت يتربص به فيها : أما الآخرون الذين أغلقت فى وجوههم أبوابها فيلاقون حتفهم ولما ينالوا أى علاج ولهذا لا يشملهم إحصاء وفيات هذا المرض ، وتكون الجزية

التى يفرضونها على أمتهم قبل أن يتركوا هذا العالم هى أن ينفثوا سموم الداء فى صدور مخالطيهم مما يؤدى إلى استفحال هذا الوباء على مدى الأيام .

إنها لكارثة قومية جارفة لا يقف مداها عند مخاطر هذا الداء وحده — وهى مخيفة — ولكن تنسج خيوطها جميع تلك الأمراض الخبيثة التى عرفتها البشرية منذ بدء تاريخها حتى اليوم . وإذا كانت الكوارث القومية الأخرى لم تحرك مشاعر حكام هذه الأمة ولم تثر خواطرهم فإن هذه الكارثة وحدها كانت جديرة بأداء دور الناقوس بين قوم نيام .

هذه الطامة لن يدفعها البكاء والنحيب ولكنها فى حاجة إلى عزمات جبارة تخوض معركة لاهوادة فيها أو استرخاء . وقد ظنت الحكومة أنها جاءت بتباشير النصر يوم أعلنت فى خطاب العرش عام ١٩٥٠ ، عزمها على تقرير العلاج المجانى للشعب جميعه ، ولا حاجة بنا إلى بخس هذا المسعى إذ تولاه عنا وزير الصحة فى شهر أغسطس عام ١٩٥١ عند ما أوضح هذا المشروع بما معناه « إنه يرمى إلى إنشاء مستشفى مركزى فى كل مركز إدارى إلى جانب مجموعات صحية فى كل منطقة تتألف من عشرين ألفاً من السكان ، وتكون هذه المجموعات مزودة بجميع وسائل الوقاية والعلاج والإرشاد الصحى مما يوفر وسائل العلاج للشعب جميعه ، وسيتم تحقيق هذا البرنامج بعد خمسة عشر عاماً يمكن خلالها إقامة المبانى وإعداد الأجهزة وتوفير الأطباء على قدر ما تطيقه الميزانية . وفى حدود هذا البرنامج اعتمدت الحكومة فى العام الماضى مبلغ ٢,٥١٧,٠٠٠ جنيه يخصص منه مليونان من الجنيهات لإنشاء المستشفيات المركزية وتوسيعها وتزويدها بالأسرة ووسائل العلاج ، كما اعتمدت مليوناً ومائة ألف جنيه لإنشاء أربعين مجموعة صحية » .

هذا هو البرنامج الذى رأت فيه الدولة الوسيلة الفعالة لدرء النكبة عن البلاد ، ويحسن قبل تناوله بالنقد أن نشير إلى ذلك المشروع الآخر الذى أفصحت عنه الحكومة بخطاب العرش فى نوفمبر عام ١٩٥١ حيث أعلنت عن « انتهاء الحكومة من إعداد نظام للتأمين الصحى لموظفى الحكومة ومستخدميها وأفراد أسرهم » .

إن المرء ليعجب لهذا الاضطراب الذى يهيمن على عقلية الدولة وتفكيرها فيما تعده من وسائل لتخليص الشعب من الأوصاب ، فبينما تعلن فى عام ١٩٥٠ الأخذ بمبدأ العلاج المجانى للشعب جميعه إذ بها تبشر فى عام ١٩٥١ بإعداد نظام للتأمين الصحى لموظفى الحكومة ومستخدميها وأفراد أسرهم . ليت شعرى ماذا يدفعها إلى استحداث المشروع الثانى إذا كان المشروع الأول يشمل الشعب جميعه؟ كأنى بها ترى ثمار المشروع الأول بعيدة المنال حيث لن يحين قطافها إلا بعد خمسة عشر عاماً طوالا وكأنى بها ترى المستوى الصحى بين الموظفين وأفراد أسرهم أشد خطراً بالمقارنة بحالة جمهرة الفلاحين مما لا يحسن معه التسويف بالنسبة لهؤلاء وإمكانه بالنسبة لأولئك !! . ومما لا شك فيه أن المشروع الثانى يلزم الموظفين بالمساهمة فى نفقاته ، ولكن مما لا شك فيه أيضاً أن الدولة ستساهم بنصيب آخر فى هذه النفقات تدفعها راضية حتى ترد عن حياة موظفيها عوامل الردى بصورة عاجلة ، أما باقى الشعب فله أن ينتظر هذا الأجل الطويل وما هو أكثر منه ، وللموت الخيار بين أن يتخطف حياة أبنائه وبين أن يهادنه حتى تنتهى الحكومة من إنجاز مشروعها .

والميزانية التى اتسعت لتمويل مشروع التأمين الصحى على حياة الموظفين وأسرهم نجدها تضيق عن مشروع مجانية العلاج للشعب فيمتد أجله إلى خمسة عشر عاما ليتفق ذلك مع قدرتها كما يقول حكامه ، كأن الشعب فى المرتبة الثانية من الأهمية بعد جماعة الموظفين ، ثم يقولون عنه بعد ذلك إنه مصدر السلطات !!.

وفى الوقت الذى يعلل فيه الوزير ذلك بضيق الميزانية نراه يخصص أكثر من أربعة أخماس المبالغ المعتمدة لهذا المشروع لبناء المستشفيات وتوسيعها وتزويدها بالأسرة ووسائل العلاج ، وهكذا نعنى دائما بالمظهر الكاذب دون الجوهر إذ لا شك أن البناء سيحظى بنصيب الأسد من هذه المبالغ ، كأن علاج المرضى مرتبط بزخرف المبانى ، ولا أعنى بهذا الدعوة إلى عدم إقامة المستشفيات إذ أن بناءها أمر لا معدى عنه ، ولكن ينفر العقل من إرجاء العلاج حتى يتم البناء كأن النار

إذا اشتعلت فى دار يرجأ تسليط الماء عليها لإطفائها حتى يلبس أصحابها ملابسهم فى هدوء وتمهل .

ولست بعد هذا فى حاجة إلى نقد مشروع العلاج المجانى ، فهو عبث كنا جديرين بالتنزه عنه فى هذا الوقت العصيب ، لأن حق العلاج المجانى مقرر منذ اليوم الأول الذى أقمنا فيه المستشفيات العامة ، ولكنه حق نظرى لن يعرف سبيله إلى التنفيذ ما دامت الدولة تبيح لطبيب العلاج المجانى الحق فى فتح عيادة خاصة تحظى بأكثر وقته ومجهوده . وتبقى المستشفيات أشبه بالحظائر يتكدس فيها المرضى بصورة منافية للكرامة الإنسانية ولا ينالون فيها ما هم فى حاجة اليه من علاج ناجع .

وإذا تركنا جانبا هذا العبث الذى صار سمة لتصرفات الدولة وسياستها وولينا وجهنا شطر أبحاث الباحثين وجدنا مشروعا للمغفور له الدكتور خليل عبد الخالق قام بتلخيصه والتعليق عليه الدكتور ابولس بولس بقوله « قدم الدكتور خليل عبد الخالق عام ١٩٥٠ مشروع الضمان العلاجى لسكان الريف يرمى إلى المبادرة إلى تعميم العلاج المجانى فى الريف فى أقصر وقت لأن حالة البلاد الصحية قد أصبحت على جانب كبير من الخطورة لا يمكن معها التريث نصف قرن آخر حتى تتم مشروعات وزارة الصحة فى بناء المستشفيات القروية والمركزية ويتلخص المشروع فيما يأتى .

( ١ ) الفحص والعلاج بواسطة طبيب لكل ١٥ الف نسمة أى ٣٠٠٠ أسرة

( ٢ ) يدفع المريض قرشا واحداً وإذا زاره الطبيب يدفع خمسة قروش .

( ٣ ) بصرف الدواء مجانا من أقرب مستشفى أو عيادة حكومية .

( ٤ ) يحصل الطبيب على مكافأة حوالى ٣٠٠ جنيه فى العام عدا ما يحصل عليه من عيادته الخاصة وما يتقاضاه من رسم زيارة المرضى .

( ٥ ) يقوم طبيب المشروع بالتبليغ عن الأمراض الوبائية وتحرير شهادات الوفاة .

( ٦ ) يطلب من الطبيب الإقامة فى القرية ليكون مرشدا طبيا لها وعنصرا هاما فى اصلاحها » .

ويرى الدكتور بولس أن هناك عقبات تعترض هذا المشروع منها صعوبة تحصيل الرسم وعدم وجود سيارة لنقل المرضى وأسرة المصابين وصعوبة الحصول على الأدوية من المستشفيات وعدم توفر الأطباء وصعوبة إيجاد مساكن لهم وعيادات مناسبة ضمن مبانى الريف ، ويقترح لهذا تشييد مبنى بسيط كمبنى نقطة البوليس ليكون سكنا وعيادة للطبيب وإلزام كل طبيب بقضاء عامين فى القرى قبل السماح له بالعمل فى المدن ، ويرى أخيراً تنفيذ هذا المشروع كتجربة حتى يثبت نجاحه أو فشله .

ولست أفهم سر التجاوز عن كل هذه العقبات فلم يجد الدكتور بوليس ما يستحق العناية والبحث سوى المبنى الذى يستقر فيه الطبيب ويتخذ منه مسكنا وعيادة خاصة ، وكيف جاز لواضع هذا المشروع أن يجعل من الطبيب الواحد مداويا لخمسة عشر ألفا من البشر ولم يكفه هذا بل أباح له فتح عيادة خاصة وأى طبيب؟ مبتدىء يستقبل حياته العملية بعلاج هذا العدد العديد من الآدميين . وليس فى هذا غرابة فقد هانت أرواح الناس حتى أمست حياتهم أرخص متاع فى هذا الوادى .

إذا أردنا الحكم على مثل هذه المشروعات فإننا نجده صريحا بمقارنتها بما أخذت به الأمم الناهضة ، ولنضرب لذلك بانجلترا مثلا : قال السير وليم بيفردج « إن كل خطة من خطط الضمان الاجتماعى فى نطاقها الضيق تفرض وجود سياسة اجتماعية مقررة فى الميادين الأخرى وعلى رأسها الخدمات الصحية الشاملة . ويشمل هذا الالتزام خدمة صحية أهلية للوقاية وعلاج الأمراض والعجز بالعلاج الطبى كما يشمل إعداد الشخص بعد شفائه لاستئناف العمل وهذا يكون بالعلاج الطبي وغير الطبى ويتلخص الجزء الأول من هذا الالتزام فى قيام إدارة صحية أهلية شاملة بتقديم ما يحتاج اليه كل مواطن من علاج بالشكل الذى يحتاج اليه فى منزله أو بدور العلاج العامة أو الخاصة أو بالاستشارة الطبية كما تقدم أيضاً اللوازم التى يتطلبها علاج الأسنان والأعين والجراحة . وتتولى كذلك التمريض والولادة وإعداد الشخص المصاب لاستئناف العمل بعد معالجته ، وسواء أدمجت تكاليف الخدمة

الصحية فى اشتراكات التـأمين الاجتماعى أو لم تدج وجب فى الخدمة نفسها أن تقدم لكل شخص عند الحاجة بدون دفع اشتراكات ، فان المثل الأعلى يقوم على إيجاد خدمة طبية وقائية وعلاجية من كل نوع ولكل مواطن بدون استثناء وبدون أى حد أقصى لأجور من يتناولهم وبدون أى حاجز اقتصادى يمنع أحداً مامن الاستفادة من هذه الخدمة العامة الشاملة ، ولقد قصد بالاشتراكات المقترحة كجزء من مشروع الضمان الاجتماعى أن تكون شاملة لمبلغ ينال كل فرد بمقتضاه أى علاج تحتاج اليه حالته مهما يكن سواء فى المنزل أو فى مؤسسة من المؤسسات وسواء أكان علاجا طبيا أم خاصا بالأسنان أم إضافيا ولكن بدون أى مقابل » .

وقد شرح الدكتور « زكريا رفعت » مدير مستشفى القصر العينى هذا النظام الذى تم فى انجلترا بقوله « قبل عامين كانت المستشفيات فى انجلترا تابعة لجمعيات أو هيئات غير حكومية تقوم على تبرعات الشعب ، وكان الأطباء يتطوعون للعمل فى هذه المستشفيات ولكنهم كانوا يتقاضون أجورهم من المرضى أنفسهم ، فرأت الحكومة أن تستولى على جميع المستشفيات الكبيرة والصغيرة وتولت الإنفاق عليها ودفعت للأطباء مرتباتهم على أن يكون العلاج فى المستشفيات بالمجان للجميع الغنى منهم والفقير وهـذا جزء من المشروع الكبير الدقيق الذى ضمن للفرد الاطمئنان على صحته وصحة أفراد عائلته دون أجر ، ويتلخص هذا المشروع فى أن الحكومة فرضت على كل فرد عامل « يتقاضى مرتبا » مبلغا زهيدا جدا كل أسبوع يستطيع الفقير دفعه دون غضاضة فيكفل العناية المجانية بصحته وأفراد عائلته جميعا مهما بلغ عددهم فيبدأ بقيد نفسه وعائلته لدى طبيب المنطقة ، وهذا الطبيب يتناول أجره من الحكومة فإذا لم يستطع مريض التوجه لعيادة طبيبه عاده هذا بمنزله مرة أو أكثر حسبما تستدعى حالته فاذا استعصى المرض على هذا الطبيب أو أخفق فى تشخيص الحالة استعان بأخصائى إحدى المستشفيات فيزوره فى منزله فى الأربع والعشرين ساعة التالية وقد تتكرر هذه الزيارة حسب حالة المريض . فاذا احتاجت حالة المريض عملية جراحية وعلاجا بالمستشفى نقل اليها

فى وقت لا يزيد على عشرين دقيقة ، ويحصل الأخصائى من الحكومة على أتعابه عن زيارته للمريض بمنزله، ويصرف الدواء للمريض بالمجان وإذا خرج من المستشفى وكانت حالته تحتاج لموالاة العناية بمنزله كالحقن والغيار عادته « ممرضة المنطقة » وتخطر طبيبه بكل ما يجد حتى يتم له الشفاء ، وقد يحصل المريض وهو فى منزله على وجبات غذائه فتحضر اليه بواسطة إحدى السيارات الخاصة مقابل دراهم معدودة وقد يعفى من الدفع إذا لم يكن فى مقدوره ذلك وأضيف الثمن على جانب الحكومة . وليس هذا فقط بل قد يحتاج أحدهم إلى « نظارة » مثلا فيرسله طبيبه إلى الأخصائى الذى يفحصه ثم يوصى له بها فتصرف له دون أن يدفع شيئا ، وقد تكسر هذه النظارة أو تفقد فتعمل له أخرى » .

هذا ما سارت عليه انجلترا فى السهر على صحة شعبها ، نظام كامل يتيح لكل فرد العلاج بمنزله أو بالمستشفى وييسر له الحصول على الدواء والغذاء بل والعوينات دون مقابل ، فأين هذا مما نأخذ نحن به أو نحاول الوصول اليه مع أننا أحق بانتهاج هذا السبيل لما نعانيه من ويلات الأدواء الفتاكة بصورة غير مألوفة لدى أية أمة من الأمم ؟ فاذا طالبنا اليوم بمثل هذا النظام كنا لا ننشد شططا .

ومع هذا فإنه بهذه الحدود المرسومة لا يكفى لتحقيق ما نهدف إليه بسبب اشتداد وطأة الداء ومعاناة كل فرد من الأغلبية العظمى أكثر من علة ، وحتى يسير العلاج على أسس سليمة اقترح تشكيل مجموعات عديدة من نطس الأطباء تشمل كل منها الأخصائيين فى كل فرع من فروع الطب ومن ثم تتنقـــل هذه المجموعات بين القرى والمدن وتختص كل منها بالكشف على سكان إحدى القرى أو منطقة من مناطق مدينة وتشخص أدواء المرضى وطريقة علاجهم ومن كان منهم مصاباً بمرض معد حولته على المستشفى الخاص به أما باقى المرضى فيتولى علاجهم بعد ذلك أطباء النظام المقترح وفق الطريقة التى تحددها المجموعة الطبية ، وكلما انتهت المجموعة من فحص سكان قرية أو منطقة انتقلت إلى الأخرى حتى يتم فحص سكان البلاد جميعاً على أن تكون هذه المجموعات كثيرة العدد حتى يتيسر لها أداء واجبها فى عام واحد أو بعض عام .

وأول عقبة تعترضنا ما نلمسه من قلة عدد الأطباء، ولتذليلها أرى الاستعانة بآلاف الأطباء الأجانب للقيام بهذه الرسالة الإنسانية، ومن العجيب أن نستعين بالأجانب فى كل ناحية عدى هذه الناحية . وأرى ألا يقصر عمل هؤلاء الأطباء على الاشتراك فى المجموعات الطبية بل يجب الاستفادة بهم أو بمن يلزم منهم فى العلاج على أن تستمر هذه المعونة حتى يتوفر لدينا العدد اللازم من الأطباء من أبنائنا واكتمال خبرتهم .

وإذا خطونا هذه الخطوة أرى أن نسير بعدها على هدى النظام الانجليزى بكل عناصره وقواعده ، وستيسر النهضة العمرانية وجود المستشفيات اللازمة فى كل القرى والمدن كما أنها ستزيل الغضاضة التى يشعر بها الأطباء بسبب وجودهم بقرى غير صحية .

وكل ما أعيبه على النظام الانجليزى « فرض اشتراك » على الأفراد لينعموا بمزاياه — وإن كان تخلفهم عن سداده لا يحرمهم من الانتفاع به — إن علاج الشعب له حق معلوم فى الميزانية العامة لأنها ليست ملك الحكومة ولكنها مال الشعب استأمن الحكومة عليه لتنفقه فى السبل التى تحقق رفاهيته ، ولن يختلف الالتزام برعاية الصحة العامة عما تؤديه الدولة من خدمات أخرى كحفظ الأمن وإطفاء الحرائق، ولهذا أرى عدم الأخذ بمبدأ (الاشتراكات) فى نظامنا المقترح .

ولن تبلغ هذه النهضة غايتها إلا إذا بذلنا كل اهتمامنا فى تجفيف جميع المستنقعات والبرك المنبثة فى أرجاء البلاد، وينبغى إعلان حرب طاحنة على الهوام من الذباب والبعوض والحشرات بجميع أنواعها ليصفو أفقنا من كل ما يكدره وما ينفث فيه السموم والجراثيم .

وستساهم كل من النهضتين الاقتصادية والعمرانية فى تذليل جميع العقبات التى تعترض هذه النهضة الصحية ، ويوم يبلغ الشعب هذا المدى من التطور يصبح قاب قوسين أو أدنى من قمة مجده .

# الباب السابع

## النهضة العلمية

---

العلم أساس كل نهضة صادقة ومبعث التطور والرقى وحصن الحقوق والحريات والأمين على العزة والكرامة القومية . وهو الذى يسطر التاريخ ، فما لجماعة من ذكر إذا لم ترفع يوماً مشعله ، وهو خالق المدنيات ومنشىء الحضارات فإذا تخلى عنها حينما ذوت كوميض البرق يمرق فى الظلام .

وليس هناك من غلو أو مبالغة فيما له من آثار بل يزكيها ويؤكدها ما يلمسه المرء فى يومه وأمسه وما يفصح عنه الواقع وتنطق به الحوادث ، إذ لا نجد أمة فى الماضى أو الحاضر بلغت قمة المجد إلا وكان العلم وسيلتها ومرشدها ، وما رأينا سواها هانت على نفسها وعلى غيرها إلا وكان الجهل والظلام علة هوانها وذلتها .

والباحثون دائماً يقرنونه بالأخلاق ، وفى ذلك يقول الدكتور تشارلس وطسن : « إذا ما تحدثنا عن التربية فإننا نصطدم برأيين : رأى يعنى بالمعرفة البحتة والآخر يعنى بالمعرفة والخلق . والجامعة الأمريكية بالقاهرة من هذا الرأى الأخير ، ويبلغ اعتزازنا بهذا المبدأ أننا لو خيرنا بين الأمرين لآثرنا أن نترك الفرد فى غياهب الجهل عن أن نزوده بالعلم المجرد عن المبادىء الخلقية ، أليس هذا أقل خطراً على المجتمع ؟ فها كم رجال العصابات ولصوص البنوك هل هم جهلاء ؟ كلا إنهم كثيراً ما يكونون على جانب عظيم من العلم والمعارف الفنية ولكن ينقصهم الخلق ، ولذا فإننا نقول لوالدى الطلبة وأولياء أمورهم إن

جامعتنا ليست مكتب استعلامات ولكنها معهد للمبادىء الخلقية فيه أسمى منزلة بجانب المعرفة ».

وليس هذا الحكم الذى جاء به الدكتور وطسن بجديد بل أجمع عليه العلماء والمصلحون ، فالعلم الكامل يستمد رحيقه من معين المعرفة والفضائل ، ولن يبلغ هدفه إذا لم ينهل من المنهلين معاً . وفى ظنى أن الأخذ بالفضائل ينتهى بالعلم إلى مداه لأن المعرفة سبيل إلى الكمال بينما الجهل نقيصة تنفر منها الفضائل وما تعلق إنسان بالفضائل إلا وسعى جاهدا إلى التزود من كل ثمرة من ثمار المعرفة ، ولكن لا ينبغى إغفال ما للمعرفة من أثر ملموس فى تدعيم الفضائل وتثبيتها مما يوجب القول إنهما يكونان معاً « كلا » لا يقبل التجزئة ، ومن هذا الكل يستمد العلم نوره الذى يشعه فوق سماء البشرية ويهديها بسنائه إلى معارج المجد والسلام .

وكم تمنت النفس لو سطع فى أفقنا قبس من هذا الضياء ! ! ولكن أنىّ يكون لنا هذا وقد غشت على أبصارنا الظلمات وساقت عواصف البغى سحباً كثيفة تحول بيننا وبين النور الصادق . وإذا أردنا للأمر تفصيلا وجدنا عوامل الإفساد قد باعدت بين ركنى العلم وأطلقت معاول الهدم تعمل على تقويض جوانب أقواهما أثراً فى حياة الأمم والشعوب حتى غدت الفضيلة غريبة فى دارها ذليلة فى موطنها ولم يصبح لها مكان بين ظهرانينا .

وشاء الباحثون أن يقدموا لنا العزاء — وإن جل — بما صار إليه أمر الركن الثانى وهو المعرفة البحتة ، واشتطوا فى البيان حتى التبس عليهم الأمر وبدلوا الحقائق تبديلا ، وشاءوا أن يلقوا فى روعنا أننا قد بلغنا شأواً بعيداً فى الإحاطة بفروع المعرفة حتى أمست جحافل الجهل والظلام تفر سراعاً أمام فيض النور والعرفان ، وساقوا لذلك الدليل والبرهان فجاءوا بإحصائية عام ١٩٢٧ لتشير إلى نسبة التعليم عندنا وكانت تقف عند ١٣,٨٪ فإذا بها تقفز إلى ١٨,٦٪ فى ١٩٣٧ ولوكانت أمامى الآن احصائية قريبة التاريخ لجئت لهم منها برقم يفوق

النسبة الأخيرة كثيراً حتى أساعدهم على إثبات ما يهدفون إليه ، إنهم يحاولون القول بأننا نطفر طفرات سريعة فى القضاء على الجهالة ، ولكن فاتهم أن مجموع عدد المتعلمين حسب الإحصائية الأولى كان مليونا وستمائة وواحداً وسبعين الف متعلم . ومن هذا العدد مليون وخمسمائة وأربعة وسبعون الف شخص وقف علمهم عند حد الإلمام بالقراءة والكتابة أما الباقون وعددهم سبعة وتسعون ألفا فمنهم ثلاثون ألفا حاصلون على الشهادة الابتدائية وثلاثة وعشرون ألفا حاصلون على شهادات ثانوية والقلة الباقية بعد ذلك هم الذين أتموا دراساتهم العليا .

وإذا رجعنا إلى الإحصائية الثانية وجدنا الرقم قد بلغ مليونين وثلاثمائة وأربعة وستين شخصا تحددت ثقافتهم بمعرفة القراءة والكتابة وهذا ماقفز بنسبة عدد المتعلمين إلى ١٨,٦٪ عام ١٩٣٧ . ولا شك أن هذه النسبة مستمرة الارتفاع يوما بعد يوم ولكنها تستمد طوفان زيادتها من ذلك المعين الغائض .

إذا كانت معرفة القراءة والكتابة تعد علما فما أهون العلم وما أقل شأنه ! ! وإذا عاد المتفائلون إلى الصواب وصححوا تقديراتهم على أساس إخراج هؤلاء الدخلاء من إحصائياتهم لهبطت نسبة المتعلمين فى عام ١٩٢٧ إلى ٠,٧٤٪ أى أقل من ثلاثة أرباع الواحد الصحيح ، ولتراجعت فى عام ١٩٣٧ إلى ١,٤٩٪ أى أقل من واحد ونصف فى المائة ، ولو سرنا وفق هذه النسبة لاحتجنا إلى أكثر من ثلاثة عشر قرنا لينال كل فرد من الشعب نصيبا من المعرفة .

ولا شك أن كلا من هاتين الاحصائيتين قد شملت كل الحاصلين على الشهادة الابتدائية والشهادات الثانوية سواء من انقطع منهم بعد ذلك عن دور العلم ومن لايزالون فيها لاستكمال دراستهم ، فإذا تركنا الأخيرين يحققون أهدافهم وتناولنا بالبحث أمر الفريق الأول فلن يستطيع أحد إضفاء سمة العلم على من اجتاز مرحلة التعليم الابتدائى أو إدراج حاملى الشهادات الثانوية فى زمرة العلماء .

ومع ذلك لو سلمنا جدلا بفائدة هذا النوع من الثقافة فإن أبناءنا جميعهم سواء

من انقطع منهم عن دور العلم أو من لا يزالون فيها ، لم ينالوا من هذه الثقافة القدر الذى يحصل عليه أمثالهم فى الدول المتحضرة . يقول المربى الفاضل الدكتور محمد عوض محمد « وهناك ناحية أخرى لعلها الركن الأساسى فى أزمة الثقافة فى مصر اليوم ألا وهى السياسة التى يجرى عليها التعليم فى مصر ، وهى سياسة تتوخى الكم ولا تتوخى الكيف فتحرص على كثرة المدارس وعدد الفصول وازدحامها بالطلاب أكثر من حرصها على جودة التدريس وحسن اختيار المدرسين وتوفير الوسائل التى ترقى بالتعليم وتنهض بالطلاب . وقد رأى رجال المعارف أن عدد المعلمين غير كاف وأن فى العرض تقصيراً عن الطلب فجعلوا يخرجون المعلمين تخريجا مفتعلا فى فصول نهارية أو ليلية أو بواسطة دراسات صيفية لم تستغرق سوى بضعة أسابيع يخرج بعدها المرء معلما رضينا بذلك أم كرهنا ويكفى أن نكتب على الملح أنه سكر حتى يصير سكراً ، وليس من حسن السياسة فى شىء أن نغلب الكم على الكيف لأن عدداً قليلا ممن حسن تعليمهم وتثقيفهم أجدى على الوطن وعلى الثقافة من هذه الألوف المؤلفة من أنصاف المعلمين وأرباعهم كما أن ثمرة واحدة ناضجة خير من مائة ثمرة فجة » .

اللهم فاشهد ! ! لم يكفهم إطراح الفضائل وتخلى دور العلم عن التبشير بها والدعوة لها ، ولم يشبع غيهم وقوف التعليم عند هذه النسبة الضئيلة الهزيلة ، بل جاءوا على البقية الباقية من ذبالة المعرفة فضنوا بها على أبناء الشعب ولم يهيئوا لهم أسباب تحصيلها على وجهها الصحيح .

ولم يلق الدكتور عوض القول على عواهنه ، بل يظاهره الواقع وتؤيده الأرقام وأسوق فى هذا المقام إحصائية بعدد طلبة جميع معاهد العلم وهى لا تشمل التعليم الأولى وإلى جانبها عدد المعلمين والمعلمات ويتبين منها :

| السنه | طلبة | طالبات | المجموع | معلمون ومعلمات |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٠ | ٢١٢٣٦٠ | ٨٦٢٢٨ | ٢٩٨٥٨٨ | ٢٠٢١٨ |
| ١٩٤٣ | ٢١٣١٤٣ | ٨٧٥٩٣ | ٣٠٠٧٣٦ | ٢١٢١٧ |
| ١٩٤٦ | ٢٨٤٧٥٢ | ١١٣٠٩٨ | ٣٩٧٨٥٠ | ٢٥٦٦٥ |

تدلنا هذه الإحصائية على أنه بينما زاد عدد الطلبة والطالبات بنسبة ٣٣,٢٤٪ بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٦ إذ بالمعلمين والمعلمات تبلغ نسبة زيادتهم ٢٦,٩٤٪ فى نفس الفترة وهذا الفرق بين النسبتين جاء بداهة على حساب المستوى العلمى للطلاب والمتعلمين وجر النقص فى أذياله القصور وهو ما تكشف عنه الإحصائية الآتية :

## مؤهلات المعلمين والمعلمات

| السنة | مؤهلات فنية | مؤهلات غير فنية | لا مؤهلات لهم أولهن | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٠ | ١٠٤٦٥ | ٨١٧٤ | ١٥٧٩ | ٢٠٢١٨ |
| ١٩٤٣ | ١٣٠٠٨ | ٦٥٨١ | ١٦٢٨ | ٢١٢١٧ |
| ١٩٤٦ | ١٢٤٢٣ | ١١٤٣٧ | ١٨٠٥ | ٢٥٦٦٥ |

والغريب فى هذا الإحصاء أن الحاصلين والحاصلات على مؤهلات غير خاصة بالتدريس كاد يتضاعف عددهم بين عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٦ وفى نفس الوقت هبط عدد الحاصلين على مؤهلات فنية هبوطا ملموسا. والأدهى وأمر زيادة عدد غير الحاصلين على مؤهلات من أى نوع .

هناك إذاً نقصان يتعلق أحدهما بالعدد والثانى بالمستوى، ولاشك أن أمرهما قد استفحل فى الفترة الأخيرة بعد تقرير مجانية التعليم وفتح أبواب دور العلم أمام الراغبين فيه مما يسوق التشاؤم إلى قلوب الغيورين على رسالة العلم والعرفان ويجعلهم غير مطمئنين لما يجىء به هذا التعليم من ثمرات .

لا أود اليوم تكرار ما هتف به الهاتفون من أن العلم حق لكل فرد كالهواء والماء فهذا قول لا نزاع فى صحته ، ولكن لن يتحقق هذا بداهة بمجرد الرغبة فيه بل بتدبير وسائله وتهيئة أسبابه . وما ينبغى توكيده وتقريره فى هذا المقام أننا لا نطالب بالعلم للفرد باعتباره فرداً ولكن كوحدة من وحدات الشعب . إنه لا يكفى أن نيسر سبل العلم للراغبين فيه بل ينبغى أن نحمل رسالته إلى أبناء

الشعب جميعا فيتحقق بهذا مبدأ الإلزام الذى أعلناه فى الدستور ، ولا يصح أن يظل هـذا الإلزام قاصراً على التعليم الأولى كما جاء بالنص بل يجب أن يتعداه إلى جميع المراحل بما يتلاءم مع استعداد كل فرد من الأفراد ، ولنذكر دائما أن أساس الديموقراطية المساواة ولن تتحقق يوماً هذه المساواة إذا ظل الجهل مقيما إلى جوار العلم ، والوطن ليس للعلماء وحدهم بل للجميع ولن يتماثل قط شعور العلماء والجهلاء بالغيرة عليه ، ولهذا كثيراً ما اندثرت مدنيات نتيجة هذا التباين. فاذا دعونا إلى نشر رسالة العرفان بين جوانب الوادى كانت الغيرة على الوطن ومجده هى الحافز على هذه الدعوة .

وينبغى ألا نقع فى الخطأ الذى تردينا فيه من قبل ،فالعلم لا يمكن نشر رسالته إلا إذا توفرت أداته وهى المعلم ، ولن نرجو من هذا المعلم خيراً كثيراً إلا إذا تسلح بسلاحى التربية : العلم والأخلاق .والركن الأخير يتحدث عنه الدكتور «وطسن» بقوله «قد تكون الحكم الأخلاقية والمبادىء الدينية ذات فائدة كوسيلة من وسائل التعبير لمن سمت أخلاقه ولكنها تكاد تكون عديمة النفع كأداة رادعة. إن المسألة تتطلب التعمق إلى ما هو أبعد من مجرد الاستذكار ، فمن أشد العوامل أثراً فى التربية الخلقية البيئة التى ينشأ فيها الطالب وقد صدق من قال إن الأخلاق تكتسب ولا تلقن ، أجل إنها تدرك بالاتصال بمن نبلت أخلاقهم » .

إن المتعلمين يكتسبون الفضائل بالأسوة الحسنة ، وليس بتلقينهم مبادئها ، فاذا لم يجدوا هـذه الأسوة ضلوا السبيل وعبوا من معين الآثام . وليس هناك أولى من المعلم بأن يجعل من نفسه أداة تقويم ، والمعلمون لا يخرجون عن كونهم بعض هذا الشعب ، ولن يجعل منهم نبراساً للفضائل إلا ما يطبع الشعب جميعه عليها ،وليس هناك من وسيلة عاجلة إلا أن يكون الحكام وذوو السلطان أسوة حسنة للشعب كما سبق القول فيأخذ المعلمون عنهم كما يأخذ سواهم الميل إلى الفضائل والتعلق بالمثل العليا .

ويجب أن يساير علم المعلمين أخلاقهم ولن يبلغوا هذا المدى بالوسائل الخاطئة

التى أشار إليها الدكتور عوض إذ أن للعلم طور حضانة لا ينضج أو تتفتق أكمامه إلا إذا مر بهذا الطور .

هؤلاء المعلمون سيكونون يومئذ أكفاء لحمل لواء الرسالة السامية ، ومن الخير تمكينهم من تحقيق الأهداف الصحيحة للتعليم ، إن العلم الصحيح يسعى إلى توسيع المدارك وفتق القرائح وليس حشو الذاكرة ، وهذا عكس ما نسير عليه حتى الآن ، والعدول عن هذا القديم البالى يؤدى إلى خلق جيل جديد يتميز بسمة الاعتماد على النفس والتعلق بالحقائق والميل إلى البحث ومحاولة بلوغ الكمال ، وهذا الفهم الصحيح لأهداف العلم يلزمنا بتغيير الأنظمة القائمة الآن .

واقترح فى هذا المقام تقرير ثلاث مراحل للتعليم ، يلتحق بالأولى من فى سن الإلزام من الأطفال ومدتها عشر سنوات . وينبغى أن تتخلص هذه المرحلة من جميع « أنظمة » الامتحانات عدا السنة الأخيرة فيؤدى فى نهايتها التلاميذ امتحانا واحداً ، وإلى جانب هذا الامتحان يكون لكل تلميذ ملف خاص به يثبت فيه المعلمون تقديراتهم لمدى فهمه وتحصيله وميوله واستعداده ومقياس مداركه ، وعلى ضوء نتيجة الامتحان وتقديرات المعلمين يتحدد نوع المرحلة الثانية التى يتجه اليها كل تلميذ بعد انتهاء فترة المرحلة الأولى .

وتتفرع المرحلة الثانية إلى ثلاثة فروع وهى التعليم الثانوى والفنى والمهنى ، ويلتحق بالفرع الأول من كان متفوقا من التلاميذ فى فترة الدراسة والامتحان النهائى ، ويتجه إلى التعليم الفنى من نال التفوق فى ناحية من هاتين الناحيتين ولم ينله فى الأخرى ، أما التعليم المهنى فيضم من كان دون ذلك فى الناحيتين .

وتتفرع الدراسة الثانوية إلى شعبتين الأولى علمية والثانية دينية وتشمل الأخيرة الدراسة بالأزهر أما الأولى فتعد الطلبة للالتحاق بالجامعات ، ومدة الدراسة عامان يؤدى الطلبة فى نهايتهما امتحاناً عاما ، فمن يجتازه منهم يلج باب الجامعات أما من يرسب فيه فتتاح له فرصة أخرى وإذا رسب للمرة الثانية يتجه للتعليم الفنى على أن يمضى به فترة أقل مما يقضيها زملاؤه الذين التحقوا به من أول

الأمر . ومدة التعليم الفنى ثلاثة أعوام يعقد امتحان فى نهايتها، والفائزون بتفوق فيه يباح لهم إكمال دراستهم الجامعية أما الراسبون فتتاح لهم فرصة أخرى وإذا تكرر الرسوب يفصلون من معهدهم ويعتبرون فى حكم الحاصلين على ثقافة مهنية . والتعليم المهنى مدته عام واحد أو عامان وهو ينحو منحى التدريب العملى وفق ميول التلاميذ واستعدادهم .

والهدف الأساسى لهذا النظام يرمى إلى تحقيق مبدأ التكافؤ فى الفرص لأبناء الشعب جميعاً فيحصل كل فرد على نوع الثقافة التى تؤهله لها مواهبه مما يقضى على حرب الطبقات ويؤدى إلى توطيد دعائم الطمأنينة فى النفوس كما يعد حرباً عوانا على الجهل حتى يزول كل أثر من آثاره .

ولا شك أن هذه النهضة الكبرى لن تتم فى يسر ولين ، بل ستعترضها عقبات كأداء أشقها إعداد العدد الضخم من المعلمين اللازمين لها ، ولكن يجب أن ندرك جميعاً منذ اليوم أن هذه المعركة أهم المعارك الواجب علينا خوض غمارها وستقرر نتيجتها مصيرنا لآلاف من السنين. هذه العقيدة يجب أن تهيمن دائماً على خواطرنا وتفكيرنا حتى يكون التعاون بيننا حافزاً على بذل قصارى جهدنا لتذليل جميع العقبات والصعاب .

وحتى ندرك مدى الجهد الواجب علينا القيام به نذكر أن الأطفال الذين فى سن الإلزام كل عام يبلغون حوالى ٢,٧٪ بالنسبة لعددنا جميعاً أى حوالى خمسمائة وخمسين ألف طفل يلزمهم سبعة وعشرون ألف معلم على وجه التقريب ، وحتى تسير النهضة متصلة الحلقات ينبغى إعداد مثل هذا العدد الضخم من المعلمين كل عام لمدة اثنتى عشرة سنة وهى الفترة التى يصل فى نهايتها فوج من الرعيل الأول من الجيل الجديد إلى أبواب الحياة العملية . وإنى أعتقد أنه من الممكن الأخذ بأسباب هذه النهضة لو صدقت النيات وتضافرت الجهود وإذا جاز هذا المسعى على الفروع الأخرى من فروع المعرفة فلا يدعونا هذا إلى النكوص على أعقابنا لأن من المستطاع الاستعانة بذوى الخبرة من الأجانب فى تلك الفروع وهذا

مالا يمكن اتباعه بالنسبة لشئون التعليم لعدم إمكان ذلك من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب أن يظل التعليم قومياً فلا يدس أى دخيل أنفه فيه ، وبهذه المناسبة أطالب بوضع حد لنشاط المدارس الأجنبية المنبثة بين جوانبنا أو على الأقل حظر الالتحاق بها على المصريين ، وما دامت الدولة ستجعل من التعليم نظاما قوميا فلا يصح بقاء ذلك النوع من المدارس الموجودة حاليا وهى التى تسمى بالمدارس الأهلية إذ يجب أن تكون جميع المدارس تابعة للدولة .

ويتعلق نشاط هذه النهضة بداهة بمن هم فى سن الإلزام من الأطفال بعد أن يتوفر لدينا العدد اللازم من المعلمين ، إلا أنه لا يجمل بنا ترك من تجاوزوا هذه السن فريسة للجهل مما يجعلنا نقاسى سوآته جيلا كاملا ، ولتلافى هذا النقص يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات تشمل أولاها الأطفال الذين تجاوزوا سن الإلزام ولم يتعدوا العاشرة ، وتشمل الثانية من تجاوزا العاشرة ولما يبلغوا العشرين وتضم الفئة الثالثة من تخطوا هذه السن .

ويتبع بالنسبة للفئة الأولى نفس النظام المقرر للأطفال الذين فى سن الإلزام مع فرق واحد هو إنقاص الفترة المحددة لكل مرحلة من مراحل التعليم ، أما الفئة الثانية فيحصل أفرادها على ثقافة علمية فنية فى وقت واحد ، وتحصل الفئة الثالثة على ثقافة علميـــة مع تدريب مهنى وتعليم أفراد الفئتين الأخيرتين يكون إلزامياً بالنسبة للذكور واختيارياً بالنسبة للإناث إذ أن هذه النهضة ستشمل بلا شك الجنسين معاً — بنين وبنات — وهذه قاعدة أصبحت فوق مستوى الجدل ولكنى أدعو إلى تعليم البنت لتكون زوجة صالحة على ألا يحرمها ذلك من العمل الذى لا يتعارض مع طبيعتها ورسالتها ، وكل دعوة تتجاوز هذه الحدود إنما هى دعوة آثمة تؤدى إلى تقويض أركان كياننا الاجتماعى ، ولنعلم جميعاً أن أنوثة المرأة لا تقل روعة عن رجولة الرجل ، وكل من يحاول قلب هذه الآية لا يعدو أن يكون مغرضاً أو مفسداً .

وحتى تجد هذه النهضة الأرض الطيبة التى تبذر فيها بذورها وتغرس فسائلها

أرى السعى إلى الحد من آثار البيئة الخارجية فى نفوس التلاميذ لأنها بيئة غير أمينة على التربية والتهذيب ولا أجد وسيلة لهذا إلا الالتجاء إلى نظام «الداخلية» ولأنه قد يكون غير مقبول لدى الآباء أرى جعله اختيارياً .

ولتمكين المعلمين من أداء رسالتهم كاملة أكرر ما قاله الدكتور وطسن ( إن الدين أياً كان يصلح أن يكون أساساً لمستوى الخلق . إن الإيمان بالله تعالى المهيمن على أخلاق الكون والاعتقاد بالحياة الأخرى هما الحصن المنيع الذى تشاد عليه فكرة الخلق . قال مرة سير روبرت سيسل « صدقونى أنه ليس من الصواب أن تثقوا برجل يقول إنه لا يعتقد بالله ولا بالحياة الآخرة » . . ) فاذا جئت الآن على ضوء هذا الرأى الصائب وطالبت بجعل الدين وسيلة أساسية لتقويم الأخلاق وغرس الفضائل فى النفوس كنت غير مغال فيما أطالب به .

وإذا كنا قد عنينا كثيراً بكل النواحى التعليمية حتى يتيسر خلق جيل جديد واسع الثقافة كامل الخلق ، فان من عدم الإنصاف ترك المعلمين وهم أسس هذه النهضة دون رعاية تحفظ عليهم كرامتهم وتحمل إلى نفوسهم الهدوء والطمأنينة . وأهم ناحيتين ينبغى مراعاتهما استقرارهم بالأماكن التى تطيب لهم وعدم تركهم نهبا للعوز والحاجة وسنعالج هاتين الناحيتين فى الباب القادم ، ولنذكر دائماً أن الرجل السعيد هو خير المنتجين .

أعدوا للعلم وسائله وارفعوا مشكاته وارسلوا نوره فى الخافقين تصبح منكم أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ولا يعرف الهوان اليها سبيلا .

# الباب الثامن

## الدولة

---

عرفها الرئيس على ماهر بقوله : « جماعة من الناس تربط أفرادها رابطة سياسية هى الاشتراك فى الخضوع لسلطة مركزية ، أوامرها مطاعة سواء أكانت السلطة المركزية فى قبضة شخص واحد أم فى قبضة عدة أشخاص وسواء أكانت ملكية أم جمهورية » .

والدولة بهذا التعريف تقوم إذا توفر لها ركنان وهما شعب وسلطة حاكمة مطاعة . فإذا ذكرت تضمن ذكرها هذين الركنين معاً ولا ينفرد أحدهما بالدلالة عليها ، وقد يلجأ بعض الباحثين أحياناً إلى استعمال لفظها فى مقام التحدث عن السلطة الحاكمة ، ولا تثريب من هذا المجاز .

ولكل دولة دستور يحدد نظام الحكم فيها ، وليس من اللازم أن يكون هذا الدستور مكتوباً إذ يجوز أن يكون مسطورا أو غير مسطور ، والأخير تتحدد قواعده وفق ما يجرى عليه العرف والتقاليد ، وقد أخذنا نحن بالطريقة الأولى فوضعنا دستوراً فى عام ١٩٢٣ جعلنا به الحكم نيابياً ، والحكم النيابى صورة من صور حكم الشورى الذى كانت تسير عليه الحكومات الرشيدة فى الأزمنة السالفة ، وهذا النظام يهدف عادة إلى الخلاص من عيوب الحكم المطلق ورعاية الحقوق والحريات ، والقاعدة الأساسية فى الحكم النيابى تجعل من الأمة مصدر السلطات وهذا مانصت عليه المادة الثالثة والعشرون من الدستور الذى جعل السلطات ثلاثاً كما هو الشأن فى النظم الدستورية الحديثة ، ولتزاول الأمة حقوقها

صار لها حق انتخاب نوابها ليتولوا التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وهذان الهدفان هما أساس كل حكم نيابى .

والسلطة التنفيذية يتولاها الملك بواسطة وزرائه وتخضع هذه القاعدة لمبدأ دستورى مسلم به ينص على أن الملك يملك ولا يحكم ، ولهذا قررت المادة الثانية والستون أن « أوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال» والسلطة التنفيذية واسعة المدى جليلة الخطر رسم الدستور هيكلها بالمادة السابعة والخمسين التى تنص على أن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » .

والحكم النيابى أصلح الأنظمة التى اهتدى إليها البشر ، ولكننا لم نلمس يوماً فائدته أو ثمرته ،ودلت الحوادث على أن التقنين شىء والتنفيذ شىء آخر . إن هذا الحكم بناء متماسك اللبنات إذا اختل جزء من أساسه انهار البناء جميعه ، وقد تعاونت قوى البغى على تقويض أركانه منذ يومه الأول ، وتضافرت عوامل الجور والقسر والإعنات على تحطيم دعائمه ، وساهم الجهل ونظام الاقطاع فى هذه المعركة بأكبر نصيب ، وإذا حاول الانسان إحصاء ضحايا هذه المعركة وخسائرها لهاله كثرتها وأفزعته فداحتها ، فبينا نرى الصالح العام مثخناً بجراحه والحرية مهيضة الجناح نجد فى الناحية الأخرى هيئات نيابية لاحق لها فى التكلم باسم الشعب أو التعبير عن إرادته ، وإلى جانبها سلطة تنفيذية أطلقت لشهواتها العنان وارتكبت كل إثم وسارت فى سبيل الضلال واتخذت من السلطة القوامة عليها سوط عذاب تشوى به الظهور والأكتاف ، وتآزرت السلطتان على اغتصاب حقوق الشعب ووضع أنفه فى الرغام ، وهكذا تبدلت آية الحكم النيابى فصار أداة استعباد بدل أن يكون وسيلة الخلاص والحرية ، وحق للشعب عندئذ أن يردد مع شارلوت كورداى : « مسكينة أنت أيتها الحرية ! فكم ترتكب الآثام باسمك . » ! !

لقد كشفت من قبل عن مواضع أدوائنا وتعقبت كل داء ، وأوضحت وسائل

البرء منه مما ينتهى بنا إلى التحرر من جميع العلل والأوصاب . ولكننى فى نفس الوقت علقت الشفاء على تطهير الأداة الحاكمة وإحاطتها بكل الضمانات دعامتها الزلل ، وما أود توكيده الآن أنه لا رجاء فى أى نهضة إذا لم يكن التطهير دعامتها الأولى ، وإذا كان الحكم الصالح يوجبه العقل والقانون فإنه فى حالتنا الراهنة تحتمه الضرورة ويثبته داعى البقاء . ويحزننى ألا أجد اليوم شبراً واحداً يضع عليه المصلح قدمه ليبدأ السير فى طريق الإصلاح ، ولا أملك حيال ذلك إلا أن أنذر وأحذر . إن النار إذا علقت ببناء لا ضمان لها دون الاتساع والانتشار مالم تسرع إليها وسائل الإطفاء ، فلا تدعوا النار يشتد لظاها وتتسع رقعتها ، إنها عمياء لا قلب لها .

والبناء إذا اختل توجب البداهة أن يبدأ الإصلاح بأساسه ولكن الفساد الذى أصابنا بكلاكله قد غـــير صورة جميع البديهيات وبدل كل النظريات وهو يفرض علينا الآن أن نبدأ بالاصلاح من أعلى ليتيسر لنا بعد ذلك تدعيم الأساس .

وليس السبيل ممهداً أمامنا كل التمهيد للبدء فى هذا الإصلاح ، وأشد العقبات ما تعترضنا فى تخليص الهيئات النيابية من شوائبها ، وهذا ما يجب أن يستثير همتنا ويدفعنا إلى تقويم اعوجاج السلطة الأخرى ، وفى يقينى أن نجاحنا فى إيجاد سلطة تنفيذية رشيدة كفيل بالسير بسفين الإصلاح فى جميع البحار الأخرى مهما تلاطم موج فسادها .

واللبنة الأولى الواجب وضعها فى أساس هذه النهضة تتمثل فى حسن اختيار الرجال الذين يوكل إليهم تولى هذه السلطة . إن منصب الوزارة أخطر منصب فى الدولة شأناً لو أدرك شاغله حقيقة تبعاته ومسئولياته ، والوزير يخضع لرقابة البرلمان حتى لا يتنكب الطريق السوى ، والواجب أن يخضع لحساب ضميره أولا وهذه الرقابة هى ما تشعر الأمة بالحاجة إليهـــا ، وحتى نطمئن على دوام

وجودها يجب أن ندعمها برقابة خارجية لا تقف عند الرقابة البرلمانية بل تنتهى إلى السلطة القضائية .

قد يعترض البعض على ذلك غيرة على مبدأ الفصل بين السلطات ، وهو اعتراض لا محل له لأن هذا المبدأ يهدف إلى عدم جور سلطة على أخرى مما يعرقل أعمالها ويحول بينها وبين أداء رسالتها ، فإذا لم يؤد عمل الفصل إلى هذه النتائج صار لا محل للتعلق بذلك المبدأ وإثارة هذا الاعتراض . وما هى الدساتير؟ ماهى إلا قواعد موضوعة قصد منها تحقيق الصالح العام ، فإذا تعارض الأمران وجب أن تكون الغلبة للصالح العام . ونحن اليوم فى معركة بين الخير والشر ولا معدى لنا من التوسل بكل سلاح لبلوغ النصر .

وإذا سلمنا بهذه النظرية — ويجب أن نأخذ بها — أقترح تشكيل هيئة قضائية تسمى « المحكمة العليا » أو « محكمة الشعب » ، يتولى اختيار أعضائها مجلس القضاء الأعلى ، كما يختار من يشغل منصب « نائب الشعب العام » وتختص هذه المحكمة بتصفية تاريخ كل من تولى منصب الوزارة أو النيابة عن الأمة منذ بدء الحياة النيابية حتى اليوم وتقضى على كل من يثبت عليه الغدر واستغلال النفوذ بعقوبة الحرمان من تولى المناصب العامة ومزاولة الحقوق الانتخابية . وتكفى القرائن فى الإثبات . أما من يتولى أحد المناصب الوزارية أو النيابية عن الأمة بعد بدء العمل بهذا النظام وتثبت عليه هذه الجريمة وجب أن تكون عقوبته الأشغال الشاقة المؤبدة ، وكل مايتبع ذلك من عقوبات تبعية ليكون ذلك رادعا لكل من تحدثه نفسه بالإساءة إلى أمته . ويتولى « نائب الشعب العام » تحقيق كل اتهام يوجه إلى الوزراء ومن فى حكمهم من الرجال العموميين فإذا وجد فى الأمر جريمة قدم المتهم إلى محكمة الشعب ، أما إذا كان الاتهام فرية قدم القاذف إلى المحاكمة حتى يظل أفقنا السياسى نظيفاً لايعكره التنابذ بالألقاب بالباطل .

سيؤدى هذا النظام إلى الحيلولة بين المفسدين وبين تولى المناصب العامة ، ولن يشغلها حينذاك إلا الأطهار المصلحون ، ومع ذلك لن نجنى من هذا الإصلاح

خيراً كثيراً طالما بقيت الأداة الحكومية بصورتها الحالية مباءة للفساد ملوثة بالجرائم ، والضرورة توجب علينا تشكيل عشرات من لجان التطهير يغلب عليها الصبغة القضائية ، على أن تنبث هذه اللجان فى كل ركن من أركان الأداة الحكومية وتتناول بالبحث أمر كل فرد من رجالها وتقضى بفصل كل من علقت بهم الشبهات. أما من قام الدليل على اتهامهم من هؤلاء فيقدمون إلى القضاء لينالوا جزاء إثمهم ، ولا يحق لهم العودة إلى وظائفهم لو ثبتت براءتهم إذ تكفى الشبهات للحيلولة بينهم وبين هذه العودة ، ولا شك فى عنف هذه الإجراءات مما قد تسىء إلى البرىء بجانب المذنب ، ولكن ينبغى ألا ننسى أن هذه المعركة فى سبيل البقاء ، ولا بد فى كل معركة من ضحايا ، وهكذا لن يبقى فى دور الحكومة إلا من كان نقى السمعة نظيف الطوية واليد .

والجيوش عادة تعمل على تنظيم صفوفها بعد كل معركة ، وهذا ما يجب علينا أن نقوم به بشرط أن يكون تنظيما شاملا واسع النطاق . لقد ورثنا عن العهد الانجليزى نظاما حكوميا فاسداً لم يهدف يوما إلى خير الشعب بل عمل جاهدا على إفساده وتكبيله ، ولم نفكر قط فى تنظيم هذه الأداة تنظيما يجعلها أداة سليمة منتجة ، بل سرنا على طريقة الترقيع التى صيرتها أكثر فسادا وزدنا الطين بلة بزيادة عدد الموظفين زيادة هائلة لا تتفق مطلقاً مع حاجة العمل أو مصلحته ، ولهذا اقترح تشكيل لجنة عليا تسمى لجنة التنظيم ، وأفضل أن يكون من بين أعضائها فريق من الخبراء الأجانب المشهود لهم بالنزاهة والمقدرة ، على أن تتولى هذه اللجنة وضع تصميم حديث للأداة الحكومية وفق حاجة العمل الذى تؤديه ، وتقترح نوع الوزارات الواجب قيامها وما يتبع كلا منها من إدارات وفروع وعملها واختصاصها وما يلزمها من الموظفين مع إيضاح نوع العمل الذى يوكل إلى كل منهم ، وعلى ضوء هذا التنظيم يختار الموظفون اللازمون من بين الموظفين الحاليين بعد انتهاء لجان التطهير من أعمالها ، على أن تكون الكفاءة أساس الاختيار مع مراعاة قاعدة هامة أساسية وهى أن يتولى الرجل الصالح العمل

الذى يتفق مع مواهبه واستعداده . ويفصل عندئذ جميع الموظفين الزائدين عن حاجه العمل ومراعاة مبدأ تعويضهم .

ويحسن إزالة الحواجز التى تفصل أنواع العمل الحكومى بعضها عن بعض وتجعل شاغليها محرومين من تخطيها . إن مايجب إبقاؤه منها قيدان إثنان هما القدرة على أداء العمل والمؤهل الدراسى فى الوظائف التى تتطلبه ، وفيما عدا ذلك يجب أن تتاح الفرصة للجميع فى تخطى هذه الحواجز القائمة .

وينبغى إلغاء الدرجات إلغاء تاما . إنها وسيلة إفساد لضمائر الموظفين وعلة الشحناء والوقيعة بينهم ، والباب الذى تدخل منه المحسوبية . وخير الأنظمة هى ما تستند على وضع حد أدنى لمرتبات كل نوع من الأعمال الحكومية وحد أعلى ، يبدأ الموظف بأولها عند التحاقه بالوظيفة ويتدرج منه حتى يصل إلى الحد الأعلى فيقف عنده ، ويقوم هذا التدرج على أساس علاوات دورية منتظمة لا يحرم منها الموظف إلا نتيجة لحكم تأديبى . وإذا انتقل إلى عمل آخر أكثر أهمية من عمله الأول فلا يترتب على ذلك زيادة فى مرتبه ما دام العملان يمتان إلى نوع واحد . هذا التغيير فى العمل الذى أطلقت عليه نقطة الانتقال هو مايسمى حاليا بالترقيات والتى قد يتم أكثرها بما لا يتفق ومصلحة العمل ، وكان الحافز الأكبر عليها الرغبة فى زيادة المرتبات وهى ماترافق الترقيات عادة ، وسيكون من أعظم نتائج هذا النظام أن يتم اختيار الموظفين للعمل بحسب قدرتهم على أدائه على خير وجه دون وجود أية شبهة فى إساءة هذا الاختيار .

ومن الواجب طبع الموظفين على الشجاعة وتعويدهم إعلان آرائهم وتحمل مسئولية أعمالهم حتى تتخلص الأداة الحكومية من هذا الركود والبطء اللذين ألفناهما فيها . ويحسن أن نأخذ عن الشركات روح النظام الذى تسير عليه ، ولتكن الدولة مفتحة العينين فتتخلص من العضو الذى يعطل دوران عجلتها ، وأرى توفير كل الأسباب التى تؤدى إلى إنجاز الأعمال فى وقتها الموقوت ، وأنصح فى هذا المقام بالعمل على تجميع جميع الوزارات والمصالح فى مكان واحد ليتيسر

للموظفين إتصال بعضهم ببعض لسرعة البت فى المسائل التى تستدعى هذا الاتصال مما يوفر الوقت الذى يضيع فى تبادل الرسائل والمكاتبات .

ويجب تحريم الزيارات فى دور الحكومة ومكاتبها إذ هى ليست أندية ومقاهى، ووقت العمل يجب أن يظل ملكا للدولة يمضيه الموظف فى إنجاز الأعمال المسندة اليه وكل دقيقة تنقضى على غير هذه الصورة تعد شبيهة باختلاس مال الغير ، وحتى لايؤدى هذا النظام الى تعطيل مصالح الجمهور أرى إنشاء مكاتب استعلامات بجميع الوزارات والمصالح لتكون حلقة اتصال بين الجمهور والموظفين .

وينبغى بعث الغيرة فى نفوس الموظفين على المحافظة على مال الدولة والنظر إليه نظرة رب الأسرة الحكيم إلى أموالها ، وأقوى العوامل تأثيراً على النفوس فى هذا الشأن أن تتخذ السلطة الحاكمة من نفسها أسوة حسنة لتطبع عمالها على شاكلتها ، ولا تتفق هذه الأسوة مع هذا السفه الذى تندفع الحكومة حتى اليوم فى تياره . إننا نراها مثلا تنفق الملايين على الكماليات ، وهذا لا يجوز فى وقت لا يجد فيه الشعب الضروريات ، ومن مظاهر ذلك اهتمامها اهتماماً ممجوجاً بتأثيث مكاتب كبار موظفيها بما يجعلها أشبه بالمتاحف والمعارض . والأعجب من ذلك تخصيص سيارات حكومية لهم لاستخدامها فى تنقلاتهم دون أن يوجب العمل مثل ذلك ، ولم يخجل الوزراء من أن يكونوا على رأس المنتفعين بهذا الاغتصاب ، وجاءوا أخيراً بعلاج لهذه الفضيحة كان شراً من الداء حيث منحوا بعض المنتفعين مرتبات إضافية تغنيهم عن هذه السيارات ، كأن كبار الموظفين فى نظر الدولة أحق بالرعاية من صغارهم ، وهكذا يدعم المسؤولون الحدود الفاصلة بين الطبقات .

وأخيراً وليس آخراً تلك السنة المفضوحة التى جرت عليها الدولة باتخاذ عاصمة ثانية لها فى أشهر الصيف حتى ينعم الحكام وأولو الأمر بالهواء العليل والاسترخاء مما لا مثيل له فى أية دولة فى العالم . ولست أمنع أحداً من أن يتمتع بما يشاء ويزيد ، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب الغير . للمسؤلين أن يذهبوا إلى

أى مكان يشتهون ولكن على حسابهم وليقضوا أوقاتاً مريحة هانئة ولكن لا ينبغى قط أن تمس أوقات العمل التى تؤجرهم عليها الدولة . إن القضاء على مثل هذه الموبقات لن يوفر المال فحسب لينفق فى خير الشعب بل سيخلق أداة حكومية جديدة غيورة على الصالح القومى مما ينتج عنه أشهى الثمرات .

وإذا كنا نطمع بهذا ومثله فى خلق هذه الأداة النشيطة الغيورة على الصالح العام فلن نطمئن قط على بقائها بمنجاة من عوامل الفساد ما لم نحصنها بما يحفظها من الانزلاق مرة أخرى ، وهذا لا يتحقق إلا إذا شعر الموظفون جميعا أن الدولة عطوفة عليهم عطف الوالد على بنيه وأنها أشفق بهم من أن تدعهم فريسة الشقاء والحاجة ، وهذا ما لم يتحقق شىء منه حتى الآن بل ظلت الفروق الفسيحة الشاسعة قائمة بين المرتبات مما جعل لدينا طائفتين من الموظفين إحداهما تحظى بكل شىء والأخرى لا تنال شيئاً . إن المصلح لتتولاه الحسرة عند ما يجد ١٧٩ من المديرين العامين ومن فى حكمهم يتقاضون من الدولة ١٨٧٦١ جنيهاً شهرياً بينما لا ينال ٣٩٣٢ موظفاً بالدرجة التاسعة إلا ٢١٠٩٣ جنيهاً طبقا لإحصاء عام ١٩٤٧ . وفى الوقت الذى يحصل فيه ٦٥ وزيراً ووكيلا ومن فى حكمهم على ٩٢٢٣ جنيهاً شهرياً نرى ١٠٦٦٠ موظفاً يكدون شهراً كاملا نظير ٢٠٣٥١ جنيهاً أى أقل من جنيهين اثنين لكل منهم وهذا أبشع مثل للتوزيع قل أن نجد له مثيلا فى أمة متحضرة .

لقد طالبنا فى باب التوزيع أن يكون للعامل « الأجر الحيوى » الذى يوفر له حياة مدنية كريمة وهذا ما ينبغى مراعاته بالنسبة لموظفى الدولة فيكون أقل مستوى للحد الأدنى للمرتبات هو ذلك الأجر الحيوى فتضيق بذلك المسافات بين فئات الموظفين ويشعرون بأنهم خلايا حية فى جسد الأمة ، ولن تشعر الميزانية العامة بإرهاق نتيجة هذا الإصلاح ويرجع ذلك إلى تخفيض عدد الموظفين كما سبق القول .

وحتى تثبت دعائم الطمأنينة فى النفوس يجب القضاء على تلك البدعة التى تجعل

من تنقلات الموظفين وسيلة عقاب . إن الموظف يجب أن يستقر فى المكان الذى يريده ما دام ذلك مستطاعاً أو غير متعارض مع مصلحة العمل ، وليثبت فى أذهاننا أن الاطمئنان أدعى إلى توفير خير الثمرات ، ويوم يعلو صرح هذا الإصلاح يصبح فجر النهضة على وشك البزوغ .

وإذا تناولنا السلطة التشريعية بالبحث وجدنا الأمر يختلف عما سبق قوله كل الاختلاف لأن من الممكن وضع الحدود وفرضها على الحكام فلا يتعدونها وهذا غير مستطاع بالنسبة لأعضاء هذه السلطة إذ ينالون صفتهم عن طريق الانتخاب وهو ما لا يمكن الاطمئنان على نتيجته لما يشيع فيه من عوامل الفساد التى لا يمكن التخلص منها جميعها طفرة واحدة ، وما دام الأساس فاسدا فلاخير عما يجىء به ، ومن المغالاة أن نرجو من ورائه ثمراً جنياً .

ولقد كان رأيي فى هذه السلطة أن ندعها تسير فى سبيلها وتنهج منهجها وفق ما تمليه ضمائر أعضائها ، وكان كل أملى فى إصلاحها يستمد قوته من الحقيقة الواقعة وهى أن تقويم اعوجاج السلطة التنفيذية سيضفى من سنائه على هذه السلطة الثانية بما يؤدى آخر الأمر إلى الحد من فسادها وكبح جماحها بمضى الزمن . ولكن جاءتنا الحوادث ببشرى الخلاص فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ عندما قيض للوطن من ينقذه ويضع حداً فاصلا بين ظلام الماضى وضياء المستقبل الزاهر مما دعانى إلى هدم نظريتى والعود إلى البحث والتنقيب من جديد لتلمس وسيلة الشفاء .

ومع ذلك تبين لى آخر الأمر أن الأمل لا يزال هزيلا فى جعل هذه السلطة أداة خير وبناء ، وفى يقينى أن تخليصها من جميع أدرانها طفرة واحدة أمر غير مستطاع مهما تغالينا فى الأخذ بالأسباب والوسائل وكل ما تيسر لنا تحقيقه لا يتجاوز الحد من نقائصها وتشذيب انحرافها .

وفى سبيل هذا الإصلاح أطرح نظرية لتكون محل بحث المشرعين والفقهاء لعلها تحقق الهدف المقصود . إن وجه الخطر الذى لهذه السلطة يجىء من كونها

هيئة مشرعة وقوامة فى نفس الوقت على السلطة التنفيذية إذ لها أن تحاسبها وتسحب الثقة منها، وما لم تتوفر لأعضائها المنعة الخلقية يجىء تشريعها فاسداً وتصبح قوامتها على السلطة التنفيذية إما قوامة غير مجدية أو سلاحاً قتالا ترفعه فى وجه المصلحين من الحكام . وليس من المستطاع اليوم ضمان هذه المنعة الخلقية فى نفوس جميع أفراد هذه الهيئة ، ويرجع ذلك لأسباب متعددة سبق التلميح والتصريح بها . وفى نفس الوقت ليس من الصواب القضاء على النظام النيابى فى عصر النهضة إذ لا يمكن الاطمئنان على سلامة الحكم دون رقابة برلمانية . وللتوفيق بين الهدفين أقترح قيام الهيئة النيابية بأداء عملها المعهود إليها به من قبل على أن نقيدها بقيدين أولهما يختص بالتقنين والثانى بالرقابة البرلمانية. فبالنسبة للرقابة أرى أن يظل للبرلمان حق توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء كما يبقى لمجلس النواب حق تقرير عدم الثقة بالوزارة ولكن يشترط فى الحالة الأخيرة أن يظل هذا القرار معلقاً لحين عرض الموضوع على محكمة الشعب ، فإذا أيدت رأى مجلس النواب وجب على الوزارة أن تستقيل أما إذا حدث العكس فيعتبر هذا القرار كأن لم يكن .

وبالنسبة للتشريع أقترح تعديل المواد الثامنة والعشرين والثانية بعد المائة والسادسة بعد المائة والسادسة والخمسين بعد المائة من الدستور بما يقيد حق أعضاء البرلمان فى اقتراح مشروعات القوانين وتعليق ذلك على موافقة الوزارة على مبادئها وفى حالة الخلاف تكون محكمة الشعب هى المختصة بتغليب إحدى وجهتى النظر . وتبعاً لذلك إذا رفض البرلمان مشروع قانون تقدمه الحكومة أو عدله ولم توافق الحكومة على التعديل كانت محكمة الشعب هى المختصة بنظر هذا النزاع وعليها أن تبدى فى الأمر رأياً موضوعياً قاطعاً .

ولا يصح الادعاء بأن هذه الأسس خير ما يجب الأخذ به ، ولكنى أعتقد أنها علاج سريع لفساد جارف ، وينبغى أن نعترف بأن خير التشريعات هى ما تحقق الخير ، وليكن هذا النظام موقوتا يزول بزوال موجبه يوم تتطهر الأرض من الرجس ويصبح الصالح العام هدف كل مواطن .

وما دمنا بصدد التكلم عن السلطة التشريعيـة يجمل بنا أن نتكلم عن بعض النواحى التى تمت اليها بصلة وثيقة ، ويعرض لنا فى هذا المقام أمر تلك الدعوة التى ينادى بها الداعون بين وقت وآخر وهى الخاصة بمنح المرأة حقوقها السياسية ، ويطالب القائمون بهذه الدعوة بتقرير حق الانتخاب للمرأة ويقتصد بعضهم فيقصر هذا الحق على المرأة المتعلمة ، ثم يغالى آخرون فيطالب بتقرير حق الانتخاب للنساء جميعا وكذلك حق الترشيح للنيابة عن الأمة .

وقد غفل جميع أصحاب هذه الدعوة عن أن الدستور يقرر فى مادته الثالثة هذه الحقوق جميعها إذ ينص على أن « المصريون لدى القانون سواء وهم يتساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين » وهذا نص عام يشمل جميع المصريين رجالا ونساء فاذا حرمت المرأة من مزاولة حقوقها السياسية سواء فيما يختص بالانتخاب أو الترشيح للنيابة كان هذا الحرمان مخالفة دستورية وقع فيها قانون الانتخاب .

ولكن لماذا هذه الدعوة الآن ؟ هل اكتملت أركان النهضة فلم يبق منها إلا أمر عدم تمتع النساء بحقوقهن السياسية من انتخاب وترشيح ؟ بغير شك تتميز النساء المتعلمات بملكات مميزة تبز بها كثيرا من الرجال الجهلاء مما يجعلهن أصدق حكما منهم ، ولكننا نكون بهذا الاتجاه وقصر التمتع بالحقوق السياسية على المتعلمات قد عالجنا مخالفة دستورية موجودة بمخالفة أخرى مبتدعة ، وبعد أن كان ركن المساواة مهدوما بين الجنسين يصبح مهدوما بالنسبة للجنس الواحد ، وإذا سمحنا للنساء جميعا بمزاولة هذه الحقوق فلن نكون بهذا إلا أمة تعشق الشكل وتغض الطرف عن الجوهر إذ بينما نشكو من سوء اختيار الرجل الجاهل نزيد الأمر سوءا بإفساح الطريق أمام المرأة الجاهلة لتدلى بدلوها فى الدلاء .

إن هذه فتنة لعنة الله على من يوقظها . أما كفانا ما نعانيه من فساد وانحلال أخلاق وتفكك لأواصر الأسرة فيأتى إلينا من يطالبنا بالزج بالمرأة فى المعارك

الانتخابية ناخبة ومنتخبة ويلقى بهذا الزيت على النار ليزيد أوارها سعيرا ؟! لقد كان أولى بهؤلاء الداعين أن يطالبوا بالقضاء على دياجير الجهالة الناشرة ظلالها المعتمة فى ربوع البلاد ، وبعد أن يبزغ فجر النور والمعرفة تكون دعوتهم هذه قائمة على أسس صحيحة من المنطق والصواب .

دعوا المرأة حيث هى فذاك خير لها وأكرم ، وأسكتوا صوت الذئب الذى يعوى بالصدور إن كنتم تريدون حقا خير الوطن ، ولتبق النساء فى خدورهن حتى تكتمل عناصر النهضة ويزهو نور العلم والعرفان بين جنبات الوادى ، ويسود حكم الفضيلة وعندئذ يكون لمثل هذه الدعوة ما يؤيدها . وإنه لمن خطل الرأى أن يشرع عصرنا — عصر الجهل — تشريعا نفرضه على عصر العلم الذى نسعى إليه ، والأجدر أن نترك له الأمر ليفصل فيه بما يراه الأصلح وهو الجدير بهذا الاختيار .

لقد كان أولى بهؤلاء المطالبين بالحقوق السياسية للمرأة أن يولوا وجوههم شطر ناحية أخرى تحفظ عليها كرامتها ومكانتها كخلية حية من الأمة . إن الطلاق وهو أبغض الحلال عند الله ، قد صار سيفا مسلطا على رقاب النساء يستعمله الرجال بدون روية أو إنعام نظر بطريقة لا تتفق وروح الشريعة الغراء ، والمطلع على إحصائيات الطلاق تهوله تلك الكثرة من إشهادات الطلاق التى تحدث كل عام ، ففى عام ١٩٤٢ وحده صدر ٧١١٠٩ إشهاد طلاق وهذا الرقم يزيد عن ربع عقود الزواج التى تمت فى نفس العام وقدرها ٢٦١٦٧٠ زيجة وليس الخطر فى ذلك قاصرا على الفرقة بين الزوجين بل الخطر الأكبر هو ما يصيب أبناء المطلقين من شقاء وما يتعرضون له من عدم الرعاية مما قد يسوقهم إلى التشرد وهو أمر مشاهد الآن بشكل واضح . وليس عدد هؤلاء الأطفال بالقليل بل تدل إحصائية ذلك العام على أن لكل من ١٢٨٢٣ رجلا من المطلقين ولدا واحدا من زوجاتهم المطلقات ولكل من ٧٥٢٦ رجلا ولدين ولكل من ٤٧٥٩ ثلاثة أولاد ولكل من ٢٧٧٢ أربعة أولاد ولكل من ١٤٥٧ خمسة أولاد ولكل من ٧٢٥ ستة أولاد ولكل

من ٤٢٤ سبعة أولاد ولكل من ٤٧٥ أكثر من سبعة أولاد . ومعنى هذا أن الطلاق قد أخلف للأمة فى عام واحد أكثر من ٧١٦٧٣ طفلا محرومين من رعاية الوالدين أو أحدهم على الأقل . وليس عام ١٩٤٢ هو أكثر السنين فى حوادث الطلاق بل كان الأمر فيه مجرد استشهاد ، والأمة التى يتعرض فيها أكثر من سبعين ألف طفل للإهمال وعدم الرعاية فى كل عام لهى أمة تجهل واجبها وتعرض مصيرها لأشد الهزات وأرذل المفاسد .

ومن الثابت أن أكثر حوادث الطلاق تقع لأسباب تافهة كان يمكن التغلب عليها لو فهمنا ماتدعو إليه الآية الكريمة من هدى . يقول الله وهو أصدق القائلين « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » فالشريعة تدعو إلى محاولة التوفيق بين المتخاصمين من الأزواج قبل أن يستعمل الرجال حقهم فى الطلاق ، وحتى تنتظم الأمور يجدر بنا وضع الأمر بين يدى القاضى ليحقق ما تهدف إليه الآية فان أمكن التوفيق كان ذلك خيراً ، وإذا تعذر أذن القاضى بالفرقة . ويهدف هذا النظام إلى الحد من اندفاع الأزواج ودعوتهم إلى إمعان النظر قبل الإقدام على الطلاق وليس معنى هذا إعتبار الطلاق غير واقع إذا لم يتم على هذه الصورة بل هو واقع فعلا ويجب الأخذ به ، ولكن يمكن علاج المسألة على صورة أخرى بتقرير عقوبة رادعة بالنسبة لمن يستغل حقه فى الطلاق من غير طريق القضاء .

ويجب تنظيم قواعد حضانة الأطفال والولاية عليهم فتكون للأصلح من الوالدين وتنزع منهما معا إذا لم يكونا جديرين بها ، وتكون الولاية عندئذ للأصلح من الأقارب فاذا لم يتوفر هذا الشرط كانت الولاية للدولة فترعاهم حتى يشبوا عن الطوق

ومن الواجب التشجيع على التزاوج ، ومن وسائل ذلك فرض ضريبة على العزاب من الرجال وتكون هذه الضريبة تصاعدية بالنسبة للدخل والسن ويستمر هذا التصاعد مدى الحياة بالنسبة للدخل وأما بالنسبة للسن فيقف التصاعد عند سن معينة ثم تصبح تنازلية بعد ذلك ، ومن بين وسائل التشجيع على الزواج

تقرير مرتبات الأبناء فيحصل رب الأسرة على مرتب مقرر عن كل ولد بصرف النظر عن دخله فإن هذه المرتبات ستذلل كثيرا من العقبات التى تنفر الكثيرين من الإقدام على الزواج .

إن هذه التشريعات وأمثالها أجدى على المرأة من المطالبة بحقوقها السياسية ولا يصح أن نحتج بحال المرأة لدى سوانا من الأمم إذ أن لكل أمة ظروفها الخاصة وما يكون نافعا لها قد يضر بسواها .

وما دمنا نتكلم عن التشريع فيجمل بنا أن نتناول بالبحث نظريتين متعارضتين تنادى إحداهما بوجوب الأخذ بقواعد التشريع الإسلامى وتطبيقها تطبيقا كاملا ويرد أصحاب الرأى المعارض فيرون أن فى ذلك تعارضا مع معاهدة مونترو التى تلزمنا بمشايعة الاتجاهات الحديثة فى التشريع ، ويضيفون إلى هذا أن الحدود التى نصت عليها الشريعة يصعب إثبات وقائعها وإقامة الحد فيها ، ولقد أفصح عن هذا الرأى فى الفترة الأخيرة أحد الكتاب وبنى حكمه على سببين أساسيين وهما .

١ — إن الحكومات الدينية حكومات استبدادية تتميز بالغموض والغرور والجمود والقسوة والخضوع للرذائل والسعى إلى القضاء على الأكفاء .

٢ — إن الحدود جميعها موقوفة عن العمل ولا مجال لإقامتها .

نرى الكاتب فى علته الأولى يفترض الحكم المطلق فى الحكومات الدينية ، وغاب عنه أن الدكتاتورية ليست من الدين فى شىء وأن الإسلام دين شورى ، وعلى ضوء نبراسه أخذ الحكم النيابى قواعده وأسسه ، فإذا بدلت بعض الحكومات الدينية فى العصر القديم أو الحديث هذه الصورة الثانية فما العيب عيب النظام ذاته ولكنه شذوذ انحرف إليه الحكام وهو أمر يعرض للحكومات الدينية والمدنية على السواء ، يدفع اليه ضلال هؤلاء الحكام وجهل الشعوب .

وبالنسبة للعلة الثانية نرى الكاتب قد تتبع ثلاثة حدود جاءت بها الشريعة فطالب بوقف حد السرقة لأن الشرق الإسلامى جميعه تسوده الآن المجاعات استناداً على ما رآه عمر فى وقت كهذا ، وأجاز بعد ذلك إقامة هذا الحد يوم يجىء

الرخاء ، ولكنه استدرك فاقترح أن يكون ذلك عن طريق القانون الوضعى .

ورأى فى حد الزنا أن طريقة إثبات جريرته تحمل موانع تطبيقه ، كما رأى مثل ذلك بالنسبة لحد الخمر . ومن عجب أنه ترك حدى القصاص ورمى المحصنات ولم يتناولهما بأى تعليق .

قد تكون الحكومات الدينية حكومات فاسدة كما يقول بذلك هذا الكاتب ومن ينحو نحوه ، ولكن من الضلال المبين أن يعتمد الكاتب فى التدليل على هذا الفساد بنقد شريعة السماء . قد يكون القانون الوضعى ميسراً إثبات الجريمة ورادعا فى الزجر عنها ، ولكن هذا لا ينفى حكمة السماء فيما شرعت ولا يصح لنا بعقلنا المحدود أن نقيم من أنفسنا نقاداً لما يقرره العقل غير المحدود « سبحانه جلت قدرته » إن تشريع الله لم ينزل من السماء ليقبر فى الأرض بل جاء مرشداً لقوم يفقهون .

ولهذا لا يصح أن يكون هذا الأمر محل نقاش بين مختلفين ، ولا يصح أن نضع قانون السماء إلى جانب قوانين البشر لنفاضل بينها ، فهذا التفاضل جحود وعقوق ويمكن وضع المسألة فى صورة أخرى وهى أن قلوبنا فى هذا العصر صارت أضيق من أن تتسع لنور السماء فخفيت على الأفئدة حكمتها .

وهذا النقد الذى سقته لا يعنى تأييدى لأصحاب نظام الحكومة الدينية ، ولا خصومتى لمعارضيها ، فهذا الموضوع ليس من بين غايات هذا الكتاب ، ولكنى أقرر أنه لن يمكننا بث الفضيلة فى النفوس وإقامة حكم منزه من الشوائب وبناء صرح مجد أمتنا إذا جعلنا من الدين مسألة تاريخية فنتغاضى عن فضائله ولا نزدجر بنواهيه ، وهل نكون أمة تؤمن بديننا وفى نفس الوقت نحل ما حرم الله ؟

لقد كان أولى بمحاربى نظام الحكومات الدينية بدل إقامة الدليل على تعذر تطبيق حدود الله أن يدعو إلى تحريم ما حرم الله ، ويستوى الأمر بعد ذلك بين ما إذا كانت النصوص سماوية أو وضعية . لقد حرمت السماء الخمر فأبحناه بل وجعلناه تجارة مشروعة ، وحظرت الميسر ولم ننه عنه بما سمحنا به من أندية سباق الخيل وأمثالها والتصريح بأوراق « النصيب » ، وعاقبت السماء على الزنا ولم

نفعل نحن ذلك إلا بالنسبة للمحصنات والمحصنين ، بل قيدنا عقوبة هؤلاء بقيود يحمرلها وجه الفضيلة والكرامة،ولم نفرض أية عقوبة على غير المحصنين والمحصنات وحرم الله الربا فأجزناه وجعلناه أمراً مشروعا .

اتخذوا من أنظمة الحكم ما تشاءون ، واتبعوا من التشريعات ما تفضلون ، ولكن لن يصلح لكم أمر إلا إذا انتهيتم عما نهى الله عنه ، وحرمتم ما حرمه ، وجعلتم من شريعته هاديا ومن فضائل الدين مرشداً ونورا .

وما نكاد ننتهى من التحدث عن السلطة التشريعية ونجتاز مجازها حتى يبهر أبصارنا نور ساطع وضوء ثاقب يشع من سماء السلطة القضائية ، ولقد كان بلسما لنا وشفاء أن نجد فى قضائنا المرفأ الأمين الذى تتكسر فوق صخرته أمواج الفساد ولم تنل من طوده الأنواء ، بل ظل دائما راسخ الأركان .

ومع ذلك خيل لبعض الباحثين أن الفساد إذا انهمر سيله لابد أن يتناثر رذاذه فى كل جانب ، وإن كانوا فى نفس الوقت يفخرون بتلك المنزلة التى وصل إليها قضاؤنا العادل . وهذا المجد الذى حصل عليه القضاء أمرلا ينازع أحدفيه، أما تلك الهمسات الأخرى فشىء لم يقم عليه الدليل ، ولا يمكن فى نفس الوقت دحضه أو إثباته . وإذا صدقت هذه الهمسات فليس لأحد أن يمد يده لمحراب القضاء مهما حسنت النيات بل يجب أن تظل قدسيته مصونة ، ورجاله وحدهم أجدر بموالاته بما يرون فيه مجده وعظمته .

ولقد تخلصنا عام ١٩٤٩ من نظام القضاء المختلط وصارت الولاية للقضاء الوطنى وحده فيما يختص بالحدود والأموال . ولكننا أبقينا إلى جواره المحاكم الشرعية والمجالس الملية لتختص بأقضية الأحوال الشخصية ، وكان الواجب أن يكون لقضائنا الوطنى الولاية جميعها بصورها المختلفة . إن المحاكم الشرعية كما الآن تختص بالنظر فى نوعين من الأقضية .

الأول : مسائل الأوقاف فيما إذا كان النزاع متعلقا بحجة الوقف .

الثانى : مسائل الأحوال الشخصية فيما يتعلق بشخص الإنسان من ولادته

إلى مماته كالزواج والطلاق والنسب والإرث والنفقة والحضانة وغير ذلك .

ونظام الوقف كما ذكرت من قبل صار نظاما لا توجبه ضرورة ولا تدعو اليه مصلحة فردية كانت أو عامة مما ينبغي معه الغاؤه والقضاء عليه . وبتقرير ذلك ينمحى الاختصاص الأول المقرر للمحاكم الشرعية ولا يبقى لها بعد ذلك إلا الاختصاص الثانى ، وحتى لو تنكبنا طريق الصواب ورأينا الإبقاء على نظام الوقف لما دعا هذا الى تخصيص المحاكم الشرعية بالنظر فى منازعاته ولا يستطيع أحد القول بعجز القضاء الوطنى عن الفصل فيها .

ولا يصح القول فى سبيل الدفاع عن النظم القائمة إن الوقف يستمد أحكامه من قواعد الشريعة ليكون القضاء الشرعى أحق بالفصل فى منازعاته ، أو أن يقال إن نظام الوقف وهو نظام شرعى ستخضع أقضيته لولاية غير المسلم لو اختص بها القضاء الوطنى تمشيا مع قاعدة « لا ولاية لغير المسلم على المسلم » أقول إنه لا يصح سوق هذه الاعتراضات بغية الإبقاء على تعدد هيئات الولاية القضائية لأن الدفع الأول حق أريد به باطل إذ ليس نظام الوقف هو الدين حتى لا نأتمن عليه سوى رجاله وكل علاقته بالشريعة إجازتها له ، ومثل هذا يقال بالنسبة للدفع الثانى ، ونضيف إلى ذلك أن المعترضين على نزع هذا الاختصاص من المحاكم الشرعية يعتمدون على عدم جواز ولاية غير المسلم على المسلم فيما يختص بأنظمة الوقف مع أن هذه الولاية موجودة بالنسبة لما هو أخطر من أمور الوقف ، فالقول بمثل ذلك تحميل للأحكام أكثر مما تطيق .

واختصاص المحاكم الشرعية بمسائل الأحوال الشخصية أمر لا تدعو إليه الضرورة كذلك . إن المدافعين عن هذه المحاكم يقحمون الدين فى مناقشات الإلغاء والإبقاء ، كأن القضاء الوطنى إذا اختص بأقضية الأحوال الشخصية سيقضى بأحكام لا يقرها الشرع ، إن الدين ليس ألغازاً وأحاجى حتى لا يفهمه إلا سدنته وحواريوه ، لكنه دين العقل والرشاد . ومسائل الأحوال الشخصية ليست من الأمور المعقدة التى تجل عن مدارك الباحثين إذا حاولوا صادقين فهمها والتشبع

بأحكامها ، وليس هناك مايمنع من وضع هذه الأحكام فى نصوص ومواد تستمد قواعدها من أحكام الشريعة الغراء .

وحتى نقضى على كل اعتراض أطالب بدراسة مسائل الأحوال الشخصية بتعمق فى كليات الحقوق أسوة بدراسة المواريث ليصبح خريجوها محيطين بأمورها مدركين لدقائقها وأحكامها مما ييسر لهم الفصل فى منازعاتها لو وكل اليهم أمر القضاء فيها . بل إنى لأقترح دراسة علم النفس والاجتماع حتى يكون القاضى وهو يقضى فى هذه المسائل عالم اجتماع قبل أن يكون رجل قانون .

وباستكمال دراساتنا القانونية على هذه الصورة ووضع قانون للأحوال الشخصية وفق أحكام الشريعة يصبح لاضرورة لبقاء نظام القضاء الشرعى بل توجب الضرورة الغاءه وإحالة اختصاصه للقضاء الوطنى لتصير له الولاية كاملة فى كل الأقضية والمنازعات . وبإلغاء ذلك القضاء يلغى معه كل قضاء مماثل له ، ويكون القانون الموضوع شاملا لكل مسائل الأحوال الشخصية يخضع له الجميع مهما اختلفت دياناتهم ونحلهم .

وحتى نكون منصفين ينبغى مراعاة قاعدة « قانون العقد » حتى لا يضار غير المسلمين ، ولكن هذا القيد يجب أن يشمله قيد آخر وهو عدم التعارض بينه وبين قواعد الشريعة الإسلامية وهى الدين الرسمى للبلاد ، وحتى لا يكون الدين مجال عبث لكل منافق ووسيلة خداع يقصد منها تحقيق المآرب أنصح بوضع تشريع يقضى على هذا العبث حتى لا يلج حومته إلا كل مؤمن به صادق اليقين .

وهذه الخطوة فى توحيد القضاء لن تعدم المعترضين عليها كما حدث ذلك فى الفترة الأخيرة عند ما لاح فى الأفق طيف يحمل دعوتها ، ولست أجرد المعترضين من الحوافز الذاتية التى تجعلهم يغالون فى الذود عن هذا النظام ، وحتى لا يتخلف عن هذا الإصلاح إيذاء يصيب أحدا أقترح نقل رجال القضاء الشرعى الحاليين إلى القضاء الوطنى على أن يختصوا بنظر مسائل الأحوال الشخصية فقط ، وتكون القواعد التى ينقلون على أساسها هى ذات القواعد التى اتبعت عند نقل قضاة المحاكم

المختلطة إلى القضاء الوطنى . وبالنسبة للمحامين الشرعيين الحاليين يسمح لهم كذلك بقيد أسمائهم بجدول المحامين الوطنيين ويقتصر عملهم على مسائل الأحوال الشخصية وحدها ، وأما غير المقيدين الآن بالجدول فلا يسمح لهم بهذا الحق ، ولن يكون فى هذا غضاضة لأن لرجال الدين رسالة أسمى من هذا بكثير سأفصلها فى الباب العاشر إن شاء الله .

والقاضى بما طبع عليه من الإيمان بالعدالة والتمسك بأهدابها جدير بأن نتيح أمامه الفرصة ليطمئن على ما يصدره من أحكام ، ويتحقق هذا بتخفيف العبء الذى يحمله إذ لا يصح إرهاقه بعشرات القضايا التى يفصل فيها فى الجلسة الواحدة والعدالة توجب علينا أن نعدل مع القاضى حتى يطمئن هو إلى عدله فى أحكامه ، ولهذا ينبغى زيادة عدد القضاة حتى لا يلتزم القاضى الواحد إلا بالفصل فى عدد محدود من القضايا ، وسيؤدى هذا فى نفس الوقت إلى سرعة الفصل فى القضايا حتى لا يطول الأمد أمام العدالة قبل أن تصدر حكمها .

ومن دواعى اطمئنان القضاة لأحكامهم اتباع نظام التخصص فى القضاء فيظل القاضى المدنى قاضيا مدنيا ولا ينظر غير ذلك من الأقضية والمنازعات وكذلك يكون الحال بالنسبة للقاضى الجنائى أو قاضى الأحوال الشخصية إلى غير ذلك من الاختصاصات .

# الباب التاسع

## الأمـــة

جاء ذكر « الأمة » فى الباب السابق باعتبارها أحد الركنين اللازمين لقيام الدولة ، وهذا لا يعنى وضعها فى مستوى واحد مع الركن الآخر أو أنها تلى فى ترتيب الأهميـــة المعنى الذى يجىء به لفظ « الدولة » وكل ما فى الأمر أن وجودها شرط أساسى لقيام الدولة ، وإذا راعينا الواقع تبين لنا أن « الأمة » أصل وما عداها فرع ولهذا تنص جميع الدساتير الديمقراطية على أنها مصدر السلطات .

وتزاول الأمة هذا الحق باختيار نوابها وممثليها الذين يتولون التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية ، ولا يتصور أن ينتهى دور الأمة بانتهاء يوم الانتخاب بل يظل سلطانها قائماً دائماً ، ولها فى ذلك وسيلتان إحداهما مباشرة والثانية غير مباشرة ، فالبرلمان يعد وكيلا عنها وينطق باسمها وهذه الوكالة لا تحرمها من التعبير عن إرادتها بلسانها ، وهذا اللسان ما يسميه الباحثون بالرأى العام .

ولا يمكن أن نفرق بين الرأى العام والأمة إذ هما تسميتان لمسمى واحد . والعجيب فى الأمر أن يكون الرأى العام هو السلطة الرابعة فى الدولة يقوم بدور الرقيب على السلطات الثلاث الأخرى حتى إذا جاء يوم الانتخاب تخلى عن مكانه « للأمة » لتزاول حقها باعتبارها مصدر السلطات .

وليس الرأى مجموع آراء الأفراد بل هو كائن متميز عن اتجاهات أصحابه منفردين ، وذلك لأن بالأفراد غرائز وميولا أساسية تدفعهم إلى العمل معاً

بطريقة واحدة فى كثير من الأحوال دون وعى أو إدراك ، ولهذا كان الرأى العام أشبه بالكهرباء لا يعرف كنهها ولكنها تدرك بظواهرها وآثارها .

وأيا كان جوهر هذا الكائن الجديد فإن معدنه لا يختلف فى عناصره عن معدن الجماعة التى يرتفع فى أفقها هذا الرأى ، إذ ليس من المعقول أن تجمع الآراء على اتجاه إذا لم تكن مدارك أصحابها وميولهم على صلة وثيقة بهذا الاتجاه كالثمرة لا تختلف عن جنس بذرتها .

وحتى يكون للجماعة رأى عام ينبغى أن يتوفر له أمران وهما التقارب والنضوج ، فإذا انعدم الركن الأول استحال وجود الرأى العام وحل مكانه آراء الأفراد الذين تتكون منهم هذه الجماعة ، وإذا لم يتوفر الركن الثانى صار هذا الرأى هزيلا عديم الخطر .

والتقارب ليس معناه المساواة غير أنه ينفر من عكسها . إن كل حكم ديمقراطى يجب أن يقوم على أساس من المساواة القانونية فى الحقوق والواجبات ، وإذا تمتع البشر بهذه المساواة القانونية فهم أعجز عن بلوغ « المساواة فى الواقع » . ولكن لا ينبغى أن يؤدى هذا إلى ظهور فروق فسيحة بين الناس بل توجب الحكمة تقريب المسافات فتعلو نغمة موسيقية لها رنين واحد رغم اختلاف الآلات التى توقعها .

وحتى يكون لهذه النغمة سحرها وفتنتها ينبغى لأصحابها بعض الخبرة ، وهذا ما يعبر عنه بالنضوج ، إذ لا يكفى وجود تقارب بين اتجاهات الأفراد وميولهم ومداركهم بل يدعو الأمر إلى وجود فهم صحيح لهذا التقارب تتحدد بموجبه الأهداف بما فيه خير المجموع .

ويتحقق قيام التقارب والنضوج بعدة عوامل سبق لنا معالجتها والإفصاح عنها ، فالتقارب يجب وجوده فى الميدان الاقتصادى حتى لا تظل الأمة طائفتين إحداهما تغرقها النعمة والثانية تقتلها المسغبة وتكيد كل منهما للأخرى ، كما ينبغى ظهوره فى مجال الثقافة والمعرفة حتى لا يبقى الجهل مقيما إلى جوار العلم وتصطلى

الأمة ما بينهما من نفور ، ويقال مثل ذلك عن الميدان الصحى وغيره من الميادين كالأخلاق والعادات والأذواق وسواها .

إن النهضة الاقتصادية وما ينبغى أن يلازمها من حسن التوزيع ستكون كفيلة بالقضاء على تلك الفروق الفسيحة بين الثراء والإملاق ، والتخمة والجوع ، وستحقق النهضتان الصحية والعلمية الغرض المنشود منهما ويصبح التقارب فى هذه الميادين حقيقة واقعة .

والذى يهمنا فى هذا المقام ، قيام التقارب والنضوج بالنسبة للآراء والأفكار والمعتقدات والميول والمدارك والأخلاق والعادات والأذواق لأن هذه العناصر وإضرابها هى التى تخلق « الرأى العام » وتجعل له شأناً فى كيان الدولة .

ولا شك أن التعليم سيقوم بنصيب وافر فى إيجاد هذا التقارب والنضوج فى جميع هذه النواحى المتعددة غير أن أثره لن يظهر واضحاً فى وقت قريب وكما سبق القول سيساهم كل من التشريع والأسوة الحسنة فى حمل لواء هذه النهضة ، وهناك عاملان آخران لايقلان شأناً عن هذه العوامل الثلاثة وهما الفنون والصحافة .

إن الفنون بأنواعها المتعددة من أخطر العوامل التى لا ينكر أثرها فى توجيه الشعب وتثقيفه . ومن المؤلم أن هذا المعلم الجليل صار فى حاجة اليوم إلى من يرشده ويقوم اعوجاجه ، والفنون بطبيعتها تنفر من كل قيد ولا تبلغ هدفها عادة إلا إذا كانت طليقة ، ولكن الصالح العام — وهو أسمى منزلة من الفنون — يوجب وضع القيد فى عنقها حتى ترعوى وتعود إلى رشادها وتذكر رسالتها التى كانت لها منذ عرفها الإنسان . وأقترح فى هذا المقام تشكيل لجنة من الأدباء والكتاب والمفتنين وأساتذة الجامعات والعلماء ورجال التربية لوضع دستور للفنون يسير رجالها على منهاجه لتصبح أداة تقويم وتهذيب لا وسيلة عبث وإفساد

هذه العوامل الأربعة وإلى جانبها الصحافة يجب أن تتضافر معا على تعليم الشعب وتثقيفه ونشر الفضيلة فى أنقه ومحاربه عاداته المرذولة وترقية ذوقه حتى

يتوفر له حينذاك رأى عام مستنير يفرض سلطانه على جميع السلطات

وإذا كانت الثقافة والمعرفة والأخلاق قد أضحت مفهومة لدينا تمام الفهم على ضوء ما سبق ذكره فان العادات والأذواق تحتاج إلى بعض الشرح والإيضاح .

إن العادات صورة أخرى من صور الأخلاق إلا أنها تتميز بتمكنها بالنفوس حتى تصير لها الهيمنة على الأفراد والجماعات معا . ومن العادات ما هو مقبول وممدوح ومنها ماهو مذموم ، وقد تنتقل العادة من الجماعة إلى الفرد كانتقال النار إلى ما حولها ، إذ أن للمجتمع كيانا ذاتيا يؤثر فى أخلاق أفراده وعاداتهم ومعتقداتهم ، فإذا تأصلت عادة فى جماعة انتقلت بالتأثير إلى كل فرد من أفرادها

وتقاسى الأمة اليوم من عادات كثيرة مرذولة ليس المقام مقام تفصيلها وإنما تكفى الإشارة اليها ليتعاون الجميع على القضاء عليها ، ومن أكثرها شرورا ما ألفناه من التردد على المقاهى مما ينجم عنه الإضرار بالصحة وإغفال ما للوقت من قيمة ، وهناك عادة أخرى أشد من سابقتها خطرا إذ تهدد الأمة فى مصيرها ولا أظن أحدا غافلا عنها وهى عادة تعاطى المخدرات وشرب الخمر .

وللذوق شأن كبير فى حياة الأمم ، ومن سماته أنه لا يخضع لمقاييس موضوعة بل يتضوع كما يتضوع الأريج من الأزهار والورود ، ومن مظاهر فساد الذوق عندنا ما نسير عليه فى أعيادنا سواء أكانت دينية أم قومية . إن أعيادنا الدينية لم تخرج حتى اليوم عن كونها أعياد البطون ، ولم نفهم عن أعيادنا القومية شيئا إلا أنها أيام نتعطل فيها عن العمل ونلقى فى صباحها أو مسائها بعض الخطب الرنانة وغاب عنا أن الأصل فى الأعياد شعور نفسانى بالسعادة والهناء .

وإذا نظرنا إلى مظهرنا الخارجى وجدنا أنفسنا بعيدين عن أى احساس بسلامة الذوق . لقد اتخذنا أزياء متعددة تكاد تجمع بين أزياء العالم كله مما جعل لنا صورة مضحكة قريبة الشبه بقوس قزح . والأصل فى الزى ستر العورة واتقاء الحر والبرد بشرط ألا يعوق حركة الانسان وأن يأتلف مع ذوق الجماعة ، وهذا ما لم نراعه فى أكثر الأحوال ، فنرى مثلا الفلاح المتسربل بالجلباب يخلعه ويكتفى

بسرواله عند مزاولة العمل ، وفى المدن نرى الكثير من سكانها يضعون فوق رءوسهم الطرابيش التى تسيل من تحتها قطرات العرق حتى تكاد تغرق وجوه لابسيها وما ذلك إلا لأنها لباس غير صحى . ودواعى القومية والذوق السليم توجب أن يكون لنا زى موحد يحقق جميع الأغراض المقصودة من الملابس فاذا انتهينا إلى تفضيل الزى الغربى تغاضينا عن همسات دعاة المعرفة الذين يرفضون هذا الاختيار لئلا يكون فيه تشبه بغير المسلمين . إن الدين جوهر وليس بمظهر ، ولو كانوا صادقين فيما يقولون لما جاز لنا النقل عن سوانا ولو كان فى ذلك النفع العظيم . وهذا رأى لايستطيع أحد القول به .

وإذا تكلمنا عن توحيد الزى فإن الحديث يسوقنا إلى التساؤل عن الحكمة فى وجود تلك الألقاب والرتب التى تجعل من أصحابها كأشراف القرون الوسطى وتخلق لدى الشعب عقدة نفسانية تجعله يشعر بالذلة والهوان أمام سادة عمالقة ، كأن الشعب لم يكفه إنهدام المساواة القانونية والواقعية فى أفقه فجئنا بهذه الرتب والألقاب لتوسيع الشقة بين طبقاته ، والديمقراطية الصحيحة توجب إلغاء هذه المسميات ، وإذا أريد تمجيد الأفراد الممتازين من الشعب أمكن ذلك عن طريق الأوسمة والنياشين .

وإذا كان القول بالقول يذكر فإنى لا أستطيع ترك هذه الناحية دون أن أشير إلى الرتب العسكرية المستعملة فى الجيش والبوليس . لقد أخذنا أكثر أسمائها عن اللغة التركية فاذا كانت لغتنا أضيق من أن تتسع لها وجب علينا التخلص من هذه التسميات التى تذكرنا بتاريخ أسود من العبودية والهوان ، ونأخذ عن لغات الغرب ما نحن فى حاجة اليه من هذه المسميات لأن استعمالها يكاد يكون عالميا .

وإذا تركنا هذا الاسترسال وعدنا إلى موضوع البحث وجدنا الضرورة تقضى بوجود الرأى العام الناضج الذى يجعل من نفسه رقيباً يقظاً على سلطاته

الحاكمة حتى تسير سفين الدولة فى طريقها المرسوم دون انحراف أو اعوجاج .
ولقد بينا من قبل ما للعلم والأسوة الحسنة والتشريع والفنون من أثر ملموس فى قيام هذا « الكائن الحى » ولم نتكلم حتى الآن عن الصحافة مع أنها من العوامل الأساسية التى تساهم بأكبر نصيب فى تدعيم بنيان الرأى العام وتثبيت دعائمه ، ولكنى تعمدت تأخير الحديث لأخصها ببعض الإسهاب باعتبارها السلطة الخامسة فى الدولة .

والعجيب فى أمر الصحافة أنها تجمع فى ذاتها بين صفتين ، فهى تقوم بدور المربى والوكيل معاً ، إذا عبرت كان تعبيرها تصويراً صادقا لمشاعر الشعب وإحساساته كما لو كانت ناطقة بلسانه ، وإذا وجهت استمدت إرشادها من حكمة الناصح الأمين ، وهدفها الثابت فى كل حين خير الشعب ورفاهيته ومجده مما حمل بعض الباحثين إلى اعتبارها السلطة الرابعة فى الدولة ، ولا نزاع فى إضفاء هذه الصفة عليها ، ولكن لا ينبغى أن يجب الوكيل صفة الأصيل أو يتقدم المخلوق على خالقه . ولا بد أن يظل الشعب دائما هو الأصل وما عداه فرع فيكون رأيه العام السلطة الرابعة تجىء بعدها سلطة الصحافة ،ولسنا بهذا نبخسها حقها ولكننا نرد الأمور إلى نصابها .

هذه الرسالة الخطيرة الشأن الجليلة الأثر كانت جديرة بتذليل السبل أمامها حتى تكون خير نبراس وأكرم هاد ، ولكن كثيرا ما سعت السلطات الأخرى إلى وضع العراقيل فى طريقها لتثنيها عن القيام بواجبها ، فبينما الدستور ينص بمادته الخامسه عشر على حرية الصحافة نرى الدولة قد سنت العديد من القوانين التى تكبل ساقيها وتحد من حريتها ، واستند المشرع فى هذه التشريعات إلى أن الدستور نفسه قد جعل هذه الحرية محدودة بالقوانين ، وغفل المشرعون عن الحقيقة الواقعة وهى أن الهدف الأساسى لكل حكم ديمقراطى هو كفالة الحقوق والحريات بما لا يتعارض مع الصالح العام أو حرية الغير وحقوقه ، وكثيرا ما اعتمد المشرعون

على قاعدة الصالح العام لسن التشريعات المقيدة للحريات وهى قاعدة مطاطة لاحدود لها ، وفى استطاعة أى حاكم الاعتماد عليها لتقنين القوانين التى تجعل من الحرية شبيهة بالعبودية. وليست الدساتير نصوصا ولكنها روح تنبعث من بين سطورها، هدفها الصالح العام كما تفهمه الشعوب لا كما يرغبه الطغاة .

غير أنى أجيز فى نفس الوقت أن يكون للدولة فرض ما تراه من القيود فى الحالات الاستثنائية إذ لا يتيسر للصحافة تقدير ما خفى عليها من أمور فى مثل هذه الظروف . وكل ما ينبغى مراعاته فى هذا المقام هو عدم المغالاة فى هذه القيود وأن تكون الغاية منها هو تحقيق الصالح العام ورعاية المصلحة العليا للدولة .

إننى أطالب بإلغاء جميع القوانين التى تحد من حرية الصحافة ونشاطها حتى يكون رأيها صادق التعبير ، ولا أرضى لها إلا قيدين اثنين يهدف أحدهما إلى رعاية الآداب العامة ويجعل الثانى النقد للأعمال لا للأشخاص حتى لا تكون الصحافة ميدانا لنهش الأعراض أو بوقا للمديح والثناء ، وإذا كان لا بد من مدح أو قدح فليكن ذلك مرتبطا بعمل من الأعمال التى توجبهما .

ويجب أن تمد الدولة يد العون إلى الصحافة لتنجيها من مواطن الشبهات التى تضعف قوتها وتشوه رسالتها، ولهذا أطالب بإلغاء نظام المصاريف السرية .وإذا كان لابد من منح إحدى الصحف مساعدة مالية تقيل عثرتها فليس هذا المنبع المسموم طريقا صحيحاً لتحقيق هذا الغرض . إن الصحافة لسان الشعب وأستاذه فلا أقل من تفريج كربتها وشد أزرها على ألا يكون ذلك فى صورة منحة تتم فى الخفاء ، وإنما تناله كحق معلوم فى الميزانية العامة بشرط أن يكون ذلك للصحف وليس للصحفيين .

وحتى لا تكون الإعلانات الحكومية صورة أخرى من صور الرشوة والفساد، أقترح أن يوكل أمر توزيعها إلى لجنة قضائية يشترك فيها ممثل لنقابة الصحفيين . ويجب القضاء على النفوذ الذى يحاول الرأسماليون فرضه على الصحف ويلبسونه

صورة الإعلانات التجارية ، والوسيلة لبلوغ هذا الغرض هى ذات الوسيلة التى اقترحناها بالنسبة للإعلانات الحكومية .

ولاشك أن الصحافة بصورتها الراهنة ليست خالصة من كل شائبة ولكن ينبغى أن يترك لها أمر تدعيم بنيانها وتوطيد دعائمها إذ هى أقدر على تنظيم دارها وستثبت الأيام جدارتها بفهم رسالتها وحمل مشكلاتها .

# الباب العاشر

## النهضة الدينية

العلم والأخلاق دعامتا الحضارة الحفيظتان عليها ، وقد اتخذا من العقل معيناً صافيا يستمدان منه رحيقهما وطلاوتهما ، وتمتاز الأخلاق عن العلم بأنها وسيلة تكبح الشهوات وتحد الغرائز مما جعلها فى حرب دائمة مع النزوات تنتصر عليها حيناً وتبوء بالخذلان حيناً آخر رغم ما كان يبذله العقل لها من عون وتعضيد ، إلى أن جاءت العقائد الدينية فأضفت على الأخلاق قدسية لم تكن لها، أعانتها على قوى الإثم والضلال ، ولهذا لا يمكن الفصل بين الدين والأخلاق بعد أن صار الدين أكرم منبت لها .

وليس الدين ابن اليوم بل هو عريق فى القدم يرجع إلى الأحقاب الأولى من حياة الإنسان ، يقول الأستاذ العقاد « وقد اتفق علماء المقابلة بين الأديان على تأصل العقيدة الدينية فى طبائع بنى الإنسان من أقدم أزمنة التاريخ ، ولكنهم لم يتفقوا على أصل العقيدة أو أصل الباعث عليها — ولا بد لها من باعث — فلن يكون الوقوف على باعثها دليلا على بطلانها لأنها لا تأتى بغير باعث يؤدى إليها كائنا ما كان. »

ولم يكن الناس جميعا فى يوم من الأيام على عقيدة واحدة بل تعددت عقائدهم بتعدد مداركهم ، وتنقلوا بين المعبودات تبعا لتطورهم ، فبينما يعبدون الأجرام السماوية والظواهر الطبيعية وما إليها إذ بهم يصلون أحيانا إلى عقائد قريبة من التوحيد . وليس من اللازم أن تجتاز كل أمة جميع هذه الأطوار بل كان يحدث أحياناً أن تظل واقفة عند عبادة الطواطم والأسلاف ، كما كان يحدث آناً آخر

أن تنكص أمة على عقبيها فتعود إلى مثل هذه العبادات بعد اقترابها من التوحيد. وقد أثبت الأستاذ العقاد هذا المعنى بقوله « فالتطور فى الديانات محقق لا شك فيه ولكنه لم يكن على سلم واحد متعاقب الدرجات بل كان على سلالم مختلفة تصعد من ناحية وتهبط من أخرى ، وقد أوجب هذا الاختلاف أن الشعب على حدته لا يطرد فى التقدم عقيدة بعد عقيدة ، ولا تزال له عقائد شتى قلما يسرى عليها حكم واحد فى عوامل التطور والارتقاء » .

وأرى من الخير أن نأتى ببعض صور المعتقدات القديمة التى وصل إليها الإنسان بعقله وقد يسر لنا كتاب « الله » للأستاذ العقاد بما حوى من تاريخ العقائد كلها أو جلها هذا السبيل ، وليس لى من جهد فى هذا الشأن إلا تلخيصها وترتيبها وفق ما يهدف إليه هذا الكتاب .

لقد شاعت فى مصر القديمة عبادة « الطواطم » فى وقت من الأوقات كما ظهرت عقيدة الأرواح ، وعلى أساسها ثبت الإيمـــان بالبعث والثواب والعقاب بعد الموت ، ثم سمت عقيدتهم إلى أن صارت عبادة آتون أرقى ما وصل إليه البشر من عبادات التوحيد فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد إذ لم يكن المراد بآتون قرص الشمس ولا نورها المحسوس ولكن الشمس كانت رمزاً محسوساً للإله الواحد الأحد المنفرد بالخلق فى الأرض والسماء .

وعبدت الهند آلهة كآلهة غيرها من الأمم ثم سمت معتقداتها إلى أن وصل أهلها إلى الإيمان بالإله الواحد وهو الحقيقة الأبدية التى لا تتكرر ولا تزول ، وقد انقسموا فى ذلك إلى رأيين يرى أحدهما أن هذه الحقيقة إله واحد قريب من الإله الواحد فى أكثر ديانات التوحيد ، فهو الواحد الخالق وهو الواقى الحافظ وهو المهلك الهادم . ويرى الفريق الآخر أن الحقيقة الأبدية « معنى » ليس له قوام من « ذات » واعيـة ، وهو قانون يقضى بتلازم الآثار والمؤثرات وهو ما يقابل الاعتقاد بالقضاء والقدر عند الكتابيين ، وهذا القضاء يسرى على الآلهة كما يسرى على البشر ، وهذه العقيدة البرهمية آمنت بالتناسخ وتجدد الكون حلقة

بعد حلقة ، وقد تفرعت منها العقيدة البوذية وهى لا تتجاوز هذه المعانى كثيراً.

ولم يظهر هذا التعمق الدينى لدى الصينيين ولم يتجاوز أمرهم حد اتخاذ الأرباب من الأسلاف والظواهر الطبيعية ، وجاراهم فى ذلك اليابانيون .

وآمن المجوس فى إيران بالعالم الآخر كما آمن المصريون به مع اختلاف بين الصورتين ، وأنكر « زرادشت » — إمام المجوسية — الوثنية وجعل الخير المحض صفات الله ، وبشر بالثواب وأنذر بالعقاب ، وحاول جهده أن يصل إلى عقيدة التوحيد ، ولكنه جعل مع الله إله آخر هو « أهرمن » إله الشر وإن كان قد جعل الأخير أقل مرتبة وأهون شأناً .

وترددت الفلسفة اليونانية بين عدة ألوان من المعتقدات ، فترى « طاليس المليطى » يعتقد بتعدد الأرباب الذين يحركون كل متحرك من حى أو جماد ، كما نجد « انكسماندر » يعتقد أن المادة الأولية هى مصدر الأرباب وأنصاف الأرباب ومصدر الحركات والمتحركات ، ولا مهرب لرب أو مربوب من الفناء آخر الأمر فى معدنها الأصيل .

ومع أن « هرقليطس » كان يرى عدم حاجة الموجودات إلى موجد ، وأن هذه الدنيا لم يخلقها أحد من الآلهة ولا من الناس ولكنها نار خالدة تتقد بحساب وتنطفىء بحساب ، إلا أنه كان يرى حاجة الموجودات إلى العدل الإلهى الذى لاقوام لها بغيره ، ويتكلم عن الله كلامه عن ذات مدبرة مريدة .

وكان « فيثاغوراس » لا يرى حقيقة غير الحقيقة الإلهية المنبثة فى الكون كله ، ويعتقد فى وحدة الوجود ، وبحلول الروح الإلهية فى الإنسان حتى يصبح أكثر من إنسان وأقل من إله ، وفى تناسخ الأرواح وبطلان المادة وتجدد الدورات الكونية على مثل معتقدات الهنود .

ورأى « بارمنيد » وتلميذه « زينون الأيلى » أن العالم قديم لم يحدث لأن الشىء لا يأتى من لاشىء .

والوجود فى نظر « أفلاطون » طبقتان متقابلتان هما طبقة العقل المطلق وطبقة

المادة الأولية أو الهيولى ، والقدرة كلها من العقل المطلق والعجز كله من الهيولى، وبين ذلك كائنات على درجات تعلو بمقدار ما تأخذ من العقل ، وتسفل بمقدار ما تأخذ من الهيولى ، وهذه الكائنات المتوسطة بعضها أرباب وبعضها انصاف أرباب وبعضها نفوس بشرية .

وجاء «أرسطو» فقرر أن الله هو العلة الأولى أو المحرك الأول ، وهو لابد أن يكون سرمداً لا أول له ولا آخر، كاملا منزها عن النقص والتركيب والتعدد، مستغنياً بوجوده عن كل موجود والعالم ينبغى أن يكون قديما كإرادة الله . لأن إرادة الله علة وجود العالم ، وليست هذه العلة مفتقرة إلى سبب خارج عنها، فلا موجب إذاً لتأخير المعلول عن علته ، وأن الله لا يعلم الموجودات لأنها أقل من أن يعلمها ، وإنما يعقل أفضل المعقولات وهى ذاته .

هذه نظرات عاجلة لبعض المعتقدات التى أجهد الإنسان عقله لبلوغها . وشاء الله ألا يترك الناس يتخبطون فى ظلمات التيه ، فأرسل إليهم الرسل وكانت العقائد الإسرائيلية نقطة التحول لأنها كما يقول الأستاذ العقاد «بدأت بتصور الإله على صورة إنسان يأكل ويشرب ويتعب ويستريح ويغار من منافسيه ويخص قبيلته وحدها بالبركة والتشريع ، وقرنت هذه الصورة تارة بعبادة الأصنام وتارة بعبادة الموتى أو ظواهر الطبيعة وتماثيل الطواطم من الحيوان والنبات ، ثم تطورت صفات الله فى اعتقاد أبنائها من أعلى إلى أعلى حتى عبدوا الإله الأحد المنزه عن التجسد وعن خلائق البشر ، القادر على كل شىء والعليم بما كان ويكون ، والرحيم الذى يحب الرحماء والوادعين والعاملين بالبر والعدل والإحسان» .

وجاءت المسيحية فرفعت الضمير الإنسانى ودعت إلى طهارته وسمت بالنفس فوق مستوى الماديات وبشرت بالرحمة والمحبة .

وأخيراً جاء الإسلام فكان دين الحق ، ارتقى بالعقيدة إلى السماك ونزه الله عما يشرك به ـ سبحانه ـ وجعل له الأسماء الحسنى وإليه المآل . ويقول الأستاذ العقاد «ولا شك أن العالم كان فى حاجة إلى هذه العقيدة كما كان فى حاجة إلى

العقيدة المسيحية من قبلها ، وتلق كلتيهما فى أوانه المقدور ، فجاءه السيد المسيح بصورة جميلة للذات الإلهية ، وجاءه محمد عليه السلام بصورة « تامة » فى العقل والشعور » .

وكما كان الإنسان قبل نزول الكتب السماوية يعتمد على العقل فى الاهتداء إلى خالقه ، نراه بعد هذه الرسالات يجهد قريحته فى التوفيق بين ما تدعو إليه وبين ما يرشده إليه عقله ، وفى نفس الوقت نرى من يتناسى وحى السماء ويبدأ المطاف من جديد كما فعل الإنسان الأول فى بدء مراحل معتقداته .

ففى اليهودية حاول فلاسفتهم إيجاد قنطرة بين الدين والفلسفة ، ومن هؤلاء «فيلون الاسكندرى» فمزج بين ماقررته اليهودية من أن الله «ذات» وبين ما ذهبت إليه الفلسفة اليونانية من أن الله « عقل مطلق » مجرد عن ملابسات «المادة» فنزه الله عن صفات التشبيه والتجسيم ، وأن عقل الإنسان لن يستثبت من صفات الله شيئاً غير أنه موجود ولكن وجوده الكامل المطلق أعلى من أن تحده صفة تدركها العقول ، وأن الاتصال بين الخالق والمادة فوسيلته العقل أو الكلمة ، فالعقل يصدر عن الله ، والمادة تنقاد للعقل فتتحرك وتنتظم وتتعدد فيها طبقات المخلوقات ، ورفض مذهب «أرسطو» فى تجريد الله عن العمل للمخلوقات .

وجاء بعد « فيلون » كثيرون من فلاسفة اليهود مثل « سليمان بن جبيرول » و «موسى بن ميمون» نحوا نحو سابقهما فى التوفيق بين النص والعقل ، ولا يزال تيار البحث سائراً على هذه الوتيرة إلى أيامنا هذه .

وكان أهم ما شغل عقول الفلاسفة المسيحيين موضوع الأقانيم الثلاثة وهل الابن مساو للأب وهل هو ذو طبيعة واحدة أو ذو طبيعتين إلهية وإنسانية ، وهل هو إله أو إنسان مفضل على سائر البشر ، وهل يصدر الروح القدس عن الأب وحده ، أو عن الأب والابن معاً ، وهل المسيح هو الكلمة أو هو الابن فقط ، أو أن الكلمة والابن مترادفان ، أو أن الكلمة هى الأب والإله .

ولقد كان من بين فلاسفة المسيحية الذين خاضوا هذه الأبحاث « أريوس »

الذى رأى أن المسيح إنسان حادث ، وجاء بعده « سوسبنس » فأيده فى رأيه ونفى عن المسيح كل إلهية ، وتفرع عن رأيه مذهب « الموحدين » فى بولندا حيث يقولون إن الإله لا يحل فى البشر وإن السيد المسيح إنسان كسائر الناس .

إلا أن الرأى الغالب فى المسيحية ينادى بعكس ذلك ويوضحه الأستاذ العقاد بقوله « إن الرأى الغالب فى تفسير الأقانيم هو أن الأقانيم جوهر واحد ، وأن الكلمة والأب وجود واحد ، وأنك حين تقول « الأب » لا تدل على ذات منفصلة عن « الابن » أو عن « الروح القدس » لأن لا انفصال ولا تركيب فى الذات الالهية ، ولكنها تتجلى بالأبوة فى معرض الإنعام ، وبالبنوة فى معرض التلقى والقبول ، ويوشك أن يكون الشأن فى تعدد الأقانيم كالشأن فى تعدد الصفات عند بعض المفسرين ، وقد استقر الرأى على ذلك مع خلاف بين الكنيستين الشرقية والغربية فى موضوع الروح القدس وعلاقته بالأب والابن فإن الكنيسة الشرقية تقول إنه يصدر عن الأب وحده والكنيسة الغربية تقول إنه يصدر عن الأب والابن على السواء . » .

وجاء الاسلام مبشرا بالوحدانية ومصححا كل معتقدات البشر ، وطابق فيه حكم العقل حكم النص ، يقول الأستاذ العقاد « فكانت فكرة الله فى الإسلام هى الفكرة المتممة لأفكار كثيرة موزعة فى هذه العقائد الدينية وفى المذاهب الفلسفية التى تدور عليها ولهذا بلغت غاية المثل الأعلى فى صفات الذات الالهية ، وتضمنت تصحيحا للضمائر وتصحيحا للعقول فى تقرير ما ينبغى لكمال الله بقسطاس الإيمان وقسطاس النظر والقياس . » .

ولم يمنع كمال الفكرة الإلهية التى جاء بها الاسلام ، الفلاسفة من البحث والتمحيص والربط بين المعقول والنصوص ، وكانت أهم النواحى التى شغلت الفلاسفة أمرين أولهما موضوع « القضاء والقدر » والثانى البحث فى ذات الله وصفاته . وكان مثار الجدل حول المسألة الأولى هو هل الإنسان حر مريد قادر على الخروج من مشيئة القدر أو هو عاجز عن ذلك لأنه مخلوق بأفعاله وإرادته .

وتساءل الفلاسفة بالنسبة للمسألة الثانية عما إذا كانت صفات الله متعددة أو هى أسماء مختلفة لحقيقة واحدة ؟ وإذا كانت متعددة فهل فى تعددها تركيب يمتنع فى حق الله المنزه عن التركيب أو هو تعدد لا يستلزم التركيب ؟ وإذا كانت مفردة فهل يعلم الله بقادريته ويقدر بعلمه ؟ وهل هذه الصفات كلها هى عين الذات أو هى زائدة على الذات ، وكيف تكون زائدة على الذات والله أحد لا زيادة على ذاته ؟

ولم يقف مجال البحث عند هذا المدى من المشكلات الروحية ، بل تشعبت الأبحاث وتعددت المذاهب والآراء وركب كثير منها متن الشطط مما أبعدها عن العقيدة الإسلامية الصحيحة وقربها من المعتقدات الإلحادية ، فاعتقد بعضها فى الرجعة وتناسخ الأرواح وغالى بعضهم كالسبائية فجعلوا من علىّ إله . وبقى الإسلام هكذا نهبا للضالين ينشئون الشيع ويعلنون الدعوات ويؤسسون المذاهب وينسبونها إلى الإسلام ، والإسلام منها برىء ، ولولا أنه دين الحق ولولا قوة بنيانه ووضوح عقيدته لطغى هذا الفساد على كيانه واختلط الأمر فلا يعرف الصحيح من الفاسد أو الرشاد من الغى .

وبظهور الإسلام انتقل مركز الثقل فى العالم إلى حيث كان انتشاره وظلت البحوث الفلسفية دهرا مديدا وقفا على المؤمنين به أو المنتسبين إليه وتنوعت اتجاهاتها كما رأينا ما بين استنباط الأحكام من النصوص أو ابتداع آراء لا تأتلف مع جوهره . وظل الحال كذلك إلى أن بدأ الغرب يتسلم صولجان الحضارة من الشرق فى القرن الخامس عشر ، وبدأت النهضة فى بعض شعوبه بتخليص العقيدة الدينية المسيحية مما علق بها من الشوائب ، ولكن لم تتناول هذه النهضة أساس العقيدة وإنما حاولت التخلص مما ادعته الكنيسة لنفسها من حقوق فى عصور الظلام . ولما استنارت الأذهان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر عادت الآراء الفلسفية إلى الظهور ولكن لا لتسعى إلى التوفيق بين النصوص والمعقول كما كان الحال فى صدر المسيحية وإنما حاولت إثبات وجود الخالق عن طريق العقل وحده وجاء فلاسفة القرنين التاسع عشر والعشرين وبمجيئهم ظهرت المذاهب المادية

على اختلاف اتجاهاتها وشذوذها . ويرجع الأستاذ العقاد هذا الاعوجاج إلى الأطوار الاجتماعية وبالأخص طور « الحكومة المقيدة » فى السياسة الأرضية مما دعى المفكرين إلى القياس على هذه الحكومة الأرضية وأضافوا هذه القيود إلى سلطة « الله » .

ويؤخذ على هذا الرأى أن الحكومات المقيدة هى من عمل الإنسان ولا يمكن أن يوجد الإنسان هذا النوع من الحكومات ليبنى على مثالها عقيدته الدينية ، وهى لا يمكن أن تكون علة ولكنها مظهر لاتجاهات الأفراد وتفكيرهم ، حفز عليه انطلاق الناس من القيود التى كبلتهم بها عصور الظلام وجاءت النهضة الصناعية فقوت هذا الشعور إذ بدأ الناس يبتدعون ويصنعون ويثرون مما جعلهم يعتقدون أن المادة أساس سعادة البشرية وبجدهم ودأبهم على العمل قادرون على تحقيق هذه السعادة ، ورأوا فى الأديان قيودا تقعد بهم عن النهوض والتطور فجاءت الفلسفات المادية كصدى لهذه الانفعالات النفسية التى تعتمل بنفوس القوم.

وسواء صدق هـذا التعليل أم ثبت سواه فقد ارتفع صوت تلك المذاهب المادية وأثبتت وجودها ، ومن المؤسف حقاً أن يأتى الإنسان بعد هـذه الحقب الفسيحة من تاريخه الطويل فيضع عقيدته الدينية فى هذا القالب الهزيل .

نجد «جون استيوارت ميل» يكشف عن عقيدته بقوله «إن الديانات أفادت الإنسانية فى غرس الأخلاق الفاضلة ولكنها قيدت العقول بأحكامها وفروضها وإن هذا الكون لا يثبت وجود الإله القادر على كل شىء ولكنه لا يمنع من وجود إله مقيد محدود الإرادة » .

ولقد ظهر مذهب « التطور الانبثاق » أو « التركيب المنتخب » ومن قادته لويد مرجان الذى يقول « إن المادة ترتقى بانتقالها من البساطة إلى التركيب ، ويتوقف ظهور الحياة على أن يكون فى التركيب شىء جديد على نمط تولد الماء من الهيدروجين والأوكسجين ، والخصائص النفسية أو الحيوية موجودة فى المادة منذ القدم ، وبتوالى التركيب تبرز الخصائص النفسية ، والعقل هو أرقى

ما وصلت إليه الموجودت ولكنه طبقة جديدة من خاصية قديمة مستكنة فى أبسط الموجودات ، وما دام العقل قديماً فى المادة فهما يتطوران معاً ولا يتطور أحدهما دون الآخر » . ولكنه يعترف فى النهاية بوجود العناية الإلهية إلى جانب وانين التركيب والانتقاء .

ويغلو « صمويل اسكندر » فى هذا المذهب الانبثاقى فيقول إن الإله ثمرة من ثمرات هذا الانبثاق ونتيجة من نتائجه وإن كان هذا الإله كائناً أعلى من كل كائن عرفناه ، وما دام الزمان أبديا وهو مصدر النماء والارتقاء فإن هذه المخلوقات العلوية التى وجدت حتى الآن لا تزيد عن كونها مخلوقات أسمى من العقل البشرى وهذه المخلوت هى ما نسميها بالملائكة ، أما الإله الأكبر فلا يزال الزمان يتمخض ليخرجه من أحشائه . أى أن هذا الكون هو الذى يخلق الإله أو الآلهة وليس الله هو الذى خلق هذا الكون !!

ويأتى « هونهيد » بمذهب « الكيان العضوى » فيقول إن هذا الكون يشتمل على حوادث لا على أشياء ولا يتأتى فصل حادث عن الكون لأنه متشابك بكل ما فى الكون من زمان ومكان . والحادثة يمكن أن تقع على صور متعددة ولكنها متى وقعت فهى صورة واحدة ، وهذه الصور المتعددة هى الكليات الممكنة وهى التى لا يشمل الوجود سواها ، وأن الحادثة التى تبدو لنا شيئاً من الأشياء هى بنية عضوية كاملة التركيب . والذرة نفسها هى بنية عضوية تحوى عقلا وجسما غير منفصلين . والترقى فى التركيب هو الذى يميز موجوداً على موجود ويتم هذا الترقى بتكوين بنية حية جديدة ، وهذا التكوين ليس فقط بمجموع الآحاد التى احتواها بل يزيد عليها ، وهذه الزيادة هى تطور الفكر والحياة .

ويجىء بعد هذا التخريف فيعلن أن الله هو الذى يعادل بين تلك الكليات العضوية فى ترقيها من تركيبة كاملة إل تركيبة أكمل منها غير أن قدرته فى هذا الشأن محدودة ، فهو يريد ويفعل ولكنه لا يريد كل ما يشاء ولا يفعل كل

ما يشاء بل تأتيه دواعى الإرادة من البنية الحية ودواعى العمل وميسرات التدبير والتصريف .

ويرى « وليم جيمس » أن لا مانع من وجود أكثر من إله واحد وأن قدرة هذا الإله لا تختلف عن قدرة الإنسان إلا فى أنها أكبر منها وأنه أقدر على معونته من سائر الموجودات .

ويذهب « هنرى برجسون » إلى أن العقل الإنسانى أعرف بالحقائق المكانية ولكنه لا ينفذ إلى بواطن الحركة الزمانية فى صميمها . واعتماداً على تعلق الحياة بعنصر الزمان يطمع الفيلسوف فى تحقيق آمال واسعة فى الزمان الباقى إلى أبد الآبدين ، فقد تعلو الحياة حتى تتغلب على الموت وقد يسمو العقل حتى يحطم قيود المكان أو المادة . ويرى أن القوة الخالقة أو التطور الخالق موجود فى الكون وليس خارج الكون ، وأنه حركة دائمة تلقى العنت من مقاومة الجمود الدائم وهو جمود المادة الصماء .

ويخرف « نيتشه » فيقول إن الله قد « مات » — سبحانه — وأن الشجاعة هى الدين الذى يتدين به كل إنسان جدير بالحياة .

ويكتفى « فون هارتمان » بالقول بأن الله « فكرة وإرادة » وليس « بذات » وهو بهذا يجارى المجوس فى عقيدة إلهى النور والظلام .

هذه بعض صور المعتقدات والآراء قديما وحديثاً سرنا بين لججها لنتبين أن العقل إذا اهتدى سار الرشد فى ركابه ، وإذا ضل فلا نهاية لضلاله . ويعنينا فى هذا المقام إثبات بعض الحقائق التى تتفق وهدف هذا الكتاب .

والحقيقة الأولى الواجب إبرازها تتعلق بمكانية العقائد ، إذ من الثابت لنا أن العقيدة الواحدة لا يمكن أن تظل محصورة فى مكان واحد ولكنها تجتاز الحدود ويلم بها من ليس من أهلها ، وإذا صدق هذا الحكم بالنسبة للأزمنة السالفة فهو بالنسبة لهذا العصر أصدق بسبب تطور وسائل المواصلات حتى أضحى العالم متصل الحلقات .

والحقيقة الثانية تتعلق بهذا التيار المادى الجارف من الآراء والمعتقدات ، وهى بغير شك تستهوى أدعياء المعرفة ودعاة التجديد من ضعاف الإيمان ، فيجرفهم تيار الضلال دون أن يجدوا أحدا يردهم إلى الهدى والرشاد .

والحقيقة الثالثة تشير إلى تلك الشوائب التى علقت بثوب الدين وهو برىء منها سواء كان ذلك فى بلادنا أم فى البلاد الاسلامية الأخرى ، وقد أوغلت بعض هذه الشوائب فى الإثم بما جعل عقائد المؤمنين بها غريبة عن الدين الصحيح . وإلى جانب ذلك يوجد الكثيرون الذين لا يعرفون عن عقيدتهم شيئا إلا أنهم مسلمون .

والحقيقة الرابعة ترجع إلى ما نلمسه من وجود أحكام شرعية متعددة نتيجة تعدد المذاهب .

والحقيقة الخامسة تنطق بما صار عليه حال المسلمين من هوان ، وانكماش الإسلام فى داره بعد أن كان دائب الانتشار .

والحقيقة السادسة تخص علماء الدين وتنعتهم بالتقصير والقصور حتى أمسى صوتهم خافتا لا يرد كيداً عن الإسلام أو ينهى عن معصية ولا يدعو الناس إلى رسالة التوحيد .

هذه الحقائق المؤلمة لا بد أن تبعث الكمد إلى نفوسنا إذا كنا حقا مؤمنين . ولا أملك إلا توجيه اللوم إلى علماء الإسلام . لقد رأيتهم « يرفعون ملتمسا» إلى ذوى السلطة عام ١٩٥٠ يشيرون فيه إلى استشراء الفساد بين جوانب البلاد ويدعونهم إلى تقليم أظافره ، ثم اضطجعوا بعد ذلك فى مقاعدهم الوثيرة وراحوا فى سبات عميق بعد أن خيل لهم أنهم أبراوا بهذا العمل ذممهم أمام الله والناس ، وغاب عنهم أن رجل الدين فى كل زمان ومكان لا يلتمس ولكنه ينذر ويستنزل اللعنات بأعلى صوته على الضالين الآثمين سواء أكانوا من الحكام أم المحكومين .

إن رجل الدين يجب أن يكون خير داعية له ، ولكن ليس بعلمه وقوله فحسب بل بعمله وخلقه ، ونحن لا نمجد الأزهر ليخرج لنا معلمى لغة أو قضاة شرعيين أو موظفين ولكننا نحوطه بقلوبنا ليأتى لنا بالهداة الراشدين، ولن يكونوا كذلك

يوما إلا إذا اهتدوا هم أولا بهدى الدين وتزينوا بفضائله وتجملوا بآدابه واطرحوا أمور الدنيا وجعلوا الدين قبلتهم .

ولست أدعوهم إلى أن يكونوا أهل صوامع إذ ليس هذا من الدين فى شىء ، ولكنى أناشدهم أن يفهموا الزهد على حقيقته فهو لا يعنى تطليق الدنيا وإنما هو عدم الانكباب عليها .

وما دامت الهداية إلى الدين الحق هى الرسالة الأولى للأزهر فان الغيرة عليه تدعونا إلى القضاء على النظام الذى استحدثه فى الحقبة الأخيرة والعودة به إلى نظامه الأول الذى كان يهدف إلى تخريج علماء يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .

وأول عمل يجب أن يستهدفه الأزهر فى عصره الجديد تخليص الدين من جميع الشوائب العالقة به ويلى ذلك توحيد المذاهب واستخراج الحكم الصحيح منها ثم الإقبال عندئذ على نهضة علمية تأخذ عن الكتب القديمة خير ما فيها بما يتفق مع الإجماع حتى يعود الدين إلى يسره ويتخلص من التعقيد الذى أدخل عليه وتصبح الكتب الحديثة قريبة إلى أفهام الناس ولا تبقى وقفا على سدنة الدين وحواريه .

ويجب ألا يغفل الأزهر عن واجبه فى تعقب المعتقدات الفاسدة ودحضها حتى لا تبقى جرثومة فساد تصيب الأغرار وتفسد عليهم عقائدهم .

إذا بلغ الأزهر هذا المدى المأمول برز أمامه واجبه الأكبر وهو تبصير الناس فى هذا الوادى جميعه بأمور دينهم حتى يتخلص الدين من الفساد العالق به ويصبح خير حفيظ على الأخلاق والفضائل . وينبغى عليه موالاة هذا البعث بعنايته حتى لا يعود الداء الينا مرة أخرى . وإذا تحقق هذا الهدف بدأ واجبنا نحو جميع البلاد الإسلامية فنعينها على العودة إلى ساحة الإسلام الحقيقية ، وينبغى ألا نغفل عما يكسبه الإسلام من انتشاره فى البلاد الغير كتابية ، إن بلوغه هذه الغاية كفيل بتحقيق العزة له وللمؤمنين .

إن موجات الالحاد تزحف على العالم حتى تكاد تغرقه فى لجتها ، والإسلام دين العقل لا يخشى المناظرة والمقارنة ، وكل ما يخشاه ألا يجد أحداً ينطق بلسانه

أو يقيم حجته ، ولهذا كانت التبعات الملقاة على كاهل رجاله تبعات جساما لا تترك لهم وقتاً يضيعونه سدى .

إن عليهم أن يردونا عن كل ضلال ويرشدونا إلى الطريق السوى ويفتونا بالحق إذا استفتيناهم ، وبهذه المناسبة نستفتيهم فى هذه الطرق الصوفية المنبثة بين جوانبنا فى كل مكان ، وهل هى على ضلال أو على هدى ؟ لقد جاءنا العقاد برأيه فى الصوفية ذاتها فقال « ملكة فردية يستعد لها بعض الآحاد ولا تشيع فى الجماعات ، وقد توصف بالعبقرية الدينية إذا بلغت مرتبة التأصل والابتكار » ويضيف إلى ذلك قوله « إنما التصوف أو العبقرية الدينية قدرة على الشعور بحقائق الدين والعبادة وهو كجميع العبقريات قلق تتطلب الراحة بالتعبير عن نفسه والتوفيق بين النقائض التى تعتريه والشكوك التى تساور الضمير فيما يجب عليه » .

هل يرى علماؤنا أن هذه الجماعات قد بلغت هذه المنزلة السامية من الشفافية الروحية حتى يجوز لها الانضواء تحت لوائها ؟ وإذا أنكروا على هؤلاء الأدعياء هذه الصفة فماذا كان موقفهم إزاء الدولة وهى تعترف بهم رسميا وتجعل من عقائد أصحابها شيئا يورث . وإذا قطعوا اليوم بضلال هذه الجماعات فهل نراهم يطالبون الحكومة بالقضاء عليها والخلاص من آثامها .

إن الدين القيم ليس مجاز الآخرة فحسب بل هو إلى جانب ذلك بشير الخير فى الدنيا ، فاجعلوا منه الرسالة الكبرى لتنالوا سعادة الدارين .

# الباب الحادي عشر

## السياسة الخارجية

يقول الرئيس على ماهر «إن الاجتماع ضرورة للدول كما أنه طبيعي للأفراد» وهذا رأى سديد صحيح إذ أن الدولة مهما بلغت قوتها وإمكانياتها لا غنى لها عن الاتصال والارتباط بسواها من الدول، يحفزها على ذلك داعى المحافظة على الذات، كما يهوى الإنسان حياة الاجتماع مدفوعا بغريزة الإبقاء على النوع.

والقوانين الداخلية تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، يقابلها فى الحياة الدولية القانون الدولى العام، غير أن بعض الفقهاء اعترضوا على هذه التسمية الأخيرة لانعدام الهيئة التى تقضى بين الدول وكذلك القوة المنفذة لأحكامها إن وجدت، ولأجل هذا رأوا الاستعاضة عن هذه التسمية بالآداب الدولية العامة.

وحدث فى هذا القرن أن أنشئت محكمة العدل الدولية عام ١٩٠٧ وعصبة الأمم ومجلسها عقب الحرب العالمية الأولى، وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن عقب الحرب العالمية الأخيرة مما ظن معه المستبشرون ألا محل للاعتراض السابق وأن ميزان العدالة قد نصب ليقضى بين الدول كما يقضى بين الأفراد ويقتص منهم.

غير أن الحوادث قد أثبتت أن هذه الآمال الفسيحة لم تكن إلا حلم حالم وما زال العالم خاضعا فى حياته لشريعة الغاب، إذ لم تخرج محكمة العدل الدولية عن كونها ذات رأى استشارى. ودمغت باقى الهيئات الدولية نفسها بالقصور، وما كانت لتتصف بغير ذلك وهى تجمع فى ذاتها بين الخصم والحكم. إن الضمير العالمى لا يزال ينام بميعاد ويستيقظ بميقات، وهو يخضع فى الحالين لدواعى المصلحة الذاتية. قال «كاننج» وزير خارجية انجلترا فى مؤتمر «فيرونا» عام ١٨٢٢

« كل أمة ترعى مصلحتها والله يرعانا على السواء » ولا يزال هذا الرأى يسيطر على عقليات جميع الهيئات الدولية ولم تخرج قط عن كونها منابر عالمية للدعاية ولا تزال السياسات الخارجية للدول هى المتحكمة فى مصير العالم.

ومنذ أمد بعيد نشأت مدرسة واحدة أملت على الدول مبادئها ورسمت لها خطواتها فآمنت هذه بقواعدها ولم تحد عنها يوما قيد أنملة ، وقد احتضنت انجلترا هذه المدرسة منذ نشأتها الأولى وبشرت بدعوتها ، ولا شك فى أن دراسة سياسة انجلترا الخارجية يكشف لنا عن مبادىء هذه المدرسة ويغنينا عن بحث سياسة سواها من الدول .

والشعب الانجليزى لا يرجع إلى جنس واحد بل تكون من عدة أجناس ، ففى العهد القديم هاجر قوم من الجنس الكلتى بمقاطعة « بريتانى » بشمال فرنسا إلى الجزر البريطانية التى سميت كذلك نسبة إلى بلادهم الأصلية ، ثم أغار عليها الرومان وجاءت بعدهم قبائل « الانجليز » والسكسون والجوت من شمال ألمانيا فى القرنين الخامس والسادس بعد الميلاد . وفى عام ١٠٦٦ ميلادية أغار عليها النورمنديون بقيادة « وليم الفاتح » الذى توج نفسه ملكا عليها ، وقد امتزجت هذه الأجناس بعضها ببعض ونشأ عن هذا الامتزاج « الشعب الإنجليزى » الذى ابتدأ تكوينه منذ عهد الفتح النورمندى ، ومن هذا نرى أن هذا الشعب يقل تاريخه عن تسعمائة عام ، وكانت أرضه قبل ذلك مباحة لكل مغير من القبائل والأجناس الأخرى ، ومع ذلك فقد عاصرت فترة نشوئه عصر الظلام والانحطاط الذى ظل يسود أوروبا كلها حتى القرن الخامس عشر ، ولم تساير انجلترا النهضة فى أول ظهورها بل تخلفت عنها قرنا كاملا ، ويفهم من هذا أن حضارتها لا تزال محصورة فى نطاق أربعة قرون . وكان من آيات فهمها معنى المدنية فى ذلك العصر أن « الياصبات » ملكتها ومعقد فخارها كانت تستقبل القراصنة الانجليز أمثال « هوكنز » و « دريك » وتحسن وفادتهم وتشجعهم مما حمل أسبانيا على مهاجمتها بأسطولها « الأرمادا » غير أن السفن الانجليزية الصغيرة انتصرت على هذا الأسطول الضخم وبهذه المعركة

انتزعت انجلترا السيادة البحرية من أسبانيا مما هيأ لها تكوين إمبراطوريتها الفسيحة الأرجاء .

والذى يتعقب حركات انجلترا فى إنشاء هذه الأمبراطورية والمحافظة عليها يمكنه الوقوف على عقيدتها فى العلاقات الدولية ، وهى لم تجر على خطة واحدة فى تأسيس هذه الأمبراطورية بل توسلت إلى ذلك بوسائل متعددة يمكن إرجاعها إلى أصلين اثنين وهما الخداع والبطش فتخاتل عند ما يكون الختل أجدى عليها من البطش ، وتبطش عند ما ترى العنف مضمون الغلبة والفوز .

وإذا ضربنا الأمثال للكشف عن سياستها نرى أسود صور الخداع متمثلة فى الطريقة التى استعمرت بها الهند ، فقد ذهبت إليها فى هيئة شركة تجارية قامت بتأسيس محطات تجارية فى مدينتى مدراس وبمباى وفى البنغال ونالت بعد ذلك حق تكوين حرس خاص لحماية أعمالها فكان هذا الحرس هو البذرة السامة التى نمت بمضى الزمن حتى شملت جذورها جميع جنبات الهند وصارت بذلك أثمن جوهرة فى التاج البريطانى .

وذهبت فى عام ١٥٧٤ إلى أمريكا مستعمرة حيث وضعت قدمها فى مقاطعة فرجينيا ، وفى عام ١٦٦٤ انتزعت نيويورك من أيدى الهولنديين ثم حاربت فرنسا عام ١٧٥٩ لانتزاع أملاكها فى تلك الأصقاع وانتهت الحرب بمعاهدة باريس عام ١٧٦٢ تنازلت بمقتضاها فرنسا لانجلترا عن كندا والأقاليم الواقعة شرق نهر المسيسبى ، وهكذا تملكت جميع البلدان المعروفة الآن بالولايات المتحدة وكندا .

واكتشف الهولنديون استراليا ولكنهم لم يستوطنوها . وفى عام ١٧٦٨ أعاد الانجليز كشفها وجعلوا منها مأوى المجرمين ثم استعمروها آخر الأمر وجعلوا الهجرة إليها وقفاً عليهم . وقد وصلت بهم الغلظة إلى حد القضاء قضاءاً مبرماً على الجنس التسمانى سكان البلاد الأصليين .

وانتهزت انجلترا فرصة اضطراب الحالة فى أوروبا فى أوائل القرن التاسع عشر بسبب حروب نابليون فاستولت على جنوب أفريقيا — وكانت بيد هولندا — ولما عقد مؤتمر الصلح عام ١٨١٤ بعد هزيمة نابليون نالت موافقة المؤتمر على بقائها فى تلك البلاد على أن تدفع لهولندا مبلغ ستة ملايين جنيه كتعويض لها !! وكان الهولنديون قد اختلطوا بسكان البلاد الأصليين ونشأ عن هذا الاختلاط عنصر «البوير» فلما استولت انجلترا على هذه البلاد غيرت أنظمتها وفرضت لغتها مما حمل البوير على الهجرة إلى داخل البلاد عام ١٨٣٦ فأعلنت انجلترا ضم البلاد التى هاجروا إليها ، فرحل هؤلاء مرة أخرى إلى حوض نهر الأورنج فضمته انجلترا إليها كذلك وحينئذ هاجروا إلى الترنسفال وقد اعترفت باستقلال هذا الإقليم عام ١٨٥٢ ولكنها نقضت اعترافها عام ١٨٧٧ ، وضمته إلى ممتلكاتها فثار البوير مما حمل انجلترا عام ١٨٨١ على إعادة الاعتراف بذلك الاستقلال . وما أن اكتشف الذهب والماس به عام ١٨٨٥ حتى اعتمدت على أسباب واهية وأرسلت قواتها لاحتلاله ، غير أن البوير تغلبوا على القوات الزاحفة عام ١٨٩٦ ، وتجدد القتال ثانية عام ١٨٩٩ واستمر حتى عام ١٩٠٢ وانتهى باندحار طلاب الحرية .

وفى عام ١٨٨٢ استولت على مصر بحجة المحافظة على عرش الخديو ، ولما استتب لها الأمر أرغمت مصر على إخلاء السودان ، ثم عادت بعد ذلك فغزته بقوات مصرية تصاحبها بعض شراذم انجليزية ، واستندت على ذلك فعقدت معاهدة ١٨٩٩ التى جعلت الحكم فى السودان ثنائياً توطئة لتوطيد دعائم استعمارها فى أرجائه .

وإنه لمن العسير أن نتعقب خطواتها جميعها فى جميع مغامراتها الاستعمارية ويكفى أن نعرف أن بهذا ومثله أمكنها اغتصاب منطقة البحيرات الاستوائية وأطلقت عليها اسم مستعمرة أوغندا وفعلت مثل ذلك بالنسبة لتنجانيقا وكينيا ، وبمثل هذه الوسائل استولت على سنغافورة وملقا وعدن وجبل طارق ومالطة

وقبرص ومحميات عدن والبحرين والعراق وفلسطين فصار لها بذلك أكبر أمبراطورية عرفها التاريخ ، ومن العجيب أن تصل إلى هذا كله فى فترة لا تبلغ الأربعة قرون وهى كل فترة حضارتها ومدنيتها .

كان لابد لانجلترا وهذه وسائلها فى التملك والاغتصاب أن تظل ساهرة على أمبراطوريتها لرعايتها والمحافظة عليها ، وكانت الوسائل التى توسلت بها فى هذا السبيل مكملة ومتممة للوسائل التى اتخذتها عند إقامة هذه الأمبراطورية ، وهذه وتلك تفصح عن عقيدتها فى العلاقات الدولية .

نراها حليفة للنمسا فى حرب الوراثة النمساوية التى وقعت بين عامى ١٧٤٠ و ١٧٤٨ ، فتنصح حليفتها بالصلح مع بروسيا لتقصر مجهودها على محاربة الفرنسيين ، وما كانت تبغى من وراء ذلك إلا إضعاف فرنسا ليسهل لها اغتصاب أملاكها فى أمريكا والهند . وقد تبين لها فى هذه الفترة أن بروسيا الناهضة صارت أقوى من النمسا العجوز فقلبت للأخيرة ظهر المجن ، وتحالفت مع عدوتها فى الحرب التى وقعت بعد ذلك بثمانى سنوات ، وقد أتاح لها ذلك الانفراد بالقوات الفرنسية فيما وراء البحار فدحرتها وخلص لها ميدان الاستعمار فى أمريكا . وبينما نراها فى عام ١٧٩٣ تعقد التحالف الدولى الأول للقضاء على الثورة فى فرنسا نجدها فى عام ١٨٢٢ تحول بين الدول وبين القضاء على الثورة فى أسبانيا ، ويرجع موقفها الأول إلى رغبتها فى تخضيد شوكة عدوتها اللدود ويعود موقفها الأخير إلى رغبتها فى نجاح الثورة الأسبانيـــة لتخليص تجارتها من القيود التى فرضتها أسبانيا عليها فى مستعمراتها .

وفى عام ١٨٠٣ تعلن الحرب على فرنسا وتنقض على الأسطول الفرنسى فى « الطرف الأغر » فتحطمه ، ويظل التناحر بعد ذلك سجالا حتى يندحر نابليون فى موقعة « واترلو » عام ١٨١٥ .

ولما رأت أن مؤتمر « فينا » لا يحقق رغباتها تناست عداوتها القديمة وعقدت

اتفاقا حربياً مع فرنســا وبعض الدول الأخرى لإجبار حلفاء الأمس على الرضوخ لمشيئتها .

ولما تكونت الدولة الجرمانية الحديثة بعد موقعة « سيدان » عام ١٨٧٠ وأصبحت لها أقوى قوة عسكرية فى القارة سعت انجلترا عام ١٨٩٩ إلى التحالف معها حتى تأمن على أمبراطوريتها شر طموح الدولة الفتية ، غير أن هذه أعرضت عن تلك الدعوة وبدأت تهتم بأسطولها البحرى لتكون لها الغلبة فى البر والبحر، وعندئذ عادت انجلترا إلى فرنسا وعقدت معها الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ الذى قاد العالم إلى الحرب العالميـــة الأولى عام ١٩١٤ ، ومع ذلك لم تحل عداوتها لألمانيا من وقوفها أمام فرنسا فى مؤتمر «فرسايل» عام ١٩١٨ لتمنعها من الإجهاز على خصمها اللدود حتى يظل « التوازن الدولى » قائما وهو القاعدة التى اعتمدت عليها انجلترا طول تاريخها حتى لا تدع دولة أخرى تنفرد بالقوة إلى جانبها،وقد أتاح لها هذا المبدأ دائما نجاحها فى الإيقاع بين الدول لتتناحر وتجنى هى أخيراً ثمار النصر .

وسيطول بنا الحديث كثيراً لو تمادينا فى سرد الأمثلة لتصرفات هذه الدولة وسلوكها، وأعتقد أن ماسبق ذكره كاف لإعطاء صورة صحيحة عن هذه السياسة الجهنمية،ولم يكن من آثار هذه السياسة إنشاء تلك الأمبراطورية الفسيحة فحسب بل جعلت من نفسها مدرســة تتلمذت فيها جميع الدول وأخذت عنها مبادئها وآراءها ، فنجد فرنسا مثلا تسلك نفس السبيل وتبطش بشعوب شمال أفريقيا والهند الصينية وسواها من البلدان ، ونرى ألمانيا تعقد مع روسيا عام ١٩٣٩ معاهدة عدم اعتداء لتأمن جانبها ويتيسر لها البطش بأعدائها ، ولا يكاد يمضى عامان حتى تزحف الجيوش الألمـانية مجتاحة سهول روسيا ، وروسيا هذه التى نكلت بالجحافل الألمانية ودحرتها وتغلبت عليها تتظاهر بالضعف وهوان الشأن فى حربها مع «فنلندا» ووصل بها الختل إلى الاستعانة بألمـانيا لوضع حد لهذه المعركة الغير متكافئة .

وإذا تركنا ضرب الأمثال وحاولنا استخلاص الحكم الصحيح منها لم نتعب كثيراً فى العثور عليه بل نجد أصحاب هذه المدرسة يفصحون عنه بلسانهم ويؤكدونه بكلماتهم . لقد وقف مستر «تشمبرلن» وزير خارجية انجلترا فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٩٩ ليقول « إنى لأسأل هنا ما هى الروابط التى تربط الأمم بعضها ببعض ؟ أليست المصالح والعواطف ؟ » ثم سكت الوزير بعد ذلك ولم يقل شيئاً ، وهو معذور فى هذا الصمت إذ ليست هذه القواعد إلا الإنجيل الذى أخذه عن آبائه وأجداده الذين نقلوها نقلا حرفيا من كتاب « الأمير » وحفظوها عن ظهر قلب وآمنوا بها إيمانا وقدسوها تقديسا . لقد أخرج « ميكيافيللى » كتابه « الأمير » فى القرن السادس عشر وأوضح به القواعد الواجب على الحكومات السير عليها واتباعها ، ونراه يناشدها عدم التقيد بالقوانين والمبادىء الخلقية فى سياستها لأنها لا تليق إلا بالنسبة للأفراد ، وعلى الدول الأخذ بكل أسباب الرذيلة والجريمة والقسوة والخداع فى تحقيق سياستها وبلوغ أهدافها !!

إن هذه المبادىء التى جاء بها « ميكيافللى » فى القرن السادس عشر هى بعينها ذات المبادىء التى أفصح عنها «تشمبرلن» عام ١٨٩٩ بجعله « المصالح والعواطف » أساس الروابط التى تربط الأمم بعضها ببعض ، وذلك لأن العواطف بطبيعتها متقلبة متبدلة ، والمصالح متطورة متجددة ، وكلا الحافزين لا يميل إلى التقيد بقاعدة أو قانون . إن العدالة لها دائماً وجه واحد ، أما المصالح والعواطف فلا نهاية لصورها وألوانها مما يجعلها فى أكثر الأحيان خصما لدوداً لكل حق أو شرعة أو قانون . لقد ذكر القوم المصالح والعواطف كأساس للروابط بين الدول ، ولم يذكروا الحق والقانون ، وهم يعلمون أن المصالح كثيراً ما تتعارض ، والعواطف كثيراً ما تتبدل ، مما يؤدى آخر الأمر إلى أن يتناحر اليوم من كانوا بالأمس أحلافا ، ويتحالف غداً من كانوا حتى اليوم أعداء ، وهذا ما أثبتته وقائع التاريخ قديمه وحديثه .

إن الجشع هو الذى استن هذه القواعد فجعل من المصلحة دستوراً يقود العالم

وفق بنوده ، لجنت الإنسانية ثمار هذا الانحراف ، وأسالت دماءها أنهاراً تروى بها ظمأ غول المطامع ولا تبدو حتى اليوم بارقة أمل فى أن ترفع البشرية عن عينيها نقاب الضلال الذى يخفى عنها الهاوية المندفعة اليها .

لا وزر على أمة فى أن ترعى مصلحتها ولكن بشرط ألا تجور فى مسعاها على حق سواها ، إذ أن هذا الجور يحمل فى طياته بذور العداوة والبغضاء بين الأمم والشعوب مما يقود البشرية إلى مهاوى الهلاك ويحرمها من ظلال الأمن والدعة والسلام ، وإذا ظل الصالح الخاص للدول لا يقر بالولاية لمبادىء الحق والعدالة فلا أمان لها من الكوارث والويلات .

ولكن من للعالم بمن يهديه ويرشده !؟ ومن ينتزع من نفسه سخائم العداوات ومن يستأصل نوازع الجشع والطمع !؟ ومن يفرض سلطان الحق والعدل ومن يجعلهما دستوراً يخضع الجميع لأحكامه !؟

وحتى تسود مبادىء هذا الدستور سيظل الحق مهيض الجناح إلى أن يجد القوة التى تظاهره وترد عنه غوائل العدوان والبغى .

لنا أن نتساءل الآن عن المبادىء التى يجب أن ندين بها فى سياستنا الخارجية باعتبارنا وحدة من وحدات هذا العالم الذى لا يزال غارقا حتى اليوم فى بؤرة المطامع ويقدس نوازع الشهوات .

سأرجىء الآن الكلام عن السياسة التى ينبغى لنا السير عليها فى الآونة الحاضرة وسيتولى الباب القادم والأخير من هذا الكتاب الإشارة إليها ، وما يهمنا إيضاحه فى هذا المقام هو ما يتعلق بسياستنا الخارجية بعد أن نبلغ كل أسباب العزة والكرامة .

يجب علينا أن نجعل من أنفسنا مدرسة جديدة تسمو بالنفس البشرية إلى سمت الروح ، وتبشر بتعاليم الحق والعدالة ، وتقوض هياكل الشرور والآثام ، وتقود البشر إلى عالم جديد يسوده الأمن والسلام .

إننا فى طليعة الأمم التى لا ترى أى تعارض بين صالحها الخاص وبين مبادىء

العدالة والقانون ، إذ لا مطمع لنا فيما لسوانا ، وما ننشد إلا حياة كريمة تحت ظلال العزة والحرية فى وطن ينبغى أن يظل دائما لنا وحدنا ، وفى نطاق هذا الدستور تتحدد علاقاتنا مع العالم الخارجى .

وأهدافنا عدم العدوان على الغير وفى نفس الوقت لا نقبل أى عدوان يقع علينا بل نقابله بكل ما نملك من وسائل البطش والقوة ، ويعد فى حكم العدوان وجود أى دخيل فى شبر واحد من وادى النيل ، إن النيل جميعه يكوّن وحدة قومية واحدة ويجب أن يظل كذلك دائما ، وأى اغتصاب لبقعة واحدة من أراضيه يجب أن يعد فى حكم الاعتداء على الوطن جميعه . وعلى ضوء ذلك يجب القضاء على هذه التسميات الموجودة حالياً فلا يكون بعد اليوم ما يسمى بمصر والسودان وأوغندا وتنجانيقا وكينيا بل يجب أن تزول كل هذه الأسماء ويحل محلها اسم واحد هو « مصر الكبرى » أو « دولة وادى النيل » .

سيتهمنا عبيد المطامع بأننا نهدم بهذا مبادىء دعوتنا منذ اليوم الأول للتبشير بها ، ولكن ينبغى أن نؤمن بأنهم المفسدون الآثمون بما يثيرونه من اعتراضات وادعاءات . إننا لا نعتدى على سوانا من الشعوب بما نقرره بهذا المنهاج بل نرد الحق إلى نصابه ونجمع ما جعلته يد الله كلا فمزقته يد البشر ، إذ ليس فى وادى النيل شعوب ولكن يوجد شعب واحد يرجع إلى أصل واحد ويدين بعقيدة واحدة وله آمال واحدة ، وكل من يخرف بغير هذا إنما هو مغرض أذلته شهواته ودفعته إلى تغيير الحقائق وقلب الأوضاع .

وإذا كان هناك مايدعو إلى تغيير هذه الأهداف ، فليكن تعديلها موكولا إلى هذا الشعب نفسه دون أن يتاح لأى دخيل الفرصة لدس أنفه فيما لا يعنيه ولا حق له فيه .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أحبذ دعوة أثيوبيا — إذا أرادت — إلى تعديل الحدود بيننا وبينها فتعود منطقة بحيرة تانا والنيل الأزرق إلى أحضان الوطن مقابل حصولها على منطقة أخرى تماثلها تتيح لها الاتصال بالبحر .

ويجب أن نرفع راية الدفاع عن الحريات فنعلن مبدأ « أفريقيا للإفريقيين » و « الشرق للشرقيين » ونتخذ من هذا المبدأ هدفا سامياً نسعى إلى تحقيقه بكل ماوسعنا من جهد ، متعاونين فى ذلك مع الشعوب المؤمنة بالحرية والعدالة والحق ولا يعنى هذا تقرير مبدأ المساواة بين الأمم أو القضاء على نظام الاستعمار فى العالم فحسب بل إنه يحمل فى طياته هدفا أسمى وأكثر روعة وأعمق أثراً ..!! إنه سيخلص العالم من أكبر دواعى الشرور والآثام التى يعود اليها فى أغلب الحالات علة هذا التناحر الدائم بين أمم العالم وشعوبه .

ويقضى هذا المبدأ بخروج الدول الاستعمارية من كافة هذه الأرجاء . وتترك للشعوب المستعبدة حق تقرير مصيرها ، وإذاكانت هناك مناطق لا تزال متخلفة عن ركب الحضارة فيجوز بالنسبة لها إباحة حق الهجرة إليها واستيطانها على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات بين المهاجرين وسكان البلاد الأصليين، على أن تبذل الجهود فى نفس الوقت للنهوض بأهل هذه المناطق لينالوا نصيبهم الحق العادل من ثمار المدنية ، وسيؤدى هذا آخر الأمر إلى القضاء على روح العنصرية وسبة الألوان والملونين .

هذه الأهداف التى تتفق مع قواعد الحق والعدالة لا يمكن أن يقوم صرحها أو تتوطد دعائمها إلا إذا وجدت القوة التى تظاهرها وترد عنها شرور البغى والعدوان فى عالم لا يزال عبداً لشهواته ولا يثنيه إلا بقوته .

هذه القوة يجب أن نستمدها من أربعة مصادر .

أولا: شعب مكتمل الوعى تام النضوج . إذ لا فائدة من أية قوة أخرى إذا كانت تسند ظهرها إلى شعب مضمحل واهن التكوين ، وعظمة الشعب كما قدمنا تقوم على مبدأ التضامن الاجتماعى فلا يضعف بالفرقة بين طبقاته ولا يشقى بفقره ولا يهن بمرضه ولا يفسد بجهله ورذائله بل يستمد أسباب مجده من إنتاجه الوفير وسلامة أبدانه ومن نور العلم وسناء الفضائل أولا وأخيراً . والمصلحون الغيورون هم الذين يوالون أمتهم برعايتهم فيقودونها إلى هذا المعراج وتظل

عيونهم ساهرة عليها حتى لا تعلق بها بعض الأوصاب فى غفلة من الزمن مما يرجع بها القهقرى ويفت فى عضدها ويتيح الفرصة أمام المتربصين بها للوثوب عليها والفتك بها ، وعناصر النهضة التى سبق ذكرها فى هذا الكتاب كفيلة بتحقيق هذا الركن الأساسى من أركان قوة الدولة .

ثانيا : جيش عتيد كامل العتاد والعدة ، إذ أن مثل هذا الجيش جدير برد كل عدوان ورفع صوت الوطن بكل ساحة وميدان ، وليكون للجيش هذه القوة ينبغى أن يشمل التجنيد كل فرد من الأفراد ولا يشذ عن هذه القاعدة أحد من الأصحاء لأى سبب من الأسباب . ويجب مد الجيش بكل ما يحتاجه من عدة وعتاد على أن يعتمد على الإنتاج القومى كما سبق القول بباب النهضة الاقتصادية ، وينبغى أن يكون إلى جانب الجيش أسطول ضخم يسهل عليه حماية سواحلنا المترامية الأطراف .

ثالثا : الاهتمام بنشر الدين بين جنبات المعمورة مما يجعل منا الأم الروحية لكل من يدين بالإسلام، وستمدنا هذه الرابطة بقوة تظاهرنا عند الشدائد والخطوب.

رابعاً : الاهتمام بشئون الدعاية فى الخارج إذ أصبحت من الأسلحة البتارة فى العصر الحديث ، ولهذا أدعو إلى إنشاء وزارة لها تعمل على الأخذ بكل الأسباب التى تحقق هذا الهدف ، وبهذه المناسبة أطالب بأن يكون لنا موجات إذاعية أقوى مما لنا الآن حتى يدوى صوتنا فى الآفاق كل حين .

هذه هى الأهداف والمبادىء والوسائل التى يجب أن تأخذبها الدولة فى سياستها الخارجية وعلاقتها بالدول جميعا ، وهى أكرم سياسة يدين بها شعب .

# الباب الثانى عشر

## كيف السبيل إلى هذا

كاد هذا الكتاب أن يتم تسطيرا فى نهاية العام المنصرم . وخيل الىّ أننى أكملت دعوتى وأديت رسالتى ، وإذا به يبدو أمامى أبيض الصفحات كأننى لم أدون به حرفا ، وتبين لى أننى جبت جميع الميادين عدا ناحية واحدة تعد حجر الزاوية فى بناء هذه النهضة . لقد فاتنى البحث عن الأرض السليمة التى يقف عليها المصلحون للوثوب منها إلى حلبة النصر وساحة البعث ، وثبت عندى ألا رجاء فى إصلاح بغيرها ، ولكن أنى هى وقد عم الفساد جميع الأرجاء فلم يذر شيئاً يمكن الاعتماد عليه أو الاطمئنان إليه ؟! وأنى هى الآذان الصاغية والقلوب الواعية التى تتقبل هذه الدعوة قبولا حسنا وتجعل منها هدفا مرسوما وغاية مأمولة ؟!

وعدت أبحث من جديد وأخذت أفتش بين الآفاق والوهاد لعل بها خيراً أو بعض الخير فردنى البحث محزونا أسفا إذ لم أجد إلا ركاما وسوادا وريحا آسنا كريها . ولم أر لى من وسيلة آخر الأمر إلا أن أبصر وأحذر لعل القوم يهتدون وأن أسوق النذر بلسان الناصح الأمين .

لم أجد إلا أن أحذر الضالين من الاسترسال فى الضلال ، وأنذر الغافلين بسوء المآل وأنصح العابثين بالعودة إلى سبيل الرشاد ، ولا يدعون النار يشتد أوارها ولا يتركون السيل يكتسح المعالم والسدود .

وشعرت يومئذ بالألم ، فما كان هذا النصح إلا وسيلة بتراء لا يمكن أن يكون أساسا صحيحا لهذه النهضة الكبرى . ولم يعزنى إلا أن تجد هذه الدعوة سبيلها إلى قلوب المؤمنين فيبشروا برسالتها ويرفعوا عنها .

وفجأتنا حوادث ٢٦ يناير من هذا العام ولما أسطر من هذا الباب الأخير حرفا فقضت على كل أمل فى نجاح أية دعوة للإصلاح ، ورأيتنى أطوى القرطاس وأحطم القلم بينما كان القلب يتفجع والعين تدمع !! وماذا كان يفيد القلم وقد أشهرت فى وجهه السيوف والرماح حتى صار سلاحا أبتر .

ولكن الله لا يهمل الظالمين بل يمهلهم رويدا حتى ينالوا العذاب الأكبر . « وذر الذين اتخذوا دينهم لعبا ولهوا وغرتهم الحياة الدنيا وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت ليس لها من دون الله ولى ولا شفيع وأن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا لهم شراب من حميم وعذاب أليم بما كانوا يكفرون » .

جلت قدرتك يارب !! ما اشتد كرب إلا أزلته . وما ادلهم خطب إلا فرجته ، وما ذلك عليك بعزيز !! ترسل شعاع رحمتك شفاء للمكروبين إذا أصاب قلوبهم ضر أو نفوسهم وصب « حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجى من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين » .

صدق الله وعده . ونصر عبده . وهزم الأحزاب وحده . ولقد جاء البشير ببزوغ فجر البعث مع تباشير الصباح من يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وارتفع علم الحرية خفاقا حتى بلغ السماك ، ودالت دولة البغى ، وتقوضت دعائم الطغيان وعادت إلى الأمة ثقتها بنفسها ، وانبلج الأمل وضاء يبشر بقيام صرح النهضة الكبرى ، فطوبى لمن قاد الشعب إلى النصر ومسح عن جبينه ذل الأحقاب والدهور ! !

ولقد مد هذا النصر إلى يد العون ، وحل العقدة التى حيرت لبى ، وأزال العقبات التى كانت تعترض طريقى ، ومهد السبيل أمام هذه الدعوة لتبلغ أسماع حكام مؤمنين بمجد هذا الشعب فوهبوه أرواحهم .

هذه القفزة الوثابة التى أقدم عليها أبطال يوم الحرية توجب على كل المؤمنين بعظمة الوطن وسؤدده أن يحيطوها بفلذات أكبادهم وحبات قلوبهم حتى يتم الله نوره ويصير الهلال بدراً ، وهذا الواجب يحفزنى على أن أبدأ بالأبطال فأمحضهم النصح .

إليكم أيها الأبطال أوجه خطابي !! لقد ورثتم تركة مثقلة بالديون كثيرة التبعات ثقيلة الأعباء ، وإني عليكم لجد مشفق ، ولكنكم لها ، أكفاء لمثلها ، لست أخشى عليكم من أنفسكم فأنتم الأطهار الأبرار . ولا أخاف عليكم من أعدائكم فأنتم الجديرون بالبطش بهم و القضاء عليهم . ولكني أحذركم من المنافقين الذين يتقدمون إليكم زلفى في ثوب الأنصار الأوفياء ، وهم شر على النهضة من العدو اللدود !! « إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله ، والله يعلم أنك لرسوله ، والله يشهد أن المنافقين لكاذبون ، اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله إنهم ساء ما كانوا يعملون . ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون . » خذوا حذركم من هؤلاء المجرمين ومن ثم لن تستطيع قوة في الأرض تخضد شوكتكم أو تحول بينكم وبين ما تستهدفون .

وربان السفينة مهما بلغ حذقه لن يستطيع أن يبلغ بها المرفأ الأمين إذا شمل الفساد جميع ملاحيها . وهذا هو حالنا اليوم كما سبق القول في أكثر من مكان من الكتاب ، ولا محيص لنا إذا أردنا تجنب الأنواء والأعاصير من الاقدام بهمة لا تعرف الهوادة أو اللين على بناء أداة حكومية جديدة ، وإني أعتقد أن خير برنامج في هذا الشأن ما جاء تفصيله في باب الدولة من هذا الكتاب . فاهدموا هذه الأطلال البالية وطهروا أرضها ثم شيدوا صرحا قشيباً خالياً من الأوزار والأدران التي خلفها لنا الماضي .

وعندما تتهيأ لنا هذه الأداة الحكومية — ويجب أن يتم ذلك سريعاً — يتحتم علينا الاقبال على النواحي الأخرى للنهضة بإرادة صلبة وعزيمة لا تفل ، وينبغي أن نأخذ بأسباب النهضات الاقتصادية والعمرانية والصحية والعلمية معاً وفي وقت واحد حتى تبلغ الأمة أشدها في أقصر وقت ولا تفجأها الحوادث وهي في منتصف الطريق .

وإذا آمنا بهذه الأسس صارت النهضة حقيقة واقعة وسارت الأمة في طريق المجد والخلود

وقبل أن ننتهي من مطافنا ونضع رحالنا أرى الإشارة إلى بعض النواحي

حتى لا تظل غامضة مبهمة . وأولى هذه النواحي ما نلمسه من الضرورة التي توجب علينا الاستعانة بالخارج سواء من ناحية رؤوس الأموال أم العدد والآلات أم الخبرة الفنية وغير ذلك من المساعدات والمعروف أن الدول لا تمد يد العون إلى سواها إلا إذا وجدت فى ذلك مصلحة لها ، وهذه المصلحة متعددة الألوان والصور وهى ليست خافية على أحد . وقد انقسم العالم فى الوقت الحاضر إلى معسكرين لا مصلحة لنا فى الانضمام إلى أحدهما . وهذا ما يجعلنا نمد يدنا إلى الأمام لطلب المعونة من الجانبين ولا يهم بعد ذلك أن تأتينا من اليمين أو من اليسار .

وينبغى ان يكون الثمن الوحيد الذى ندفعه لقاء هذه المعونة قاصراً على أمر واحد وهو « الحياد المشرب بالعطف » . إننا أمة لا مطمع لها إلا أن تعيش فى سلام تحت ظلال الحرية ، ولا يجوز لنا قط أن نبيع حريتنا مهما غلا الثمن أو تسيل دماء أبنائنا قرباناً للشهوات . ولا يعنى هذا أننا نقعد عن الدفاع عن كياننا إذا حدثت أحداً نفسه بالعدوان علينا ، بل يجب أن نناضل حتى الموت ذوداً عن أرض الوطن ، وإنما نعلنها قولة صريحة إننا لانعادى أحداً إلا إذا عادانا ولا نحترب مع أحد إلا إذا مس حقوقنا أو وضع قدمه على خط حدودنا وفيما عدا ذلك نتخذ موقف تركيا إبان الحرب العالمية الأخيرة أساساً لعلاقتنا الخارجية .

ورب سائل يسأل عن الرأى فيما يتعلق بهذه الجيوش الأجنبية الرابضة فى الوادى من جنوبه إلى شماله ؟ والجواب : أنها سترحل عن ديارنا دون أن نرفع صوتا أو نمد يداً إذا سارت النهضة فى سبيلها وبلغت هدفها ! ! إذ لا بقاء لمغير وسط شعب ناهض . . . فدعوا هـــذه الناحية وولوا وجوهكم شطر الاصلاح تتحقق لكم جميع الأهداف ! !

ولقد نجح الغاصب المغير فى تجزئة قضية حريتنا فجعل منها قضيتين ، عرفت إحداهما بقضية « الجلاء » ورمز للأخرى بعبارة « مشكلة السودان » . وليس العجيب أن يلجأ الغاصب إلى هذه الخدعة ، ولكن العجب كل العجب أن ننساق نحن وراء أحابيله وتضليله إذ هو يهدف إلى الظفر بالأسلاب فى ناحية لقاء مايسميه « بالتساهل » فى الناحية الأخرى ، ونحن فى النهاية الخاسرون . .

إن الحرية «كل» لا يتجزأ . . ! ! فإما أن ننالها كاملة فنكون أحراراً وإما أن يضيق نطاقها فنكون عبيداً أو قريبي الشبه بالعبيد لنا مظهر الأحرار وما نحن فى الحقيقة إلا إماء أرقاء . !

وحتى نصل إلى هذه الحرية الكاملة يجب القضاء على هذه التجزئة التى شطرتها شطرين لتعود إلى صورتها الأصلية وجوهرها الصحيح ويرجع لها اسمها الحقيق الذى عرفت به منذ يومها الأول وهو «حرية وادى النيل» ذلك الاسم الذى حاولت أنامل البغى والعدوان أن تطمسه من يوم أن حلت بأرض الوادى عام ١٨٨٢ . هذه الحرية لا يحول بيننا وبينها إلا وجود جيش مغير يربض بين جنبات الوادى ، فإذا خلت يوما منه الديار صارت الحرية لنا حقيقة واقعة ، وليس هذا اليوم ببعيد إذا أعددنا للأمر عدته ونهضنا بالشعب تلك النهضة الكبرى .

وعندما تنحسر موجات العدوان وتتراجع جحافل البغى أمام زحف الحق المظفر ، يتخلص الوطن من كل أوصابه وتذوب كل مشاكله ويختفى نعيب البوم التى أطلقها الغاصب فى أجوائنا تهددنا بالتفرق والتشتت ، ولا يرتفع فى أفقنا إلا صوت واحد لشعب واحد يتسم بالوحدة فى عنصره وآماله وأهدافه ، وعندئذ لن يقف طموح هذا الشعب عند حد الرغبة فى إقامة حكومة اتحادية كما ينادى بذلك الآن الأبرار من أبنائه ، بل سيكون هدفه «الحكومة البسيطة» التى يمتاز بها الشعب المتجانس ، ويومئذ ترتفع راية دولة النيل العظمى .

فإذا تحقق هذا الأمل المنشود — وهو غاية غير عسيرة المنال — صار على الحكومة السير حثيثا للنهوض بمواطنى الجنوب بمثل ما نهجته فى الشمال ، وعندما تكتمل للوطن آية المجد يمكن الإنصات إلى الداعين للأخذ بنظام «اللامركزية» ومن ثم تصبح الديمقراطية عندنا حقيقة واقعة .

اللهم هذا أمل فاجعلــه محموداً . وصراط فاشمله بعنايتك حتى يكون قويما «وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تهتدون» .

# المراجـــع


| | |
|---|---|
| القانون الدولى العام | الرئيس على ماهر |
| « نحن والعلم » | الدكتور على مصطفى مشرفة |
| علم الأراضى | الأستاذ حسن حمدى |
| الأراضى | « عبد الله زين العابدين |
| مذكرات الزراعة | « السيد محمد البحيرى |
| « الله » | « عباس محمود العقاد |
| تاريخ القرن التاسع عشر | الأستاذان محمد قاسم وحسن حسنى |
| دلائل الإعجاز | الإمام الجرجانى |
| فلسفة الملابس | توماس كارليل ـ تعريب الأستاذ طه السباعى |
| مذكرات لوردجراى | تعريب الأستاذ على أحمد شكرى |
| التاريخ المصرى القديم | الأستاذ عبد القادر حمزة |
| أدب الدنيا والدين | الإمام المصرى |
| أصول علم النفس | الأستاذ أمين مرسى قنديل |
| الأدب والدين عند قدماء المصريين | « أنطون زكرى |
| مبادىء علم المالية العامة | الدكتور محمد عبد الله العربى |
| الغـــذاء | الأستاذ طاهر حسن درة |
| مجلة لواء الإسلام | |
| « الشئون الاجتماعية | |
| « المختـار | |
| الدستور السوفيتى | الأستاذ فؤاد محمد شبل |
| Nutrition and Physical Fitness | Jean Bogelt |

# الفهرس